الجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبيّة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري –قسنطينة –

كليّة الآداب و اللّغات **قسم الآداب و اللغة العربية**

رقم التسجيل: .....
الرقم التسلسلي : .....

المنحى الوظيفي في النحو العربي القديم
الجرجاني و الزمخشري و السكاكي أنموذجا

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام (ل م د)

تخصص : اللسانيات و تطبيقاتها

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور :**

لمونس زينب الصديق حاجي

لجنة المناقشة:

1. الأستاذة الدكتورة: يمينة بن مـــــــالك جامـــــعة منتوري قسنطينة رئيسا.
2. الدكتور: الصديق حـــــــاجي جامـــعة منتوري قســـــــــــنطينة مشرفا و مقرّرا.
3. الأستاذة الدكتورة : زهيرة قروي جامعة منتوري قسنـــطينة عضـــوا مناقشا.
4. الدكتور:زين الدين بن موسى جامعة منتوري قسنطينة عضـــــــــــــوا مناقشا .
5. الأستاذ الدكتور: صالـــــــــح خديش جامـــــــــــــــعة خنشلـــــــــــة عضوا مناقشا .
6. الدكتور: رشيد فلكـــــاوي المدرسة العـــــــــــليا للأساتدة قسنطينة عضوا مناقشا.

السنة الجامعية : 2016 – 2017

مقدمة

لقد كانت اللغة منذ غابر العصور و ما تزال عاملا مهما من عوامل استمرار الحياة البشرية و تقدمها ، و من ثمّ كانت أهميتها في حياة المجتمعات عظيمة لا يعادلها أيّ اهتمام آخر، حتى أن أحد العلماء سألوه عن ماهية اللغة فأجابهم أنّه يمكن مقارنة هذا السؤال بسؤال " ما الحياة ؟ " كيف لا و هي مرآة المجتمع ،وتوأم الفكر، وحاضنة العلوم ، ورابطة الأقوام ، فقوّة الأمّة من قوّة لغتها .

ونظرا لهذه الأهمية التي تكتسبها اللغة ، فقد دأب العلماء البحث فيها وفي أسرارها ، والقوانين التي تتحكم في بنيتها الشكلية والدلالية ، محاولين الوصول إلى كشف طبيعتها.

ولعل هذا الدافع هو الذي أدى إلى اختلاف المناحي والاتجاهات التي تناولتها بالبحث والدراسة، فكانت اللسانيات البنيوية التي ظهرت على يد "دوسوسير"(De saussure)، ودعت إلى دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها ،حيث يرى البنيويون استحالة معرفة دلالة كلمة دون مقابلتها بغيرها من كلمات اللغة داخل النظام اللساني ، فهُم يفصلون الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية، ويعدّون الكلام والفرد المتكلم والسياق غير اللغوي عناصر خارجة عن اللغة، ومن ثم يقومون بإقصائها من الدراسة.

بعدها ظهرت اللسانيات التوليدية على يد شومسكي(Chomsky)، لتبرز عيوب اللسانيات البنيوية وقصورها النظري والمنهجي في فهم اللغة وتحليلها، ولعل أهم ما ورد فيها مفهومان :التوليد والتحويل، حيث ينصّ الأول على أن القواعد المحدودة تفسر عددا لا متناهيا من الجمل، بينما يسمح الثاني بإقامة صلة بين البنية العميقة والبنية السطحية.

ثم جاءت اللسانيات الوظيفية التداولية لتعارض كل مرجعية معرفية تتبنى الثنائية السوسيرية (لسان–كلام) ، أو الشومسكية (قدرة/أداء) ، فهي لا تؤمن بالفصل القائم بين الكينونة الواحدة، بل تهتم إضافة إلى النظام –بالكلام– أيضا ، وما يتبعه من ملابسات خطابية في أثناء استعمالاته المختلفة، فهي تدرس ظواهر اللغة بوصفها كلاما مستعملا من قبل شخص معين في مقام معين، موجه إلى مخاطب معين، لأداء غرض معين ، وبذلك خالفت منهجيا النظريتين المتقدمتين السابقتين عليها البنيوية والتوليدية التحويلية.

إن النظريات الوظيفية التداولية متعدّدة ، ومن أهمها نظرية النحو الوظيفي الذي جاء بها سيمون ديك (S.dik) والتي اهتمت بتغطية جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، وسد ثغرات خلقتها النظريات اللسانية غير التداولية في محاور حيوية (الكلام، سياق الحال، ملابسات الخطاب) ، وإدراج ذلك كله ضمن وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها ، وذلك ما مكنها من بلورة مجموع المبادئ الوظيفية الكلية التي تنطبق على مجمل الألسنة البشرية ،لأن بعض هذه المبادئ موجودة صراحة أو ضمنيا في كل تراث لغوي ، يؤمن بالوظيفة التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية.

إن المتصفح للتراث اللغوي العربي سيجده حافلا بالمبادئ التي تقع ضمن النظريات الوظيفية وإن عبّر عنها بصيغ مختلفة، فقد أبانت مباحث القدامى على اختلاف أطيافهم ومرجعياتهم الفكرية ، سواء أكانوا نحاة أم بلاغيين أم أصوليين ، على اهتمام كبير بالمبادئ الوظيفية ، وذلك من خلال تتبعهم لحركية المعنى وتقلباته المستمرة ، فغصّت دراساتهم بمباحث لا تكاد تختلف كثيرا عما تناوله أعلام الوظيفية اليوم، فكانت عنايتهم بالمخاطَب والمخاطِب والمقام الذي يجرى فيه الحدث الكلامي، كما كانت لهم إشارات دالة على مراعاة القصد في الكلام ، وأثر ذلك في توجيه الدلالات اللغوية ، للوقوف على الظاهر منها والمضمر ، وقد كان القصد عند النحاة فاصلا فارقا بين الجملة والكلام.

ولعل أبرز الجهود في هذا المجال ، ما أرساه عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم، التي جاءت في كتابه – دلائل الإعجاز – حيث أولت هذه النظرية اهتماما كبيرا بالمعاني، شريطة أن تكون مرتبطة بالنحو ارتباطا لا يمكن فصله، مما جعل منها بحثا عميقا في العلاقات الممتدة بين المفردات والتراكيب، وقد تحدث فيها عن المعاني الثواني ، والتي ربطها بالغرض الذي يؤم والمعنى الذي يقصد، وكلها نقاط التقاء بينه وبين طرح الوظيفيين الذين يعدّون المعنى الظاهر ، هو بداية الطريق لقصد آخر.

وقد سار العديد ممن جاء بعده على الدرب ذاته، كالزمخشري الذي طبق مفاهيم نظرية النظم في تفسيره للقرآن الكريم في كتابه الكشاف، فالمعنى عنده هو المقصد الرئيس ، فلا يكاد يحفل باللفظ إلا قليلا، فتراه حين يبدأ بتفسير السورة يحلّلها إلى ألفاظ وبإزاء كل لفظ يضع المعنى أو المعاني التي يرجحها ، ومن ثمة يذكر ما يقتضيه معنى السياق كاملا ، فهو لا يفسّر اللفظ

المقدمة

علـى ظـاهره ، ولا يشـرحه منفـردا منعـزلا عـن التركيـب الـذي وضـع فيـه، حيـث يُلاحـظ أنـه قـد تجـاوز قضـية المعنـى إلـى معنـى السـياق مناقشـا التراكيـب ودلالتهـا ضـمن سـياقاتها المختلفـة، آخـذا بعـين الاعتبـار العلاقـات التـي تـربط بـين المـتكلم والمخاطـب ، وذلـك أثنـاء تناولـه لظـاهرتي الأمـر والنهـي، حيـث كـان يهـدف إلـى التقعيـد لهمـا، وضـبط خصائصـهما –علـى المسـتوى البنيـوي وعلـى المسـتوى التـداولي– المرتبطـة بالوظيفـة التواصـلية التـي يرمـي إليهـا المـتكلم ، ومـن ثـم وجـدناه يتحـدث عـن المعنـى الأصـلي للأمـر والنهـي فـي مقابـل المعـاني الفرعيـة التـي يخرجـان إليهـا تبعـا للسياق و ملابسات الخطاب.

و السـكاكي أيضـا ، هـو واحـد ممـن سـاروا علـى درب الجرجـاني، حيـث كـان منهجـه نموذجـا للفهـم والتأويـل ، وذلـك فـي كتابـه مفتـاح العلـوم ، وهـو مـا يعكـس العمليـة التواصـلية بشـقيها: الإنتاج والفهم.

إن الحـديث عـن الفـروق فـي التراكيـب مقتـرن بـالنظيرة الوظيفيـة ،إذ يرصـد الفـروق بـين أنمـاط التراكيب تبعا لمقتضيات الحال والأنماط المقامية المختلفة.

لقـد تنبّـه اللغويـون العـرب القـدامى إلـى أهميـة العناصـر المقاميـة ، بـالنظر إلـى المقـام وتحديـد خصائصـه، فقـد تحـدثوا عـن مقتضـى الحـال وقـرائن الأحـوال، وهـو مـا يـوازي حـديثا مجموعـة العناصـر التـي تتـوافر فـي موقـف تخـاطبي معـين، كـزمن التخاطـب ، وعلاقـة المـتكلم بالمخاطـب، وخاصة الوضع التخابري القائم بينهما.

وانطلاقـا مـن هـذا التقـاطع ، وتفاديـا للقطيعـة بـين الـدرس اللغـوي العربـي والـدرس اللغـوي الحـديث، تـأتي هـذه الدراسـة الموسـومة بـ : " **المنحـى الـوظيفي فـي النحـو العربـي– الجرجـاني و الزمخشـري و السـكاكي– أنموذجـا** – فـي محاولـة للجمـع بـين التـراث والحداثـة، موظفـة أحـدث النظريـات اللسـانية ، للكشـف عـن خبايـا التـراث العربـي وإمكانيـة اسـتكناه مفاهيمـه وطاقاتـه الإبداعيـة التـي تتقـاطع مـع نظريـة النحـو الـوظيفي الحديثـة" لسـيمون دك " والتـي تبناهـا الـدكتور "أحمـد المتوكل"وطوعها للنحو العربي.

وهو ما يندرج ضمن إشكالية إثبات وظيفية التنظير التراثي للدلالة إثباتا يبتعد ما أمكن الابتعاد عن الإسقاط والتعسف والإجحاف ، وذلك عن طريق التعامل معه تعاملا موضوعيّاينصفه وينصف غيره ، بغية إثرائه و تفعيله أصلا ومرجعا ومصدر استثمار[1]، وهي إشكالية مركبة ومعقدة تنبثق عنها جملة من الأسئلة الجوهرية الهامّة التي يمكن تلخيصها فيما يأتي :

1. ما هي الخلفية الفكرية للاتجاهين الشكلي والوظيفي؟
2. ما أسّس التفريق بينهما؟
3. علام يقوم المنهج الوظيفي العربي؟
4. وهل المزج بين علم النحو وعلم المعاني في تفسير التراكيب اللغوية يعد إجراء وظيفيا؟
5. ما هي الملامح الوظيفية الموجودة في التراث اللغوي العربي؟.
6. هل تعتبر المصنفات موضوع هذه الدراسة : "دلائل الإعجاز"، و "الكشاف" و "مفتاح العلوم" لأصحابها "الجرجاني" ،"الزمخشري"، "السكاكي" على التوالي مصنفات وظيفية ؟وما هي السمات الوظيفية الدالة على ذلك ؟
7. هل الاتجاه الوظيفي هو الأليق بدراسة التراث العربي أم الاتجاه الشكلي؟
8. وما مدى إمكانية إقامة حوار أصيل و مثاقفة جادة بين الفكر اللغوي العربي والفكر اللساني الغربي؟
9. وكيف يمكن للنحو العربي القديم أن يؤثر بالنحو الوظيفي الحديث أخذا وعطاء؟

هذه الأسئلة و غيرها كانت قد شغلت بال العديد من اللسانيين العرب المحدثين [2]

فمشروع المنحى الوظيفي في البحث اللساني العربي مشروع ذو شقين متلازمين تلازم ، تزامن، وتكامل فإلى جانب دراسة ظواهر اللغة العربية ومحاولة تفسيرها من منظور وظيفي سعى الباحثون الوظيفيون إلى "إعادة قراءة" التراث اللغوي العربي نحوا وبلاغة ، وأصول فقه وتفسيرا

1 أحمد المتوكل ، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، الأصول و الامتداد ، مكتبة الأمان ، الرباط ، الطبعة الأولى ، (1427 . 2006) ، مطبعة الكرامة ، ص 221 .

2 نذكر منهم على سبيل المثال : جعفر دك الباب ، أحمد المتوكل ، نعيمة الزهري ، مسعود صحراوي .

لقد عمد المتوكل في كتابه المعنون بـ : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي إلى إعادة النظر في المنهجية التي اقترحها في (المتوكل 1982)ليتعامل مع التراث عرضا ومقارنة واستثمارا بتحديثها وتعديل بعض أسسها بما يكفل الفكر اللغوي العربي القديم حقه بعيدا عن المحاباة أو الإجحاف[1]

والمنطق في المنهجية التي يقترحها لقراءة التراث اللغوي العربي هو أن اعتبار المفاهيم المعتمدة في علوم اللغة العربية ،تنزع إلى التوحد وان تعددت ،والى تشكيل إطار نظري يخلف الدراسات النحوية والبلاغية والأصولية والتفسيرية على حد سواء.

وتطمع هذه المنهجية إلى تمكين قارئ التراث من تلافي منزلقين هما منزلق القطيعة[2] ومنزلق الإسقاط .

واستطاع المتوكل بذلك أن يقدم نظرية مثلى متماسكة يمكن لدراستنا أن تكون على أساسها مرشحة أكثر من غيرها لقراءة التراث ، و إعطائه حقه نظرا لمزاياها الكثيرة ، و كفاياتها المتعددة .

و عليه جاء اختيارنا لهذا الموضوع ، و ذلك للأسباب الموضوعية الآتية:

1. ميولنا إلى دراسة التراث العربي لإظهار كنوزه.
2. النظر في مدى مواكبتنا للبحث اللغوي الحديث في العالم.
3. محاولة البحث في موضوع الوظيفية لكونها توجها لسانيا حديثا أغوى كثيرا من الباحثين .
4. السعي إلى الاستفادة من الموروث اللغوي العربي واستثماره في إطار ما توصل إليه علماؤنا الأفذاذ من نظريات وما وصلت إليه النظريات الغربية الحديثة في اللسانيات عامة واللسانيات الوظيفية التداولية خاصة.
5. ضرورة معرفة الأدوات اللغوية الحديثة التي استعملها علماء اللغة والمفسرون في الكشف عن أسرار اللغة ومعانيها ومقاربتها بما توصل إليه الباحثون المعاصرون في مجال التحليل الوظيفي للغة العربية .
6. تحديد بعض السمات الوظيفية التي تبين إن علماء النحو العربي قد نحوا نحوًا وظيفيا وإن استعانوا في قليل من تحاليلهم بظواهر شكلية ولا سيما الجرجاني و الزمخشري و السكاكي– منهم.

---

1 المتوكل ، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، مصدر سابق ، ص 165.

2 المتوكل، المصدر نفسه ،ص165

7. إعجابنا بكتاب دلائل الإعجاز لصاحبه الجرجاني وذلك لكونه يخدم القرآن الكريم واللغة العربية معا.
8. اعتبارنا كتاب الكشاف لصاحبه الزمخشري ،ومفتاح العلوم لصاحبه السكاكي من أهم الكتب التي طبقت فيها نظرية النظم .
9. وأخيرا قلة الأبحاث الأكاديمية التي خاضت في هذا المجال.

وانطلاقا من المبررات و الأسباب السابقة تسعى دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة المنطلقات والمبادئ المنهجية للتيارين الغويين الشكلي والوظيفي.
2. معرفة مبادئ ومنطلقات الاتجاه الوظيفي عامة ومبادئ النحو الوظيفي خاصة.
3. الإقرار بأهمية هذه المبادئ خاصة وأننا رأيناها مطبقة في أعمال كلّ من الجرجاني و الزمخشري و السكاكي.
4. الاستفادة من المنحى الوظيفي في دراسة تراكيب اللغة العربية.
5. إثبات دور النحو العربي الذي تقر أنه لا يقف عند العلم بالقوانين والقواعد وإنما يتعدى ذلك ليكون ميدانا رحبا لدراسة اللغة وتحليل ظواهرها انطلاقا من واقعها وسياقها الحالي.
6. تحديد المنهج الأليق لدراسة تراكيب اللغة العربية الذي نزعم انه المنهج الوظيفي
7. الوقوف عند منهج كل من الجرجاني و الزمخشري و السكاكي.
8. ضبط السمات الوظيفية عند كل من الجرجاني و الزمخشري و السكاكي.
9. استثمار ما وصل إليه البحث اللساني العربي عامة في مجال تحليل تراكيب اللغة.
10. إمكانية إقامة حوار مشروع اللسانيات العربية الحديثة منظورا إليه من وجهة نظر تداولية ،لكننا في هذا كله لا نريد تعصير التراث انبهارا بأفكار غيرنا ، بل نريد بعثه وإحياءه وتسييره بما يستجيب لمتطلبات التطور الحضاري.

انطلاقا من كل ما سبق ،تحاول الدراسة أن تجسد الأهداف السابقة من خلال مزاوجتها بين المنهج الوصفي التحليلي الذي نعرض من خلاله مسار الدراسات اللغوية الحديثة النبوية منها والوظيفية ،وبين المنهج الوظيفي المبني على استنتاجات استقرائية الذي حاولنا من خلاله توضيح المنحى الوظيفي في التراث العربي من خلال الجرجاني ،و الزمخشري و السكاكي.

وتأسيسا على ذلك ،تتشكل بنية هذه الدراسة من ثلاثة فصول, مصدرة بمقدمة و مدخل و متبوعة بخاتمة .

ففي المقدمة قمنا–كما سبق في العرض– باستعراض بعض الملامح الوظيفية في التراث اللغوي العربي حددنا من خلالها موضوع بحثنا الذي اخترنا له المنهج الوظيفي ليكون أداة لقراءة تراثنا اللغوي العربي,وبعد أن بينا أسباب اختبارنا لهذا الموضوع و حدود الدراسة و الأهداف المتوخاة منها ، آثارنا أن نبدأ دراستنا في المدخل بتتبع مسار الدراسات اللسانية الحديثة الشكلية منها و الدراسات اللسانية الوظيفية انطلاقا من تحديد مفهوم البنية الوظيفية ، كما عالجنا فيها قضية النحو العربي بين الشكلية و الوظيفية و أهمية الأخذ بالمناهج الحديثة في دراسته .

أما فصلنا الأول المعنون بـ "الوظيفة في الفكر اللساني المعاصر " فقد قسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول النظريات الوظيفية البنيوية متمثلة في وظيفية مارتني(martini) و جاكبسون(Jakobson) و تخيرنا الأستاذ الدكتور تمام حسان ليكون ممثلا للوظيفة البنيوية العربية أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه النظريات الوظيفية التداولية بدءا بنظرية الوجهة الوظيفية لماتيزيوس(matisous)، و امتداداتها لدى أتباعه البارزين، مرورا بالنظرية السياقية لمؤسسها الأول "فيرث(firth)و مطورها "هاليداي"(Halliday)ثم نظريات كل من البراكمانتكس"pragmantax " و التركيبات الوظيفية و التركيب الوظيفي، و بعدها نظرية النحو الوظيفي لصاحبها "سيمون ديك" (dik)فنظرية الأفعال الكلامية لمؤسسها "أوستين " و مطورها "سورل"(searl)و محتضنها "غرايس"(grays)، وقد وقع اختيارنا على أحمد المتوكل ليكون ممثلا للوظيفة التداولية العربية .

و في فصلنا الثاني المعنون ب " المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي" سعينا إلى إبراز السمات الوظيفية في تراثنا، من خلال مبحثين عالجنا في الأول التقاطعات التي تجمع بين النظريات الوظيفية ومنهج علماء الأصول و المفسرين و ذلك من خلال ثلاث نظريات رئيسية و هي : النظرية السياقية،و نظرية النحو الوظيفي و نظرية أفعال الكلام ، أما المبحث الثاني فقد أبرنا فيه السمات الوظيفية في المنهج البلاغي العربي من خلال مقاطعته مع ذات النظريات.

وقد خصصنا فصلنا الثالث المعنون بـ "المنحى الوظيفي في النحو العربي القديم " و عمدنا فيه إلى إثبات وظيفية علماء النحو و ذلك من خلال ثلاثة أعلام منهم : الجرجاني و الزمخشري و السكاكي و على ذلك

قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ؛تناولنا في المبحث الأول المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظريته المتعلقة بالنظم ، وقد بدأنا هذا المبحث بتمهيد تطرقنا فيه إلى النظم و أهميته و قد انتظمته أربعة عناصر تثبت المنحى الوظيفي عند الجرجاني و هي:

1. أسس الوجه التركيبي لنظرية النظم وقد عالجنا فيه معاني النحو و أحكامه ،و إمكانيات التأليف بطرق التعليق ، و اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض .
2. النظم و التركيب ،وقد تناولنا فيها تقاطعات منهج الجرجاني و نظرية السياق و ذلك من خلال معالمنا للعلاقات القائمة بين كل من : الكلمة و التركيب،الكلمة و السياق،الجملة و السياق.
3. المبادئ الوظيفية عند الجرجاني ،حيث بينا احتفاء كتاب دلائل الإعجاز بمبادئ النحو الوظيفي و لا سيما مبدأ تبعية البنية الوظيفية.
4. ظواهر تداولية متعلقة بالخبر و أظهرنا فيه تقاطعات آراء الجرجاني مع نظرية أفعال الكلام و ختمنا مبحثنا هذا بذكر آثار وظيفية الجرجاني على من لحقه و من بينهم الزمخشري و السكاكي و هما موضوعا مبحثينا اللاحقين.

فالمبحث الثاني المعنون ب " المنحى الوظيفي عند الزمخشري من خلال كتابه الكشاف " قد بدأناه بتمهيد تحدثنا فيه عن كتاب الكشاف ثم ثنيناه بعنصرين يثبتان وظيفة الزمخشري في تفسيره و هما على التوالي:

1. النظم و التركيب : و تناولنا فيه تقاطعات منهج الزمخشري و نظرية السياق مكن خلال معالجتنا للعلاقات القائمة بين كل من : الكلمة و التركيب ،الكلمة و السياق، الجملة و السياق.
2. الوعي بالاستلزام الحواري :و أظهرنا فيه تقاطعات آراء الزمخشري مع نظرية أفعال الكلام .

و آخر مباحث هذا الفصل كان معنونا بـ "المنحى الوظيفي عند السكاكي من خلال "مفتاح العلوم " بدأناه هو الآخر بتمهيد تحدثنا فيه عن هذا الكتاب و ثنيناه بعنصرين يثبتان وظيفية السكاكي و هما على التوالي:

1. تبعية البنية للوظيفة ،حيث بينا فيه احتفاء كتاب "مفتاح العلوم بمبادئ النحو الوظيفي و لا سيما مبدأ تبعية البنية للوظيفة.
2. مبادئ السكاكي اللغوية و نظرية الأفعال الكلامية ،و أظهرنا فيه تقاطعات آراء السكاكي مع نظرية أفعال الكلام من خلال الحديث عن ثنائية الخبر و الإنشاء،و المعنى الأصلي و المعنى الفرعي،ثم أخيرا الحديث عن الأمر و النهي و مولداتهما.

و بعد ذلك تأتي الخاتمة التي نجمل فيها ما نعالجه و ما نناقشه من قضايا و ما نراه من آراء و مواقف مما سيفصل في ثنايا هذا البحث ،و ما ننتهي إليه من نتائج عامّة تتعلق بالنظريات الوظيفية و نتائج خاصّة تتعلق بالسمات الوظيفية الموجودة في تراثنا اللغوي و لا سيما النحوي منه..

وقد زاوجت المادة بين المرجعيتين : التراثية و الحداثية ، الغربية و العربية على نحو ليس به خفاء، فكانت مصادر التراث اللغوي:النحوي و البلاغي و الأصولي و التفسيري معينا لها ، كما كانت كتب المحدثين و المعاصرين من أهم روافدها.

و من خلال رحلتنا في هذه الدراسة ، أدركنا أن المشوار لم يكن سهلا و إنما حُفَّ بمصاعب و متاعب جمَّة اعترضت طريقنا مصاعب متعلِّقة بالمادة منها، نقص المادة العلمية ، ضف إلى هذا صعوبة التوفيق بين مادّة تعتبر وليدة العصر (تداولية) ، ومادّة تعتبر قاعدة العصر(التراث) و الأكثر صعوبة من هذا كلِّه صعوبة المادة في حد ذاتها ،إذ ليس الخوض العلمي فيها من باب الترافة ، سواء تعلق الأمر بالنظريات الوظيفية التداولية و لا سيما نظرية النحو الوظيفي ،أو تعلق بالمدونات المختارة للتطبيق عليها حيث واجهتنا صعوبة في حصر القضايا الواردة فيها و ذلك لتشعبها ،إضافة إلى صعوبة منهج الجرجاني و الزمخشري و السكاكي في الكتابة مما استدعى جهدا في ربط أعمالهم بالمنهج الوظيفي التداولي المعاصر.

ختاما ، نتوجّه بخالص الشكر و عظيم الثناء إلى الأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور الصديق حاجي اعترافا بفضله وتشجيعه لنا، وإيمانا بأياديه السابغة على رعاية هذه الدراسة، و تقويم اعوجاجها ودفع نقائصها.

أسال الله جل ثناؤه السداد و التوفيق ، و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب.

التاريخ : 27 جوان 2017

قسنطينة

زينب لمونس

مدخل

لمحة عن الدراسات اللغوية الحديثة

يمكـن للمـتفحّص الممحّـص للدراسـات اللغويـة الحديثـة أن يقسّـم النظريـات اللسـانية المعاصـرة باعتبار تصوّرها لوظيفة اللغات الطبيعية إلى مجموعتين اثنتين:

1. نظريات لسانية صورية
2. نظريات لسانية وظيفية.

تضـمّ المجموعـة الأولـى جميـع النظريـات اللسـانية التـي تعتبـر اللغـات الطبيعيـة أنسـاقا مجـردّة يمكـن وصـفها بمعـزل عـن وظيفتهـا التواصـلية فـي حـين أن المجموعـة الثانيـة تشـمل النظريـات اللسـانية التي تتّخذ كأحد مبادئها المنهجية المبدأ التالي:

اللغـات الطبيعيـة بنيـات مجـردّة تحـدّد خصائصـها (جزئيـا علـى الأقـل) ظـروف اسـتعمالها فـي إطـار وظيفتها الأساسية، وظيفة التواصل[1]

يمكـن التمثيـل للنظريـات اللسـانية المنتمّيـة إلـى المجموعـة الثانيـة لمـا يسـمى بالبرجمـانتكس، التـي تمثـل أحـد التطـورات الأخيـرة لمـا كـان يـدعى (الدلالـة التوليديـة) والنظريـات الوظيفيـة الأوروبيـة التـي نـذكر منهـا: خاصـة المدرسـة النسـقية وأخيـرا النحـو الـوظيفي الـذي اقترحـه فـي السـنوات الأخيـرة سيمون دك.

وينـتج تبعـا لهـذا الاخـتلاف المنهجـي بـين المجموعـة الأولـى للنظريـات اللسـانية والمجموعـة الثانيـة اختلافا في كيفية معالجة الظواهر اللغوية[2]:

- تتنـاول الظـاهرة اللغويـة فـي النظريـات اللسـانية الصـورية تنـاولا شـكليا صـرفا، إمـا علـى مسـتوى التركيـب باعتبارهـا ظـواهر تركيبيـة أو علـى مسـتوى التأويـل الـدلالي (باعتبارهـا ظواهر دلالية)

1 أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، (1405 هـ / 1985)، ص 08.

2 المصدر نفسه، ص 09.

- بينما نظرت النظريات اللسانية المنتمّية إلى المجموعة الثانية إلى الظاهرة اللغوية بمنظار وظيفي تداولي، فربطتها: بالمقام أي بمختلف الظروف المقامية التي تُنْجَزُ فيها الجمل كما ربطتها بوظيفة اللغة الأساس ألا وهي التواصل.

ويعتبر النحو الوظيفي الذي اقترحه سيمون دك في السنوات الأخيرة في نظر العديد من الباحثين[1]، النظرية الوظيفية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة و"لمقتضيات النمذجة " للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره، فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات النظريات اللغوية (النحو العلاقي) و (نحو الأحوال) و (الوظيفية) ونظريات فلسفية (نظرية الأفعال الكلامية خاصة).

1: النظريات اللسانية الشكلية الصورية:

وهي النظريات التي تتناول الجانب الصوري الشكلي أو الشكل الظاهر للبنية اللغوية بغض النظر عن الوظيفة التي وُجِدَتْ من أجلها اللغة في ذاتها أو الوظيفة التي شكلت هذه البنيات لتأديتها وتشمل النظريات اللغوية التي تعتبر اللغات الطبيعية أنساقا مجردة يمكن دراسة بنياتها بمعزل عن وظيفتها في التواصل داخل المجتمعات[2]

ومن هذه النظريات:

- **النظرية البنيوية الأوروبية**
- **النظرية البنيوية الأمريكية**

وسنحاول أن نتعرض لبعض ما يهمّ دراستنا مما تناولته النظريتان بعد أن نحدّد المقصود بالبنية والبنيوي.

1 أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة الغربية، مصدر سابق، ص 09.

2 أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، دار الثقافة، (دار البيضاء، المغرب)، (د/ت)، ص 26.

1.1: مفهوم البنية:

ورد في لسان العرب "البنية والبنية ما بنيته، البنية الهيئة التي بني عليها مثل: المشية والركبة[1] وبنية الشيء: ما هو جوهري فيه"، و "البنية مفهوم عربي دقيق متقدّم على ما هو موجود الآن في اللسانيات البنيوية[2] وتعني بنية الشيء ما هو أصل فيه وثابت لا يتبدّل بتبدّل الأوضاع والحالات"[3].

أما البنية في اللسانيات الحديثة فتُعْتَبَر من جملة المميزات التي أقرّها دي سوسير عند وصفه للسان بصفته موضوع اللسانيات، أنه بُنِيَ على نظام مخصوص أي أنّه منظم تنظيما باطنيا محكما وعلى العالم اللساني أن يكتشف أسرار هذه البنية، فكل كائنات الدنيا والظواهر المادية مبنية على وضع مخصوص وللمواد الكيماوية المختلفة بنية خاصّة بكلّ واحدة منها يُعَبَر عنها برموز متداولة لدى علماء الكيمياء وفي نفس الوقت البنية مفهوم علمي استطاع الإنسان أن يدّرك به الأشياء والظواهر واستعملت لتفسيرها مثلما يقول الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح "البنية من الوسائل لحصر الجزئيات ولولا البنية لما استطاع الإنسان أن يفكر بل لم استطاع أن يدرك الإدراك الحسي الظواهر والأمور التي حوله[4]والبنية في حد ذاتها بنية صورية، هي صورة وهيئة يمكن أن تنطبق على أية مادة أو ظاهرة "فالبحث عن بنية الشيء هو البحث عن العناصر التي يتركب منها وعن المقياس الذي ركبت هذه العناصر على أساسه[5].

فالجديد في اللسانيات الحديثة أنّها عوض أن تهتمّ بالجزئيات والأحداث اللغوية لذاتها منعزلة عن بعضها البعض مثلما كان يفعل اللغويون في العصور الماضية، تنظر إلى اللسان نظرة كلية، فهو إذن يتشكل في بنية عبارة عن شبكة تجدّ كلّ وحدة لغوية مكانها فيها ويربطها بالوحدات

1 ابن منظور لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1 1997، ج1، ص 258.

2 الطاهر شارف، المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، سورة القرة نموذجا، رسالة ماجستير، إشراف: الأستاذ الدكتور: أحمد شامية، جامعة الجزائر، قسم اللغة العربية، (2005-2006)، ص 13.

3 عمر مهيبل، البنيوية في الفك الفلسفي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991م، ص 16.

4 عبد الرحمان الحاج صالح، المدرسة الخليلية و الدراسات اللسانية الحالية في العالم المعاصر ضمن تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أفريل 1987، الرباط، هامش ص 373.

5 المرجع نفسه .

الأخرى علاقات صورية مبنية على أساس اتحاد الهويات (أي هويات الوحدات) واختلافها، فقد تشترك هذه الوحدة مع وحدة أخرى في بعض المميزات وتختلف في البعض الآخر فلا نهتم بالوحدة نفسها بقدر ما نُعْنَى بنوعية العلاقات التي تربطها الوحدات الأخرى والوحدات اللغوية على مختلف مستوياتها تشكل نُظُمًا جزئية.

وهذه الوحدات التي لا تكتسب هويتها داخل النظام اللغوي إلا عند مقابلتها بغيرها في مستواها، تشخص داخل شبكة العلاقات التي تندرج فيها إذ أن هذا التقابل هو الذي يحدّد قيمتها[1].

وعلى هذا الأساس تكون البنية نظاما يقوم على قوانين داخلية تتحكّم فيه، كما أنّها علاقات تربط المكونات بعضها ببعض دون الرجوع إلى عناصر خارجية، وهي تتميز بما يلي: الشمولية والتحويل، والتنظيم الذاتي[2]

يؤكد هذا المعنى هيمسليف*، (1899–1965) حيث يقول "إن البنية كيان مستقل من العلائق بينها تبعية وخضوع داخليين، تماما كهذه البنية التي تعتبر كلا لا يتجزأ، فهي تشكل وحدة مستقلة بين عناصرها المكونة تساندا داخليا ولها قوانينها الخاصة ولا يمكن إطلاقا وجود عنصر من البنية قبل وجود الكل سواء على المستوى السيكولوجي أو الفيزيقي"[3].

1 عبد الرحمن الحاج صالح ، المدرسة الخليلية و الدراسات اللسانية الحالية في العالم المعاصر،مرجع سابق ، ص 373.

2 محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، دار الرشاد الحديثة (الدار البيضاء/المغرب)، ط1، (1401 هـ / 1980م)، ص 101–102.

* هيمسليف لساني دنماركي من أتباع المدرسة الألمانية، "مدرسة النحاة الجدد" وكان يطمع في بناء نظرية جديدة تغني عن دروس سوسير ومنوال تروبتسكوي، (1890–1939) وأعمال بلومفيلد. أنظر عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراء لسانية جديدة، كلية الآداب، سوسة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998، ص 51.

3 L. Hjelmsléve, sémantique structurale Esscus : 1951, p100 نقلا عن : محمد الحناش البنيوية في اللسانيات، مرجع سابق، ص 103.

2.1: مفهوم البنيوية:

ما يعرف عن مصطلح البنيوية أنه يستعمل في الكثير من المجالات العلمية وخاصة العلوم الإنسانية من : علم اجتماع وأدب، ونقد، ولسانيات...، وقد تقاربت مفاهيمه إلى درجة يصعب تمييز بعضها عن البعض الآخر

والبنيوية structuralisme في اللغة الفرنسية نسبة إلى كلمة بنية (structure)، وهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية: (struere) والتي تعني "بناء"[1]، وتُرْجِمَت إلى العربية بعدّة أسماء كالبنيوية والبنائية، والبنوية...إلخ.

وما يهمّنا من كلّ مفاهيم هذا المصطلح هو المفهوم المتّصل بالتّخصّص اللغوي (اللساني) الذي يعني فيه مصطلح البنيوية "دراسة بنية اللغة في حد ذاتها باعتبارها نظاما نظريا مجردا منفصلا عن تاريخه، وعن الواقع الخارجي من المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه، أو العمليات النفسية التي يقوم بها متكلّموها عند فهمها أو اكتسابها"[2]

فالبنيوية فلسفة تقوم على الاهتمام بالصّورة (الشكل) أو النموذج اللغوي، وملاحظة العلاقات القائمة بين عناصرها التي تنشئ فيما بينها لحمة من التناسق، والترابط الذاتي[3] على أساس نظري مُؤَداه: أن البنية تتألف من عناصر، ومكونات جزئية متكاملة تؤثر في بعضها البعض ولهذا فإن أي تغير يمسّ إحداها لابدّ أن يؤثر في سائر المكونات، وبذلك يؤثر على النظام ككلّ[4].

أما عن نشأة البنيوية اللسانية، فهي ترجع للعالم اللساني السويسري فاردينان دوسوسير المؤسّس الأوّل للتوجّه البنيوي في دراسة اللغة، وإن كان ما يعرف عنه أنّه لم يستعمل مصطلح البنية إلا ثلاث مرّات، واستعمل في المقابل مصطلح النظام مائة وثمانية وثلاثين مرّة، لكن مضمون

1 محمد محمد يونس علي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت، لبنان، 2004، ص65.

2المصدر نفسه، ص 67.

3 الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية استيولوجية، دار القصبة، (الجزائر العاصمة/ الجزائر)، 2001م ، (د/ط)، ص 10.

4 شريف استيتية، اللسانيات – المجال والوظيفة والمنهج عالم الكتب الحديث، (أربد/الأردن)، 2005، ط1، ص 161.

البنيويـة أفصـح عـن نفسـه مـن خـلال الأفكـار و الآراء، والمفـاهيم التـي أوردهـا دوسوسـير محاضـراته، والتـي جمعهـا تلامذتـه بعـد وفاتـه ونشـروها، وكانـت أوّل مـرّة اسـتعمل فيهـا هـذا المصـطلح فـي البيـان الـذي أعلنـه المـؤتمر الأول اللغـويين السـلاف سـنة 1929م، فقـد ورد فيـه مصـطلح البنيـة بمضـمونه المعـروف حتـى اليـوم، والـذين دعـوا فـي المـؤتمر إلـى تبنيـي مـنهج جديـد فـي دراسـة اللغـة سُـمِيَ "المنهج البنيوي"[1]

3.1: البنيوية الأوروبية:

وقـد كـان رائـدها دوسوسـير (1857-1913)، حيـث يـرى أن موضـوع اللسـانيات هـو اللغـة فـي ذاتهـا ولـذاتها، واللغـة عنـده شـكل تُظَـمُ وفقـه الأصـوات والمتصـورات[2] والشـكلية هنـا عنـد دوسوسـير غيـر شـكلية المنطـق الرياضـي وتحديداتـه، ورسـومه، إنّمـا هـي مقيـدة بـالواقع الزمـاني والمكـاني ، إلا أنّـه وقـع تأويـل هـذه الفكـرة – شـكلانية سوسـير – تـأويلا مبالغـا فيـه حـاد عمـا أراده سوسـير، وأخـل بـأهمّ مـا وضـعه مـن المبـادئ، ويتمثـل فسـاد التأويـل فـي اعتبـار اللغـة نظامـا شـكليا علـى غـرار الأنظمـة المنطقيـة الرياضـية...والتي لا تخضـع للبعـدين الزمـاني والاجتمـاعي[3]، والشـكلانية تـدرس اللّغـة كبنيـة فـي وضـع آنـي، فسوسـير يـرى أن الفعـل اللغـوي ينـتج عـن الجمـع بـين الأصـوات والمعـاني وتشـكلهما معـا لا الفصـل بينهمـا، وهـذا يُحْـدِّثُ شـكلا أو بنيـة هـي جـوهر اللغـة، سُـمِي فيمـا بعـد المنحـى الشـكلاني وطبـع جـلّ الدراسـات البنيويـة[4] وكـان أساسـا لكـلّ المـدارس الحديثـة ومحـل تـأثير بشـكل أو بـآخر، فـي أوروبـا وفـي كثيـر مـن بلـدان العـالم خاصّـة فـي النصـف الأوّل مـن القـرن العشـرين بعـد ظهـور كتـاب: " دروس فـي اللسـانيات العامـة "[5]، غيـر أن هـذا المنحـى كـان محـلّ

1 شريف استيتية، اللسانيات – المجال والوظيفة والمنهج – مصدر سابق، ص 161.

2 محمد الشاوش، سوسير والأبنية ضمن أهم المدارس اللسانية،المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990، ص 14.

3 المصدر نفسه، ص 22.

4 المصدر نفسه، ص 15.

5 سعدي الزبير، العلاقات التركيبية في القرآن الكريم، دراسة وظيفية رسالة دكتوراه، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، إشراف: محمد بلقايد، (1410هـ / 1989م) ص 20.

انتقاد فيما بعد من كثير من الدارسين وعدوه خطرا على اللغة، ونتج عنه ظهور مدارس وتيارات مستقلة[1]، ترى أن لها القدرة على الاستغناء عن البنيوية.

وشكلانيتها وتعسفها في التحليل*، وقد زادت حدّة هذه الانتقادات إلى أن صار "بعض البنيويين" لا يقبل أن يطلق عليه بنيوي أو على الأقل يتردد في ذلك، فهو يقبل أن يُنْعَت بوظيفي بدل بنيوي[2].

4.1 : البنيوية الأمريكية:

نشأت البنيوية الأمريكية في استقلال تامّ عن البنيوية الأوروبية والتفكير السوسيري وجاءت لتحلّ مشاكل متعلّقة بعلم الأجناس وتتمثل في إيجاد منهج لدراسة لغات القبائل الهندية الأمريكية الرائجة في أمريكا الشمالية[3]، ويعتبر إدوارد سابير (1884-1939) أحد أبرز روادها، ونجده يعطي أهمية كبرى لمفهوم الصورة أو الشكل[4]، فهو يرى أن اللغة مجموعة وحدات أو بنيات أو رموز، غير أنّه لا يهمل الجانب الوظيفي في اللغة برغم احتفائه بالبنية أكثر من الوظيفة، فنجده يصرّح بأن الوظيفة الأساسية للغات هي التواصل، يقول: "إن اللغة وسيلة لا غريزية خاصّة بالإنسان يستعملها لإيصال الأفكار والمشاعر والرغبات عبر رموز يؤديها بصورة اختيارية وقصدية"[5] و من النظريات البنيوية التي ذاع صيتها: بدايات النظرية التوليدية التحويلية خاصّة نموذجها الأول البنى التركيبية، وهي من النظريات التي نرى أنّه يمكن دراسة اللغة باعتبارها بنية بمعزل عن وظيفتها[6]، فقد جعلت النحو عملية ميكانيكية لها قواعدها التي تحقّق العناصر اللغوية بشكل آلي، كما أنّها لم تهتمّ بوظائف بنيات اللغة عند حدوث عملية التحويل في مراحل توليد

---

1 محمد الشاوش، سوسير واللسانيات مصدر سابق، ص 17.

* مثلا عند تقطيع أي كلمة تذل على جمع التكسير يتعسف البنيوي في إيجاد القطعة التي تدل على الجمع، انظر عبد الرحمان الحاج صالح، المدرسة الخليلية والدراسات الحالية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص373.

2 محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، مصدر سابق، ص 102.

3 عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990م، ص 39.

4 طيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، مصدر سابق، ص 140-141.

5 سابير في ميشال زكرياء، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992، ص 67.

6 أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، مصدر سابق، ص 26.

الجمل، ثم هي لم تراع الواقع النفسي للمتكلّم ولا سياق الحديث، واعتبرت اللغة مجرد نشاط عقلي[1]، وقد انتقدت بشدّة الكثير من الأفكار البنيوية السوسيرية، فهي تعيب عليها وقوفها عند وقوفها عند وصف الصورة (الشكل) وعدم تجاوزها إلى التفسير كتوضيح أشكال التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية.

الجديد في نظرية شومسكي هو التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وهو أحدث ثورة لسانية وفي الوقت ذاته كان منطلقا لانتقاد هذه النظرية وجعل الكثير يعزف عنها فهذه النظرية تركز على الخطاب أكثر مما تركز على المُخاطِب والمُخاطَب، والواقع النفسي والاجتماعي لهما وظروف الخطاب ومادعا إليه.

والبنيوية الأمريكية بقدر ما اعتبرها كثير من الباحثين لا تمت بصلة لأفكار دوسوسير[2]، يقرّ آخرون بأنّها ترتبط بشكل أو بآخر بالفكر السوسيري لكون سوسير المؤسّس الحقيقي للبنيوية الحدثية[3] ، وإليه يرجع ما أطلق عليه اسم الألسنة البنيوية عامة[4].

غير أن الدراسات اللسانية لم تبق حبيسة تفكير سوسير بل تطورت على أيدي كثير من الباحثين منهم: العلماء الروس مثل جاكبسون، تروبتسكوي وكارشنسكي، والعالم الفرنسي إيميل بنفنست، والعلماء الأمريكان مثل بلومفيلد، وشومسكي وسابير، والدانماركي هلمسليف، وغير هؤلاء كثير، وقد كانت أعمالهم متفاوتة القيمة ويمكن تلخيصها إجمالا فيما يأتي[5]:

- ظهور مفهوم النسق وعدم عزل الحدود ودراستها مترابطة.
- التفريق بين التعاقب والتزامن، وتقديم التزامن على التعاقب خاصّة عند المدارس الألسنية اللاحقة بعد سوسير.

1 يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنة، تصدرها وزارة الإعلام، كويت، المجلد 20 العدد3، 1989، ص 70.

2 عبد القادر المهيري، اللسانيات اللفظية، مصدر سابق، ص 39.

3 عمر مهيبل، البنيوية في الفكر اللساني المعاصر، مصدر سابق، ص 20.

4 محمد الشاوش، سوسير والألسنة، مصدر سابق، ص05.

5 عمر مهيبل، البنيوية في الفكر اللساني، المعاصر، مصدر سابق، ص 21-22.

- الانتقال من المستوى القصدي للأفراد الناطقين إلى المستوى القصدي الذي تهيمن عليه قوانين النسق، وعقلانية الألسني هي عقلانية غير قصدية.
- أسبقية التحليل التزامني (في اللسانيات البنيوية) على تحليل التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تمرّ بها الظواهر اللغوية.
- ومما يحسن الإشارة إليه أن النحو التوليدي التحويلي لشومسكي أدرج فيما بعد المستوى التداولي وذلك كونه يحدّد هذه المستويات ويكون سببا في وجودها وهي خدمة له، وهذا من أهم مبادئ الدراسة الوظيفية، فشومسكي يقرَ في أواخر السبعينات بأن للمتكلّم قدرتين:
  1. قدرة نحوية
  2. وقدرة تداولية.

وهذا الاعتراف قد يكون من تداعيات ظهور الاتجاه والوظيفي الذي بدت معالم وجوده مع مدرسة براغ 1926م، وراح يتطور إلى أن اكتسى صبغة تداولية مع يسمون ديك في 1978م، وهذا ما سنتناوله في فقرات لاحقة.

2: النظريات اللسانية الوظيفية:

خلافا للبنيوية، وسدّا للثغرات التوليدية التحويلية، تقوم اللسانيات الوظيفية على مراعاة الوظيفة التواصلية التبليغية للغات الطبيعية، ولذلك وَسَّعَت جهازها المفاهيمي ومنهج دراستها ليشمل العناصر الأساسية التي ثم إقصاؤها في الاتجاه البنيوي، والاتجاه التوليدي التحويلي (كالكلام، وسياق، الحال).

وقبل التطرق لأهمّ المدارس التّي مثلت الاتجاه الوظيفي في الدراسات اللغوية، وجب علينا ضبط مفهوم الوظيفة.

1.2: مفهوم الوظيفة:

جاء في لسان العرب: الوظيفة من كل شيء: ما يقدر له في كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب، وجمعها الوظائف الوُظُفُ ووُظف الشيء على نفسه، و وُفظ توظيفا: ألزمها إياه، وقد وَظَفْت له توظيفا على الصبي كل يوم حفظ آيات الله من كتاب الله عزّ وجلّ.

وجاء يَظِفُه أي يَتْبَعُه، عن بن الأعرابي، ويقال : وَظَف فلان فلانا يَظِفُه وُظفا[1]، إذا تَبعه، مأخوذ من الوَظيف، ويقال : إذا ذبحت ذبيحة فاسْتَوْظِف: قطع الحلقوم المرئ والودجين، أي استوعب ذلك كلّه، هذا قاله الشافعي في كتاب الصيد والذبائح، قوله:

أَبْقَتْ لَنَا وَقَعَاتُ الدَّهْرِ مَكْرُمُه مَا هَبَّتْ الرِّيحُ والدُّنْيَا لَهَا وُظُفُ

أي دول، وفي التهذيب: هي شبه الدول مرة لهؤلاء ومرة لهؤلاء، جمع الوظيفة[2].

وما يلاحظ في هذه الفقرة الطويلة أن لفظة (الوظيفة) وردت بمعنيين، أحدهما التقدير أو التعيين[3]، لأمر حيوي في حياة الكائن الحي، كالماء، أو الطعام للإنسان، والعلف للحيوان والأخرى (الوظيفة)[4] وجمعها وظف، وهي أقرب إلى معنى الدور، أي أدوار الحياة، وتغيراتها وتبدلاتها، والمعنيان يعضدان المعنى الاصطلاحي.

أما في المعجم الفلسفي فقد حدّد صاحبه جميل صليب معنى الوظيفة بـ:[5]

1- الوظيفة في اللغة ما يقدر من علم أو طعام أو رزق أو غير ذلك في زمن معيّن وتطلق أيضا على العهد، أو الشرط.

---

1 أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مصدر سابق، هامش ص 34، وص 82-83

2 ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ودرا بيروت للطباعة والنشر (بيروت/لبنان)، (1375 هـ / 1965) مادة (و ظ ف) ص 09.

3 يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة، (2005م / 2006م)، ص 18.

4 المصدر نفسه، ص: 18.

5 جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية، الفرنسية والإنجليزية واللاتينية، دار الكتاب العالمي (بيروت/لبنان)، (1414 هـ / 1994م)، ص 581.

2- الوظيفة عند الفلاسفة في العمل الخاص الذي يقوم به الشيء أو الفرد في مجموعة مرتبطة الأجزاء ومتضامنة، كوظيفة الزاخرة في البناء، ووظيفة الكبد في علم الفيسيولوجيا، ووظيفة التحليل في علم النفس، ووظيفة النقد في علم الاقتصاد ووظيفة المعلّم في الدولة.

3- وتطلق الوظيفة في علم الحياة على مجموع الخواص الضرورية لبقاء الكائن الحي كوظائف التغذي، ووظائف الحركة ووظائف التوليد.

4- وتطلق في علم النفس على جملة من الأسباب والعمليات الموجّهة إلى هدف واحد كوظائف الإدراك، والانفعال والتخيل ....إلخ.

5- وتطلق في علم الاجتماع على الأعمال، أو المهن أو الخدمات الضرورية لحفظ بقاء المجتمع، ولهذه الوظائف الاجتماعية قسمان وهما: الوظائف الخاصّة التي يمارسها الأفراد بأنفسهم والوظائف العامّة التي تمارسها الدولة كوظائف الأمن، والدفاع والقضاء، وغيرها.

6- والوظيفي (fonctionnel) هو المنسوب إلى الوظيفية نقول علم النفس الوظيفي، وهو الذي يبحث في العمليات الذهنية من جهة ما هي وسائل لغايات معينة والتربية الوظيفية هي التي تجعل ممارسة الوظيفة ضرورية لتنميتها

7- والوظيفة (fonctionnalisme) إحدى نظريات علم الجمال وهي القول أن جمال الأثر يرجع إلى منفعته

ومن خلال هذه الومضة السريعة للوظيفة يتّضح أنّه ينتسب إليها كل عنصر له دور (rôle) في الحقل الذي ينتمي إليه فشأن هذا العنصر مثل: النيترونات التي لها الدور الأكبر في تأسيس الطاقة، فكلّ نترون له إشارة بموجبها يتحرك ويقوم بوظيفته الفيزيائية.

أما الوظيفة في النحو، فقد حدّدها على سبيل الحصر الدكتور فاضل مصطفى الساقي بقوله: **"وهي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي التركيبي"**[1].

1 فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة مكتبة الخانجي، بالقاهرة، 1977، ص 203.

ومـا يعنيـه هـذا المفهـوم، أن الوظيفـة هـي المعنـى المتـوخّى مـن صـيغة المفـردة فـي صـورتها التركيبيـة، والتـي يمكـن أن تـردّ فـي سلسـلة كلاميـة أو فـي سلسـلة خطيـة، وعليـه فـإن محصّـل الوظيفـة فـي النحـو – صـورة شـكلية للمفـردة سلسـلة كلاميـة أو خطيـة–، ووفـق هـذه المحصّـلة فإنّـه تـمّ تقسـيم الوظيفة النحوية (اللغوية) إلى قسمين: وظائف صرفية[1] ووظائف نحوية

فالوظـائف الصـرفية هـي تلـك المعـاني التـي تشـغل مبـاني التقسـيم فـي الكـلام العربـي ودلالتهـا مـن حيث تميّز كلّ تقسيم عن آخر، فميزة الاسم غير ميزة الفعل وميزة الحرف...إلخ.

أمـا الوظـائف النحويـة، فهـي تلـك المعـاني المقدمّـة للفظـة المجـرّدة حـين ورودهـا فـي نسـق كلامـي، وعلـى نحـو مخصـوص وفـق مـا يقتضـيه السـياق، مـن أمـر، خبـر، اسـتفهام...إلخ، ولا ينـتج مثـل هـا النـوع مـن الوظيفـة النحويـة، إلا بـالنظر إلـى العنصـر اللغـوي الـذي تتكـوّن منـه ومـا يعـدّ بـه مـن تغيـر فـي حركتـه الإعرابيـة، وانتقالـه مـن دلالـة لدلالـة أخـرى، ويختلـف اشـتغاله مـن العنصـر إلـى عنصـر من فاعلية إلى مفعولية...إلخ

- ووفق هذا الاعتبار فقد تمّ تقسيم الوظائف النحوية إلى خاصّة و عامّة.[2]

1 المصدر نفسه، ص 203.

2 فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة ص 209-211.

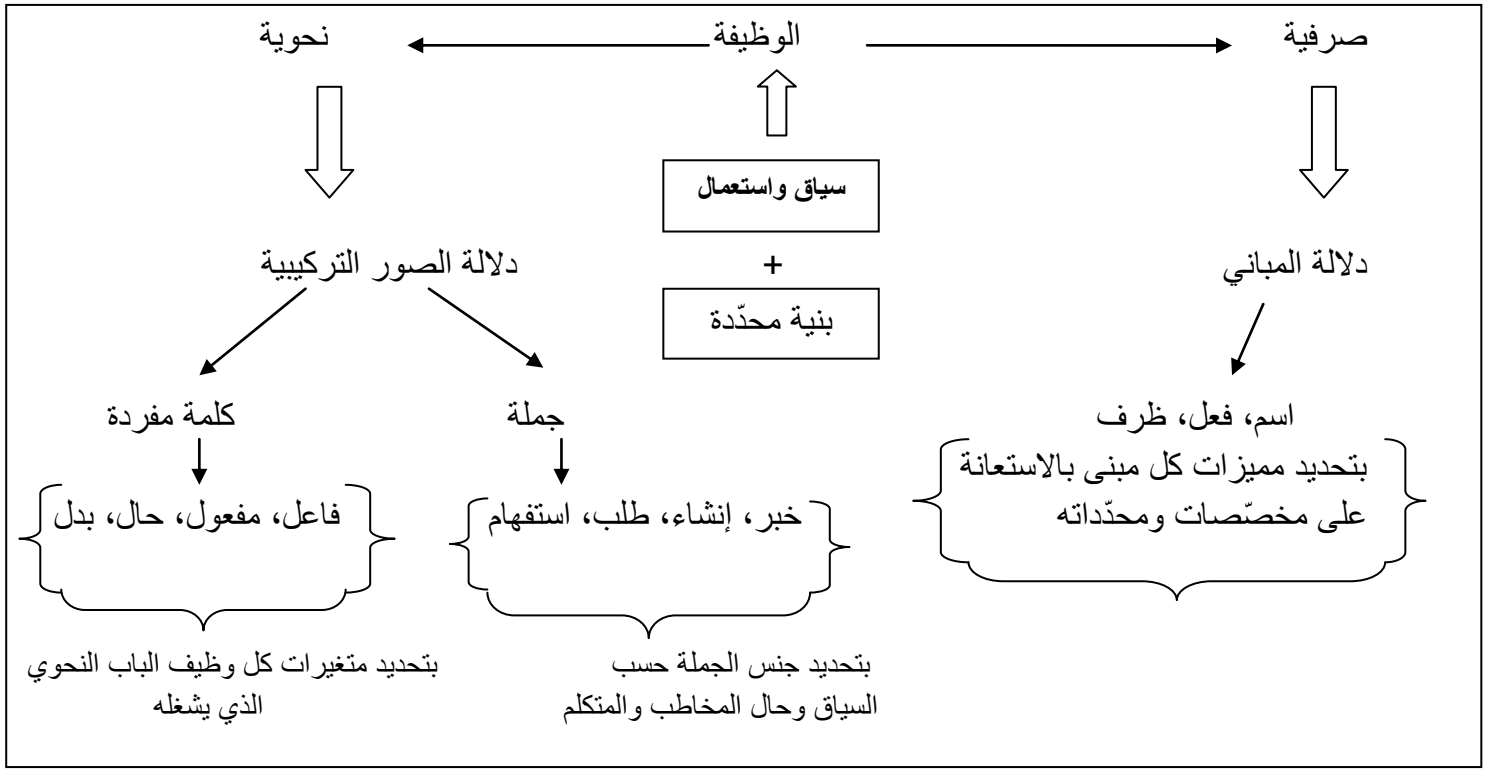

رسم تخطيطي لأقسام الوظائف النحوية

وحسب هذا المخطّط، فإن الوظيفة في النحو هي تلك المعاني الحاصلة بامتزاج الثوابت الصرفية مع المتغيرات النحوية[1].

والوظيفة من المنظور اللّساني: نميّز بين معنيين لها:

1- الوظيفة باعتبارها دورا تقوم به اللغة ككلّ.

2- الوظيفة باعتبارها علاقة دلالية أو تركيبية أو تداولية ، تقوم بين مكونات الجملة كعلاقة " المنفذ " مثلا، وعلاقة " الفاعل " وعلاقة " المحور"[2]

2/2 : مفهوم الوظيفية:

نسبة إلى الوظيفية، كقولنا: مدرسة لغوية نسبة إلى اللغة، تعني في الاتّجاه الوظيفي التداولي ارتباط بنية اللغة بوظيفة التواصل والبيان ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة وتابعة لها، "وتقوم

1 المصدر نفسه ، ص 211.

2 للاطلاع على مزيد من معاني الوظيفة، ينظر: بحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، مرجع سابق، ص (1، 28).

فرضية الوظيفة على اعتبار الوحدات اللسانية من خلال دورها الذي تلعبه في التواصل"[1] ونجد د:عبد الرحمان الحاج صالح يفسّر الوظيفة بالعمل أو الدور المؤدى (التبليغ)، والوظيفية عنده بنسبة إلى هذا حيث يقول عن مدرسة براغ، " أخص شيء تمتاز به هذه المدرسة عن غيرها هو اعتمادها الأساسي على العمل أو (الدور) الذي تؤديه العناصر اللغوية في عملية التبليغ ولهذا سمّيت النزعات عنها (ومنها مدرسة مارتيني الفرنسية) بالوظيفية ".[2]

وإلى هذا المصطلح تنسب مدارس واتجاهات لغوية بدأت تبرز مع ظهور مدرسة براغ وتحاول أن تفسّر الظاهرة اللغوية من كل جوانبها ومن هذه الاتجاهات: الاتجاه الوظيفي الذي يعتبره اللغويون موقفا نقديا من التيار البنيوي الذي انبثق عنه وعُدَّ مندرجا فيه[3]

ذكرنا سابقا أن التيار البنيوي يعتبر اللغات الطبيعية بنيات مجردة، توصف بغض النظر عن مقاماتها التواصلية وظروف إنجازها، ويقابل هذا التيار الوظيفي الذي يرى أن اللغة وسيلة الإنسان للتبليغ والتواصل وترتبط بمقومات الاجتماعية والثقافية والحضارية يقول د عبد السلام المسدي:"محدد اللغة وظيفيا أنها أداة الإنسان إلى إنجاز العملية الإبلاغية في طلب المجتمع مما يطوع تحويل التعايش الجماعي إلى مؤسسة إنسانية تتحلى بكل المقومات الثقافية والحضارية"[4]

ومن أهم مبادئه: اللغات الطبيعية بنيات تحدّد خصائصها (جزئيا على الأقل) ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية: وظيفة التواصل[5].

ويدخل ضمنيه: النظريات التي تأخذ بعين الاعتبار البعد التداولي في وصف اللغة ومنها ما كان يدعى الدلالة التوليدية، والنظرية الوظيفية المقترحة في إطار مدرسة هارفارد الأمريكية، والمدارس

1 محمد الحناشي، البنيوية في اللسانيات، مصدر سابق، ص 96.

2 عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات المجلد الثاني، الجزائر ، العدد 1، 1972م، ، ص 54.

3 عبد القادر المهيري، المدارس اللسانية، اللسانيات الوظيفية مصدر سابق، ص 39.

4 اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1986م ص 31.

5 أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مصدر سابق، ص:08

الأوروبيـــة، التـــي منهـــا المدرســـة النســـقية ومدرســـة بـــراغ، وأخيـــرا النحـــو الـــوظيفي لســـيمون دك (1978م).[1]

ونظريـة النحـو الـوظيفي هـي التـي نتّخـذها إطـارا نظريـا لبحثنـا وهـي مـن أهـمّ وأحـدث النظريـات اللسـانية الوظيفيـة التـي كـان لهـا وقـع كبيـر فـي ميـدان الدراسـات اللغويـة ممـا دفـع بأصـحاب بعـض النظريـات اللسـانية الأعـرق مثـل: النظريـة التوليديـة و التحويليـة إلـى إعـادة النظـر فـي أسـس نظـريتهم ومبادئها، أو تركها والتحوّل عنها إلى التيارات الوظيفية[2].

ومـن الاهتمـام بهـا أن اضـطر بعـض البـاحثين إلـى إعـادة دراسـة قواعـد لغـاتهم " فقـد أصـدر معهـد اللغـة الروسـية التـابع لأكاديميـة العلـوم السـوفيتية عـام 1970م كتابـا جديـدا لقواعـد اللغـة الروسـية المعاصـرة انطلاقـا مـن النظريـة البنيويـة الوظيفيـة كالانجليزيـة والشـكلية واليابانيـة..."، وعقـدت مـؤتمرات دوليـة لبحـث المسـائل المتعلقـة بـالتقييّم الـوظيفي للجملـة[3] ولهـذا يمكـن القـول بـأن المـنهج الـوظيفي نـال شـهرة واسـعة بـين الدراسـات اللغويـة المعاصـرة بـل وأصـبح محـل اسـتقطاب لكثيـر مـن نوابـغ البـاحثين والدارسـين وهـذا بعـد أن أثبتـت الدراسـة الوظيفيـة موضـوعيتها العلميـة، وواقعيتهـا اللغويـة فـي كثيـر مـن مبادئهـا المنهجيـة، ممـا أدى بالتيـارات الأخـرى إلـى فقـد كثيـر مـن مصـداقيتها وضـعف قـدرتها علـى الجـذب وصـدّ المناصـرين عنهـا، ومـرد هـذا كلّـه لـيس هـو طريقـة تحليلهـا للتراكيـب أي (جهازهـا الـوظيفي)، ولا إلـى مـا اعتمدتـه مـن رمـوز رياضـية وتشـكيل معقـد للصـيغ[4]، ولكـن السـبب هـو أنّهـا لـم تهمـل أساسـيات يفرضـها الواقـع اللغـوي، والتـي أهملتهـا النظريـات السـابقة، ومنهـا ظـروف إنجـاز الخطـاب والحـال النفسـي والاجتمـاعي لكـل مـن المُخاطِـب والمُخاطَـب، وملامسات الخطاب والغرض منه...

والأنحـاء الوظيفيـة تنظـر إلـى اللغـات الطبيعيـة علـى أنّهـا بالإضـافة إلـى كونهـا بنيـة أو نسـقا شـكليا (صـوتيا، صـرفيا، تركيبيـا، دلاليـا...) تعتبـر أداة الوظيفـة أساسـية هـي التواصـل، فاللسـانيات

1 أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، مصدر سابق، ص 26.

2 روبنز: موجز تاريخ علم اللغة، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: 1997م، ص 361-362.

3 جعفردك الباب،الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، دمشق، سوريا، ط1، 1980م، ص 116.

4 مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مصدر سابق، ص 13.

الوظيفيــة حســب كونــو" هــي مقاربــة لتحليــل البنيــة اللغويــة تعطــي الأهميــة للوظيفــة التواصــلية لعناصـر هـذه البنيـة بالإضـافة إلـى علاقتهـا البنيويـة "[1] كمـا يمكـن أن تـؤدي اللغـة وظـائف أخـرى قـد تكـون أشـكالا مختلفـة لوظيفـة التواصـل منهـا الوظيفـة الجماليـة التـي هـي تحويـل لوظيفـة التواصـل عـن غرضـها[2]ومنهـا الوظـائف السـت المشـهورة عنـد جاكبسـون (1896–1982) والتـي اقترحهـا فـي 1963م، والوظـائف الـثلاث (الوظيفـة التمثيليـة والوظيفـة العلاقيـة، والوظيفـة النصـية) الـواردة عنـد هاليداي 1970[3]، والتي حاول على غرارها أن يقيم نظاما نحويا على أسس دلالية وظيفية[4].

فالاتجـاه الـوظيفي ينظـر إلـى اللغـة علـى أنّهـا ظـاهرة اجتماعيـة تـربط البنيـة اللغويـة بوظيفـة الاتصال[5]، وتعتبرها أصواتا ومعنى يربطهما الحافز التواصلي بين أفراد المجتمع اللغوي[6].

وضـعت الأسّـس الأولـى للنظريـة الوظيفيـة مـع دراسـات ماتيسـيوس ابتـداء مـن 1911م[7]، لكننـا نجـد الدارسين يؤرخون للمدرسة الوظيفية مع مدرسة براغ 1926.

3.2 : المدارس الوظيفية:

1.3.2: مدرسة براغ:

اللسـانيات الوظيفيـة منحـى تكوّنـت ملامحـه فـي حلقـة بـراغ التـي اسـتفادت مـن أراء سوسـير، وشـكلت نظريـة مسـتقلة أساسـها اعتبـار اللغـة نظامـا وظيفيـا يمكـن الإنسـان مـن التواصـل والإفصـاح عـن مقاصده ورغباته.

1 أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مصدر سابق، ص 42.

2 عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، ص 42.

3 أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوصفية – البنية التمثيلية أو التمثيل الدلالي، دار الأمان، الرباط، 1995، ، ص 14.

4 يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مرجع سابق ، ص 93.

5 جعفر دك الباب، النظرية اللغوية العربية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب، العربي، دمشق، سوريا، ط1، 1996م، ص 61.

6 أحمد حساني، مباحث اللسانيات ديوان المطبوعات، الجامعية الجزائر: 1999م، ص 137.

7 جيفري سامبسون، المدارس اللغوية، التطور والصراع، تر: أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص 106.

وكـــان أوّل اجتمـــاع لـــ: وليـــيم ماتيســـيوس التشـــيكي (1882-1945)، ومجموعـــة مـــن المهتمّـــين بالدراسـات اللغويـة مـن الـذين التزمـوا بمـنهج هـذه المدرسـة – أينمـا كـانوا – فـي أكتـوبر 1926، وقـد عرف هذا التجمع فيما بعد باسم مدرسة براغ[1]

وقـد ضـمّ المجمّـع عـددا مـن اللغـويين الأوكـرانيين والألمـان والـروس والسـلافيين ممـن لـم يكونـوا يقيمـون فـي تشيكوسـلوفاكيا، فالتّسـمية إذن لا تشـير إلـى المحليـة ولكنهـا تسـتخدم اسـتخداما علميـا لتشـمل تلـك النظـرة الخاصّـة التـي تميـزت بهـا المدرسـة فـي التحليـل اللغـوي ألا وهـي النظـرة الوظيفية[2].

فاللغـة ككـلّ عنـد مدرسـة بـراغ وجـدت لخدمـة هـدف، وهـذا مـا امتـازت بـه عـن المـدارس الأخـرى المعاصـرة لهـا، وهـي أداة تواصـل تحلّـل بواسـطتها التجربـة البشـرية، – حسـب كـلّ مجموعـة إنسـانية وحسـب مبـدأ خطيـة اللغـات الطبيعيـة – إلـى وحـدات صـغرى دالـة تسـمى المعـانم (monèmes)، وهـي بـدورها تقطـع إلـى وحـدات متتاليـة أصـغر منعدمـة الدلالـة تسـمى الصـوتيات (phonèmes) تختلـف مـن لغـة إلـى أخـرى مـن حيـث طبيعتهـا وعـددها غيـر أنهـا محـدودة العـدد فـي كـل لغـة، وتحـدد المعـانم و الصـوتيات بواسـطة مـا يسـميه أتبـاع مدرسـة بـراغ التقطيـع المـزدوج الـذي تشـترك فيـه كـلّ اللغات الطبيعية[3] وتصنف المعانم إلى ثلاثة أنواع[4].

1.1.3.2: المعانم المستقلة: (autonomes) :

ومنها في العربية على سبيل المثال بعض الظروف مثل: حيث، وبعد وقبل، والأفعال.

2.1.3.2: المعانم الوظيفية (les monèmes fonctionnels)

مثل حروف الجر، وحروف العطف.

1 يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في التحليل اللغة، مرجع سابق، ص 73.
2 المرجع نفسه، ص 74.
3 عبد القادر مهيري، اللسانيات الوظيفية، مصدر سابق، ص 41-42.
4 نفسه، ص 48.

3.1.3.2 : المعانم التابعة (dépendants)

وهذا النوع تتعدّد وظائفه كالمرتبة أو الاتصال بمعنم وظيفي أو الإعراب كما هوالشأن في العربية.

وهناك جانب آخر اهتمت به مدرسة براغ وهو التحليل الوظيفي للجملة، فالمستويات الثلاثة للجملة(النحوي، الصرفي والدلالي) تتفاعل خلال عملية الاتصال اللغوي لتنتج الكلام الذي يقوم بالتعبير عن الوظيفة المقصودة من تفاعل هذه المستويات وهي التواصل.

كما أن الجملة بحسب المنظور الوظيفي تتألف من شقين هما: الموضوع " المسند إليه " (thème) وهو يتعلّق غالبا بشيء يعرفه السامع (أو أشير إليه في الجمل السابقة)، و المحمول " المسند" (rhème) وهو الذي يحمل خبرا أو حقيقة جديدة حول الموضوع المطروح، وصنفت النظرية الوظيفية الوظائف في الجملة أو العبارة الواحدة إلى وظائف أولية، وغير أولية ففي المثال:

- ✓ زار الطفل الحديقة بكل أجنحتها أمس

كل من (زار) ، (الطفل)، وظائف أولية والباقي غير أولية أي وظائف ثانية، كما أنّه ليست كل الوظائف الأولية متساوية الأهمية في الكلام[1].

اهتمت مدرسة براغ بالمعنى، خلافا للمدارس البنيوية التي ربطت المعنى بفكرة البنية و ردّ الفعل، فمدرسة بلومفيلد وغيره من اللغويين الأمريكان المتأثرين بالفلسفة السلوكية، ربطوا المعنى بالمثير والاستجابة، حيث انصرف التوزيعيون عن دراسة المعنى لما تثيره من مشاكل لا حلّ لها – حسب ما يراه الوظيفيون.

إلا في اعتماد مفهوم الوظيفة التي هي العلاقة التي تنشأ بين عناصر الجملة أو الملفوظ و بها يمكن ضبط المعنى، فعلى أساس الوظيفة هذه (وظيفة التواصل) نختار عناصر الجملة أو الملفوظ ولا يلتفت لما لا يؤدي وظيفة أو شحنة إخبارية أو تبليغية[2] فلم تُعِرْ قضية المعنى

1 انظر عبد القادر المهيري، للسانيات الوظيفية، مصدر سابق، ص 50.

2 عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، مصدر سابق، ص 51.

الاهتمام الكافي في الاتجاهات البنيوية مثل ما نالته في المدارس الوظيفية[1] كمدرسة براغ التي هي بدورها لم تسلم من نقائص حالت دون تفسير بعض الظواهر اللغوية وأثارت انتقادات منهجية نذكر أوضعها:

ما تثيره ازدواجية التقطيع التي تتبنى على أساس أن يقابل كلّ مدلول دال في مدرّج الكلام من تعسف في تحليل الدوال الممزوجة فمثلا نجدّهم يتكلّفون في تحديد الدّال على الجمع في كلمة رجال.

عدم القدرة على تفسير ظاهرة النغمة التي تضطلع بوظيفة في الاستفهام والتعجب ممّا يجعلها تعوّض دوال يمكن تحليلها إلى أجزاء في مدرّج الكلام[2].اعتماد المعنى بجانب الشكل في وصف اللغة يثير تأويلات قد تتعدّد وتحدث مشاكل.

2.3.2: مدرسة لندن:

المنحى الوظيفي عند مدرسة لندن يتعامل مع المستويات أو الأنظمة الأربعة في التحليل اللغوي (الأصوات، المفردات، النحو، الدلالة) وبرز فيه توجهان، أحدهما يتزعمه فيرث (ferth) والآخر يتزعمه هاليداي (halliday)

1.2.3.2: المعنى وسياق الحال عند فيرث:

دعا فيرث إلى التركيز على المعنى في دراسة اللغة وذلك في إطار العلاقات المتشابكة التي يُنْجَز فيها الكلام، ومعنى الكلام ليس وليد لحظة محدّدة وإنّما هو حصيلة مواقف عديدة في المجتمع، فاللّغة تُدْرَس بمراعاة سياق الحال وذلك لكونها جزءا من حياة المجتمع، وفي هذا الجانب يبدو تأثر فيرث بأفكار مالينوفسكي[3].

1 يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مرجع سابق ص 74.

2 عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، مصدر سابق، ص51.

3 يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مرجع سابق، ص 82.

2.2.3.2 : النحو النسقي النظامي لهاليداي:

النحو النسقي وضع أسّسه مايكل هاليداي، وواصل البحث في إطاره أتباعه، ويُعتبَر من أكثر النظريات تكاملا عند مدرسة لندن ومن مبادئه:

وظائف التراكيب تحدد إلى حد بعيد لخصائص البنيوية لها (الصرفية، التركيبية).

النحو مبنى على أساس تعدد الوظائف اللغة بحسب التركيب أو البناء اللغوي ، فاللغة غنية يجد مستعملها ما يُعبِر به عن كل أفكاره ومشاعره[1].

يقترح النحو النسقي وظائف ثلاث للغة تمثلها البنية مرتبطة بالنشاط اللغوي والبيئة الاجتماعية وهذه الوظائف تؤديها وسائل ثلاث أيضا تسمى أنساقا، وهي :[2]

1.2.2.3.2 : الوظيفية التمثيلية:

وهي وظيفة تمثيل الواقع، ويطابقها نسق التعدية، يتضمن نسق التعدية مفاهيم دلالية كمفهومي: المتقبل والمنفذ، كما يشمل أيضا ظروف الكلام الحالية وملابساته.

2.2.2.3.2 : الوظيفة التعالقية:

وهي وظيفة التعالق بين المشاركين، ويطابقها نسق البنية، ويعتبر هذا النسق عن مفهومي الجهة والقضية "والقضية بدورها مكونه من فاعل وفضلة وتوابع"

3.2.2.3.2: الوظيفة النصية:

وهي وظيفة تنظيم الخطاب حسب مقتضى الحال ويطابقها نسق المحور ويشمل العلاقات ذات الطابع التداولي إذ يعبِّر عن مفاهيم تداولية (أو نصية) كمفهوم التعليق، ومفهومي المعطى والجديد والوظائف الثلاث تتكامل في بنية لغوية واحدة لتحقيق الوظيفة الأساسية للغة وهي التواصل والإبداع، هذا الإبداع اللغوي يتمثل في قدرة المتكلِّم على خَلْق معان جديدة، لا في قدرة

1 نفسه، ص 89.
2 أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 55.

المتكلِّم على توليد أو خلق جمل جديدة كما يرى التحويليون وهذا المثال يوضح الاختلاف الجذري بين اتجاه شومسكي العقلاني واتجاه هاليداي الوظيفي، فعلى حين ينظر شومسكي إلى اللغة على أنّها شيء نعرفه ينظر هاليداي إلى اللغة على أنها شيء نفعله[1]

3.3.2 : الوظيفة عند هايمس:

النمط الوظيفي الذي اقترحه هايمس يبدو أنّه جاء ردّ فعل على التيار العقلاني الذي نشر أفكاره شومسكي وأتباعه، وأهمّ ما نسجله بهذا الصدّد من فرق بين التيارين هو أن شومسكي حصر معرفة الفرد بلغته في شيئين: الملكة الذهنية لقواعد هذه اللغة، والتي سماها القدرة (compétence) والاستعمال الفعلي للغة والذي سمّاه الأداء (performance) بينما هايمس يرى أن القدرة اللغوية هي أوسع من أن تكون ملكة ذهنية لقواعد اللغة بل تتمثل في القدرة على الاتصال الذي هو الوظيفة الأساسية للغات عامّة وهذا هو الذي يناسب الطبيعة الاجتماعية للغة[2].

ويمكننا القول هنا أنّه مع هايمس تطور مفهوم " القدرة " ولم يبق مقصورا على ملكة قواعد اللغة، وتوليد عدد لا متناه من الجمل، وإنّما روعيت فيه اعتبارات وظيفية، وأصبح يشمل أمورا أخرى من بينها:[3]

- مراعاة عنصر البنية أو القصد في التعبير، فقد يستعمل المتكلِّم في موقف ما جملة تبدو من حصيلة مفرداتها أنها جارحة أو تنطوي على إهانة، ولكن المتكلِّم يقصد بها المزاح أو الدعابة في ذلك الظرف ،وذلك كأن يقول أحدنا لصديق أو زميل له في العمل رآه لتوّه قد صعد السلم وهو يتنفس بقوة: "هكذا العجائز حينما يصعدون على السلم يلهثون، ويحتاجون إلى ساعة لالتقاط أنفاسهم" ولذلك فإن الأمور ستضطرب لو أن المستمع حمَّل الكلام محمل الجدّ.

1 نحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مرجع سابق، ص 89.
2 نفسه، ص 94.
3 يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي، دوره في تحليل اللغة، مرجع سابق، ص 95.

- وجود مهارات أخرى عديدة يتمتّع بها المتكلِّم والمتلقي بحكم كونهما أفراد في بيئة اجتماعية ثقافية معينة، مثلا مهارة الاستماع وإظهار الكياسة والأدب، والرغبة في الإبقاء على مودّة زمالة العمل وغيرها.
- أهمية التقاليد الاجتماعية والأعراف والموروثات الشعبية في استعمالنا للغة وفهمنا وتحليلنا لها.
- والملاحظ في اتجاه هايمس أنّه لا يقترح نموذجا لغويا يمكّننا من الاستفادة من هذه الملامح الاتصالية في التحليل، كالذي وجدناه مثلا عند مدرسة براغ ، ومدرسة لندن، ولذلك فإن النموذج الوظيفي الذي يقدّمه عبارة عن مقترحات عملية في الجانب الدلالي على وجه الخصوص، ومن الممّكن توظيف النموذج في مجال تحليل النصوص، وفي هذا المجال نجد أراء هايمس تلتقي مع أراء هاليداي التقاءً واضحا.[1]

4.3.2: النحو الوظيفي التداولي (سيمون ديك / أحمد المتوكل):

كان فضل التنسيق في دراسة اللغات في جانبها التداولي لفلاسفة اللغة العادية، فقد أبرزوا بعض الظواهر المتعلّقة بالواقع الاستعمالي للغة في المقامات المختلفة للوصول إلى أهداف، وللإفصاح عن رغبات، ومن تلك ما وضعوه تحليلات لظواهر مرتبطة بالإحالة والاقتضاء، وأفعال الكلام، وتمّ اقتراض هذه المفاهيم لتُستعمَل في الدراسات اللغوية[2]، والتعاون بين الفلاسفة واللغويين مثمرٌ لاسيما فيما يخصّ " **أمهات القضايا من حيث تحليل اللغة، وأعني بها: كيفية تفاعل البنية والوظيفة** "[3]

لكن سرعان ما تجاوز الدرس الوظيفي التداولي التفكير الفلسفي في اللغة، وعمل على صقل أدوات التحليل[4]، وهو يتناول الكيفية والشروط الخارجية لاستخدام دوالّ اللغة أثناء الخطاب، كما يتناول طريقة تفسيرها انطلاقا من المقام وسياق الحال أثناء التعبير عن الأعراض التواصلية لا

1 نفسه، ص 97.

2 أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مرجع سابق، ص 15.

3 الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولي، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992م ، ص52.

4 نفسه، ص 51.

قبله ولا بعده، فنظرية النحو الوظيفي تعتبر خصائص بنيات اللغة تُحدّد بحسب الأهداف التواصلية التي تستعمل هذه اللغات لتحقيقها[1]، ويختلف جذريا عن النظرية البنيوية التي تدرس اللغة باعتبارها نظاما معزولا، عن الواقع الذي أُنتجَت فيه، وتكتفي بالمدوّنة، وتعدّ العناصر الفاعلة في الكلام وملابساته عناصر خارجة عن اللغة.

رغم تباعد زمن وجود النظريات الوظيفية الثلاث (براغ، النحو النسقي، النحو الوظيفي) واختلاف بيئاتها الثقافية تشترك في مجموعها في نظرتها لطبيعة اللغة "**فاللغة وسيلة اتصال اجتماعية يستعملها الفرد لأداء وظائف مختلفة للتأثير على الآخرين**"[2]، كما أنّها انفردت عن غيرها من النظريات بمبدأ علاقة الوظيفة بالبنية وهو مبدأ هام، إذ قامت بدمج مستوى تداولي بالإضافة إلى المستويات (الصوتي، التركيبي، الصرفي) ضمن الجهاز الواصف للغة ليضطلع برصد الترابط القائم بين البينة ووظيفتها التواصلية، وذلك أن الخصائص التداولية للعبارات اللغوية تتفاعل في تحديد خصائصها البنيوية[3]، سواء على مستوى الجملة أو على مستوى النص، وهنا نشير إلى أن الدراسات الوظيفية ركزت في الفترة الأخيرة على الأسلوب وأسس ربط النص[4]، وتشترك في مجموعة من المبادئ المنهجية التي تؤسّس بوظيفتيها وإن اختلفت بعض الشيء في نموذج الجهاز الواصف[5]، ولنا أن نخلص إلى أهم المبادئ المنهجية المعتمدة في الدرس الوظيفي فيما يأتي[6].

- ✓ للغة وظائف متعدّدة بتعدّد الأغراض المستعملة لأجلها ولكن الوظيفة الأساسية هي وظيفة التواصل.
- ✓ ترتبط البينة بالوظيفة ارتباطا وثيقا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة.
- ✓ موضوع الوصف اللغوي هي القدرة التواصلية (communication compétence) للمتكلّم والسامع، والقدرة هذه هي مجموع

1 أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، مصدر سابق، ص 10.
2 أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مصدر سابق، ص 25.
3 يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مرجع سابق، ص 97.
4 أحمد المتوكل، البينة والوظيفة، مصدر سابق، ص 10.
5 المصدر نفسه، ص 10
6 المصدر نفسه ، ص 10

القواعد البنيوية الوظيفية التي تمكنه (المتكلِّم، السامع) من استعمال عبارات لغوية معينّة لتأدية أغراض معيّنة في مواقف تواصلية معيّنة.

- ✓ يشكل النحو الكلي مجموعة من المبادئ العامة الرابطة بين أنماط من الأغراض وأنماط من التراكيب اللغوية.
- ✓ تتفاصل الأنحاء بحسب استجابتها لمبدأ الوظيفة، أي حسب قدرتها على رصد الظواهر اللغوية المُمثَّل فيها للخصائص الدلالية والتداولية.
- ✓ وتفرد نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك بمبدأ آخر بالإضافة إلى المبادئ المذكورة هو: يجب أن يسعى النحو الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات[1]
  - الكفاية التداولية
  - الكفاية النمطية
  - الكفاية النفسية.

3: النحو العربي بين الشكلية والوظيفية:

1.3: ظهور فكرة الوظيفية

إن الدرس النحوي المقرّر في المدارس والجامعات قد صاغه معدّوه وفق المنهج الشكلي الإعرابي للنحاة القدامى، وهو القائم على أساس نظرية العامل المرتبط دائما بغايتها القصوى وهي تفسير الأثر الإعرابي ظاهرا أو مقدرا بعامل من عوامل: إذ لم يكن اللحن في المعنى مطروحا يومئذ، ولهذا عدّت نظرية العامل في بدايتها نظرية تعليمية الغرض منها معرفة مواضع الرفع والنصب والجر والجزم في التركيب.

---

1 Simon dik في أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية ص 78.

- الوظائف التداولية، ص 10.
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، ص 09.
- قضايا اللغة العربية، ص 13 وما بعدها.

ولا يوجد تأريخ محدّد بدأ فيه القول بتأثير العوامل في تفسير الظواهر الإعرابية، والراجح أن ذلك تمّ مع بداية تأثر النحويين بمقولات المنطق الأرسطي حول الجوهر والكمّ والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية، وعن المقولتين الأخيرتين نشأت نظرية العامل والمعمول[1]

ومع إيغال النحويين في الأخذ بهذه النظرية وإلزامهم الطلاب بالسير عليها بدأت متاعب النحويين وطلاب النحو على حد سواء، فبالنسبة للنحويين جرّهم منهجهم الفلسفي إلى تأويلات وتقديرات لمحذوفات غير موجودة أصلا، علما أن التفسير بالعوامل خلق جملا وتراكيب لا أساس لها في العربية الفصيحة.

ومما زاد مشقة النحو وعلى هؤلاء الدارسين قضية الإعراب التقديري والمحلي، وذلك كتقدير علامات على المفردات التي لم تظهر عليها العلامات المتعارف عليها في قياس النحويين.

ومشكلة الإعراب التقديري أيسر من مشكلة العامل، لأن تقدير حركة أهون كثيرا من تقدير جملة أو كلمة، علاوة على أن ميدان الإعراب التقديري محصور نوعا ما لطائفة معينة من الكلمات على حين تشمل نظرية العامل عامّة أبواب النحو العربي.

وابن جني كان قد أحسّ بما ستؤول إليه قضية القول بالعامل من تعقيدات والتباسات في أذهان الدارسين فاستدرك قائلا " **العمل من الرفع، و النصب، والجر، والجزم إنّما هو للمتكلِّم نفسه لا لشيء غيره** "[2].

إن كثرة التقديرات والمحلاّت التي أشكلت حتى على النحويين أنفسهم، خلقت فجوة بين الدارسين وبين النحو، بل واللغة العربية كذلك، ممّا أثار حميّة بعض النحاة القدامى محاولين تسهيل النحو وتبسيطه – إذ هذا المعنى لم يقتصر على المحدثين فحسب – فصنفوا فيه المختصرات، ومن هؤلاء: "بن إسحاق الجرمي" ت 225هـ في كتابه "مختصرُ نحو المتعلمين"، و "المبرد" ت 285 هـ – في كتابه "المدخل في النحو"، و "ابن مضاء القرطبي" – ت 592 هـ – في "الردّ على

1 صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي، دار الفكر، الأردن ط1، 1998، ص 21.

2 ابن جني أو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ج1، ص 110.

النحاة". الذي يعدّ أهمّ مؤلف في عصره نادى بضرورة تيسير النحو عن طريق التخلي عن الأخذ بنظرية العامل لأنّها في رأيه مكمن الصعوبة في الدرس النحوي. وظلت صعوبة النحو قائمة بعد ابن مضاء، ودعت الكثير من الباحثين للمطالبة بتخليص النحو العربي من قيوده. تبلور هذا لاتجاه لدى إبراهيم مصطفى صاحب كتاب "إحياء النحو" إذ رأى أن الصعوبة كامنة في قواعد النحو المعقّدة وقصرها على مراعاة أواخر الكلم إعرابا وبناء[1].

تلت هذه الدعوة دعوات أخرى كدعوة تمام حسان "إلى إعادة النظر في تقسيم الكلم والجملة القائمين على أساس شكلي محض"، واقترح تقسيما آخر يقوم على المبنى والمعنى، بهذين الأساسين قدّم تصنيفا لأقسام الكلام كبديل على التقسيم الثلاثي المعروف وتبعه الكثيرون في هذا المجال.

ولا يعني تيسير النحو التخلي عن كلّ ما تركه السلف من قواعد وأراء نحوية، إنّما المراد من ذلك أخذ ما هو صالح منها للنهوض بالعربية ونحوها على أن التجربة الرائدة في هذا المجال تكمن في المغرب الأقصى، حيث بدؤوا في تأسيس مدرسة وظيفية تضمّ مجموعة من الباحثين، وعلى رأسهم "أحمد المتوكل"[2].

2.3 : مبادئ النحو الوظيفي العربي:

يقوم النحو الوظيفي في جانبه التعليمي على الاستعمال اللغوي اليومي، في إطار الأساليب التي تكون في محيط المتعلِّم، مقتصرا على الأبواب النحوية التي لها صلة بضبط الكلمات وتأليف الجمل تأليفا صحيحا مع مراعاة مستويات المتعلِّمين وقدراتهم العقلية. كلّ هذا يتمّ باستخدام قواعد العربية الشائعة دون التطرق للتعقيدات الإعرابية والتخريجات[3].

1 إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992، ص 17.

2 يحي بعيطيش، مفاتيح مدخلية للنحو الوظيفي المقال نشر بمجلة الدراسات اللغوية، مجلة سنوية متخصصة في علوم اللغة العربية، جامعة منتوري قسنطينة 2000، ح1، ص 110.

3 ينظر ظبية سعيد السليطي، تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2002، ص 122.

أمـا فـي جانبـه الأهـم، وهـو الجانـب التنظيـري القواعـدي، فإنـه يلتـزم بمبـادئ معيّنـة، لخصـها عبـد الجبـار توامـة فـي مقـال لـه ضـمن نـدوة تيسـير النحـو[1]، بعنـوان المـنهج الـوظيفي العربـي الجديـد لتجديد النحو في النقاط الآتية:

1.2.3: إعادة وصف العربية وتفسير ظواهرها تفسيرا وظيفيا لا شكليا:

صـدَّر لهـذا العنـوان بالـدعوة إلـى وجـود إعـادة النظـر فـي مـنهج القـدماء أثنـاء وصـفهم وتفسـيرهم للنظـام النحـوي العربـي، إذ لـيس مـن المعقـول أن نكتفـي اليـوم بالوصـف والتفسـير الـذين قـدمهما النحـاة العـرب القـدامى لنحـو العربيـة، فـلا ريـب أن عملهـم لـيس كـاملا بـل هـو نـاقص يحتـاج إلـى استدراك كثير ويتجلى ذلك بصفة خاصة في :

إعـادة النظـر فـي وصـف التقسـيم الثلاثـي للكلـم الـذي يجـب أن يقـوم علـى وصـف دقيـق لهـذه الأقسـام آخذين بعين الاعتبار أنّها أساس بناء النظام النحوي للجملة. وهي المدخل لدرس النحو وفهمه

التخلـي عـن الوصـف الشـكلي للظـواهر النحويـة مثـل: (إنّمـا) التـي هـي كافـة ومكفوفـة علـى حـين يفتـرض عـن وظيفتهـا فـي التركيـب والفـرق بينهـا وبـين (إن) التوكيديـة، ومتـى تسـتعمل ، وأيضـا تجاوز ما فسّر القدماء به صيغتي التعجب (ما أفعل وأفعل به).

وفـي مقابـل مـا سـيطرح، هنـاك مـا يؤخـذ بـه مـن أراء " الخليـل" و "سـيبويه" و " الفـراء " و "ابـن جنـي "وعبـد القهـار " و "الرضـي "وكـذلك بعـض مـا خلفـه البلاغيـون مـن درس وظيفـي تنـاول دلالات التركيب وأساليبها[2]، بعدما أهملها النحاة المنشغلين بالعامل والمعمول.

2.2.3 : الانتحاء الوظيفي:

بمـا أن اللغـات البشـرية جميعهـا مرتبطـة بوظيفتهـا الإبلاغيـة التـي يسـميها القـرآن الكـريم (البيـان) فـي قولـــــــــــه تعـــــــــــالى «❁▣■▪✡❁○♦●"✂ ❁✡■▪▣❁☺✵▪♦↖ ✂❁⏱♊⌘ ✍▩✍ ♦♌✂◆⓿♦⌛▨❁✂ » فـإن علـى النحـو أن يكـون مُحقّقـا لتلـك الوظيفـة باعتبـاره

3 المنعقدة في 23-24 أفريل 2001، بالمكتبة الوطنية بالحامة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص 274.

[2] وهو ما سنوضحه في الفصول اللاحقة من هذه الرسالة.

قوانين اللغة، ومن هنا عرف ابن جني النحو فقال "**هو انتحاء سمت كلام العرب... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة**"[1]، والفصاحة وظيفيا هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال أو هي الخضوع لملابسات القول والسياق الإبلاغي وفق هذه الوظيفة الإبلاغية، ومعاني النحو الوظيفية التي يجب الاهتمام بها حسب صاحب المقال:

- ✓ معاني الأبواب أو ما يسمى حديثا بالوظائف التركيبية الوظيفية.
- ✓ معاني الأساليب أو الوظائف الأسلوبية.
- ✓ معاني الأدوات عامة أو وظائف الأدوات.

3.2.3 : تحليل أركان الجملة العربية بحسب العلاقات التركيبية:

1.3.2.3 : تعريف الجملة العربية وظيفيا:

ومن المفترض وظيفيا أن يكون التركيب الإسنادي المفيد هو ما يسمى "جملة" وأن الجملة يجب أن تتصف بأمرين:

- ✓ **الأول: الإسناد التام:** لا الناقص الذي لا يتمّ به المعنى كالإسناد المفهوم من إضافة المصدر إلى فاعله، نحو الآية «

» فهذا ناقص غير مفيد.

[1] ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ص34.

- ✓ **الثاني :** الإفادة الكاملة بحيث تفهم الجملة لكل عناصرها المتمّمة لفائدتها الإبلاغية، هنا يمكن القول أن جملة الشرط وجوابه جملة واحدة، لأنها حققت غرضا واحدا، وليست جملتين كما ساد عند النحاة القدماء.

2.3.2.3 : تقسيم الجملة العربية وظيفيا:

تقسم الجملة العربية وظيفيا بحسب صورة المسند إلى قسمين:

- ✓ **الجملة الفعلية:** هي التي يكون فيها المسند فعلا سواء تقدّم أو تأخر، مثال ذلك: (جاء علي) جملة فعلية وهي نواة أو أساس، والجملة: (علي جاء) قُدِّم فيها المسند إليه لغرض أسلوبي هو التوكيد والتخصيص.
- ✓ **الجملة غير الفعلية:** وهي ما كان المسند فيها غير الفعل من أقسام الكلم الأخرى كأن يكون اسما أوصفة أو ضميرا نحو: (أكرم بزيد، هيهات النجاح، أخوك محمد، صديقك هذا، علي ناجح).

ويتمّ التفريق بين الجمل بحسب "المسند" لا بحسب "المسند إليه" لأن الجمل في أكثر الحالات قد تتّفق في صورة المسند إليه وتختلف في صورة " المسند إليه " وتختلف في صورة "المسند" ولا يحدّث العكس إلا قليلا.

3.3.2.3 : تحليل عناصر الجملة بحسب علاقاتها الوظيفية:

تحلل الجملة العربية بحسب علاقاتها الوظيفية:

- ✓ **أولا حسب الإسناد:** بأن تُحلَّل إلى ركنيها الأساسيين " مسند إليه " و" مسند " باعتبارها قائمة بمفهومها على الإسناد والمسند إليه هو المحكوم به والمسند هو المحكوم به، وفهم الجملة وتحليلها لا يتمّ إلاّ بتعيين عنصريْ الإسناد مهما تعدّدت أشكالها أو صورهما الصرفية والتركيبية، وهذا التحليل يخلّص الدرس النحوي من مصطلحات عدة استخدمها

النحاة العرب مثل: فعل، فاعل، نائب فاعل، المبتدأ ، الخبر، اسم كان و خبرها، اسم إن، فاعل سدّ مسدّ الخبر.

- ✓ **ثانيا:** لا داعي لذكر العلامات الإعرابية عند التحليل الوظيفي للجملة، إذا جاءت الكلمات على حالتها المعهودة من ناحية السّمات الإعرابية، إلا إذا كانت خارجة عن الإطار المعروف، كأن يأتي المسند إليه منصوبا أو مجرورا اقتضاءً كتركيب التعجب، أو أن تكون العلامة الإعرابية قرينة لفظية فارقة بين وظيفة تركيبية و أخرى، كما يجب عدم ربط الكلمات التي لا تظهر عليها العلامة الإعرابية (لكونها مبنية أو منقوصة، أو مقصورة) بالإعراب المحلي أو التقديري.

4.2.3 : التحويل كإجراء وظيفي في فهم الجملة العربية وتحليلها وتفسير عقدها التركيبية:

التحويل هو نقل اللفظ من هيئة أصلية إلى هيئة أخرى بقصد تعديل المعنى أو تغييره، وهناك أمثلة كثيرة فُسِّرت من خلالها معاني الجمل انطلاقا من مفهوم التحويل، منتشرة في أبحاث النحويين والبلاغيين: كتحويل الصيغة من (فاعل) إلى (فعيل) بقصد المبالغة، أو تحويل صيغة المتعدّي إلى لازم.

و انطلاقا مما سبق نقول إن قراءة التراث اللغوي العربي من منظور حديث ضروري لفهمه ولإدراك الإمكانات الفنية للغة العربية[1]، ومن التحضر مسايرة ما استجد بالاستفادة من صحيحة وتقويم خاطئه أمّا الدعوة إلى رفضه إطلاقا وعدم التفاعل معه فهذا من النصب، وهو الذي يستحق الرفض، ورفض المناهج الحديثة دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة غير إنسانية[2] والانبهار لها والتقليد الأعمى لأفكارها من غير تمحيص ولا غربلة أيضا دعوة غير صحيحة، ولهذا علينا أن نتعامل مع المناهج الحديثة باستقلالية فكر، ونظرة إنسانية بريئة كما أنّه علينا أن نأخذ في الحسبان خصوصية تراثنا، فنحن نعلم بأن التراث العربي نحوه، وبلاغته، له أسبابه المعرفية والفكرية الخاصّة به، والتي تختلف عن الأنحاء الأخرى، ومن ضمنها نظرته للبحث في اللغة، وطريقه في تحليل بنياتها وفي هذا الشأن يقول د: عبد الرحمان الحاج صالح: "النحو

1 عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، والآداب الكويت، أوت 2001، ص 323.

2 عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1976، ص 160.

العربي قد وضع على أسس إبستيمولوجية مغايرة لأسّس اللسانيات البنيوية وخصوصا في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته، هذا وليس الاختلاف متوقف على هذا الجانب بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل[1].

وانطلاقا من هذا يتوجّب علينا قراءة تراثنا قراءة تكشف عن أسراره وتخرج كنوزه، فيه من الأحكام ما يمكن أن يعمّم على اللغات الإنسانية أكثر من النظريات الغربية كما يمكن أن نستفيد من المناهج الحديثة ونقرأ في ضوئها تراثنا، هذا ما دعا إليه كثير من الباحثين العرب ومنهم د/ أحمد المتوكل: الذي يرى أن مبادئ الدراسة اللغوية في الفكر العربي القديم تؤاسر بشكل أو بآخر المبادئ المنهجية التي تحكّم الدرس اللغوي الوظيفي المعاصر[2]، كما يتوجّب علينا الاطلاع على ما وصل إليه غيرنا والاستفادة مما حقّقوه من إنجازات علمية، أما التطبيق الحرفي للنظريات الغربية ومناهجها فهو مجزوم بعدم صلاحيته في ميدان الدرس اللغوي العربي وفي النقد الأدبي[3].

أن البحث اللساني في تطور مستمر ولم يبق حبيس أفكار دوسوسير بل تجاوزها مع الاستفادة منها و الارتباط بها في كل شيء، وبسبب أو بآخر على أيدي كثير من الباحثين منهم العلماء الروس مثل: جاكسون و تروبتسكوي وكارشنسكي، والعالم الفرنسي إميل بنفنست، والعلماء الأمريكان مثل: بلومفيلد وشومسكي و سابير، والدانماركي هلمسليف، وغير هؤلاء كثير، وقد كانت أعمالهم متفاوتة القيمة العلمية، لكنها تشترك في:[4]

- ✓ ظهور مفهوم النسق وعدم عزل الحدود ودراستها مترابطة
- ✓ التفريق بين التعاقب والتزامن، وتقديم، التزامن على التعاقب خاصة عند المدارس اللاحقة لدي سوسير
- ✓ الانتقال من المستوى القصدي للأفراد الناطقين إلى المستوى القصدي الذي تهيمن عليه قوانين النسق، فعقلانية النسق الألسني هي عقلانية غير قصدية.

---

1 المدرسة الخليلية، الدراسات الحالية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 373.

2 أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مرجع سابق، ص 84.

3 محمد العيد رتيمة، النظرية البنيوية الوظيفية العربية وتطبيقاتها في الدرس النحوي اللغوي مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، معهد اللغة العربية وآدابها العدد9، 1416 هـ/1996م، ص 14.

4 عمر مهيبل: البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر، ص 21-22.

- ✓ أسبقية التحليل التزامني في اللسانيات البنيوية على التحليل التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تمرّ بها الظواهر اللغوية .
- ✓ ولا ننسى هنا أن النحو التوليدي التحويلي لشومسكي أدرج فيما بعد المستوى التداولي إضافة إلى المستويات (الصوتية، الصرفية، التركيبية)، فهو يحدد هذه المستويات ويكون سببا في وجودها وهي خدم له. وهذا من أهم مبادئ الدراسة الوظيفية، فشومسكي يقر في أواخر السبعينات بأن للمتكلم قدرتين قدرة نحوية، وقدرة تداولية[1].
- ✓ وهذا الاعتراف قد يكون من تداعيات ظهور الاتجاه الوظيفي الذي بدت معالم وجوده مع مدرسة براغ 1926، وراح ظهوره يتطور إلى أن اكتسى صبغة التداولية مع سيمون دك في 1978، وهو ما سنراه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

1 أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، مصدر سابق، ص30.

الفصل الأول
النظريات اللسانية الوظيفية

تمهيد :

سبقت الإشارة إلى أن النظريات اللسانية المعاصرة تقسم بالنظر لوظيفة اللغات الطبيعية إلى مجموعتين اثنتين :

- ✓ . نظريات لسانية صورية.
- ✓ و نظريات لسانية وظيفية.

كما أن النظريات اللسانية الوظيفية قسمت بدورها إلى :

- ✓ وظيفية بنيوية
- ✓ و وظيفية تداولية .

فالاتجاه البنيوي هو الذي يركز على وظيفية البنيات اللغوية و قد بدأ يظهر مع حلقة براغ التي استفادت الكثير من آراء دوسوسير كما استقلت بمبادئ منهجية و منطلقات نظرية جعلتها مدرسة لغوية تتميز عن غيرها و هي تنطلق أساسا في منهجها من اعتبار أن اللغة" نظاما وظيفيا يرمي إلى تمكين الإنسان من التعبير و التواصل "[1]

أما الاتجاه الوظيفي التداولي هو الذي ينظر إلى اللغة مرتبطة بمختلف الظروف و الملابسات المقامية التي تنتج فيها الجمل أو ينجز فيها الكلام لأداء وظيفة التواصل كذلك .

1 عبد القاهر المهيري ، المدارس اللسانية ، اللسانيات الوظيفية ، مصدر سابق ، ص 40 .

المبحث الأول
النظريات اللسانية الوظيفية البنيوية

تمهيد:

من خلال تجليات أهمية اللغة في إحداث التواصل بين المتخاطبين ظهرت في ظل اللسانيات الحديثة عدّة تحديدات و دراسات للوظيفية التي تقوم بها اللغة من خلال عناصرها داخل التركيب و كذا الوظيفية التي تؤديها الأصوات ، و إبراز وظيفة الدليل اللغوي ، و الوظيفة الناتجة من خلال العناصر الأساسية للخطاب في الاتصال المباشر بين المتكلم و السامع .

كانت انطلاقة هذه الدراسات من آراء و أفكار دوسوسير الذي حدد اللغة بأنها نتاج اجتماعي [1] و أنها نظام من العلامات .[2]

تتمثل هذه الدراسات في أفكار أقطاب اللسانيات البنيوية الأوروبية من جهة و الأمريكية من جهة أخرى ، و لاحظنا ذلك بتفسير نفسي اجتماعي دقيق من خلال أقطاب اللسانيات التداولية أو لسانيات الحوار .

فالدراسات اللسانية الوظيفية للغة عند أقطاب اللسانيات البنيوية الأوروبية نجد المنهج الذي اتخذته مدرسة براغ في دراسة نظام اللغة الكلي بمستوياتها المختلفة ، النحوية و الصرفية و الصوتية و الدلالية دراسة وظيفية محضة ، و قد شملت نشاطاتها الدراسة الصوتية الآنية ، و الصوتيات الوظيفية التاريخية ، و الأسلوبية الوظيفية ، و دراسة الوظيفة الجمالية للغة و دورها في الأدب و الفنون و المجتمع ، و إذا كان ديسوسير قد ذهب إلى القول بأن اللغة نظام من العلامات ، فان مدرسة " براغ" ترى أن اللغة نظام من الوظائف، وكل نظام من العلامات.

فالمدرسة الوظيفية تعتبر إن اللغة نظام من وسائل التعبير، تخدم غرض التواصل المتبادل، فركزوا على الجانب الوظيفي للغة، لإن نظرتهم الوظيفية للغة قد انتهت من فكرة إن اللغة أداة أكثر منها موضوعا فاهتمت بالجانب العلمي لها الحاصل في الكلام.

كما اهتموا بمنظور الاتصال الوظيفي حيث يقوم على العناصر " المتكلم ، السامع، ونص الخطاب " وكل تنوع في هذه العناصر يقدم وظيفة معينة، فترتبط بالمتكلم الوظيفة

1 De Saussure Ferdinand. Cours de linguistique générale . paris . pay ot . 1983 . p 23

2 أحمد مومن ، اللسانيات . النشأة و التطور . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2005 ، ص 136 ,

الشارحة،وبالسامع وظيفة الفهم، وبالأشياء الوظيفية الاتصالية، وتصنيف وظيفة رابعة هي الوظيفة الجمالية.

فأندري مارتيني " مثلا يرى أن الوظيفة الأساسية للسان البشري هي ما يسمح لكل إنسان أن يبلغ تجربته الشخصية لغيره من الناس [1] وسميت هذه الوظيفة بوظيفية التبليغ والتواصل بين أفراد المجتمع ، ويرى مارتيني أنها موجودة إلى جانب وظائف أخرى تؤديها اللغة لكونها ثانوية مثل وظيفة التعبير عن أفكار، ووظيفة التفسير عن المشاعر دونما حاجة إلى التواصل ، والوظيفة الجمالية في النصوص الأدبية، وغيرها [2] ويعد هذا امتدادا لنظرية دي سوسير إلى اللغة بعدّها نتاجا اجتماعيّا في شكل تواضعات لتسهيل التواصل، فمارتيني يضع قضية الدراسة الوظيفية للعناصر اللغوية أمراً ضروريّا .

أما الجانب الآخر من الدراسة الوظيفية للغة فإننا نلتمسه من خلال ما قدمه أقطاب اللسانيات الأمريكية و اللسانيات البنيوية وذلك من خلال وظائف اللغة التي حددها " رومان جاكبسون " في نموذجه التبليغي، بحيث يرى أن كل عنصر من عناصر الخطاب الستة يولد لنا وظيفة لغوية تختلف عن الأخرى، فقدم بذلك ستة وظائف لغوية، وهي الوظيفة التعبيرية ، والوظيفة الإفهامية والوظيفة المرجعية ، والوظيفة الشعرية، والوظيفية التنبيهية ، ووظيفة ما وراء اللغة.

ويعدّ كل من مارتيني وجاكبسون من أهم أقطاب المدرسة الوظيفية البنيوية.

1. الوظيفة عند مارتيني:

يعتبر أندري مارتيني أحد أبرز مؤسسي اللسانيات البنيوية الأوروبية وخاصة ما تعلق بالجانب التركيبي للغة أي مستوى التركيب في الجمل ، وفي هذا يظهر تأثره بلغويي مدرسة براغ الذين كانوا ينحون منحى وظيفيّا في دراسة الجملة[3] .

1 André martinet . élément de linguistique général .paris Armand colin . 1970

2 André martinet . la linguistique synchronique . pari . p 9

3 مسعود صحراوي ، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي ، مرجع سابق ، ص 19 .

علـى أن النظريـة الوظيفيـة لـم تتبلـور فـي كـل مظاهرهـا مـع حلقـة بـراغ . فقـد تواصـل بناؤهـا وصـقلت مبادئهـا ومفاهيمهـا فـي فرنسـا عـن طريـق أنـدري مـارتني خاصـة[1] فـي مؤلفاتـه مبـادئ فـي اللسـانيات العامـة1960م واللسـانيات الآنيـة 1970م واللغـة الوظيفيـة 1970م ، ويعتـرف مـارتيني باتفاقـه مـع مدرسـة بـراغ فـي كثيـر مـن الآراء ، و بانتمائـه إليهـا، حيـث يقـول " و أحـب أن أقـول أنـي عنـدما قـرأت عـن مدرسـة بـراغ شـعرت أننـي متفـق معهـا فـي الكثيـر مـن النقـاط و قـد كـان هـذا فـي الثلاثينيـات..... فأحـب أن أقـول إننـي مـن مدرسـة بـراغ اللسـانية ولكنـي فـي الوقـت نفسـه أختلف معها حول بعض القضايا اللسانية[2].

كما يقرّ بمساهمة الكثير من البحوث العربية في بناء اللسانيات الحديثة وبعثها[3].

2,1 : الوظيفة ومفهومها عند مارتيني:

عـرف مـارتيني اللسـان فـي إطـاره الـوظيفي مؤكـدا علـى وظيفتـه التواصـلية فهـو يـرى أن الوظيفـة الأساسـية للسـان البشـري هـي مـا يسـمح لأي إنسـان أن يبلـغ تجربتـه الشخصـية، ويتواصـل مـع غيـره من الناس [4] .

وهنـا يقـرّ بـأن الوظيفـة الأساسـية للغـة هـي التواصـل بـين أفـراد المجتمـع ولا ينفـي الوظـائف الأخرى التي تؤديه.

1, 3: التقطيع المزدوج:

التقطيـع ، هـو تصـور (تجريـد) تعـزل مـن خلالـه القطـع لتظهـر كوحـدات، وتكتـب علـى شـكل تسلسـلي [5] ويتظـام التقطيـع مـع الاسـتبدال لاكتشـاف المورفيمـات و العثـور عليهـا، كمـا يسـاعد الاستبدال أيضا على التصنيف.

---

1 عبد القاهر المهيري ، المدارس اللسانية . اللسانيات الوظيفية ، مصدر سابق ، ص 41 .

2 مازن الوعر ، دراسات لسانية تطبيقية ، طلاسم للدراسات و الترجمة ، دمشق ، سوريا ، 1989 ، ص 243 .

3 المرجع نفسه ، ص 285 .

4 Andria martinent . élément de linguistique . p 41

5 ينظر سعدي زبير ، العلاقات التركيبية في القرآن الكريم . دراسة تطبيقية . رسالة دكتوراه ، معهد اللغة العربية و آدابها ، جامعة الجزائر ، إشراف الأستاذ أحمد بلقايد ، (1410هـ / 1989م)

التقطيع المزدوج، التقطيع الأول تبلغ وفقه وحدات التجربة إلى التغيير حيث تحلل هذه التجربة إلى وحدات متلاحقة لكل منها دال ومدلول، وتسمى هذه الوحدات بالمعانم أو وحدات صرفية (les monème) وهي التي عن طريق التأليف بينها يمكن أن نتواصل ، والتقطيع الثاني يحدّد الوحدات التي لا تقبل أن تتجزأ إلى وحدات أصغر ذات دلالة، وتسمى هذه الوحدات بالصوتيات أو الحروف (les phonèmes).

1. 4 : علاقة البنية بالوظيفة عند مارتيني:

يصنف مارتيني الوحدات اللغوية انطلاقا من وظائفها إلى معانم هي:

4.1 1: وحدة صرفية مستقلة: (M.autonome) وهو وحدة دالة تتضمن في بنيتها دليل

وظيفتها مثل: اليوم، غدا..... أو يمكن أن ينتقل المونيم من موقع إلى آخر وذلك لاكتفائه بذاته[1]، كما في قولنا:

- ✓ –غدا أسافر أو
- ✓ –أسافر غدا.

فكلمة "غدا" هنا مستقلة بنفسها وتغيير موقعها لا يؤثر على المعنى.

2.4.1 :وحدة صرفية وظيفة : (M.fonctionnel) :

وهو الذي يساعد على تحديد وظيفة عناصر أخرى مشاركة له في الوظيفة العامة للتركيب، ولا يمكن لها أن تستقل بنفسها في السياق الذي ترد فيه كوظيفة حروف الجر، وظيفة العطف في العربية .

3.4.1: التركيب المستقل:(le syntagme autonome):

وهو يتركب من مونيمين فأكثر، وتتحدد وظيفته بدلالته الكلية كتركيب ففي قولنا:

- ✓ في البيت رجل

1 Andria martinet . élément de linguistique . p 111

عبارة "في البيت" تعتبر تركيبا مستقلا .

4.4.1 : التركيب الإسنادي:(le syntagme prédicatif):

التركيب الإسنادي هو النواة، التي يبنى عليها الملفوظ ويتكون من عنصرين أساسيين لا يمكن حذف أحدهما، وهما المسند إليه والمسند.

5.4.1 : الإلحاق:(Expansion):

وهو كل ما يضاف إلى النواة الإسنادية من عناصر تركيبية والإلحاق عند مارتني ضربان: إلحاق بالعطف: (coordination) وإلحاق بالتبعية (Subordination), ويختلف الثاني عن الأول من حيث التطابق الوظيفي للعناصر التابع عن وظيفة العنصر المتبوع، ويشمل الإلحاق، النعت،المضاف إليه، والمفعول، والمعطوف الخ.....[1].

6.4.1: المزج : (Amalgame):

وهو الربط بين دالين ليصبحا دالا واحدا مثال ذلك في اللغة الفرنسية "مزج" a" " و "e" لتصبح " àu " ف " au" دال ترابط فيه دالان وهو غير قابل للتحليل، ويكون في تراكيب خاصة[2].

نخلص من هذا التصنيف إلى أن النحو عند مارتيني هو تحديد وظيفة كل عنصر وعلاقته بباقي العناصر في الكلام وقد رأى مارتيني أنه توجد ثلاث وسائل لرسم العلاقات في النحو تقوم على مبدأي العلاقة والرتبة، وهذه الوسائل هي : الاكتفاء والرتبة واللجوء إلى وحدات مختصّة لا وظيفة لها معينة في ذاتها[3].

1 أحمد حساني ، مباحث في اللسانيات التأسيسية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 117 .
2 الطيب دبة ، مبادئ في اللسانيات البنيوية ، دار القصبة ، الجزائر ، 2001 ، ص 113 .
3 سعدي الزبير ، العلاقات التركيبية في القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص 28.

كما رأى أن هناك عناصر ثلاثة: يمكن أن تحلل في الجملة، وهي المسند أي (فحوى الكلام) والمسند إليه (وهو الفاعل غالبا في اللغات الهندية الأوروبية). وأنماط الإلحاق ، كالنعت والعطف والإضافة والظرف[1].

ويرسم مارتيني مراحل ثلاث لعملية التحليل هي:

- ✓ مرحلة التقطيع (استخراج الوحدات الدالة)
- ✓ ومرحلة مقابلة الوحدات المستخرجة.
- ✓ ومرحلة إقامة تقسيم الكلمات بناء على وظائفها.

وبعد عملية التحليل تأتي عملية العرض، وهي عملية ذات هدف تعليمي، ولها مراحل ثلاث أيضا، وهي على التوالي [2] :

- ✓ مرحلة الجرد : وتتمثل في وضع قائمة للأقسام الموجودة، وتعداد الوحدات في هذه الأقسام.
- ✓ مرحلة التصريف: وتمكن من عرض مختلف الوجوه التي يظهر فيها الدال وفي عرض مختلف أوضاع هذه الوجوه.
- ✓ مرحلة عالم التراكيب: الذي يبين كيف تتألف الكلمات لتشكل كل الأقوال الممكنة.

رغم ما كتبه مارتيني وما حققه من مكانة علمية بين اللسانين باحثين وعلماء خاصة فيما تعلق بعلم الأصوات الوظيفية وبالدراسة التركيبية، فقد رأوا أنها بلغت مرحلة متميزة من مراحل تطورها لدى مارتيني، إلا أن هناك من يرى أن نظريته لا ترقى لأن تكون من النظريات الوظيفية.

وذلك لأنها لم تدرج في وصفها مستوى لتمثيل الخصائص المقامية التداولية، فهي على غرار الأنحاء البنيوية التي ضحت بالأساسين:

1 أحمد محمد قدور ، مبادئ في اللسانيات ، دار الفكر ، ط2 ، 1999 ، ص 246 .

2 سعدي الزبير ، العلاقات التركيبية في القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص 28 .

- ✓ اعتبار الوظيفة التبليغية التواصلية هي الوظيفة الأساس للغة وإنها تعكس إلى حدّ كبير الخصائص البنيوية للتراكيب، اللغوية (صوتية، صرفية، تركيبية) في الجملة أو النص.
- ✓ وإفراد مستوى خاصا بالوظائف التداولية باعتبارها خصائص تسهم في تحديد البنية التركيبية الصرفية للجملة أو النص

من أجل التفرغ كلية للخصائص البنيوية الشكلية ذات الطابع المادي الذي يسهل حصره وضبطه وتقنينه ودراسته دراسة علمية موضوعية، ويبدو أن هذا الحرص على المعنى بصفة عامة والى الدعوة الصريحة إلى إبعاد المقام كلية من الدراسة التركيبية، مما يسمح لنا بتصنيف نظريته التركيبية ضمن النظريات البنيوية لا الوظيفية، ولا يدرج ضمن الاتجاه الوظيفي سوى نظريته الفونولوجية[1].

2. النموذج الوظيفي عند رومان جاكبسون:(1886م/ 1982م) :

1.2 : المبادئ الوظيفية عنده:

سنحاول عرض ما يتصل بدراستنا في جملة من القضايا منها:

1.1.2: علاقة البنية بالوظيفة:

يركز جاكبسون في دراسته للشعر على أهمية العلاقة بين الدال والمدلول، أو يبين الإشارة والمعنى, ويرى أننا لا نستطيع أن نحلل اللغة دون الرجوع إلى دلالة الأشكال ، كما لا نستطيع أن نحلل اللغة دون الرجوع إلى دلالة الإشكال ، كما لا نستطيع الفصل بين الدراسات اللغوية (الشكل والدلالة) وهو لا ينظر إلى الأشياء في حد ذاتها معزولة عن واقعها بل ينظر إلى العلاقات القائمة بينها [2] .

1 ينظر ، يحي بعيطيش ، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، مرجع سابق ، ص (35 36)

2 فاطمة الطبال بركة ، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون ، ص 33 .

2.1.2 : ثنائية التفكير الألسني:

يـرى جاكبسـون أن العلاقـة الثنائيـة تسـيطر علـى مختلـف المسـتويات اللغويـة، فكمـا نجـدها فـي الأصوات نجدها في الدلالة وفي غيرها[1].

ومن العلاقات الثنائية التي أقرها:

1.2.1.2 : التزامن والتعاقب.

2.2.1.2 : المحور الاستدلالي والمحور النظمي.

3.2.1.2 : الانتماء والتنسيق (انتقاء الكلمات والتنسيق بينها في الجملة) .

4.2.1.2 : اللغة الهدف / وما وراء اللغة:

فالهدف من اللغة هو التواصل وما وراء اللغة هو الشرح المبهم من الكلمات .

5.2.1.2 : الخطاب الخارجي والخطاب الداخلي بين المرسل والمستقبل

أو أن يمثل احدهما الدورين.

6.2.1.2 : ثنائية السمات التمايزية [2] .

3.1.2 : التفريق بين النحو والدلالة:

يـرى جاكسـبون أن النحـو يهـتم بعلاقـات البنيـة الخطيـة أو التركيـب فيمـا بينـه، أي يهـتم بمحـور التتـابع (التسلسـل المنطقـي) وتعتمـد الدلالـة علـى إبـراز الفـوارق بـين التراكيـب، أي يهـتم بمحـور الاسـتدلالات [3] . وهـذا قـد يـؤدي بنـا إلـى اعتبـار وظيفتـه وظيفـة ضـعيفة، وذلـك كـون النحـو الـوظيفي لا يحصـر دراسـة النحـو فـي البنيـة الظـاهرة فقـط بـل يراعـي ملابسـات الخطـاب وحـال المخاطبين ومقاصد الكلام وأغراضه.

---

1 فاطمة طبال ، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون ، مصدر سابق ، ص 33 .

2 المصدر نفسه ، ص 41 .

3 المصدر نفسه ، ص 62 .

2.2 نظرية التواصل والوظائف اللغوية:

هناك فرق واضح بين حلقة الكلام عند دو سوسير ومخطط التواصل عند جاكبسون فبينما نلاحظ تجاهل سوسير البعد التبليغي نجد جاكبسون قد اهتم به اهتماما كبيرا في نظرية التواصل عنده [1] فهو يعتبر التبليغ والتواصل من أهم وظائف اللغة التي تتعدد الأغراض المستعملة لتحقيقها، فاللغة تدرس– حسب جاكبسون– في إطار وظائفها وتستلزم تحليل العوامل الستة المؤلفة لكل تواصل كلامي هذه العوامل هي: الرسالة، المرسل، المرسل إليه، الاتصال بينهما، المرسلة (نص الرسالة) المدونة التي تنتج فك الرموز، والمخططان يوضحان ذلك:

المخطط الأول :

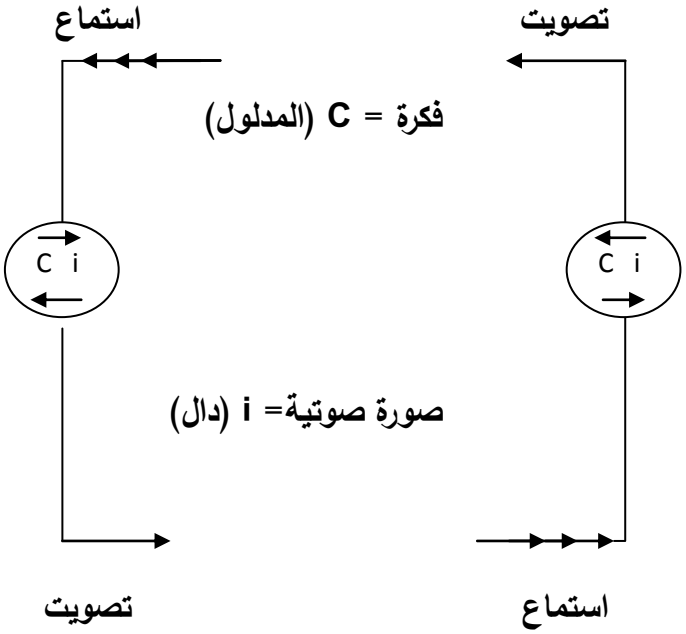

حلقة الكلام عند سوسير

1 الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، مصدر سابق ، و كذلك فاطمة الطبال بركة ، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون ، ص 33

المخطط الثاني:

سياق

مرسل مرسلة مرسل إليه

اتصال

نظام رموز

حلقة الكلام عند جاكبسون

فالتواصل عند جاكبسون إذا يحدث بتفاعل العوامل (سياق، مرسلة، مرسل،مرسل إليه) وتنجم عن كل عامل من عوامل التواصل (مكونات التبليغ) الستة وظيفة لغوية مختلفة، غير أن المرسلات (نصوص الرسائل) ذاتها كثيرا ما تؤدي وظائف مختلفة، حسب بنيتها الكلامية التي تكون دائما مرتبطة بالوظيفة الأساسية [1] وتعدد وظائف اللغة لا يعني أنها متساوية الأهمية وقد حدّد جاكبسون للغة ست وظائف مختلفة ترتبط بسته عناصر أو مكونات تتحكم في عملية التبليغ, هي كالآتي:

1.2.2 : الوظيفة المرجعية (الإحالية): la fonction référentielle:

وهي التي نجدها في كل تواصل، وفي كل الخطابات ووجودها قد يكون عفويا، وفيها يحيل المتكلم خطابه على واقع، وهذه الإحالة هي تواصل بين المخاطبين، وبهذا يمكن القول أن الوظيفة المرجعية وظيفة تواصلية ويحققها عنصر السياق وذلك باستخدام الدليل كوسيلة للتمثيل أو الإخبار أو الشرح[2].

1 ميشال زكرياء ، الألسنية . قراءات تمهيدية . المؤسسة الجامعية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1985 ، ص،ص(85 . 86)
2 الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص 16 .

2.2.2 : الوظيفة التعبيرية (الانفعالية): la fonction expressive:

وتتجلى في طريقة الأداء والتأثير في العواطف ويحققها عنصر المرسل وذلك بموقفه أو سلوكه أو تفاعله مع ما يقوله أو ما يخبر عنه .

3.2.2 : الوظيفة الشعرية (الإنشائية) : la fonction poétique:

وتنجزها اللغة أثناء الخطاب المشحون، بدلالات داخلية [1]ولا تميّز الشعر فقط بل و كل الفنون الجمالية، والرسالة هي غايتها وموجهة إليها مباشرة، وتتعلق بالرسالة نفسها.

4.2.2 : الوظيفة الإفهامية : (الندائية) :la fonction conative :

وتقوم على المرسل إليه، وتتم بتوجيه خطاب لشخص آخر أو إثارة انتباهه، بأمره بالقيام بعمل ما أو ندائه وهو مدعو لأن يره.

5.2.2 : الوظيفة الانتباهية (اللغوية):la fonction phatique:

وهي تتجلى في الكلمات التي تدل على إبقاء الاتصال بين المرسل والمرسل إليه، ومن هذه الكلمات (آلو..) فهي تكاد تخلو من معني حرفي سوى الدلالة على بقاء الاتصال أو تمديد الحوار وإنهائه ، وتتعلق بقناة التخاطب.

6.2.2 : الوظيفة الما وراء اللغوية :la fonction métalinguistique:

وتتجسد في الخطابات التي تكون اللغة هي ذاتها مادة دراستها (وصف اللغة أو تحليلها وتحديد مفاهيمها)[2] مثلا المصطلحان: الفاعل والمفعول هما عبارتان ما وراء لغويتين لكونهما لا تدلان على مدلولين في الواقع الخارجي [3] وتحدد الوظيفة الماوراء لغوية الوضع.

ويمكن تلخيص الوظائف عند جاكبسون في المخطط الآتي :

---

1 أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، ص 47 .

2 فاطمة طبال ، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون ، مصدر سابق ، ص 67 .

3 أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، ص 47 .

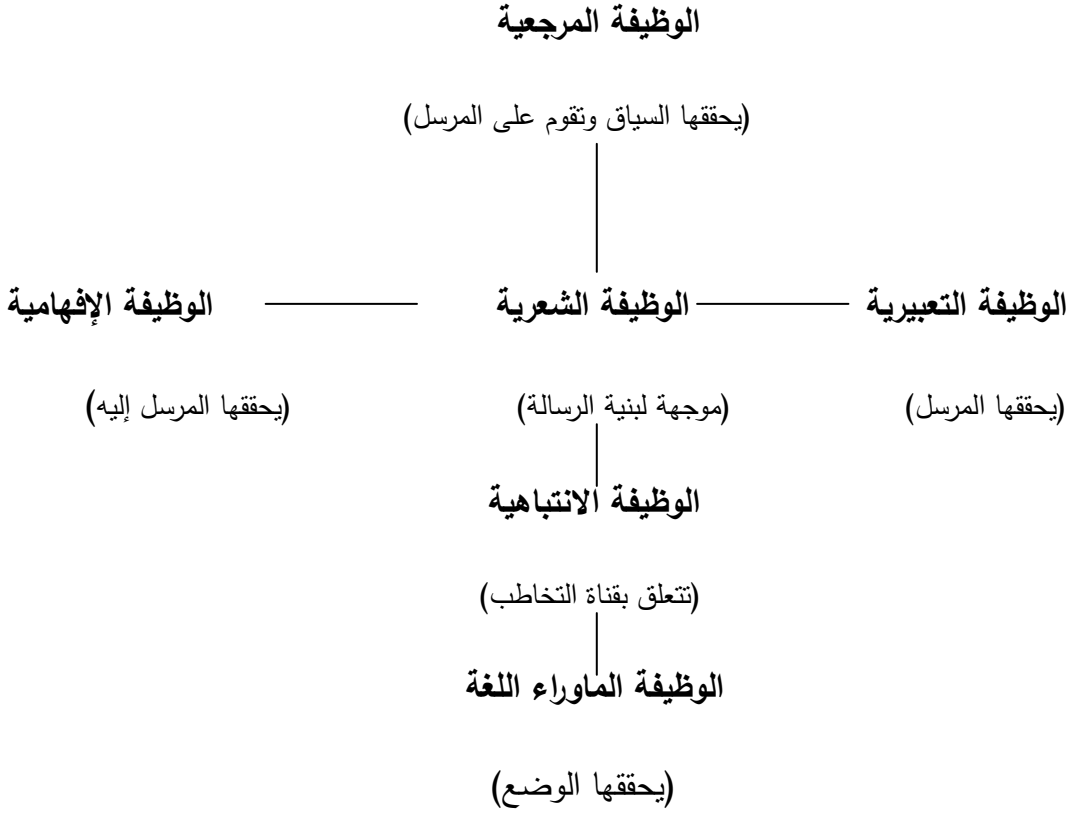

3: الوظيفية عند البنيويين العرب: (تمام حسان نموذجا)

إن المتتبع لأهم مؤلفات " تمام حسان" اللغوية بدءا من كتابه مناهج البحث في اللغة ، فانه يرى جلاء, ، المعنى الوظيفي من خلال ما أورده من أفكار وآراء وحتى إجراءاته ومعاملاته مع المستويات اللغوية تصب كلها في الإطار الوظيفي وفي هذا الشأن تقول فاطمة بكوش" ونقول في آخر عرضنا لكتاب مناهج البحث في اللغة أن هذه الدراسة قامت على آراء النظرية الوظيفية في اللغة ، إن هذه الدراسة قامت على آراء النظرية الوظيفية إذ ركز " تمام حسان" على العلاقات الوظيفية التي تقوم بين الأصوات"[1] .

ويظهر هذا المعنى الوظيفي خاصة في المنهج الصوتي ، الفونولوجيا ، وظيفة الفونيم و المورفين داخل الكلمات والبناء وفي منهج النحو كذلك إذ من الأولى أن يصرف الإعراب إلى المعنى الوظيفي ذلك أن هذا الأخير هو الذي يحدّد وظيفة الكلمة في السياق ثم يحدّد إعرابه، ويصل إلى أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي أو الدلالي، وكذا بالنسبة إلى

1 فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي ، إيتراك للطباعة و النشر ، ط1 ، 2004 ، ص 44 .

الدلالـة إذ النظـرة الاسـتيتاكية " الوصـفية السـلوكية" يمثـل لهـا بـرأي اللسـاني فيـرث [1] إذ يقـول: والآن نـنفض أيـدينا مـن وجهـة النظـر التاريخيـة، لننشـئ منهجـا لدراسـة الصـيغة والوظيفـة فـي اللغـة فنجعـل الفكـرة المركزيـة فـي هـذا المـنهج هـي (الماجاريـات) وهـي تـدل بأحـد معانيهـا علـى مجمـوع عناصـر محيطـة بموضـوع التحليـل ، تشـمل حتـى التكـوين الشخصـي، والتـاريخ الثقـافي للشـخص ويـدخل فـي حسـابها الماضـي والحاضـر والمسـتقبل وهـذا الاصـطلاح بالنسـبة لعلـم اللغـة قُصـد بـه دائمـا سـياق النص [2] .

ويسـتنتج مـن كـل هـذا أنـه يـتكلم عـن الوظـائف المسـاهمة فـي تشـكيل المعنـى باعتبـاره الأسـاس عنـده وكـل وظيفـة هـي اسـتعمال شـكل أو عنصـر لغـوي معـين فـي سـياق ذلـك إن المعنـى مركـب مـن علاقـات (المعجـم، الدلالـة،الماجريات) وهـذه الوظـائف " الصـوتية- والوظيفيـة النحويـة" كمـا أنـه يرصـد السـياق بنوعيـه اللغـوي وسـياق الحـال واخـتلاف مفهـوم السـياق بـين القـدماء والمحـدثين خاصـة عنـد " تمـام حسـان" هـو مـن أسـس مـنهج التحليـل الـوظيفي – ويكتمـل منهجـه الـوظيفي هـذا في المنسجمة التي كلّها في اتجاه واحد[3].

فالمسـتويات اللغويـة فـي علاقـة تكامـل وتفاعـل، ومـا يؤكـد أن تمـام حسـان وظيفيـا ، وقوعـه فـي مفارقـة بـين الوصـفية والوظيفيـة قولـه : " أن نسـمي هـذا المـنهج شـكليا أو وظيفيـا ووجهـة النظـر الوظيفيـة لـم تختـر اعتباطيـا إنمـا جـاءت مـن أن اللغـة تسـتخدم وسـيلة مـن وسـائل الاجتمـاع وآداة ذات غرض محدد "[4].

وتظهـر وظيفيـة تمـام حسـان أساسـا فـي كتابـه " اللغـة العربيـة- معناهـا ومبناهـا- إذ حـدّد الغـرض منـه- أي مـن الكتـاب بوصـف اللغـة نظامـا مـن حيـث بنائـه، ومـن حيـث وظيفـة المعنـى فيـه واهـتم بـالمعنى وجعلـه الموضـوع الأخـص لهـذا الكتـاب، لأن كـل دراسـة لغويـة (...) لا بـدّ أن يكـون موضـوعها الأول والأخيـر هـو المعنـى وكيفيـة ارتباطـه بأشـكال التعبيـر المختلفـة، فالارتبـاط بـين

1 ينظر تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة العربية ،دار الثقافة ، ط1 ، 1986 ، ص 163 .

2 تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة العربية ، مصدر سابق ، ص،ص (185 . 186)

3 المصدر نفسه ، ص 152 .

4 المصدر نفسه ، ص 37 .

الشكل والوظيفة هو اللغة وهو المعروف وهو صلة المعنى بالمعنى ، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النمو إلى المعجم إلى الدلالة[1]

فهو يقدم علاقة اللفظ بالمعنى من منظور وظيفي ذلك إن المعنى في حقيقته هو وظيفة المبني، وان المباني رموز للمعاني، لا غنى عن الرمز في نظام – كاللغة– هو في أساسه نظام رمزي

وهذه العلاقة بين اللفظ والمعنى أو الدال و المدلول قد سبق إليها حسان تمام من قبل علماء عرب قبله على غرار: الجاحظ، ابن جني، الجرجاني، وغيرهم كثير.

وهكذا يكون المعنى وظيفة المبنى ، ويكون المبنى عنوانا تندرج تحته العلامة ومن ثم أطلق الباحثون على هذا المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليلية للغة اسم "المعنى الوظيفي"[2] وفي كل هذا اعتراف "تمام حسان" لنظرية النظم كما سنثبت في فصولنا اللاحقة .

كما يقوم كتابه الخلاصة النحوية والذي هو عبارة عن تطبيق لكتاب " اللغة العربية– معناها ومبناها" هو الأخر على الإجراء الوظيفي انطلاقا من نظام القرائن بأنواعها اللفظية والمعنوية، والتي يرى أنها البديل عن نظرية العامل النحوي، بالإضافة إلى نظام القرائن الحالية ودورها في الكشف عن المعنى.

أما كتابه " البيان في روائع القرآن " فقد تعرض فيه للعديد من المصطلحات بالشرح وهذا يدل على وعيه بأزمة المصطلح اللساني العربي خاصة انه آفة القراءة والفهم ، على حد تعبيره, ففي البداية يلمح إلى دور السياق في فهم المعنى حتى فيما يخص قضية فهم المصطلحات التي أوردها فيقول " لأنه لو ترك مع المصطلحات ليستخرج معانيها بذكائه الشخصي من قرائن السياق إن وجدت القرائن الدالة[3] فمنذ البداية نلاحظ تأكيده على دور السياق في فهم المعنى وإدراكه لأنه معين وموجه، وأولى هذه المصطلحات:

1 تمام حسان ، اللغة العربية . معناها و مبناها . ،مصدر سابق ، ص 9 .

2 المصدر نفسه ، ص،ص (38 . 39).

3 تمام حسان ، البيان في روائع القرآن . دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني . عالم الكتب القاهرة ، ط 1993 ، ص 5 .

1.3 : المبنى أو البنية:

وهي عند "تمام حسان" كل ما أفاده معنى لغويا وهو بهذا يربط بين المعنى والمبنى، وان كان هذا المبنى حرفا زائدا، أو إن يكون حرفا من حروف المعاني أو ضمير شخص أو إشارة أو موصولا أو أداة أو صيغة صرفية أو نمطا من أنماط الجمل، إما مازيه من حروف لغير معنى كألف الفاعل، و واو المفعول " فلا يعتبر مبنى، والملاحظة إن تمام لم يغض طرفه عن التراث النحوي العربي فالنجاة كذلك أضافوا المعنى إلى المبنى (لان الزيادة في المبنى زيادة في المعنى) وتتضح هنا دينامكية البنية فهي غير ساكنة مادام هناك عنصر المعنى والتفاعل الوظيفي بينه وبين المبنى- إذ قال النحاة بتاء الافتعال وهاء التنبيه، ونون التوكيد وسين الاستقبال، وضمير الغيبة ، وصيغة المضارع، ولكي يفتهم وصف المبنى كقولهم " السين والتاء الدالة على الطلب وانفعل الدالة على المطاوعة إلى غير ذلك من المباني التي تؤدي معنى صيغا أو عبارات أو جملا بأنواعها والمهم من كل هذا أن كل عنصر حمل معنى فهو ذو[1] وظيفة تركيبية داخل التركيب أكان حرفا أو فونيما يحمل قيمة تمييزية، أو كلمة أو جملة أو أداة وهذا ما رأيناه عند أندري ماريتني.

و "تمام " بمجهره الوصفي خالف القدماء في تقسيمه للجملة، إذ تجاوز التقسيم الثنائي (اسمية/ فعلية) والذي يراه تقسيما قائما على المعنى، بينما المحدثون يعتمدون على تصنيفهم على المبنى (وصف ما هو ظاهر) [2].

هذا إذا سلمنا مع المحدثين بقابلية التصنيف الشكلي-لأن النحاة أدركوا أن هناك ارتباطا واضحا بين المبنى والمعنى، والمبنى عندهم يبدأ من أصغر وحداته كما يمثل في الصوت أو الحرف، بينما تمثل الجملة أكبر هذه الوحدات، أكبر خصيصة من خصائص التحليل الوظيفي

1 المصدر نفسه ، ص 5 .

2 ذلك أن النوعين (فعلية / اسمية) تحوي كل الأنماط ، فالاختلاف يؤول إلى ائتلاف عميق ، كما هو الشأن في تقسيم أزمنة الفعل إلى ماضي و مضارع و أمر ، لكن الأزمنة الأخرى مجال اشتقاقها السياق التي ترد فيه .

بذلك قد خرجوا عن دائرة الصواب والخطأ إلى فكرة النظام والتركيب [1] وهذه العلاقة بين البنية والمعنى، ستكون المدخل للمصطلح الثاني:

2.3 : المعنى الوظيفي:

ويقوم هذا المفهوم على أن النحو دراسته لهذه العلاقات من الناحية التركيبية، وسبب دراسة للكلمات نفسها لأن كل باب من أبواب النحو هو معنى وظيفي للكلمة[2] " فدراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات السنتيغماتية أو السياقية في مقابل الصرف الذي يدرس العلاقات البراغماتية أو الجدلية [3] كما أن هذا المفهوم هو الذي انطلق منه اللسانيون العرب المحدثون خاصة- فيما يخص الإعراب- انطلاقا من الموقعية ودور الكلمة في التركيب، ووظيفتها ظنا منهم أن هذا المبنى سيجنبهم الوقوع في شباك نظرية العامل، فالأبواب النحوية والسياق كفيل بإحداث وإجراء هذه المفارقة.

ويشير تمام إلى أن النحاة قد حددوا ثلاثة أنواع من المعاني: أكبرها معنى الجملة (مفيد) والمعنى المفرد (معنى الكلمة) والمعنى الثالث (أي الشبه المعنوي) وهو معنى عام حقه أن يؤدي بالحرف وكل معنى ينسب إلى هذه المباني فهو معنى وظيفي لا محال تؤديه المباني داخل السياق فالغيبة والاستفهام والتوكيد والمطاوعة.... كلها معاني وظيفية تحققها المباني بسيطة كانت أو مركبة [4] والمقصود (بالبسيطة أو المركبة) الأسس التي يبني عليها النظام النحوي للغة العربية .

- ✓ طائفة من المعاني النحوية العامة : كمعاني الجمل و الأساليب.
- ✓ طائفة من المعاني النحوية الخاصة (معاني الأبواب المنفردة) كالفاعلية والمفعولية ....وهذا كله يدل على تلك العلاقة الحميمية مابين علمي " الصرف" و" النحو" لأن النحو لا يتخذ لمعانيه مباني، من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف من المباني [5] إذن

1 حلمي خليل ، العربية و علم اللغة البنيوي ، مصدر سابق ، ص 9 .
2 فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص 142 .
3 تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة العربية ، ص 299.
4 تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، مصدر سابق ، ص 65 .
5 تمام حسان ، اللغة العربية . معناها و مبناها . ص 178 .

صعوبة الفصل بينهما فالنحاة القدماء كانوا على يقين وصواب بما يخص مسألة ما أسماه المحدثون بالخلط، إذ أنه فصل وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء [1] أما الشق الثاني من المعنى والمصطلح الثالث من المدونة هو :

3.3 : المعنى المعجمي:

وهو المبنى المفرد للكلمة خارج السياق (في حالة الأفراد) وهو تمرة تضافر الاشتقاق (الجدر) وضعيتها الصرفية، ويعود مرة أخرى إلى المعنى مثلا دلالة على موصوف بالفاعلية باعتبارها ركيزة المعنى المعجمي، عنصرا من عناصر المعنى المفرد للكلمة (قاتل) .

أما الركيزة الثانية (الجذر) تتكون منه أصول ثلاث : (القاف– التاء – اللام) عنصر مشترك بين جميع مشتقات هذه المادة وسماهم تمام حسان جرثومة المعنى الحدث [2]

وما يمكن استخلاصه أن ليس هناك علاقة عضوية بين الكلمات المعجم في المقابل يمكن أن تكون بينها علاقة اشتقاقية معنية فهو على هذا ليس نظاما كباقي الأنظمة اللغوية (أصوات ، صرف ، نحو) والكلمة خارج السياق يمكن أن تدل على أكثر من معنى (مفردة) ولكن إذا أدخلت في " مقال"[3] يفهم في ضوء " المقام" انتفى هذا التعدد، ولم تدل إلا على معنى واحد.

4.3 : القرينة اللفظية :

فقد أكد " تمام " مالها من أهمية في تحديد معاني الكلمات أو دورها (القرائن) التي لم يعطها النحاة حقها بسبب انشغالهم بقرينة واحدة (علامة الإعراب وقد سمّاها تمام بنظرية القرائن

1 المصدر نفسه ، ص 28 .

2 المقصود بجرثومة المعنى الحدث (و لم يقل الحدث)لأن هذا الأخير هو المعنى المصدر ، أما الأصول الثلاثة ، فتكتب لتصبح من العموم و منها المصدر الذي لا يصلح بخصوصيته الدلالية على الحدث ، أن يكون أصلا عاما للاشتقاق ، ينظر تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ،ص 7.

3 تمام حسان ، اللغة العربية . معناها و مبناها. ص 312.

النحوية فالإعراب قرينة لفظية من جملة قرائن أخرى تتضافر لكشف العلاقات وتحديد المعنى النحوي [1] .

وبذلك يكون أول من أنشأ نظاما متماسكا للنحو قوامه القرائن اللفظية والمعنوية [2] وتبقى القضية محل نقاش واختلاف ونحن في غنى عن كل هذا لأن المهم هو دور القرائن في توضيح المعنى وتحديده.

وهي عنده عنصر من عناصر الكلام، يستدل به على الوظائف النحوية واسترشادا بها يمكن تحديد فاعلية أو مفعولية العنصر النحوي داخل السياق العام، وفي كتابه البيان عددها ثماني قرائن هي:

1.4.3 : العلامة الإعرابية:

اهتم النحاة القدامى بقرنية الإعراب اهتماما كبيرا مع إن الإعراب وحده لا يكفي في تحديد المعنى النحوي ما لم يتضافر وسائر القرائن اللغوية واللفظية ولذا درسوا علامات الإعراب وحركاته التي تتغير في أواخر الكلمات بتغيير المواقع انطلاقا من فكرة العامل الذي يرى فيه النحاة الأوائل مفسرا للتغيير الحاصل فيها، والعامل النحوي يعتبره تمام حسان مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها [3] .

2.4.3 : الرتبة:

وهي وصف لمواقع الكلمات في الترتيب وتعني التقديم والتأخير وتكون محفوظة وغير محفوظة وللرتبة بالغة الأهمية في تركيب الجمل فقد تكون صانعة للمعنى وموجهة له ففي التحية نقول: السلام عليكم وللرد نقول : عليكم السلام وقد تكون الرتبة هي المميز بين أقسام الكلام فمن ذلك

---

1 فكرة القرائن فكرة محكمة الوضع ، متكاملة الجوانب هزت الدراسات الأصولية في النحو هزا عنيفا ، و حسب تمام أنه التقط هذه الفكرة من التراث العربي ، فكانت أجرأ محاولة عرفت في العصر الحديث ، و حسبها من شرف الريادة و السيادة أن أطلق عليها اسم مدرسة القرائن النحوية لتضع بذلك لبنة في صرح تيسير أصول النحو العربي ، ينظر ، عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسان رائدا لغويا ، ص 44.

2 عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسان رائدا ، ص،ص (30 . 44)

3 تمام حسان ، اللغة العربية . معناها و مبناها . ص 207.

التفريق بين الظرف والأداة نحو : (أسافر متى أنهيت عملي متى أنهيت عملي أسافر) ففي المثال الأول "من" ظرف، في المثال الثاني "متى" آداه شرط ، وقرينة الرتبة هي التي فرقت بين المعنيين .

3.4.3 : الصيغة:

هي المبنى الصرفي الذي يميز بين الأسماء والأفعال والصفات والحروف فلكل واحد الفاعل إلا أسماء، وللصيغ دور واضح في تحديد المعنى كذلك ففي الجمل التي يتصدرها فعل يدل على معنى المشاركة لا بد من أن يأتي فاعلان متعاطفان ولا يتم المعنى من دون الجمع بينهما نحو تصالح زيد وعمرو.

4.4.3 : المطابقة:

تعمل على ربط الصلة بين أجزاء التركيب ومسرحها الصيغ الصرفية والضمائر وبدون مطابقة تصبح الكلمات مفككة وتحتل المعنى ، وتكون المطابقة في العلامة الإعرابية ، والشخص (التكلم، الخطاب، والغيبة) والعدد (الإفراد، والتثنية، والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والتعبيب (التعريف والتنكير) [1]

5.4.3 : الربط:

هو اتصال بين الألفاظ والتراكيب, ويتم الربط بين الموصول وصلته والمبتدأ وخبره والحال وصاحبه، والمنعوت ونعته، والقسم وجوابه، والشرط، و جوابه و نحو ذلك ،و يكون الربط بالضمير مستترا و بارزا في جواب الشرط ، و باللام الواقعة في جواب القسم وبإعادة اللفظ أو المعنى ...

6.4.3 : التضام : و هو نوعان

1.6.4.3 : التضام في الجملة:

وهو توارد أو تتالي زوج من الكلمات لارتباطهما بحكم علاقة بينهما.

1 تمام حسان ، اللغة العربية . معناها و مبناها . ص،ص(211 . 212)

2.6.4.3 : التضام في النص:

هو ما يقوم بين مكونات ظاهرة النص من ترابط متبادل وفقا للأعراف النحوية، والتضام حسب الدكتور تمام يقتصر على الجملة، وله وجهان:

- ✓ الوجه الأول: التوارث: وهو مصطلح بلاغي يعني:

الطريق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا، فصلا و وصلا، وهلم جر[1].

- ✓ الوجه الثاني: التلازم: وهو إن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر أو يتنافر معه ويسمى هذا التنافي [2]

والتلازم من مثل مابين الموصول وصلته، وحرف الجر ومجروره، و واو الحال وجملة الحال، وحرف العطف والمعطوف والنواصب والجوازم والفعل المضارع الذي يأتي بعدها ونحو ذلك ولا يحذف احد المتلازمين إلا بوجود قرينه دالة على المحذوف.

7.4.3 : الأداة:

الأدوات تدخل على الجمل والمفردات وتؤدي وظائف خاصة بالنفي والتأكيد والتشبيه.....وتخلو من المعاني المعجمية، وتدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ، وللأدوات ارتباط بالقرائن اللفظية في السياق النحوي إذ تكون وسيلة للربط أو تعبيرا عن التضام، ودليلا على الرتبة وعاملا يؤثر في العلامات الإعرابية[3] .

8.4.3 : النغمة:

التنغيم هو الإطار الصوتي الذي تنطلق به الجملة في سياق معيّن وله أشكال تختلف باختلاف الجمل فشكل التنغيم في الجملة الاستفهامية وجملة العرض يختلف عن شكل التنغيم في الجملة المثبتة وكلها تختلف من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة، فالنغمة هي التي تحدد طبيعة الكلام

1 تمام حسان ، اللغة العربية . معناها و مبناها . ص 216 .
2 المصدر نفسه ، ص 216.
3 أحمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، مصدر سابق ، ص 237.

هل هو جزء أو إنشاء أو هو استفهام أو تعجب أو سخرية أو قبول أو رفض....ويقوم التنغيم في الكلام مقام علامات الترقيم في الكتابة والتنغيم أوضح[1].

وقد أضاف " تمام حسان " إلى هذه القرائن كبرى القرائن " السياق " فهي متكاملة ومتضافرة [2] وسنتحدث عنها في مكانها.

5.3 : القرنية المعنوية:

ويمثلها تمام بالفقر العقلي من المبنى إلى المعنى إذا عجزت القرائن عن إيضاح المعنى، والنحاة على وعي بقرينة الإسناد باعتبارها من القرائن المعنوية ولاحظوها بين المعاني النحوية داخل الجملة الواحدة[3].(ومثل هذه القرائن علاقة الإسناد ، التعدية...) كما أن إدراك العلاقة بين عناصر الجملة قرينة على المعنى النحوي المراد نحو قوله تعالى: ♦×⇦🗷❷🔍▦🕓♦▤↘☜🖎✂ 🖈↗🔍➲➔✍ ••◆❐ ⇗✍·🗎◆❑♦✍◆❐ ⇗☠←☜🗁♦❶❐🕮 ↙◤🖂⑩◆❐ ♦×✓🖋◑🔍▦🕓◆☪←☺↘☜🖎✂◆❐ ★✍🖎✂ ❼■✍♦↖ ❼♦✂☒✍◆❐ 🗐 ★✍🖎✂ ❼♦✂☒✍◆❐ 🗐 ★✍🖎🖎☜✍ ✙☒⑩↰🗎◆❐ ⇗🗷🔍🖈 " (سورة لأحزاب ، الآية 48) فإذا عرفنا أن المصدر "دع" مضاف إلى فاعله أو مفعوله كانت هذه العلاقة قرينة على المعنى[4].

وهذه القرائن في جملتها (اللفظية والمعنوية) تعكس النظام النحوي الذي يتصل بوضع الكلمات وتركيبها داخل وحدة لغوية اكبر تسمى في النحو التقليدي إن صح التعبير الجملة وأقام " تمام حسان" تحليله لهذا المستوى النحوي على فكرة التعليق والتي استقاها من " عبد القاهر الجرجاني" أو العلاقات السياقية حيث تنشأ علاقات من التوافق والاختلاف (التناظر) يحكمها شبكة من القرائن تتحول فيها المورفيمات [5] إلى نظام من العلاقات الرأسية و الأفقية (السياقية) وكل ذلك يتصل بالمبنى أو ما أسماه " تمام " المعنى المقالي (سياق النص) وهو يقابل

1 تمام حسان ، اللغة العربية . معناها و مبناها. ص 227.

2 تمام حسان ، اللغة العربية . معناها و مبناها . ص 305.

3 المصدر نفسه ، ص،ص (193 . 194)

4 تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص،ص (8 .9)

5 المورفيم عند تمام حسان هو اصطلاح تركيبي بنائي و وحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفة و يضعه بإزاء مفهومين آخرين (المبنى و المعنى) ، و هو كذلك أقل مجموعة من الوحدات الصوتية تؤدي معنى ، ينظر ، فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص،ص (124 . 126)

السياق اللغوي عند فيرث وهذه القرائن تؤدي عنده إلى فكرة تضافرها –القرائن– وهي كفيلة بتوضيح المعنى الوظيفي النحوي (المقالي) ويمكن عدها البديل عن العامل النحوي كما أن هذه القرائن بنوعيها يمكن بالتحليل المرفولوجي الكامل اللغة العربية إن تدخل في إطار المرفيمات بأنواعها الثلاث: فهي بمجموعها معاني وظيفية نحوية وصرفية ناتجة عن توزيع هذه المورفيمات وفق علاقات تركيبية[1].وعلى هذا فالتحليل النحوي عند تمام، كما هو عند فيرث شبكة من العلاقات السياقية (المقالية واللفظية) تبدأ من الفونيمات، ثم المورفيمات وتنتهي إلى التركيب وهي تقوم على مبدأ توزيعي ، تنشأ منه علاقة توافق أو اختلاف[2] .

وفي كل هذا نلاحظ التركيز على المعنى المقالي فقط أما الجزء الهام من المعنى , لا يكتمل إلا بالسياق الاجتماعي وهو الشق الثاني من نظرية السياق عند فيرث وبه يكتمل المعنى[3]

6.3 : قرنية السياق:

وهي ما يكتنف السياق من قيود تركيبية أو أشراط إفادة أو هما معا [4] وأشار إليها أبو هلال العسكري من فقهاء اللغة في مصنفه الفروق اللغوية إذ تعرض فيه إلى الفروق الدقيقة بين الألفاظ التي تبدو مترادفة، حيث يفرق العسكري في الباب السادس والعشرين بين كلمتين " الناس" و " الورى " فيقول إن قول الناس يقع على الأحياء والأموات والورى الأحياء منهم دون الأموات[5].

وعلى هذا فهو يجد توزع الألفاظ في السياقات ويذهب علماء الدلالة المحدثون إلى التفريق بين ضربين من السياق:

- ✓ الضرب الأول:السياقات اللغوية

1 حلمي خليل ، العربية و علم اللغة البنيوي ، ص،ص (235 . 236)

2 المصدر نفسه ، ص،ص (243 . 235)

3 حلمي خليل ، العربية و علم اللغة البنيوي ، ص 237 .

4 تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص 7.

5 أبو الهلال العسكري ، الفروق اللغوية ، تح أبي عمرو عماد زكي البارودي ، المكتبة التوفيقية ، (د/ت) ، ص 292 .

- ✓ الضرب الثاني: سياق الحال (الاجتماعي) وهو ما تلقاه" تمام" في التفريق الذي يقترحه بين السياقين ومن ثم فهو يقيم ما يسميه " بالمعنى الدلالي" (محصلة السياق اللغوي الاجتماعي) ذلك إجلاء المعنى على المستوى الوظيفي (صرفي, ظرفي, نحوي) وعلى المستوى المعجمي [1]لا يعطينا إلا المعنى الحرفي، وهو معنى فارغ من محتواه الاجتماعي (القرائن الحالية) وبناء على هذا فان كلمة السياق قد حملت مفهوما اصطلاحيا اشتهر بين علماء الدلالة المحدثين لا مجرد مصطلح دلالي فحسب بل بوصفه نظرية " دلالية قائمة والتي اقترنت باسم العالم الانثربولوجي " مالينوفسكي" ثم تبناها بعد ذلك البريطاني " فيرث" حيث طورها من الناحية المنهجية وأصبحت نظرية قائمة بذاتها تشكل نموذجا (modèle) لتفسير قضية المعنى في إطار نظريات المدلول[2] .

فبالرغم من أن " تمام " استقى مفهومه النظري لنظرية السياق من " فيرث" ومع هذا فانه لا يكاد يختلف عن مفهوم السياق، كما هو في التراث العربي إلى من ناحية التنظير، والتراث هنا العربي عامة لا اللغوي فحسب. ذلك أن نظرية المعنى وارتباطها بالسياق، لم تكن بعيدة عن علماء العربية من لغويين وبلاغيين وفقهاء [3] وسيتم الرجوع لهذه القضية في مباحثنا اللاحقة ويمثل تمام حسان لقرينة السياق اللغوي بالبيت الشعري التالي:

أَنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

من معاني " إن" أن تكون " نافية " أو "شرطية" أو " مخففة " من الثقيلة فلو جعلت نافية يحدث تناقض في البيت، ولو جعلت شرطية لورد عليها اعتراض في التركيب واعتراض من جهة المعنى[4] فلم يبق إلا أن تكون مخففة، وان كان تمام حسان هنا قد اعتمد السياق اللغوي إلا أننا سنلاحظ تجاوزه لهذا السياق إلى سياق الحال وذلك حينما

1 تمام حسان ، اللغة العربية . معناها و مبناها . ص 337 .

2 حلمي خليل ، العربية و علم اللغة البنيوي ، ص،ص (224 . 225)

3 المصدر نفسه ، ص،ص (224 . 225)

4 تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص،ص (8 . 9)

صرح بأن المعنى المستفاد من التركيب والمعجم معنى حرفيا فارغا من محتواه الاجتماعي.

7.3 : الرخصة:

وهي تركيب الكلام على غير ما تقتضيه القاعدة اتكالا على أمن اللبس فان لم يؤمن اللبس ينسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص[1] ، باعتبار اللغة نظاما ولكل نظام ثوابته ومتغيراته، فالثوابت أطر دائمة لا غنى للنظام عنها، والمتغيرات لا تتصف بالدوام (إذ تخضع لظروف تدعو إلى تحولها في حدود اطر الثوابت وشروطها) وثوابت النحو العربي أمور ثلاثة:

1/ أمن اللبس في المعنى

2/ طلب الخفة في المبنى

3/ الطرد (الاطراد) وهو نتيجة لتحقق الثابتين الأولين وتتصف به القواعد [2] وإذا تحقق امن اللبس وطلب الخفة كلاهما نشأ عنها الطرد والاستصحاب ولكن كلاهما قد يكون بمفرده مبررا للعدول عن أصل القاعدة وأصل الوضع.

فالجملة عند النحاة مثلا ركنين (مسند ومسند إليه) وهذا هو أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية ويضاف إليه ما يلي: الأصل الذكر فإن عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة، كما أن الأصل الإظهار فإذا أُضمر أحد الركنين وجب تفسيره.....إلى غير ذلك فأصل العدول عن أصل من هذه الأصول أن أؤمن اللبس فتتحقق الفائدة.

ومن هنا لا يكون الحذف لا مع وجود الدليل و لا يكون الإضمار إلا عند وجود التفسير ومرتكز الرخصة تضافر القرائن فهذا التعدد يجعل إحداهن زائدة يمكن حينها الترخص كما أنها مرهونة بمحلها فلا يصلح أن يقاس عليها وبهذا يكون تمام حسان أول من أبرز فكرة الترخص

1 المصدر نفسه ، ص،ص (8 . 9)

2 تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، عالم الكتب ، ط1 ، 2000 ، ص 15 .

في القرينة عند أمن اللبس وربطها بالشواهد من كافة أنواع النصوص (قرآن وحديث وشعر....) [1].

8.3 : تعدد المعنى بحسب الأصل:

إن فهم طبيعة عناصر التركيب العربي يتوقف على المباني التي يتكون منها ويتوقف عليها كذلك فهم الإطار العام للصرف والنحو العربيين ذلك إن الصرف يتكون من نظام من المعاني التي تعبر عنها المباني .

أهمية الجمع بين المعنى والمبنى كالعادة – والمباني تتحقق بواسطة العلامات فالنحو لا يشمل من المباني المعبرة عن معانيه إلا بقدر ما يقدمه له الصرف من مباني والفكرة العامة من كل هذا المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد, ويشرط تمام شرطا لا وهو (عدم تحقق العلاقة في سياق ما) وذلك أنها موجودة على محور الاستبدال أو أنها تكون كلمة في معجم لكن إذا أشغلت حيزا ضمن سياق لغوي فهي ذات معنى واحد محدد[2] وتعدد المعنى إذن إما إن يكون وظيفيا (لغويا وصرفيا) وتعدد السياقات المختلفة التي ترد فيها الكلمة يؤدي إلى اختلاف معناها كصيغة " فاعل "التي تصلح لوصف الفاعل والصفة المشبهة التي تصلح كاسم مثل: " سرير " أو " وصفا " " كبخيل " أما تعدد المعنى المعجمي فيكون عن طريق : اختلاف استعمال المفردة لتعدد القرائن أو الخروج بها عن معناها الأصلي إلى معنى مجازي حتى يشبع ويستقر أو تتطور الدلالة والاحتفاظ بالمصطلحين معا وكلا النوعين من التعدد هو من قبيل الاقتصاد اللغوي [3] .

---

1 عبد الرحمان حسن العارف،تمام حسان ،رائدا لغويا،ص 30.

2 تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص 163.

3 ورد في مؤلف أندري مارتيني باسم إذ بيّن اقتصاد التغيرات الصوتية الذي يعدّ أعظم عمل قام به في الفونولوجيا الزمانية ، إذ لا يمكن حصر معنى الاقتصاد في معنى التقتير ، بل إن الاقتصاد يشمل كل شيء بتقليص عمل تمييز غير مقيد و إظهار تميزات جديدة ، و الإبقاء على الوضع الراهن ، فالاقتصاد اللغوي هو التأليف بين كل القوى المتواجدة ، و

9.3 : تعدد المعنى بحسب النقل:

والفرق بينه وبين تعدد المعنى بحسب الأصل إن هذا الأخير لا يلزم فيه تغيير الموقع ولا شروط التركيب ولا يلزم معه التحول من أقسام الكلام إلى قسم آخر أما الأول تعدد المعنى بحسب النقل وهو احد طرق تعدد المعنى الوظيفي وهو صورة من صور العدول عن الأصل فيما يتصل باستعمال البنية ومعناها في اللغة إذ تخرج البنية عن استعمالها الأصلي إلى استعمال آخر لم ينسب لها في تقسيم الكلام فيتعدد معناها الوظيفي " كالأفعال الناسخة " التي نقلت من الفعلية إلى استعمال الأدوات (كأن, ظن....) وكذلك الأسماء الجامدة التي تستعمل استعمال المشتق.

فنقل المبنى من استعمال إلى آخر يكون : أما بتغيير الموقع تقديما وتأخيرا و أما بتغيير شروط التضام أو بتغيير المعنى الوظيفي[1]

وانطلاقا من هذه النقاط التي عالجها " تمام حسان " يظهر لنا جليا انتحاؤه الوظيفي البنيوي القائم أساسا على مجموعة من الأمور والتي لخصها هو بنفسه في :

1/ تقسيم سباعي للكلمات.

2/ إمكان نقل لفظ من أقسام الكلم إلى استعمال آخر.

3/ المعنى إما وظيفي أو معجمي أو دلالي.

4/ قد يتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

يرى مارتني أن الإنسان يعيش في الصراع بين حاجات التواصل التي تؤدي إلى تطوير اللغة من جهة ، و تحول الأعضاء و نزوعها إلى الاقتصاد في الجهد الذي تتطلب عملية التلفظ ، و التذكر من جهة أخرى ، ينظر ، أحمد مومن ، اللسانيات . نشأة و التطور . ص 155.

1 تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص،ص (10 . 12)

5/ تنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية ووصفية, كما تنقسم من حيث المعنى انقساما آخر : خبرية و شرطية وطلبية و إفصاحية .

6/ إذا تحقق المعنى الوظيفي أمكن التحليل ، ولو لم يتحقق المعنى المعجمي .

7/ النحو نظام من القرائن التي تعبر عنها معان مأخوذة من الصرف والأصوات.

8/ القرائن إما معنوية وإما لفظية والقرائن المعنوية هي العلاقات السياقية.

9/ القرائن لا تعمل إلا متضافرة فلا يمكن لواحدة منها أن تستقل بأداء.

10/ التضام إحدى القرائن اللفظية وهو ينقسم إلى التلازم و التنافي و التوارد.

11/ قد يتضح المعنى بدون إحدى القرائن فيمكن الترخص فيها بحذفها.

12/ القول يتضافر القرائن يغني عن القول بالعامل .

13/ هناك فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي , فالنحوي هو الزمن في السياق , والصرفي هو الزمن في الإفراد.

14/ لا يمكن فهم الزمن النحوي بدون فكرة الجهة التي تعد نوعا من تخصيص الدلالة في الفعل ونحوه.

15/ الجهات المخصصة لمعنى الحدث في الفعل هي المنصوبات والمخصصة لمعنى الزمن فيه هي النواسخ والأدوات والظروف.

16/ علم المعاني قمة النحو العربي.

17/ لا يمكن الاكتفاء بمعنى المقال و لا فصله عن المقام.

نالت أفكار الدكتور تمام حسان قبولا واسعا بين الدارسين اللغويين ونوه بها وشهر لها كما انتقدها كثير من الباحثين[1] و من الذين انتقدوا أفكاره الدكتور محمد صلاح الدين الشريف سنة 1979م وأهم ما يأخذ عن نموذجه ما يأتي : [2]

- ✓ انتحاؤه منحى وظيفيا أهمل فيه الوجه الشكلي والتركيب النحوي للجملة وذلك نتيجة اتجاهه الشديد للمعنى و هذا ما جعل الكتاب خاليا من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية فلم يتحدث عن البساطة و التركيب في الجملة إلا بشكل نحوي تقليدي بعيدا عن التحليل اللساني الحديث .
- ✓ يتجه في الدراسة النحوية اتجاها بلاغيا يتركز على المخاطب أولا ثم على الكلام فما يهمه هو : كيف يصل المخاطب إلى الدلالة أي إلى فك رموز البلاغ الموجه إليه ولا يهمه أبدا أن يعرف طرق المتكلم في وضع رموز البلاغ وكأنه لا يكترث بدراسة الملكة (المقدرة) اللغوية أي لا يكترث بدراسة السر الذي يجعل الإنسان قادرا على خلق مالا نهاية له من الجمل .
- ✓ لم يأخذ العربية بالوصف من جديد، ولم يجمع لنفسه نصوصا يختبرها ويجردها بل أراد أن يتلافى نقص التراث بالتراث نفسه، فاستعان بعلم المعاني فإذا بالتركيب عنده ينحصر في الإنشاء والخبر وما تفرع عنهما.
- ✓ استعار بعض الأفكار من الألسنية ولكن بإعطائها مصطلحات قديمة.... جعل نحوه في هذا الباب أقرب إلى نحو سيبويه والجرجاني عمدا.

---

1 ذكر هو نفسه بعض الكتب و المقالات و الحوليات و المجلات التي تطرقت لأفكاره في تقديمه لكتابه : اللغة العربية . معناها و مبناها ، ص،ص (5 . 6) ، و قد توفر لدينا كتاب عنوانه : المنوال النحوي العربي . قراءة لسانية جديدة . كلية الآداب ، سوسة ، دار محمد علي الحامي ، تونس ، ط1 ، ديسمبر 1998 ، و هو في الأصل أطروحة دكتوراه لصاحبه عز الدين مجذوب ، صدر بعد صدور طبعة 1998، من كتابه اللغة العربية . معناها و مبناها . و تناول أفكاره بالنقد و التوسّع في المواضيع التالية : مقاربة التراث النحوي في ص 37 و ما بعدها ، أقسام الكلام في ص 129 و ما بعدها ، الوظائف النحوية في ص 265 و ما بعدها ، حركات الإعراب في ص 280 و ما بعدها .

2 محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل و المعنى من خلال كتاب اللغة العربية . معناها و مبناها . لتمام حسان ، مجلة حوليات الجامعية التونسية ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، العدد 17 ، 1979.

4 : نقد الوظيفية البنيوية :

تختلف الوظيفية البنيوية عن الوظيفية التداولية وذلك لكونها تركز على الجانب الشكلي في السنة اللغوية ولا تراعي الجانب الوظيفي إلا تبعا رغم هذا فقد نادت مبكرا بدراسة الجملة وظيفيا غير أن هذه الوظيفية تصف الجملة وتفسرها منعزلة عن ظروف وملابسات الكلام فهي تعمل مكونات الكلام وارتباطاته (حال المخاطبين والمخاطبين وسياق الكلام ومقامه) وفي هذا إهمال للجانب التداولي من اللغة البشرية مما أدى إلى ضعف مستواها الوظيفي ولهذا السبب لا نعدها فيه منهجيا لتمثيل النظريات الوظيفية على الرغم من مناداتها المبكرة بأن الدراسة الوظيفية للجملة هي النهج السليم إلى وصفها وتفسيرها[1].

وهذا ما أدى إلى ظهور تخصص لساني آخر يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم وكيفية تأديتهم لتلك الخطابات والأحاديث وهي اللسانيات التداولية، التي هي لسانيات الحوار والملكة التبليغية، وهو ما سنعالجه في مبحثنا الموالي من هذه الدراسة.

1 مسعود صحراوي ، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي ، مرجع سابق ، ص 19 .

المبحث الثاني

النظريات اللسانية الوظيفية التداولية.

تمهيد:

تنطلق النظريات اللسانية الوظيفية من رؤى متميزة للظاهرة اللغوية ، جعلها تشكل قطبا مستقلا قائما بذاته ، وهي تحتكم إلى مبدأين أساسيين يعتبران من صلب المنحى الوظيفي[1] .

أولهما :

اعتبار الوظيفة التبليغية (التواصلية) هي الوظيفة الأساسية للغة ، وأنها تعكس إلى حد بعيد الخصائص البنيوية للتراكيب اللغوية (صوتية ، صرفية ، تركيبية ....) في الجملة أو النص

آخرهما :

لا يعدّ النموذج النحوي نموذجا وظيفيا إلا إذا أُفرد فيه مستوى خاصا للوظائف التداولية باعتبارها خصائص في تحديد البنية التركيبية الصرفية للجملة أو النص.

ونستعرض في ما يأتي ملخصات موجزة للنظريات التي تعتمد على المبدأين الوظيفيين السابقين الذكر :

1: الوجهة الوظيفية للجملة:

يرجع تاريخ الوجهة الوظيفية للجملة أو المنظور الوظيفي للجملة [2]إلى القرن الماضي حيث درس اللغويون الألمان وعلى رأسهم "ويل" الجملة من منظور نفسي مهتمين خاصة بمفهوم "الفاعل النفسي" وتوبع هذا النوع من الدراسات فيما بعد في شيكوسلوفاكيا في فترة مابين الحربين على يد لغويين كان أبرزهم ماتيزيوس الذي طور أفكار "ويل" وبلور مفهوم "الوجهة الوظيفية للجملة" كأحد المفاهيم المتحكمة في ترتيب مكونات الجملة[3]

لقد اقترح ماتيزيوس تقسيما جديدا للجملة ، اعتمد فيه على ربط الجملة بالسياق أو الموقف الكلامي عوض التقسيم الشكلي العام للجملة .

---

1 يحي بعيطيش ، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، مرجع سابق ، ص 35 .

2 جيفري سامبسون ، المدارس اللغوية ، مرجع سابق ، ص 106 .

3 يحي بعيطيش ، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، مرجع سابق ، ص 50 .

وإذا كان التقسيم الشكلي للجملة يقوم على عنصرين أساسيين هما:المسند والمسند إليه فإن التقسيم الوظيفي الذي اقترحه ماتيزيوس يميز بين العنصر الأساسي الذي يكون قبل كل شيء نقطة ابتداء الكلام أو أساس الكلام الذي يكون معلوما أو على الأقل باديا للعيان وينطلق منه المتكلم وبين نواة المتكلم أي ما يحدث به المتكلم عن نقطة الابتداء أو بخصوصها[1].

وقد عبر ماتيزيوس عن هذا بثنائيات متمايزة تتعلق بالطرفين الأساسيين للجملة وتأثير كيفية ترتيبها في الوظيفية التي تؤديها الجملة وهذه الثنائيات هي ثنائية الموضوع والتعليق أو البؤرة وثنائية المتقدم والمتأخر وثنائية المسلمة والإضافة.

فالمتقدم هو الشيء المتحدث عنه الذي يفترض المتكلم معرفة المخاطب له و المتأخر هو الجزء المتمم للجملة الذي يضيف إلى معلومات المخاطب السابقة معلومات جديدة تتصل بالمتقدم والمسلمة هي ما يقدمه المتكلم من معلومات يدركها السامع من مصدر ما في المحيط (أي المقام أو النص السابق).

وبالإضافة ما يقدمه المتكلم من معلومات لا يدركها السامع من مصادر أخرى [2] ففي الجملتين:

- ✓ مؤسس جمعية العلماء المسلمين هو عبد الحميد بن باديس
- ✓ عبد الحميد بن باديس هو مؤسس جمعية العلماء المسلمين

نجد أن المعنى الإسنادي واحد فيهما إذ كلاهما يفيد أن تأسيس جمعية العلماء المسلمين كان على يد عبد الحميد بن باديس وبناء على ذلك فهما مترادفان تقريبا ولكن من الواقع أنهما استعملا في سياقين مختلفين ، واختلاف السياق يفسر بما يعتقده المتكلم بشأن ما يعرفه المخاطب حول موضوع الجملتين فكل من الجملتين يفترض أحد الطرفين يعرفه المخاطب وهو عبد الحميد بن باديس في الجملة الأولى وتأسيس جمعية العلماء المسلمين

1 محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات ، الدار الكتاب الجديد المتّحدة ، بنغازي ، ط1 ، حزيران ، 2004 ، ص 71 .

2 محمد يونس علي ، مدخل إلى اللسانيات ، مصدر سابق ، ص 71 .

في الجملة الثانية وأن الطرف الثاني غير معروف وهو: من أسس جمعية العلماء المسلمين في الجملة الأولى؟ ومن هو عبد الحميد بن باديس في الجملة الثانية؟

فالمعلومات التي يفترض المتكلم أن المخاطب يعرفها تسمى مسلمة والمعلومات التي يضيفها تسمى إضافة أو معلومات جديدة كما هو واضح فإن بنية كل جملة من الجملتين السابقتين محكوم بالوظيفة التي يريد المتكلم أن يؤديها خطابه ففي الجملة الأولى كانت الوظيفة أي الغرض الإبلاغي هي (الإعلام)بمن أسس جمعية علماء المسلمين ، وفي الثانية كانت الوظيفة هي التعريف بشخصية عبد الحميد بن باديس .

إن الفرق الأساسي في معالجة النبويين و الوظيفيين لهذه الجملة تتمثل في أن البنيويين لم يتجاوزوا البنية التركيبية لها بينما الوظيفيون قد أدخلوا عناصر أخرى في تحليلهم لها ولاسيما السياق وملابسات الخطاب.

وتختلف اللغات في مدى حرية المتكلم في ترتيب المعلوم (المسند إليه) والمجهول (المسند) , فبينما تتيح العربية تتيح العربية مثلا احتمالات مختلفة بسبب وجود قرنية الإعراب التي بها تستطيع أن تميز المعلومات القديمة (المسلمة) من المعلومات الجديدة , تعد الإنجليزية من اللغات التي تكون فيها مقيدة إلى حد كبير ، ولهذا نراها تلجأ إلى التنغيم أكثر في تحديد المعلومات القديمة ،والمعلومات الجديدة ، وقد تلجأ إلى استخدام صيغة المجهول التي تتضمن الأداة(by).

ومن العناصر التي تحدد القديم من الجديد من المعلومات آداة التعريف (ال) في العربية و (the) في الإنجليزية حيث يشير العنصر المرتبط بها إلى شيء يعرفه المخاطب أما غيابها أو وجود أداة تنكير كالتنوين في العربية و (a) في الإنجليزية فيفيد أن العنصر المرتبط بها لا يعرفه المخاطب.

2: الوظيفية عند فيرث:

يعد فيرث أحد أقطاب المدرسة الإنجليزية فقد قدّم نظرية متميزة في اللغة ،و في الحقيقة لم يشهد الدرس اللساني الإنجليزي تطورا نوعيا و منهجيا إلا على يده، فهو الذي طوّر نظرية

سياق الحال التي تُعنى بالجانب الدلالي للغة الطبيعية حيث هي وسيلة للتواصل الاجتماعي ، و قد بناها على أمرين أساسيين

- ✓ السياق الغوي أو التحليل النصي يكون وفق مستوياته اللغوية و الإفادة من القرائن المتوافرة.
- ✓ السياق الحالي أو المقامي أو سياق الموقف.

لقد رفض فيرث بناء فكره اللغوي على ما يسمى ثنائيات دي سوسير[1] ، و التي يصعب في نظره تحقيقها من الناحية العلمية، فقد وصف اللغة على أنها نشاط معنوي في سياق اجتماعي معين.

أكد فيرث على توجهه هذا بتركيزه على دراسة المكون الاجتماعي لمختلف اللغات الإنسانية ، و بذلك ينبغي أن تدرس اللغة – حسب رأيه – بوصفها جزءا من المسار الاجتماعي ، أي كشكل من أشكال الحياة الإنسانية ، و ليس كمجموعة من العلامات الاعتباطية أو الإشارات[2].

و انطلاقا من كون اللغة وسيلة للتعبير و التواصل الاجتماعي يستحيل الاستغناء عنها في فهم المعاني المتعدّدة الناتجة عن المواقف الاجتماعية المتعدّدة، درس مكوناتها وفق مكونات اجتماعية بحثة بتركيزه على مختلف العلاقات التي يمكن أن تربط اللغة بالمجتمع [3].

ينظر فيرث إلى المعنى على أنه مركب من العلاقات السياقية فمعنى الكلمة عنده لا يتأتى إلا من خلال استعمالها في اللغة أو معرفة الطريقة التي تستعمل بها أو الدور الذي تؤديه،و هو بذلك يؤكد على أهمية الوقوف على السياقات المختلفة التي ترد فيها الكلمة من أجل التوصل إلى معناها الحقيقي و بهذا نراه يصرح بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تنسيق الوحدة اللغوية أي وضعها في سياقات مختلفة[4]،و نظرة فيرث إلى المعنى على أنه " وظيفة

---

[1] طيب دبه ، مبادئ في اللسانيات البنيوية ، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين ، الجزائر ، 2001.

[2] كمال بشر ، دور الكلمة في اللغة ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ط 12 ، ص 92.

[3] المصدر نفسه .

[4] ينظر حلمي خليل ، الكلمة – دراسة لغوية معجمية – المعرفة الجامعية ، ط2 ، ص 95.

في السياق " هو ما عُدّ تحولا في النظر إلى المعنى بعد أن كان يوصف بأنه علاقة بين اللفظ و ما تحيل عليه في الخارج أو في الذهن من حقائق و أحداث " و الذي تجلى في نظرية سوسير و البنيويين من بعده القائمة على العلاقة الثنائية بين اللفظ و المعنى و صار الحديث في المدرسة السياقية عن مركب من اللفظ و المعنى في علاقته بغيره من المركبات التي تحل محله في نفس السياق"[1].

تقوم فكرة السياق عند فيرث على ما عرف عند البلاغيين العرب القدامى بأن " لكل مقام مقال " و" لكل كلمة مع صاحبتها مقال"،حيث أن تعدد معنى كلمة ما يؤدي إلى تعدد احتمالات القصد منها، و تعدد القصد يعود إلى تعدد المعنى،ذلك ما يجعلها صالحة للدخول في أكثر من سياق.

و معنى هذا أن الكلمة في حال انعزالها لا تدل إلا على دلالة عامّة،و الذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات إنما هو السياق،إذ أن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدّد معناها تحديدا مؤقتا،و السياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة، على الرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها،و السياق أيضا هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية[2].

3: الوظيفة عند هاليداي :

نظر هاليداي للغة نظرة وظيفية فاعتبرها وسيلة اتصال يستعملها أفراد المجتمع للتوصل إلى أهداف و غايات[3]، فالجانب الوظيفي للغة ليس شيئا منفصلا عن النظام اللغوي نفسه، فتداخل الأدوار و المشاركين في النظام النحوي في كلّ لغة مرتبط ارتباطا مباشرا بالوظيفة التي تؤديها الجمل في السياقات المختلفة،أي ما يستطيع المرء أن يؤديه أو يفعله باللغة، فتكون اللغة نوعا من السلوك الدلالي المحتمل من المتكلم و في هذا السياق يقول:" إذا كان

1 محمود أحمد نخلة ، علم اللغة النظامي – مدخل إلى النظريات اللغوية عند هاليداي – الملتقى الفكري ، الإسكندرية ، 1998 ، (د/ط)،ص 29.

2 المصدر نفسه ، ص 35.

3 يحي بعيطيش ، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي ، موجع سابق ، ص 41.

بإمكاننا أن نغير مستوى الرسمية في كلامنا أو كتاباتنا أو أن ننقل بحرية من نمط سياقي معيّن إلى نمط آخر،فنستعمل اللغة تارة لتخطيط نشاط منظم، و تارة لإلقاء محاضرة عامة،و تارة لتدبير شؤون الأولاد،فلأن طبيعة اللغة على شاكلة بحيث إن جميع هذه الوظائف مبنية حسب طاقاتها الاستيعابية الكلية"[1].

فهاليداي يربط بين النظام اللغوي و كيفية توظيف هذا النظام لأداء المعنى، فالنظرية ليست هدفا و إنما إطار يتّم من خلالها الكشف عن الخيارات المتاحة أمام المتكلم،أي ربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها[2].

لقد قيّد هاليداي السياق [3] بالأمور المؤثرة في البيئة و تكون ذات صلة مباشرة بالحدث اللغوي، فنراه يقول" من المهم أن تقيد فكرة السياق (...) لأن سياق الحال لا يعني كل صغيرة و كبيرة في المحيط المادي، كتلك التي قد تظهر فيها إذا كنا نسجل بالصوت و الصورة حدثا كلاميا مع كل المشاهد و الأصوات المحيط به،إنه يعني تلك الملامح التي لها صلة وثيقة بالكلام الحاصل[4].

و نلاحظ أن هاليداي نظر إلى السياق أبعد من فيرث، فقد بيّن وحدة المعنى بتركيب الجملة ، أي أن المتكلم لا ينطق بالجملة عارية ثم يكسيها ثوب المعنى في مرحلة تالية،و لكن

---

[1] أحمد يحي ، الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة ، ص 82.

[2] المصدر نفسه ، ص 84.

[3] سياق الحال كما أوردنا فكرة تجسدت عند فيريث من خلال نظريته ألى اللغة على أنها نتيجة علاقات متشابكة متداخلة ليست وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت و صورة، و لكنها حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع ، فالجمل تكتسب دلالاتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث أي من خلال (سياق الحال) ، و هذا السياق هو كل ما يتعلق و يحيط بالأفراد أو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو الحالة الكلامية و من هذه العناصر المكونة للحال الكلامي :

- الحقائق المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللغوي .
- الأحداث اللغوية نفسها ، أي العبارات المنطوقة .
- الأمور المادية التي لها صلة مباشرة بالحدث اللغوي .
- أثر العبارات اللغوية المنطوقة فعلا .

ينظر نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، مرجع سابق ، ص 85 .

[4] المصدر نفسه ، ص (85 / 86) .

المعنى ينشأ في الظرف المناسب و في لحظة تفاعل المرء مع الحدث،و في هذا الصدد يقول " إن السياق جزء من التخطيط الكلي ليس هناك انفصال بين ماذا نقول و كيف نقول،اللغة إنما تكون لغة عن طريق الاستعمال في سياق الحال،و كلّ ما فيها مرتبط بالسياق[1].

و قد طور هاليداي فكرة السياق في دراساته عن الترابط اللغوي و تحليل النصوص فاقترح أسلوبا آخر لتحديد العناصر السياقية التي تلعب دورا في بيان معنى النص،و هذا الأسلوب يوظف ثلاثة مصطلحات على وجه التحديد هي:الحقل ،التوجهات،النمط،و يحرص على تأكيد فكرة مهمّة و هي أن هذه العناصر لا ينبغي أن تعامل على أنها أنواع من الاستعمال اللغوي،و لكنها إطار نظري لتمثيل السياق الاجتماعي الذي يستطيع المتكلم من خلاله أداء المعاني[2] .

و من الأمور التي وضع هاليداي لمساته عليها في نظرية السياق هي سياق المقام فقد وضع في هذه الفكرة ثلاثة عناصر هي:" المجال ، و النوع أو الوسيلة ، والمشاركين في الخطاب".

هذه العناصر عنده هي التي تترابط خالقة اتساق النص و هي المهمة التي يقوم بها المتلقي بناء على معيار الترابط بين أجزاء الخطاب و هو ذاته معيار لتحديد ما يشكل كلا موحدا مترابطا (نص) و ما لا يشكل كلا مترابطا موحدا (ليس نصا) .

ينظر هاليداي إلى اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ،و لذلك نراه درس علاقاتها بالمجتمع دون أن يقضي ما تمده به المناهج و المجالات المعرفية المختلفة، و بما أن السياق سابق للنص عنده فقد بدأ معالجته منطلقا من تعريف النص على أنه اللغة التي تخدم غرضا وظيفيا أي أنه لغة تخدم غرضا في إطار سياق معيّن ، هذه اللغة قد تكون مكتوبة أو

[1] أحمد يحي ، الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل المعنى ، مرجع سابق ، ص 84.

[2] أحمد يحي ، الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل المعنى ، (85/ 86) .

منطوقة و في الحالتين هي نظام سيميولوجي لغوي يتطلب منها فهم اللغة كنظام لفهم كيفية عمل النصوص لا الجمل [1].

يعدّ ما قدمه هاليداي من التطور لنظرية السياق من أكثر اتجاهات المدرسة الوظيفية تكاملا،فهو يرى أن قدرة المتكلّم على استعمال اللغة تقع ضمن الإمكانيات التي تسمح بها اللغة و هو بذلك يؤكد الجانب الوظيفي للغة،لكنه يرى أن يتّم تصنيف هذه الوظائف ضمن نظام يُعبر عن استخداماتها أطلق عليه النحو النظامي [2].

و هذه النظرية مبنية على أساس تعدد وظائف اللغة و هذا المبدأ ينعكس على النظام اللغوي، فنجد أن كل تركيب أو بناء لغوي يؤدي وظيفة مختلفة،و هذا يعني أن مستعمل اللغة يجد أمامه من الوسائل التعبيرية ما يمكنه من التعبير عن أفكاره و مشاعر،هذه الوسائل ليست في الواقع سوى الاستعمالات الفعلية للنظام اللغوي، و من ثم فإنه من الصحيح أن نقول إن الوسائل التعبيرية المتاحة للمتكلم تكون في حدود الإمكانيات اللغوية الموجودة هذه الإمكانيات هي التي تشكل خصوصيات كل لغة[3].

و معنى هذا أن هاليداي قد ركز في هذه النظرية على الجانب الوظيفي للغة مما جعل المهمة الرئيسة عنده هو تصنيف هذه الوظائف ضمن نظام نحوي يعكس بالدرجة الأولى تلك الاستعمالات .

4: نموذج البراكمانتكس[4]:

تنضوي البراكمانتكس تحت لواء النظرية "الدلالة التوليدية" وهي تقوم على مبدأين اثنين:

- ✓ عدم استقلال التركيب بالنسبة للدلالة.

---

[1] محمد خطابي ، لسانيات النص – مدخل إلى انسجام الخطاب– المركز الثقافي العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، ص 255.

[2] غنية تومي ، السياق اللغوي في الدرس اللساني الحديث ن مجلة المخبر ، أبحاث في اللغة و الأدب ، الجزائر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 6 ، 2010 ، ص 10.

[3] أحمد يحي ، الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة ، ص 82 .

4 أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، مدخل نظري ، ص 92 .

✓ الطبيعة الدلالية للبنية مصدر الاشتقاق.

تعتبر البنية المنطقية – الدلالية– بنية تحتية لكونها هي المصدر الأساسي لاشتقاق محمولات الجمل أو اسمية أو وصفية... والتي تربط بين عدد الموضوعات وحدات معجمية مركبة ، بحيث تعتبر هذه البنية وحدة دلالية أولى يتعين التمثيل لها.

1– قتل خالد هندا ⟵ بنية

2– التمثيل للبنية المنطقية:

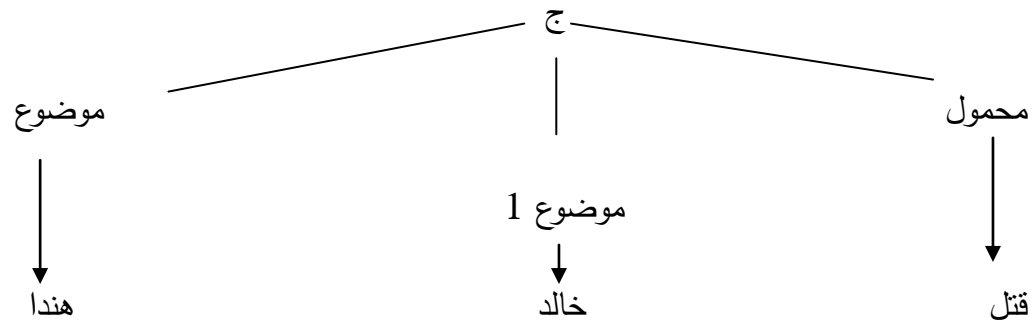

3– وحدات دلالية (أولى) للبنية المنطقية الدلالية للبنية المنطقية الدلالية:

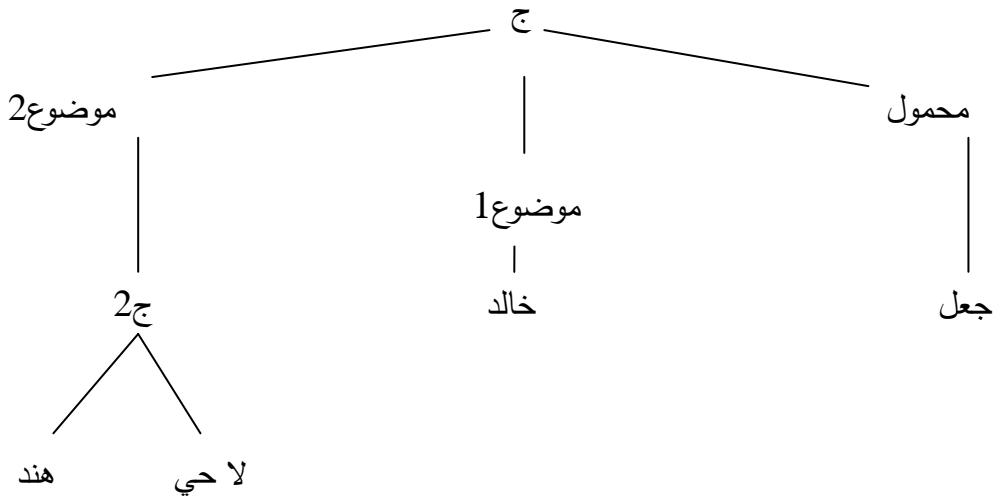

وبانتقال محمول الجملة المدمجة في البنية (3) إلى مستوى محمول الجملة المدمجة (ج1) يؤلف المحمولان معا محمولا مركبا واحدا كما يتضح من البنية الجملية التالية[1]

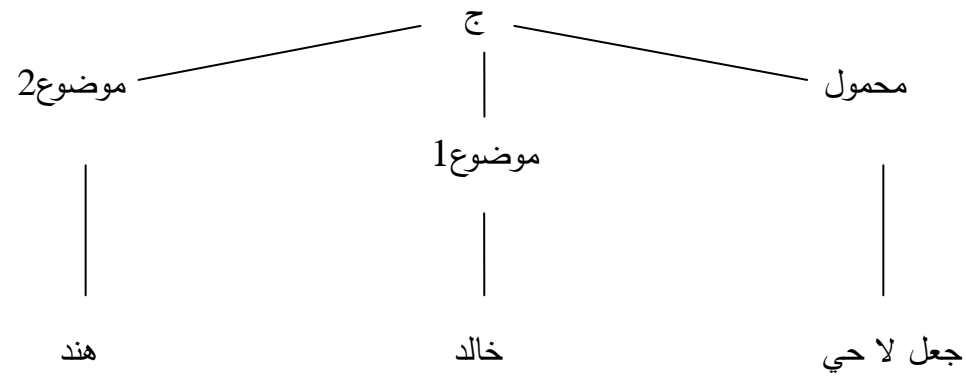

وبواسطة قاعدة الإدماج المعجمي يعوض المحمول المركب بالمفردة الملائمة , جعل لاحي = قتل ، وتعتبر قاعدة الإدماج المعجمي دخلا للقواعد التحويلية التي منها قاعدة تكوين الفاعل ، التي يستلزمها ترتيب المكونات إما من قبيل : فعل+ فاعل.

مثل:

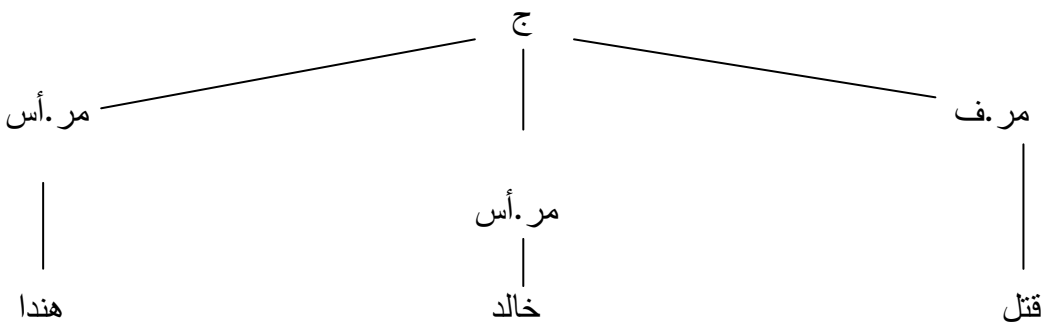

فاعل+فاعل،مثل:

1 أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، ص 94 .

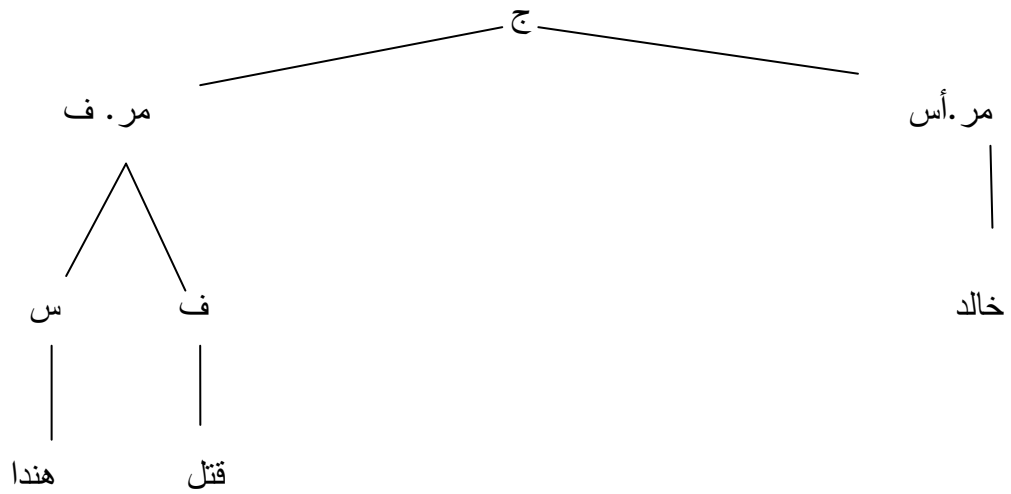

وبهذه العملية تنتج لدينا بنية سطحية تؤول عن طريق القواعد الصوتية والرسم التالي يوضح بنية النحو كما يتصور تنظيمه في نموذج الدلالة التوليدية [1]

1 احمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ،ص 95.

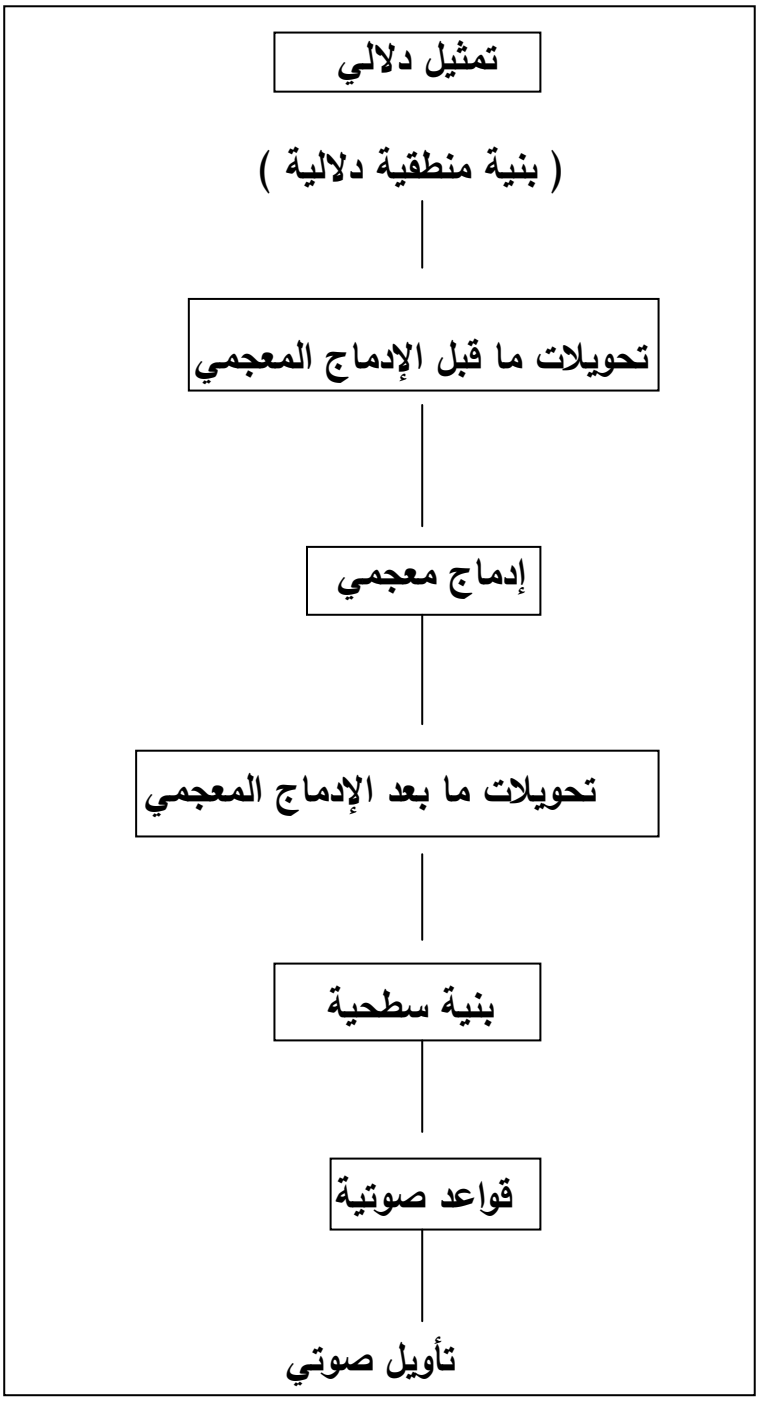

بنية النحو في نموذج الدلالة التوليدية

إن المتأمل لهذا الشكل يتضح له جليا أن النحو في نموذج الدلالة التوليدية ، لا يتضمن مكونا دلاليا ، بخلاف النماذج التوليدية التحويلية ذات الطابع التأويلي لأن الخصائص الدلالية للجملة ممثل لها بدءا في البنية المنطقية مصدر الاشتقاق . فقد عدت هذه البنية نفسها المستوى الملائم للتمثيل للخصائص التداولية ، فأغنيت في السبعينات بمفاهيم

تداوليـة ، كمفهـوم القـوة الإنجازيـة ومفهـوم البـؤرة ، وبعـض المفـاهيم المقترضـة مـن فلسـفة اللغـة والاقتصاد[1].

فقـد تصـدى بعـض اللغـويين المشـتغلين فـي إطـار "الدلالـة التوليديـة" للتمثيـل لمفهـوم "القـوة المسـتلزمة مقاميـا أو"الفعـل اللغـوي غيـر المباشـر "[2] داخـل النحـو , فقـدمت فـي إطارهـا دراسـات واقتراحات , أهمها اقتراحات لاكوف وقوردن وصادوك وقرين[3].

5: التركيبات الوظيفية[4]:

يعـرف كونـو "اللسـانيات الوظيفيـة" بأنهـا مقاربـة لتحليـل البنيـة اللغويـة تعطـي الأهميـة للوظيفـة التواصـلية لعناصـر هـذه البنيـة الإضـافة إلـى علاقتهـا البنيويـة" , ويحـدد التركيبـات الوظيفيـة هـي أحد حقول اللسانيات الوظيفية , حيث نحلل البنيات التركيبية على أساس وظائفها التواصلية.

ويـرى كونـو أن التركيبـات الوظيفيـة ليسـت مرتبطـة لنحـو بعينـه إذ أن أي نحـو يجـب أن يفـرد مسـتوى (أو مسـتويات) للقيـود الوظيفيـة الضـابطة لسـلامة الجمل...كمـا أن كـل نحـو يفيـد مـن اسـتخدام المنظـور الـوظيفي فـي تحليـل الظـواهر التركيبيـة , ففـي رأي كونـو لا يوجـد أي تنـاقض في المجتمع بين تركيبات الصرف والتركيبات الوظيفية"...

والفكـرة الأساسـية مـن اقتـراح كونـو هـي إغنـاء نمـوذج مـن النمـاذج اللغويـة المقترحـة فـي النظريـة التوليدية التحويلية (عن طريق إدماج نسق من القواعد والقيود المرتبطة بوظيفة التواصل)

هـذا النسـق المـروم إدماجـه يتضـمن بالأسـاس ، مجموعـة مـن المفـاهيم التـي لهـا ورود حسـب كونو ، في وضع القيود التي تخضع لها بعض القواعد التركيبية .

- ✓ **المعلومـة القديمـة:** يحمـل عنصـر مـا مـن عناصـر الجملـة المعلومـة القديمة إذا كان واردا في السياق السابق .

1 المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، ص 97.
2 المصدر نفسه ، ص 97 .
3 المصدر نفسه ، ص 97 .
4 المصدر نفسه ، ص 95 .

- ✓ **المعلومـة الجديـدة:** يحمـل عنصـر مـا مـن عناصـر الجملـة المعلومـة الجديدة إذا لم يكن واردا في السياق السابق .
- ✓ **المحور:** يشكل محورا العنصر محط الجديد في الجملة .
- ✓ **البؤرة:** يشكل بؤرة في جملة ما العنصر الحامل للمعلومة .

ونتقدم علـى سـبيل المثـال ظـاهرة حـذف المكونـات غيـر الضـرورية الـذي يـرتبط تطبيقـه بمفهـومي "المعلومة القديمة" والمعلومة الجديدة"

a/ Did You stay in a hotel in paris ?

b/ yes,i stay in a hotel ∅(because my freind was out of town)

أ- هل أقمت في الفندق في باريس؟

ب-نعم , أقمت في الفندق (لأن صديقي كان خارج الوطن).

a/ did you buy this parfume in paris ?

b/yes, i bought it ∅

أ- هل اشتريت هذا العطر من باريس ؟

ب-نعم اشتريت .

حيـث وبعـد المقارنـة نلاحـظ أنـه يمكـن حـذف الجملـة (فـي بـاريس) فـي الجملـة الثانيـة مـن المثـال الأول ،لأنــه تــمّ فــي مكــون حامــل لمعلومــة قديمــة (علــى اعتبــار أن المعلومــة الجديــدة مــدلول عليهـا ببـاقي الجملـة)، ويمتنـع حذفـه فـي الجملـة الأولـى مـن المثـال الثـاني لكونـه مكـون بـؤرة الجملة ، ويحذف في الجملة التالية من المثال نفسه[1].

6: التركيب الوظيفي:

التركيـب الـوظيفي هـو النحـو الـذي اقترحـه منـذ عشـر سـنوات فـان فـالفين وفـولي , والـذي يطلـق عليـه هـذان اللغويـان أحيانـا "نحـو الأدوار والإحالـة" , وتنـتج الجملـة عنـدهما عبـر بنيـات ثـلاث:

1 المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، ص 116

بنيــة دلاليــة ، بنيــة تداوليــة "إحالــة" ، بنيــة صــرفية تركيبيــة ، وتضــطلع برصــد هــذه البنيــات الثلاث ثلاثة أنساق من القواعد: قواعد دلالية ، قواعد تداولية ، قواعد صرفية تركيبية .

البنيــة الصــرفية–التركيبيــة– فــي هــذا النحــو، تعــدّ ناتجــة عــن التفاعــل بــين أنســاق القواعــد الثلاثــة نسق القواعد الدلالية ونسق القواعد التداولية ونسق القواعد الصرفية – التركيبية–

1.6 : البنية الدلالية:

تطــرح مشــكل رصــد المحمــولات والعلاقــات الدلاليــة التــي تقــوم بينهــا وبــين موضــوعاتها وتقــوم البنية الدلالية للجملة عند فان فالفين وفولي على مفهومين أساسيين:

- ✓ مفهوم الأدوار الدلالية (أو المحورية)
- ✓ مفهوم انقسام المحمول إلى مجموعة من المحمولات "الأولى"

يــرى كــل مــن فــان فــولين وفــولي أن يختــزل الأدوار الدلاليــة لموضــوعات المحمــول فــي دوريــن دلاليين أساسيين اثنين: دور "العامل" ودور "المتحمل"

العامــل:هو الموضــوع الــدال علــى المشــارك الــذي لا ينجــز ولا يراقــب أيــة واقعــة بــل يحتمــل بإنجاز واقعة ما.

فالعامــل يمكــن أن يكــون "منفــذا" أو "أداة" أو "مســتقبلا" أو "معاينــا" أو "مصــدرا" , كمــا أن المحتمــل يمكــن أن يكــون "محــورا" أو "متقــبلا" أو "مكانــا" مثــل: كســر الطفــل الإخــاء , فالطفــل يشــغل دور العامــل المنفــذ والإنــاء يشــغل دور المتحمــل المتقبــل هــذا مــن جهــة الــدور الــدلالي ، أما من حيث الوظيفة التركيبية فيشغلان موضع الفاعل والمفعول على التوالي.

أمــا مــدلول المحمــول فــيمكن أن ينقســم إلــى محمــول "غيــر حركــي" ومخصــص أو "رابــط"[1]،(مــات) يمكن صوغ البنية الدلالية كالتالي (أصبح لاحي"س") وكل مكونات الجملة[2]

1 المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، ص 117 .

2 المصدر نفسه ، ص 118 .

ولرصد الفروق في الأهمية بين مكونات الجملة يقترح فان فالين وفولي نظرية لبنية الجملة يميزان فيها ثلاثة قطاعات أساسية "النواة","الصلب","الهامش",يشكل نواة الجملة محمولها سواء أكان المحمول محمولا بسيطا أم كان محمولا مركبا , ويشكل صلب الجملة العناصر التي تنتمي إلى "محلاتية" المحمول أي العناصر التي تعد موضوعات للمحمول ، أما هامش الجملة فيتضمن العناصر الدالة على ظروف الحدث الزمانية –المكانية– والعناصر الدالة على المشاركين الثانويين في الحدث كالمشارك "المستفيد" مثلا: يوضح بنية الجملة , طبقا لهذا التصور الرسم التالي:

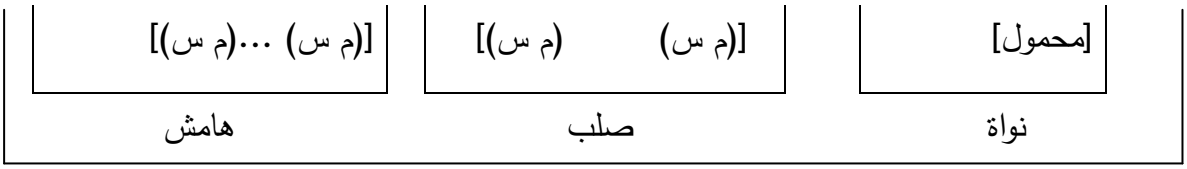

الشكل :01

مثال: الجملة : سلم خالد هندا رسالة أمس في الشارع

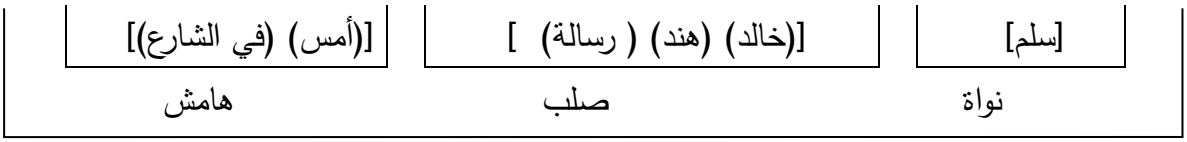

شكل 02:

2.6 : البنية التداولية:

يقترح فان فالين وفولي البنية التداولية على أنها البنية المنظمة على أساس الأدوار الخطابية التي تحملها مكونات الجملة ، والمعلومات (قديمة / جديدة) التي تحملها المكونات تتحكم في تنظيم البنية ، فالمكون الذي يبني عليه باقي الجملة يشكل مركز الاهتمام ، حيث يشكل

حيـز المكـون الرئيسـي ، وقـد أطلـق عليـه فـان فـالين وفـولي مصـطلح "القيمـة التداوليـة" أو مصطلح "العماد"[1].

3.6: البنية التركيبية الصرفية:

وهـي ناتجـة عـن تفاعـل خصـائص البنيتـين الدلاليـة والتداوليـة ويتجلـى أثرهمـا أساسـا فـي ترتيـب المكونات وفي الوسم الإعرابي .

ففـي تحديـد المكونـات ذات الحمولـة الإخباريـة "الجديـدة" يأخـذ المكـون "العمـاد" فـي الجملـة لأهميـة التداوليـة الموقـع الأكثـر بـروزا ، الموقـع المتقـدم علـى موقـع الفعـل أو الموقـع المـوالي لموقـع الفعـل ، كمـا يشـكل المكـون العمـاد ، بالإضـافة إلـى ذلـك المكـون المركـزي فـي مجموعـة من التراكيب ، فهو المكون المستهدف الحذف حين يرد في جملة فضلة[2].

وهـو المكـون الـذي يـتم تصـعيده إلـى "الفاعـل" أو إلـى "المفعـول" وهـو كـذلك ، المكـون الـذي يحذف في البنيات المنطقية.

وعلـى هـذا الأسـاس يكـون الفاعـل عبـارة عـن تحجـر للوظيفـة التداوليـة للعمـاد داخـل الجملـة ، أمـا الوسـم الإعرابـي فيشـمل جميـع الوسـائل التـي تسـتخدمها اللغـات للتأشـير للوظـائف التي تحملها الموضوعات الاسمية الواردة في الجملة كالصرفات الإعرابية والرتبة[3].

7: نظرية النحو الوظيفي:

إن النظريـات اللسـانية المتـأثرة بالفلسـفة التحليليـة والمصـنفة تحـت عنـوان اللسـانيات التداوليـة متعـددة ومـن أهمهـا نظريـة النحـو الـوظيفي التـي تعتبـر مـن أقـوى النظريـات تـأثيرا بالفلسـفة التحليليـة ، واسـتثمارا لمعطياتهـا ، إضـافة إلـى أنهـا ذات توجـه وظيفـي فـي الدراسـات اللغويـة ، كمـا تعتبـر "النظريـة الوظيفيـة التداوليـة الأكثـر اسـتجابة لشـروط التنظير من جهة ولمقتضيات النمذجة" للظواهر اللغوية من جهة أخرى .

---

1 المصدر نفسه ، ص 120 , ص 122.

2 المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، ص،ص (121 . 122)

3 المصدر نفسه ، ص 124 .

الفصل الثاني
المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي القديم

تمهيد:

يتميز التراث العربي بأصالة مصادره واستقلالية مناهج دراسته ،غير أن هذا التمييز لا يجعل منه موروثا شاذا لا يمكن موازنته أو تفاعله مع غيره من الفكر اللغوي البشري، بل هو على العكس من ذلك، يمكن " إقامة حوار متميّز بين الفكر اللغوي العربي القديم، والفكر اللساني الحديث على أساس القرض والاقتراض رغم انتماء الفكرين إلى حقلين متباينين "[1]، و هذا لا يمنع وجود نقاط تشابه.

و مشابهة التراث العربي الإنساني عامّة يتيح لنا دراسته وفق ما أنتجته النظريات اللسانية الحديثة مع مراعاة خلفياته وأبعاده الفكرية واحترام خصوصياته، فلو لاحظنا القولين المشهرين للبلاغيين العرب:" لكل مقام مقال " و" لكل كلمة مع صاحبتها مقام" لوجدنا أن هذين القولين يشتملان على "عبارتين من جوامع الكلم تصدقان دراسة المعنى في كلّ اللغات، لا في العربية فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كلّ الثقافات على حدّ سواء، ولم يكن مالينوفسكي وهو يصرّح بمصطلحه الشهير (contexte of situation) يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم تحت اصطلاح المقام، ولكن كتبهم هذه لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجد مصطلح مالينوفسكي"

و في الدراسة الوظيفية نجد الكثير من الآراء و المصطلحات المتفرّقة لعلمائنا من أمثال الخليل وسيبويه و الفراء وابن جني وعبد القاهر والرضي تعبد الطريق لما هو مطروق في المنهج الحديث: "وما خلفه البلاغيون بعد عبد القاهر و الأصوليون من درس وظيفي لظواهر التركيب، يجب الاستفادة منه أيضا،لأن هؤلاء تفرقوا على النحاة في تحليل معاني التركيب ودلالته وأساليبه"[2]

فبعض المبادئ الوظيفية و مفاهيمها مبثوثة في كتب التراث اللغوي العربي (النحو، البلاغة، التفسير، علم الأصول...) والمتفحّص لهذا الموروث يجد علماءنا ينطلقون في وضع القواعد والمفاهيم – ولو لم يقصدوا ذلك - من خلفيات تظهر فيها السمات الوظيفية وخاصّة ما تعلق بالمبدأين الوظيفيين الأول والثاني، فغرضهم من التدريس والتأليف في هذه الفنون هو توصيل وتبليغ أفكار وتوضيح مفاهيم بواسطة اللغة، وهذه الأفكار والمفاهيم لها بنيات لغوية وضعت لأداء غرض مقصود (وظيفة تواصلية) انطلاقا من واقع له ظروفه الخاصّة وممّن قال باشتمال التراث العربي على السمات والمبادئ الوظيفية

1 المتوكل، الوظائف التداولية، مرجع سابق، ص183.

2 عبد الجبار توامة، المنهج الوظيفي العربي، لتجديد النحو العربي، مصدر سابق، ص277.

ودافع عن ذلك في كثير من مؤلفاته د.أحمد المتوكل[1]، وفي هذا الشأن يقول جعفر دك الباب في معرض حديثه عن موقع نظرية الجرجاني اللغوية من علم اللغة العام الحديث:"نظرية الجرجاني اللغوية يمكن أن تساعد في توضيح وإكمال بعض جوانب النظرية البنيوية الوظيفية في علم اللغة العام الحديث"[2]

هذا ونجد علماء العربية قريبين في تحليلاتهم واستنباطاتهم من كثير ممّا قررته نظرية المعنى أيضا، ومن ذلك فكرة ارتباط المعاني بسياقاتها المختلفة، فلم يهتموا بأشكال التعابير أكثر مما اهتموا بالمعاني الوظيفية لها: "ومعنى هذا أن نظرية المعنى وارتباطها بالسياق، لم تكن بعيدة عن علماء العربية من لغويين وبلاغيين وفقهاء"[3]

و هو ما سنحاول الوصول إليه في مباحث هذا الفصل من دراستنا.

1 انظر اللسانيات الوظيفية، مرجع سابق، ص35.

2 جعفر دق الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مصدر سابق، ص123.

3 المصدر نفسه ، ص 124.

المبحث الأول
المنحى الوظيفي عند الأصوليين و المفسرين

تمهيد :

إن المنهج الوظيفي هو المنهج الذي يرتكز في التحليل اللغوي لتراكيب اللغة على وصف وتفسير العبارات اللغوية المعينة في حالة تأدية أغراض معينة في مقامات معينة، بالنظر إلى الوظيفة الأساسية للغة وهي التواصل، وبمراعاة علاقة البنيات بالوظائف التي تؤديها في الكلام فبحسب المعاني المقصودة و الأغراض المرجوة تكون البنيات ، ويقابل المنحى الوظيفي المنحى الشكلي الصوري الذي يدرس البنيات اللغوية معزولة عن واقع إنتاجها.

وفي دراستنا هذه سنحاول إبراز السمات الوظيفية التي تبيّن أن المنحى الذي انتهجه علماء الأصول كان في عمومه وظيفيا غير شكلي، يرتكز على الوظيفة البلاغية ومقام الخطاب، وملابساته، ومقاصد المتخاطبين، وينهل من كل فروع المعرفة العربية الدينية واللغوية (النحو، الصرف، البلاغة، التفسير، المنطق...) حيث نراهم يجمعون في تفسيراتهم لآيات التنزيل بين علمي: التراكيب والمعاني، فلا يكتفون بالأخذ بالبنية الشكلية التركيبية النحوية (علم التراكيب) وإنما يتعدون ذلك إلى الأخذ بالأغراض التبليغية التواصلية المختلفة (علم المعاني).

ونحن نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن تراثنا العربي انطلاقا من علم الأصول، والنظر في مدى تقاطعه بالبحث اللغوي الحديث، ولاسيما نظرية النحو الوظيفي لكونها توجها لسانيا حديثا أغرى كثيرا من الدارسين، وذلك من خلال ثلاث وجهات هي:

1: السياق عند علماء الأصول و علماء التفسير:

من المعلوم أن دلالة السياق ترجع أصولها الأولى إلى العالم الأنتربولوجي مالينوفسكي حينما صاغ مصطلحه الشهير سياق الحال،لكن اكتمالها و نضجها كان على يد العالم الإنجليزي فيرث،و لعل أبرز ما جاء به هذا الأخير تحديده للمعنى على أنه مركب من جملة من الوظائف اللغوية،بدءا بالوظيفة الصوتية و الوظيفة المرفولوجية و الوظيفة القاموسية و الوظيفة الدلالية لسياق الحال و الوظيفة الوظيفية [1].

[1] مختار عمر ، علم الدلالة ، الكويت ، (د / ط) ، 1992 ، ص 72.

و قد أشاد كثير من الدارسين بنظريته إذ عدوها التطور الأساس لعلم الدلالة فهي كما يقول عبده الراجحي " نظرية تستحق شيئا من الحديث المفصل لكونها تمثل الآن ركنا من أركان الدرس اللغوي ، ومن المعروف أن هذه النظرية تنسب إلى مدرسة لندن اللغوية و بخاصة إلى الأستاذ فيرث،و هي تمثل أساس نظريته في المعنى،و جزءا من النظرية اللغوية البريطانية " [1]

و تكمن أهمية السياق في كشفه عن دلالات الأبنية اللغوية التركيبية بصورة دقيقة حتى لا ينصرف الذهن إلى غيرها من الدلالات التي يمكن أن تتضمنها سيما تلك تحتمل أكثر من معنى،كما أنه و بوساطته تتجاوز الكلمات حدودها المعجمية المعروفة إلى دلالات جديدة قد تكون مجازية أو إضافية أو نفسية أو إيحائية أو اجتماعية،أو غير ذلك من الدلالات [2].

و نظرا لهذا الدور الذي يؤديه السياق كان اعتماد العلماء عليه في الكشف عن ازدواجية المعنى للكلمة الواحدة ، و عن المعنى الحقيقي و المعنى المجازي، و معالجته الغموض الذي يعتري بعض الدلالات بسبب المشترك اللفظي أو الترادف أو التضاد [3].

و الناظر في الدرس اللساني العربي بعين البصيرة يتحسس سبقه للمسألة بل نجد توظيف المفسرين و الأصوليين و النحويين و البلاغيين لسياق الحال بمسميات " السياق ، المقام ، مقتضى الحال ، الحال المشاهدة ، مقتضى الظاهر"[4]، و ما يهمنا في هذا المقام هو كيفية توظيف الأصوليين و المفسرين لمسألة السياق .

لقد عُني علماء الأصول و التفسير بدلالة السياق و اتخذوها دلالة أساسية في دراساتهم لها عظيم الأثر و بالغ النفع في ضبط كلام الشرع و وضعه موضعه، و تتضح عنايتهم هذه من خلال الحث على الاهتمام بها حيث يقول ابن تيميه رحمه الله " فإن الدلالة في كل موضوع بحسب سياقه و ما تحُف به من القرائن اللفظية و الحالية(...)فمن تدبر القرآن و تدبر ما قيل الآية و ما بعدها،عرف مقصود القرآن،و تبين له

---

[1] فصول في علم اللغة ، دار المعرفة الجامعية ، ص 10.

[2] شاذلية سيد محمد السيّد ، السياق و أثره في بيان الدلالة – دراسة تأصيلية تطبيقية في غريب الحديث النبوي – مجلة الدراسات اللغوية و الأدبية ، كلية التربية جامعة الجزيرة ، السودان ، ص 112.

[3] المصدر نفسه ، ص 113.

[4] ينظر عبد الرحمن عبد الله سرور جرمان المطيري ، السياق القرآني و أثره في التفسير – دراسة نظرية و تطبيقية من خلال تفسير ابن كثير– رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التفسير و علوم القرآن ، (1429هـ /2008م).

المراد،و عرف الهدى و الرسالة، و عرف السداد من الانحراف و الاعوجاج ، و أما تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائرها يبيّن معناه فهذا منشأ الغلط من الغالطين" [1].

وقال الكلبي– رحمه الله–[2] في بيان وجوه الترجيح:" أن يشهد بصحة القول سياقُ الكلام , ويدل على ما قبله و ما بعده"[3]

وقال ابن دقيق العيد –رحمه الله– مبيّنا أهمية السياق :" أما السياق و القرائن فإنّها الدالة على مراد المتكلم من كلامه"[4]

و قال ابن قيم الجوزية –رحمه الله–:" السياق يرشد إلى تبيين المجمل ، و تعيين المحتمل ,والقطع بعدم احتمال غير المراد, وتخصيص العام، وتقييد المطلق ، و تنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظره ، وغلط في مناظراته"[5]

وقد ذكر الزركشي– رحمه الله– السياق في البرهان في حديثه عن النوع الثامن عشر (معرفة غريب القرآن) فقال في تعريفه له :" وهو يتصيد المعاني من السياق لأن مدلولات الألفاظ خاصة"[6] وقال:" ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له..."[7] وقال: عند حديثه عن التفسير الذي يرد بالنقل

---

[1] ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، جمع و ترتيب عبد الرحمن القاسم ، (1418هـ / 1998م).

[2] هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ، يكنى أبا القاسم من أهل غرناطة كان عاكفا على العلم و الاشتغال بالنظر و التقييد و التدوين ، وكان حافظا قائما على التدريس مشاركا في فنون العربية من أصول و فقه و قراءات و حديث و أدب و كان للتفسير مستوعبا للأقوال و ألف الكثير في فنون عدّة منها : كتاب وسيلة المسلم في تهذيب صحيح المسلم ، و كتاب الأقوال السنيّة في الكلمات النسبية، و كتاب الدعوات و الأذكار المخرجة من صحيح الأخبار، مات سنة 741هـ ، ينظر ، إبراهيم بن علي المالكي ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، دار الكتب العلمية، بيروت .

[3] محمد بن أحمد الكلبي ، التسهيل في علوم التنزيل ، دار الكتاب العربي، لبنان ،ط3 ،1403 ،ج1 ،ص9

[4] ابن دقيق العيد محمد بن علي ، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، تح أحمد شاكر ، عالم الكتب ، ط3، (1407هـ)، ج2، ص 21.

[5] أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ط1 ، (1390هـ)، ص 291.

[6] المصدر نفسه ، ج1، ص 291.

[7] المصدر نفسه ، ج1، ص 317.

فقال : " الثاني : ما لم يرد فيه ثقل عند المفسرين و هو قليل, و طريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب, و مدلولاتها , و استعمالها بحسب السياق"[1]

وقال السيوطي – رحمه الله– أثناء بيانه للشروط الواجبة على المفسر: "وعليه بمراعاة المعنى الحقيقي والمجازي، ومراعاة التأليف، و الغرض الذي سيق له الكلام"[2].

و قال الشيخ محمد رشيد رضا [3]–رحمه اللهم مبيّنا أن المرتبة العليا لفهم القرآن هي الفهم العام للسياق القرآني، فيقول " والأحسن أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه، بأن يجمع ما تكرر في مواضع منه، وينظر فيه، ويحقق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية ... وأن أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق له من القول، واتفاقه مع جملة المعنى وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته"[4]

وقد جعل الدكتور محمد دراز –رحمه الله–[5] فهم السياق على رأس قائمة الشروط الواجب على المفسّر الإلمام بها، حيث قال:" إن السياسة الرشيدة في دراسة النسق القرآني تقضي بأن يكون هذا النحو من الدرس هو الخطوة الأولى فيه، فلا يتقدم الناظر إلى البحث في الصلات الموضعية بين جزء وجزء منه إلا بعد أن يحكم النظر في السورة كلها بإحصاء أجزائها وضبط مقاصدها" [6]

---

1 المصدر نفسه ، ج1، ص 172.

2 جلال الدين السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، تح سعيد المندوب ، دار الفكر ، لبنان ، ط1 ،(1416ه) ج2، ص 488.

3 محمد رشيد رضا بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين علي خليفة القلموني بغدادي الأصل حسيني النسب احد رجال الإصلاح الإسلامي علم بالأدب و الحديث و التفسير و التاريخ مات سنة 1354ه، ينظر خير الدين الزركلي ، الأعلام ، مصدره ، موقع يعسوب ، ترقيمه مواقف للمطبوع، الموسوعة العالمية العربية ، ج6 ، ص 126.

4 محمد رشيد رضا ، تفسير القرآن الكريم ، تفسير المنار، دار المعرفة ، بيروت ،ط2 ،ج1 ،ص 22.

5 هو الدكتور محمد عبد الله دراز ولد بكفر الشيخ بمصر سنة 1894م اشتغل بالتدريس في الأزهر و انتدب لتدريس تاريخ الأديان بجامعة القاهرة ،و حصل على عضوية جماعة كبار العلماء إلى جانب مناصب أخرى ، توفي سنة 1958م، ينظر ، مقدمة كتابه ، عبد الله بن إبراهيم الأنصاري.

6 النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن ،تح عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، دار الثقافة ، الدوحة ، ط1 ، (1405ه) ص 158.

وقال الشيخ السعدي رحمه الله[1] في مقدمة لتفسيره: " وقد كثرت تفاسير الأئمة رحمهم الله لكتاب الله، فمن مطول خارج في أكثر بحوثه عن المقصود، ومنه مقصّر يقتصر على حلّ بعض الألفاظ اللغوية بقطع النظر عن المراد، فينظر في سياق الكلام وما سيق لأجله، ويقابل بينه وبين نظيره في موضع آخر، ويعرف أنّه سيق لهداية الخلق كلّهم، عالمهم و جاهلهم، حضريُّهم وبدويُّهم، فالنظر لسياق الآيات، مع العلم بأحوال الرسول وسيرته مع أصحابه وأعدائه وقت نزوله من أعظم ما يعين على معرفته وفهم المراد منه"[2]

كما تظهر عنايتهم بها في الأخذ بأسباب النزول في تفسير السور القرآنية و ذلك بغية توجيه المتشابه لفهم المعنى و في هذا الصدد يقول ابن مسعود رضي الله عنه "والله الذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم فيما نزلت، ولو أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه"[3]

قال الشيخ السعدي–رحمه الله– : "ومن فوائد معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم معرفة الآيات القرآنية المنزلة عليه، وفهم المعنى، والمراد منها موقوف على معرفة أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته مع قومه وأصحابه، وغيرهم من الناس، فإن الأزمنة والأمكنة والأشخاص تختلف اختلافا كثيرا، فلو أراد الإنسان أن يصرف همّه لمعرفة معاني القرآن من دون معرفة منه لذلك يحصل منه الغلط على الله و على رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى مراد الله من كلامه شيء كثير، وهذا إنّما يعرفه من عرف ما أكثر التفاسير من الأغلاط القبيحة التي ينزه عنها كتاب الله "[4]

وقال ابن تيمية: " ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب" [5]

---

1 هو الشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر السعدي ، صاحب التفسير و المؤلفات الكثيرة ، ولد سنة 1307 ، حصر وقته للعلم و المعرفة و التعليم ،كان لين الجانب ،تتلمذ على يد كبار العلماء ،و منهم الشيخ محمد صالح بن عثيمين ،توفي سنة 1376هـ، ينظر صالح السليمان المحمد العمري علماء آل سليم و من تلامذتهم و علماء القصيم ، ط1 ، 1405. ج2 ، ص 295.

2 تفسير السعدي ، ج1 ، ص29.

3 أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 1374.

4 تفسير السعدي ، مصدر سابق ، ج1 ، ص 36.

5 ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مصدر سابق ، ج 13 ، ص 339.

وفي الإتقان: قال الواحدي[1]: " لا يمكن تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها"، وقال ابن دقيق العيد" بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن" [2]

و ما أخذهم بعلم المناسبات إلا ضربا من أضرب الاهتمام بالسياق إذ أنه علم عظيم ، يثمر ربط كلام الله بعضه ببعض ، و يعين على فهم الآية ، و يظهر إعجاز القرآن وفي هذا الصدد يقول الزركشي رحمه الله عند حديثه عن علم المناسبات" و فائدة جعل أجزاء الكلام بعضها آخذ بأعناق بعض فيقوي بذلك الارتباط و يصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء"[3].

و تظهر أهمية الأخذ بالدلالة السياقية عند علماء الأصول و التفسير في تبيين المجملات ، و ترجيح المحتملات ، و تقرير الواضحات و كل ذلك بعرف الاستعمال، فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحا و كل صفة وقعت في سياق الذم كانت ذما،فما كان مدحا بالوضع فوقع في سياق الذم صار ذما و استهزاء و تهكما بعرف الاستعمال.

وفي الأخير يمكن القول أن علماء الأصول و المفسرين قد اعتمدوا في دراستهم للنص القرآني و فهم دلالته على جانبي السياق، اللغوي الكلّي أو ما يسمى بسياق النص ، و سياق الموقف إذ نظروا إلى الآية القرآنية أو مجموعة الآيات على أنها جزء من نص متكامل هو القرآن و معنى ذلك أنهم لا يعتمدون على السياق اللغوي الجزئي المتمثل في الآية الواحدة أو مجموعة الآيات المعزولة عن سياقاتها الكلي،و اهتموا بعنصر آخر مكمل للسياق اللغوي في النص القرآني و هو القراءات القرآنية كما أفردوا المؤلفات لعلم الوقف، و الابتداء ، و كيفية الوصل و الفصل، و ما يترتب على ذلك من الدلالات ، و هي من عناصر السياق اللغوي، و يتمثل سياق الموقف عندهم فيما عُرّف بأسباب النزول فقد اعتنوا بمعرفة أسباب نزول الآيات القرآنية لأنها تعينهم عل فهم معانيه و هو ما بيّناه سابقا.

---

1 هو علي بن أحمد بن محمد أبو الحسين الواحدي كان فقيها إماما بالنحو و اللغة و كان إمام عصره في التفسير، له مصنفات كثيرة منها ثلاث كتب في التفسير : البسيط و الوسيط و الوجيز، و صنف في أسباب النزول ، و كتاب المغازي ، و غيرها كثير، ز له شعر مليح ، توفي سنة 468ه ، ينظر، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي ،تح محمود محمد الطناحي ، د عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2 ، (1413ه).

2 السيوطي ، الإتقان ، مصدر سابق، ج1، ص87.

3الزركشي ، البرهان ، ج1 ، ص 36 .

2: منهج علماء الأصول و التفسير و نظرية النحو الوظيفي:

1.2: وظيفة اللّغة عند الأصوليين والمفسرين:

تنبه الأصوليون والمفسّرون إلى أن اللغة وسيلة تواصل يستعملها البشر للتعبير عن أغراضهم وهذا ما عبروا عنه حينما أرجعوا منشأ اللغة إلى احتياج البشر لمعرفة بعضهم لما يجول في خاطر البعض، وتحقيق ما يرمون تحقيقه من أغراض[1]

كما تنبهوا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية وأنها تؤدي دورا هاما في حياة المجتمع، وقد نشأت تلبية لحاجات الإنسان في حياته الاجتماعية، وهو ما اعتادوا أن يعبّروا عنه بالوضع، فسبب وضع اللغة أن الإنسان مدني بالطبع أي لابدّ في بقائه من التمدّن أي لاجتماعه مع بني النوع إذ هو لا يستقل بما يحتاج إليه في معاشه والغذاء واللباس والمسكن والسلاح إبقاءً للبدن وصونا به عن الحر والبرد، والاعتداء من السباع بل هو يتحقّق إلا بالتعرف والتعاون ولم يكن بدّ في ذلك من تعريف بعضهم ببعض في ضمائرهم، وكان المفيد لذلك اللفظ أو الإشارة وكان اللفظ أفيد من الإشارة"[2]

وهذا ما أكده الرازي حينما قال: "أعلم أن الإنسان لما خلق بحيث لا يمكنه أن يستقل –وحده– بإصلاح جميع ما يحتاج إليه فلابد من جمع عظيم ليعين بعضهم بعضا، حتى تتم لكل واحد منهم ما يحتاج إليه كل واحد إلى أن يعرف صاحبه ما في نفسه من الحاجات"[3]

ونراهم أيضا قد أكدوا أن اللغة الوسيلة المناسبة للتعريف بما في الضمائر أي التعبير عما في النفس.

---

1 المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، مصدر سابق ، ص 93.

2 طاهر سليمان حمودة ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، ص 225.

3 الرازي ، المحصول في علم الأصول ، تح ، جابر فياض العلوني ، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ط1، (1933م) ص 261.

كما أكدوا أنها أرقى وسائل التواصل، والأقدر على تلبية حاجيات المجتمع إذ التعاون والتعارف بين أبناء المجتمع لا يكون إلا بأسباب كالحركات، أو الإشارات أو النفوس أو ألفاظ توضع بإزاء المقاصد و أيسرها وأعماها الألفاظ"[1]

وقد فضلوا استعمال اللفظ بدل الإشارة في التواصل، والتعارف لكون الحاجة قد تكون حاضرة أو غائبة فإن حضرت جاز استعمال الإشارة، وإن غابت فلا بدّ من اللفظ للدلالة على المقصود، والغرض فوضعوا الكلام دلالة ووجدوا اللسان أسرع الأعضاء حركة وقبولا للتردد"[2] وهذا ما صرح به الرازي حينما قال: "وذلك التعريف لا بدّ فيه من طريق، وكان يمكنهم أن يضعوا غير الكلام معرفا لما في الضمير، كالحركات المخصوصة بالأعضاء المخصوصة معرفات لأصناف الماهيات إلا أنّهم وجدوا جعل الأصوات المتقطّعة طريقا إلى ذلك أولى من غيرها"[3]

ومما تقدم تتضح لنا رؤية علماء الأصول والتفسير لوظيفة اللغة إذ يجمعون على أنّها ظاهرة اجتماعية وظيفتها الأساس هي التواصل، فهي الوسيلة المناسبة للتعبير عما يختلج في النفس مما يحتاج الإنسان في حياته.

2.2: البنية والوظيفة عند الأصوليين والمفسرين:

لعل أهم ما حُضِيَت به اللّغة العربية من دراسة في الجانب المعنوي كان من إنجاز الأصوليين على اعتبار أن هدف دراستهم للغة كان منصبا على القرآن الكريم وسياقاته اللغوية، وغير اللغوية لاستنباط أحكامه واستجلاء معانيه، الأمر الذي جعل بحوثهم أكثر دقة وأقرب لإدراك الحقائق اللغوية.

كما عمدوا في دراستهم على رصد الخصائص التركيبية في علاقاتها بالأنماط المقامية التي يمكن أن تنجز فيها والأغراض التواصلية التي يمكم أن تستعمل لتحقيقها.

إن الأخذ بالسياق اللغوي وغير اللغوي، وبالأنماط المقامية المختلفة يعدّ إجراء وظيفيا حيث أنّه يتقاطع وأهم مبدأ في النحو الوظيفي، ألا وهو تبعية البنية للوظيفة ، وسنثبت وجود هذا التقاطع من خلال القضايا التّالية:

---

1 المصدر نفسه ، ص 262.

2 طاهر سليمان حمودة ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص 226.

3 الرازي ، المحصول في علم الأصول ، مصدر سابق ، ص 260.

1.2.2: التوكيد:

لقد تناول الأصوليون والمفسّرون التوكيد ودلالاته في النص القرآني في ضوء المعنى وما تتصرف إليه التراكيب من دلالات سياقية، وذلك بما يتوافق وورود هذه التراكيب القرآنية، وغالبا ما يشترك الدرس الأصولي مع الدرس النحوي في بحث قضاياه اللغوية، غير أنّه ينفرد ببعض الآراء الخاصة عنه، وإن شاركه في بعض منها، و قد لاقت قضايا التوكيد نفس الاهتمام، وإن عولجت وفق المنهج اللغوي الأصولي الذي يُخضع الظاهرة اللغوية لما يتناسب مع النص القرآني في سياقه الأكبر ومنطقه الخاص تركيبا و دلالة.

وأول ما يطالعنا من آراء خاصة بالفكر اللغوي الأصولي هو معالجتهم لوجود التوكيد أصلا في لسان العرب، وفي القرآن الكريم، فقد عولجت القضية انطلاقا من المعنى الذي يؤكد وجوده في اللغة ومن كونه ارتباط بالمجاز[1]

و تعرض الأصوليون لأسلوب التوكيد بمعناه الواسع من خلال النصوص التي يتعلق الحكم فيها به، خصوصا إذا تعلق الأمر بورود اللفظ دالا على التوكيد دلالة صريحة، وحمله على غيره لا يصحّ لغويا أو عقليا، كما يقول السرخسي: "فلا يصلح نفس الخبر مرجحا للخبر إلا باعتبار زيادة التوكيد من لفظ الشهادة أو يمين فهما للتوكيد، ألا ترى أن كلمات اللعان شرع فيها لفظ الشهادة واليمين للتوكيد، وزيادة العدد أيضا للتوكيد"[2]

يقسم الأصوليون التوكيد إلى قسمين لفظي، ومعنوي: ولكل منهما أسباب تستدعي وجوده في الكلام وهو تفصيل سياقي ينفرد به البحث النحوي عند الأصوليين، وذلك لخصوصية المنهج الأصولي في البحث اللغوي، فقد كان الأصوليون في دراستهم للتوكيد يحتاطون لألفاظه وأشكاله وفيما يلي توضيح لأقسامه:

- ✓ اللفظي: يجيء لخوف النسيان أو لعدم النسيان، أو للاعتناء، وهو تارة بإعادة اللفظ وتارة يقوى بمرادفه ويكون في المفردات والمركبات، وينبغي فيه شيئان:
  - أحدهما: الاحتياط بإيصال الكلام إلى فهم السامع إن فرض ذهول أو غفلة.

1 الآمدي ، الإحكام ، مصدر سابق ، ج3 ، ص 22.

2 السرخسي ، أصول السرخسي ، تح أبو الوفا الأفغاني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، دون ط ، ج1، ص 334.

- والثاني: إيضاح القصد إلى الكلام و الإشعار بأن لسانه لم يسبق إليه وهو ما يمثله النحويون بقوله تعالى "[الفجر 21] وجعلهم (صفا صفا) تأكيدا لفظيا مردود، فإنّه ليس بتأكيد قطعا بل هو تأسيس، والمراد صفا بعد صف ودكا بعد دك، وكذلك ألفاظه فكل منها بناء على حدته .
- ✓ والمعنوي: وهو إمّا أن يختص بالمفرد كالنفس والعين و جمعاء و كتفاء، أو بالاثنين ككلا وكلتا، أو بالجمع ككل و أجمعين.

هذا وقد اتفق العلماء على أن التأكيد إذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات يعني بالأصل وإلا ففي الحقيقة التأكيد بمرتين، وأما قوله تعالى: في المرسلات. " [المرسلات 15][1] أي بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تأكيد، وكذلك قوله: " [الرحمن 13] ونحوه[2]، وهو ما يقول به الشعر كما جاء في البحر

المحيط: " لم تتجاوز العرب في تأكيد الأفعال ثلاثا كما فعلوا في تأكيد الأسماء، قال تعالى: "
[الطارق 17]، فلم يزد على ثلاثة: "مهلا، وأمهل، و رويدا، وكلّها لمعنى واحد"[3]

وقد أدرك الأصوليون أن التوكيد قد يخرج إلى أغراض تواصلية مختلفة كأن يرد للردّ على المنكر، وإزالة الشك، والتردد عن نفس المخاطب أو إفادة الارتباط والائتلاف، أو تثبيت المستفهم على جواب لا شك فيه،أو تعليل كلام سابق وتقويته والاحتجاج له أو إفادة التهكم أو توجيه الانتباه إلى اللفظ الذي يلي الجملة.

1 كررت هذه الآية في نفس السورة عشر مرّات ، و ذلك في الآيات (19 ، 24 ،34 ،37 ، 40 ،54 ، 47 ، 49)
2 الزركشي ، البحر المحيط في أصول الفقه ، مصدر سابق ، ج2 ، ص 119.
3 المصدر نفسه ، ج2 ، ص 120.

و المتصفّح لكتاب التحرير والتنوير لابن عاشور يجده قد أخذ حقيقة بمبدأ تبعية البنية للوظيفة، من خلال تعامله مع الأساليب التوكيدية الموجودة في الآيات القرآنية ، فقد فسّر قوله تعالى : " ◑♑♌☐ ⬄⚐♑♑⑩■🖬◆↘ ↙↗✎✁◆❑⍓♒ ☎✁❒↖❷☒▦☒✍ ☞▫⬄♎♁⅄✎✍✁ ••⬀☠➔♎⬀❻✐⓿☪➔✍⬀☠⧫♑⬃⚐❑🕮 ⬀☠←♑⧫✍⬀❻☒⓿☼❑🕮◆↗ ③↖⧫⬀✌♎☪↖❑♌⧫ ♦ ⬀♎☜ " [البقرة الآية 6] بقوله : "وتصدير الجملة بحرف التأكيد إما لمجرد الاهتمام بالخبر وغرابته دون ردّ الإنكار أو الشك لأن الخطاب للنبيّ و الأمّة... وقد تكون إن لردّ الشك تخريجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر... وقد نقل المبرد أن "إن" لا تأتي لرد الإنكار بل لرد الشك"[1]

ومعنى هذا أن ابن عاشور في تفسيره للآية قد أخذ بالمُخاطِب الذي يُلقَى إليه الخبر الذي يكون على ثلاث حالات : إمّا أن يكون خالي الذهن من الحكم الذي هو مضمون الخبر، وفي هذه الحالة تقتضي مطابقة الكلام لحاله بأن يلقى إليه الخبر مجردا عن أي تأكيد، وإمّا أن يكون على علم بالخبر ولكن علمه هذا يشوبه نوع من الشك ولو تطلع إلى معرفة الحقيقة وفي هذه الحالة حسن توكيد الخبر في إزالة الشك وتمكينا للخبر من نفسه، وإما أن يكون المخاطب على علم بالخبر ولكنه منكر وجاحد له، عند إذ يجب أن يلقى الخبر مؤكدا بمؤكد أو أكثر تبعا لدرجة إنكاره قوّة وضعفا ، وعلى هذا الأساس أرجع وظيفة التوكيد في هذه الآية إلى الاهتمام بالخبر دون ردّ الشك أو الإنكار وحجته في ذلك أن الكلام موجّه إلى النبي صلى الله عليه وسلم والأمّة الإسلامية، وحاشى أن يكون في نفس النبي شك، أو إنكار لأقواله عز وجلّ، ومن هنا تكون البنية التركيبية في هذه الآية هي التوكيد لكنها خرجت لغرض تبليغي آخر هو الاهتمام بالخبر.

2.2.2: التقديم والتأخير:

يعتبر التقديم والتأخير من آليات المتكلّم في الخطاب، يدخل ضمن مباحث علم المعاني حيث عرض عنه البلاغيون بالبحث والدراسة على غرار الجرجاني الذي لاحظ أن النحاة لو يتطرقوا للتقديم والتأخير إلا في جانب واحد هو العناية بالمقدّم، وبهذا شرع يوضح أن المسألة أكثر دقة ممّا تتصوروا، فدرس التأثير بأنماطه المختلفة[2] : مع الاستفهام، ومع النفي، ومع الخبر وقد تنبّه إلى الفروق في استعمالها وأرجعه إلى البنية، وهي رؤية تواصلية، مرتبطة بالقصد ذلك أن تقديم لفظ على آخر يكون بمراعاة معاني النحو أولا

1 ابن عاشور ، التحرير و التنوير ، مصدر سابق ، ص،ص، 247، 248.

2 طاهر سليمان حمودة، البلاغة العربيّة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، (1996م) ، ص 244.

والمتمثلة في التعليق على مستوى البنية اللسانية، لينطلق منها المتكلّم و يبني أغراضه بحسب السياق التخاطبي وما يستلزمها المقام، ويكون هذا المعنى المراد متعلّقا بالدلالة الثانية، وهي دلالة المعنى الظاهر عل معنى آخر على سبيل الاستدلال"[1].

وقد استعان الأصوليون بهذا المفهوم في تفسير الآيات القرآنية وربطوا بنياتها التركيبية ووظائفها وقد ردّ الزمخشري على من قال أن في سورة الزمر تكرارا خصّ الآيتين: " [الزمر الآية 11] " [الزمر الآية14] قائلا: " ليس بتكرير لأن الأوّل إخبار بأنّه مأمور من جهة الله

بإحداث العبادة والإخلاص ، والثاني: إخبار بأنّه يختّص بالله وحده دون غيره بعبادته مخلصا له دينه، والدلالة على ذلك قدّم المعبود على فعل العبادة، وأخره في الأول"[2] وهذا يؤكد أن التعبير الذي يمس البنية إنما راجع لغرض المتكلم ومقصده بمعنى أن البنية تتبع دائما الوظيفة التواصلية.

كما يظهر أخذ الأصوليين لمبدأ تبعية البنية الوظيفية من خلال تفسير الزركشي لقوله: " [الملك29] بقوله " فإن الإيمان لمّا لم يكن منحصرا في الإيمان بل لا بدّ معه من الإيمان برسله، وملائكته، واليوم الآخر،ممّا يتوقف صحة الإيمان علية بخلاف التوكل فإنّه لا يكون إلاّ على الله وحده ، قدم الجار و المجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره"[3] و واضح من كلام الزركشي أن تأخير الجار و المجرور في (آمنا به) لم يرد به الحصر والاختصاص بخلاف تقديمه في (و عليه توكلنا) فقد أراد اختصاص التوكل.

كما يظهر (أي الأخذ بتبعية البنية للوظيفة) من خلال تفسير صاحب الكشاف للآية "

---

1 عبد الهادي الشهري ، استراتيجيات الخطاب ، مقاربة لغويّة تداولية ، دار الكتب الجديد المتحدّة ، بيروت ، (2004 م) ، ص 67.

2 الزمخشري ، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المصحف ، القاهرة ، ط2، (1977) ، ص 296.

3 الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، مصدر سابق، ج2 ، ص 414.

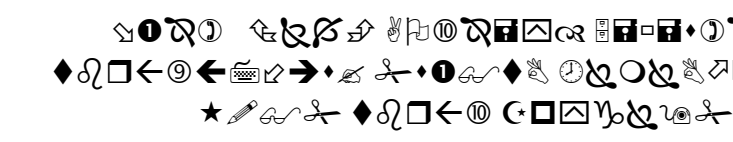
" سورة الصافات. بقوله : "أئفكا مفعول له،

تقديره أتريدون آلهة من دون الله إفكا، وإنما قدم المفعول على الفعل للعناية وقدم المفعول له على المفعول به لأنه كان الأهم عنده (أي عند إبراهيم) أن يكافحهم أنهم على إفك و باطل في شركهم"

ومما تقدم يتجلى لنا أن الأصوليين قد أخذوا بعين الاعتبار أثناء تفسيرهم للقرآن الكريم بمبدأ التقديم والتأخير بأغراضه الإبلاغية وهذا ما يصب ضمن ما يعرف في النحو الوظيفي بمبدأ تبعية البنية للوظيفة

3.2.2: التخصيص أو القصر:

بالإضافة إلى التوكيد والتقديم والتأخير، اهتم المفكرون العرب بدراسة وظيفية للتخصيص أو القصر كما يسمّيه السكاكي.

ويعدّ القصر (وهو من علم المعاني) أحد الموضوعات التي تهتمّ مباحثها بالسامع، وموقفه من الخطاب، ومعناه يرجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن يعتقده شاعرا لا منجما.[1]

ولم يخرج منظور الأصوليين عن هذا فقد اعتبره الرازي يقوم على تحديد موقف السامع مما يتلقاه وتغيير ما يعتقده إذا كان مخالفا للحكم[2] ،وهو بهذا المفهوم يشترك مع مجالات اللسانيات التداولية بصفة عامّة واللسانيات الوظيفية بصفة خاصّة التي تأخذ بما يرتبط بالسامع والمخاطب في دراستها للغة

وقد استعان به الأصوليون في تفسيرهم للقرآن الكريم شأنه في ذلك شأن أسلوب التوكيد إذ ربطوا البنية التركيبة الخاصّة به بوظيفته التبليغية ورأوا أنه يؤدي وظائف تواصلية مختلفة حسب مقامات الخطاب القرآني وحال المخاطبين فإن كان القصر بالنفي، والإنشاء فإنّه يخرج لدفع الإنكار والشك أو تحديد المعنى وتعيينه ابتداء من غير أن يكون ثمّة منكر ينكر، أو شاك يشك، أو تمكين المعنى وتقريره في النفس وإن كان بإنّما فإنه يؤدي بالإضافة إلى وظيفة التخصيص الشبيه على الخطأ،أو غفلة لتذكير

1 السكاكي ، مفتاح العلوم ، مصدر سابق ، ص 288.

2 الرازي ، تفسير الكبير، مفتاح الغيب ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1، (1401هـ / 1981م) ، ص 48

المُخاطِب بأمر ثابت معلوم أو الإدعاء والمبالغة أو التعريض، وإن كان القصر بالعطف ب (لا) أو (بل) كان من الوظائف التي يؤديها تصحيح خطأ المُخاطَب أو قلب اعتقاده وإن كان بضمير الفصل وبلام الحبس في المسند خرج إلى إبطال ادعاء وإثبات عكسه، أو إبراز حقيقة وتقريرها وإن كان بتقديم ما حق التأخير كان من وظائفه زيادة التمكين والتقرير.

وهذه مجموعة من الآيات القرآنية التي تضمنت أسلوب القصر توضح كيف تعامل الأصوليون مع ظاهرة التخصيص.

لقد فسّر ابن عاشور قوله تعالى " [البقرة 11] بقوله "وأفاد إنّما هنا القصر الموصوف على الصفة ردّا على قول من قال لهم لا تفسدوا... فردّوا عليهم بقصر القلب وليس هو قصرا حقيقيا لأن قصر الموصوف على الصفة لا يكون حقيقيا ولأن حرف إنّما يختّص بقصر القلب كما في دلائل الإعجاز"[1] ومعنى هذا أن البنية التركيبية قد احتوت على القصر لكنها خرجت لغرض تبليغي هو تصحيح خطأ المخاطبين وقلب اعتقادهم

وكذلك في الآية " [البقرة 12] قال "رد عليهم في غرورهم وحصرهم أنفسهم في الصلاح فرد عليهم بطريق من طرق القصر هو أبلغ فيه من الطريق الذي قالوه (ألا إنهم هم المفسدون) قصر الإفساد عليهم وقد أكد قصر الفساد عليهم بضمير الفصل..."[2] ومعنى هذا أن القصر قد خرج لغرض إبلاغي هو إبطال ادعائهم الصلاح وإثبات أنّهم مفسدون.

وكذلك في" (البقرة 28) يقول: "وتقديم المتعلّقة على عامله مفيد وهو قصر حقيقي سيق للمخاطبين"[3] والقصر هنا غرضه زيادة تأكيد وتقرير حقيقة الرجوع إلى الله تعالى.

1 ابن عاشور ، التحرير و التنوير ، ج1، ص 285.
2 المصدر نفسه ، ج1، ص،ص 285. 286.
3 المصدر نفسه ، ج1، ص 377.

كمـا فسّـر قولـه تعـالى" ﴿ ◆❑➔♎ ❽♌🕭➴🖉✂ ❼♍× ✍☐✍🏃↗▤⬧🐚 ✍✡■🖬🖂❁ ﴾ " [البقرة 29] بقولـه "وجملـة (هو الـذي خلـق لكـم) قصـر حقيقي للمخاطبين من المشركين الذين لا شك عندهم في أن الله خالق ما في الأرض"[1] وقد أفادت بنية القصر هذه إبراز حقيقة أن الله هو الخالق وحده، كما رأى أن القصر في قوله تعالى ﴿ ☎"❑◆✍♦✍ ③➔🖂☺♌&🖬🖂❍♉⑨❁☹🖂❍ 🕮♊⇳♌✍ 🗐Ø✸☹🖂❍ ✋⬧❑→◑♦③ ﴾ " [البقرة 102] يفيد الادعاء والمبالغة وفي هذا يقول "والذي يظهر في تفسير هذه الجملة أن قولهما (إنما نحن فتنة) قصر ادعائي للمبالغـة ،أمـا فـي قولـه تعـالى "﴿ ⇗🏃➔♎❾❷→🌽♦③ ✍♦✍ ♦♌❑←🖗➴☮🖂➔♦✌♦③◆❒ ﴾ " [البقرة 102] فيرى أن الجمع بين النفي والإثبات في بنية التركيب إنما غرضه الحصر فكأنما قال ويتعلمون ما ليس إلا ضرا "[2]

وقـــــد فسّـــــر قولـــــه تعـــــالى" ﴿ 🕭➔♎ ·♍ ◑ ⇗✍➔ ❽🖂⑨➔♎ ★✍✍✂ ◆❑➔♎ ﴾ " [البقرة 120] بقوله : "ففيه طريقان من طرق الحصر: هما ضمير الفصل وتعريف الجزأين وفي الجمع بينهما إفادة تحقيق القصر وتأكيده للعناية به فأيّهما اعتبرته إفادة تحقيق قصر كان الآخر تأكيدا للقصر وللخبر أيضا... فقد اجتمع في هذه الجملة عدة مؤكدات هي حرف إن، والقصر ،إذ القصر تأكيد على تأكيد كما في المفتاح فهو في قوة مؤكدين مع تأكيد القصر بضمير الفصل وهي تنحل إلى أربعة مؤكدات لأن القصر بمنزلة تأكيدين[3]

وهو بهذا يرى أن بنية القصر هنا أتت للتأكيد وهي تساوي توكيدين معا وبذلك عدّ الآية قد احتوت على عدّة توكيدات فضلا عن التوكيد بالقصر هناك التوكيد بضمير الفصل وتوكيد بالأداة (إن).

1 المصدر نفسه، ج1 ،ص 379.

2 ابن عاشور، التحرير و التنوير، ج1 ، ص 645.

3 ابن عاشور ، التحرير و التنوير ، مصدر سابق ، ج1، ص 694.

وخلاصة القول أن التخصيص في الفكر الأصولي حظي بعناية بالغة، والمراد به تصحيح معلومات من معلومات المُخَاطَب يعدُّها المتكلّم معلومة غير واردة ، فهو يعبِّر عن شيئين اثنين ،مصادقته عل المعلومة التي يعتبرها واردة ومخالفته للمعلومة التي ينكر ورودها[1].

3: أفعال الكلام عند علماء الأصول والتفسير:

تندرج ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن مباحث علم المعاني ،وموضوع هذا الفرع هو تتبع خواص التركيب الكلامية في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره[2].

أمّا في ما يخصّ علماء الأصول والتفسير فقد تناولوها ضمن الظاهرة الأسلوبية الخبر والإنشاء وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات ،ولذلك تعتبر ثنائية الخبر والإنشاء أقرب لأفعال الكلام عند المعاصرين.

وما يميّز بحثهم فيها أنّهم تطرقوا إليها برؤية تداولية محكومة بآلية "البعد المقاصدي" واتخذوا منها أداة لاستنباط الأحكام والقواعد الشرعية ،حيث استأثروا بالبحث في ما فرط فيه كثير من النحاة ،وذلك من جراء فهمهم لطرق تأليف الكلام وأوجه استعمالاته وإدراك مقاصده وأغراضه ،وما يطرأ عليه من تغيير ليؤدي معاني متعددّة ،آخذين بعين الاعتبار قصد المتكلّم وغرضه ،مراعين السياق اللغوي وغير اللغوي وتحكيمه في الدلالات.

1.3: معايير تمييز "الخبر والإنشاء" عند الأصوليين والمفسرين:

تعددت آراء الأصوليين والمفسّرين في تحديد معايير تميّيز الأساليب الإنشائية والخبرية ،ويمكن أن نحكم على أنّهم استندوا إلى معاير تداولية محضّة ، فقد اعتمد بعضهم مسألة احتمال الصدق والكذب فارقا بين

4 المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، مصدر سابق ، ص 85.

1 مع وجود فروق ابستيمولوجية بينهما على حد تعبير مسعود صحراوي في كتابه ، التداولية عند علماء العرب ، ص 130.

الخبر والإنشاء ، وإن لم يصرح بعضهم بلفظ الإنشاء[1] فقد قال الغزالي في تعريف الخبر " القول الذي يتطرق آلية التصديق والتكذيب"[2] ،وقال الرازي "القول المفهم الذي لا يفيد طلب شيء أفاده أما أن يحتمل التصديق والكذب وهو الخبر أو لا يكون كذلك وهو مثل التمني والاستفهام..."[3] وقال الشوكاني "الخبر ما يصح أن يدخله الصدق والكذب لذاته وما لا يكون كذلك ليس بخبر ويسمونه إنشاء"[4]

وما ذكروه في احتمال الصدق والكذب إنّما هو للقول ،إذ أن الذي يصحّ أن يتّصف بالصدق والكذب ليس هو اللفظ أو الدال بل هو المدلول لأن الدال وهو اللفظ ليس له قابلية الاتصاف بالصدق والكذب ولكنه يوصف بالصدق والكذب تبعا لاتصاف المدلول[5].

ويفرق بعضهم بين الأسلوبين بفارق آخر وهو إذا كانت الجملة يراد بها إثبات شيء أو نفيه فهي خبرية وإلا فإنشائية ،أي باعتبار حال المتكلّم ،أي أن المتكلّم التزم وتعهد على نفسه بأنّه إذا جاء بجملة خبرية فإنّه يقصد ثبوت النسبة أو عدمها أما الجمل الإنشائية فأنّها تبرز أمرا نفسيا عند المتكلّم لأنّه أيضا تعهد على نفسه إذا أراد التعبير بالجمل الإنشائية فقد أبرز أمرا اعتباريا في نفسه أي أن الجمل الخبرية والإنشائية تشتركان في إظهار أمر معين لكن في الإخبارية هو الحكاية عند ثبوت النسبة أما الإنشائية فهو أمر نفساني في قرارة المتكلم[6]

كما استندوا إلى معايير تداولية في التمييز بين تلك الجمل التي يمكن عدّها إنشائية أو إخبارية وذلك أن المعنى لهذه التراكيب يحتمل الإنشاء والخبر؛ وفقط القرائن هي التي تحدّد أحدهما ، فقد ميزوا الإنشاء عن الخبر بالقصد والداعي فالفرق بين (بعت) في كونها إنشاءً أو إخبارا هو في الاستعمال فإذا أردتها للأخبار

---

1 أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه، تح محمد عبد الله ، المطبعة الكاثوليكية ، دمشق ن 1964، ج1، ص 58، و أيضا فخر الدين محمد بن عمر الحسين الرازي ، المحصول في علم أصول الفقه ، تح طه جابر فياض العلواني ، ط2 ، مطبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص 232.

3 الغزالي ، المستصفى ، مصدر سابق، ج1، ص 85.

1 الرازي ، المحصول في علم أصول الفقه ، مصدر سابق ، ج1، ص 232 .

2 محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من الأصول ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط1 ، 1937م،ص 44

3 علاء الدين بحر العلوم ، مصابيح الأصول ، تقريرات أبحاث الخوئي ، (مباحث الألفاظ) ، مركز نشر الكتاب ، ضهران ، ص 61.

6 محمد إسحاق الفياض ، محاضرات في أصول الفقه ، تقرير أبحاث الخوئي ، ط3، م5، ص 33.

تستعمل بداعي الحكاية عن ثبوت معنى البيع وتحقّقه أما إذا أردت استعمالها إنشاءً فإن الداعي يختلف ويكون هو إيجاد المعنى، فاللّفظ في الاستعمالين واحد، وهو البيع المنسوب إلى فاعل ولكن الاختلاف في القصد إلى ذلك الاستعمال[1] ويردّ بعضهم على هذا الرأي وهو قصد الإيجاد في الاستعمال الإنشائي بأن قصد الإيجاد خارج عن الإنشاء فإذا قلت: (ملكت السماء) فإذا كان القصد بهذا الإسناد الهزليّ هو تمليك السماء فهل يعدّ من الإنشاء ؟ وذلك غير صحيح لأن الإيجاد يجب أن يكون في فرض الجدّ لحصول مبدأ في الخارج وهذه الجملة الإسنادية الهزلية قد اشتملت على قصد الإيجاد ولكن تحقّقها في الخارج محال، ولكن يفرق بين الخبر والإنشاء من جهة المحكي ففي الخبر هو وقوع النسبة وثبوتها وفي الإنشاء هو إيقاع النسبة أي خروجها من العدم إلى الوجود فإذا استعمل المتكلّم بنية كلامية حاكيا بها عن واقع ثابت تكون الجمل خبرية، وإذا استعملها حاكيا بها عن نسبة إيقاعية أي أن المتكلّم يوضعها في وعائها المناسب فتكون الجملة إنشائية، فالإنشاء والخبر يشتركان في الحكاية ويفترقان في المحكي[2]، فالخصوصيات في الخبر والإنشاء إنما تكون في الاستعمال[3] ، أو أن الفارق هو قصد الحكاية عن الواقع أو بملاحظة المحكي في كل منهما فقد يراد بالكلام المستعمل مطابقة الكلام للواقع أو عدم مطابقته وأخرى فارغا عن الثبوت وعدمه، ثم لو أضفنا إلى هذه الملاحظة في الكلام ملاحظة أخرى وهي الجدية في إيقاع النسبة، ففي هذه الحال يتصف الكلام بالإنشائية أما إذا لم يكن قصد الجدية موجودا تبقى هذه الحروف التي استعملناها للإنشاء على إنشائيتها دون أن توجد المعنى الإنشائي المراد كما أن الخبر إذا اتصف بالجدية فإنه يبرز إلى الواقع بخلاف ما إذا كان يتصف بالهزل، ومن ثم فالإنشاء والخبر كلاهما يحتاج إلى هذا القيد لإيجاده [4]

وذهب أحد الأصوليين إلى أن التفريق يكون من جهة القرائن، أما الداعي أو القصد فهو أحد القرائن، التي قد تكون مقالية أو حالية، ولا يستبعد أن تكون جملة واحدة تتصف بالإنشائية والإخبارية من جهتين مختلفتين وذلك لاختلاف القصد[5]، ويبدو أن هذا الرأي هو الأرجح في جميع الآراء الأصولية، لأن القصد

---

5 محمد كاظم الخرساني ، هداية العقول في شرح كفاية الأصول ، شرح محمد علي الحمامي ، (1973) ، مطبعة الآداب ، النجف ، ص 43.

1 ضياء الدين العراقي ، نهاية الأفكار ، مؤسسة النشر الإسلامي ، غيران ،ص، ص 57. 58.

3 محمد كاظم الخرساني ، (ت 1328هـ) ، كفاية الأصول ، تح و نشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، ص 200.

3 ضياء الدين العراقي ، مقالات الأصول ، الطبعة الأولى ، 1420، ج1، ص97.

4 عبد الأعلى الشزواري ، العراق ، الطبعة 3، ج1، ص 19.

وحده لا يستقل قرينه على إرادة الأخبار والإنشاء فإن المخاطب قد لا يستطيع معرفة ذلك إلا بقرائن أخرى لأنه لا يعلم ما في نفس المتكلم، حتى يعرف أنه يقصد الإنشاء أو الإخبار، فإذا كانت هناك قرينة مقالية أو حالية ولو كانت إشارة فإنها تنفع في تحديد أحد القسمين.

وهذا ما يجعلنا نحكم أن الأصوليين والمفسّرين قد اعتمدوا في تمييزهم بين الخبر والإنشاء على قصد المتكلّم وهو من الدواعي التداولية، وفي هذا يقول إبراهيم الشيرازي (ت476): "يصير خبرا –أي الكلام– إذا انظم اللفظ قصد المتكلم الإخبارية"[1] فهو في هذا يرى بأنه مما يمكن أن يعتمد في التمييز بين خبر الكلام وإنشائه بالإضافة إلى اللفظ الدال بالوضع على الخبر، قصد المتكلّم وغرضه من الخطاب فإن كان غرضه "الإخبار" مع موافقته اللفظ إياه فهو "خبر" وإن كان غرضه غير الإخبار كان "إنشاء"

ومن أجل الوقوف على الكيفية التي تعامل بها الأصوليون والمفسرون مع الأساليب الإنشائية والخبرية نعرض رؤيتهم من خلال :

2.3:الأفعال المنبثقة عن الخبر:

لقد لخص شهاب الدين القرّافي الظواهر الخبرية في. " الشهادة والرواية والإقرار والوعد والوعيد" في قوله: "الشهادة خبر، والنتيجة خبر..."[2] وقد أدت به ملاحظته الدقيقة إلى التمييز بين هذه الأصناف تمييزا يقوم على أساس تداولي في معظم الأحيان، فقد قال بضرورة التمييز بين الشهادة والرواية ويرى أن الفرق بينهما يكون من جهتين:

- ✓ جهة نوع المخبر عنه " فإن كان المخبر عنه أمرا عاديا لا يختصّ بمعين فهو رواية، وإن كان المخبر عنه معينا خاصا فهو شهادة.
- ✓ جهة السياق الاجتماعي العام "الرسمي" وغير الرسمي فإن كان رسميا فهو شهادة ويشترط فيها أيضا "الذكورة والحرية، وعدد معين من الشهود... بخلاف الرواية[3] وإن كان غير رسمي فهو رواية.

---

1 الشيرازي ، شرح اللمع في أصول الفقه ، تح : عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامية ، بيروت ، ص 568.

2 القرافي ، أنوار البروق في أنواء الفروق بكتاب الفروق ، تح: محمد سراج و علي جمعة ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع ، 2001 ، ص 74.

3 المصدر نفسه ، ص 74.

وعلى هذا الأساس فقد أقرّ القرّافي نقلا عن المازني أن الخبر في تموقعه بين الرواية والشهادة يتقلب بين ثلاثة أصناف من الأفعال الكلامية: [1]

- ✓ رواية محضة كالأحاديث النبوية الشريفة.
- ✓ شهادة محضة كإخبار الشهود عن الحقوق عند الحاكم.
- ✓ مركب من الشهادة والرواية وله صور متعددة كالإخبار عن هلال رمضان.

وأساس التمييز هنا راجع إلى الآثار المترتبة عن الخبر، والمتعلّقة بالمُخْبَر عنه، وهو أساس تداولي يشبه إلى حدٍ كبير ما جاء عند سورل تحت اسم: "نمط الإنجاز" ومفهومه عنده أن توافر شروط إنجازية معينة يغيّر من هوية الفعل الكلامي ويكفيه بطابع خاص، ففي المثالين السابقين: شخصان يرويان خبرا لكن أحدهما يرويه بوصفه شاهدا في المحكمة والآخر يقدمه على أنه خبر عادي فالأول يعطي خبرا ويؤدي به شهادة، بينما الثاني خبره مختلف إذ هو مجرد رواية[2]

ولم يتوقف تأثرهم بالمسلك التداولي عند تحليل المسائل ومناقشتها وإنّما تعدى ذلك إلى الأخذ به في طريقة تقسيماتهم أثناء بحثهم في النصوص والقضايا الشرعية كتقسيم الآمدي للخبر إلى ثلاثة أقسام:

- ✓ الخبر الصادق هو المطابق للواقع والكاذب غير المطابق
- ✓ ما يعلم صدقه، وما يعلم كذبه، وما لا يعلم صدقه وكذبه
- ✓ الخبر المتواتر، والخبر الآحاد[3]

وترجع هذه التقسيمات إلى الأخذ بالاعتبارات التداولية المتعلقة بالآثار البنيوية لعلاقة الكلام بالواقع الخارجي ومطابقة الخبر للواقع ومراعاة الكثرة والقلة، وتندرج كل أنواع هذه الأخبار ضمن صنف التقريرات (les assertifs) بلغة سورل و" الغرض المتضمن في القول لهذه المجموعة الكلامية هو التقرير "[4]

4 القرافي ، أنوار البروق في أنواء الفروق بكتاب الفروق ، ص 76.

1 مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، دراسة تطبيقية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط1 ، 2005 ، ص 138.

2 الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، تح : عبد الرزاق عجيمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1402 ، ص 10.

3 مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب ، ص 139.

3.3: الأفعال المنبثقة عن الإنشاء:

و كما استثمر الأصوليون و الفقهاء ظاهرة الخبر في استنباط ظواهر جديدة أو أفعال كلامية منبثقة قاموا بالشيء نفسه مع ظاهرة "الإنشاء" فاستنبطوا منها و فرّعوا عنها ظواهر و أفعالا كلامية جديدة منبثقة عن الأصلية ، قلما نجدها عند غيرهم من الذين بحثوا في علم المعاني.

1.3.3: الأمر والنهي:

إذ لم يأخذ الأصوليون بمعنى "الأمر و النهي " الذي جاء عند علماء المعاني و إنّما عدّلوا فيه بعض الشيء مثلما صرّح الجويني من أن حقيقة الأمر "الدعاء إلى الفعل" و حقيقة النهي"الدعاء إلى الكف"[1], و مثلما ذكر الشيرازي في شرح اللمع من أن الأمر "استدعاء الفعل بالقول ممّن هو دونه" و النهي" استدعاء الترك بالقول ممّن هو دونه على سبيل الوجوب"[2] و ما يميّزهم عن البلاغيين[3] استعمالهم:"استدعاء الفعل" و هو تعبير يشبه عبارة الفعل المتضمّن في القول عند المحدثين

وقد ربط الأصوليون الأوامر و النواهي بإرادة المتكلّمين و هي تشبه إلى حدّ كبير مفهوم القصدية عند المعاصرين و قد جعل الشاطبي الإرادة معنيين :

- ✓ الأول :الإرادة الخلقية القدرية المتعلقة بكل مراد , فما أراد الله كان ، و ما أراد أن لا يكون لا سبيل إلى كونه .
- ✓ و الثاني : الإرادة الأمرية المتعلّقة بطلب إيقاع المأمورية و عدم إيقاع المنهي عنه ، و معنى هذه الإرادة :" أن يحب فعل ما أمر به و يرضاه و يحب أن يفعل المأمور ، و كذلك النهي أن يحب ترك المنهي عنه و يرضاه..."[4]

لقد ركز الأصوليون على الأساليب الإنشائية باعتبارها منوطة بالأوامر و النواهي مما استوجب انبثاق أفعال كلامية كالإباحة ، الحرمة ، الكراهة، التنزيه وما يجمع بين كل هؤلاء حسب الأستاذ مسعود

1 الجويني ، الكافية في الجدل ، ص 33.

2 الشيرازي ، شرح اللمع ، مج 1، ص ،ص، 193.191.

3 بيس كلّهم فقد ورد هذا الاستعمال عند السكاكي ، ينظر مفاتح العلوم ، ص 32.

4 الشاطبي ، الموافقات في أصول الشريعة ن تح ، عبد الله دراز، دار المعرفة ن بيروت ن 1988، ص،ص 111. 112.

صحراوي هو "الإذن" في حالة الأمر و المنع " في حالة النهي" ، فالفرق مثلا بين الأمر و الإباحة أن الأوّل إذن بالفعل مع الطلب بينما الثاني إذن لا طلب معه.

2.3.3: التعجب :

ما يحسب لعلماء الأصول في تناولهم لأسلوب التعجب, إضافتهم لمعنى التعجيب و ربطوه بالتعجب الصادر من الله عزّ و جلّ فقد فسّر ابن عاشور قوله تعالى"[البقرة170] بقوله" تعجيب من شدة صبرهم على عذاب النار"[1] و التعجب فعل كلامي ثاني معناه حمل المخاطب على التعجب , إذ أن فعل التعجيب مصروف إلى المخاطب"[2].

3.3.3: الاستفهام:

في دراسة الأصوليين و علماء التفسير للاستفهام اصطلح عليه بعضهم باصطلاح:"الاستفهام", واصطلح عليه بعضهم الآخر باصطلاح "الاستخبار", ووضعوا له تعريفا,"طلب خبر ما ليس عندك"[3]. ومنهم من جعله مساويا للاستفهام, و منهم من فرق بينهما بأن الاستخبار يكون في ما لم يفهم حق الفهم, و الاستفهام أن تسأل عنه ثانيا[4],وقد نسب الزركشي بعض اصطلاحاتهم في أقسام الكلام إلى أحمد بن فارس(ت390هـ) ، والاستفهام عند علماء المعاني,استعلام عن نسبه هي في أصلها خبر, ولهذا لا يستفهم عند طلب[5]

و ما يميز بحث الأصوليين لهذه الظاهرة الأسلوبية الكلامية أنّهم جعلوها متنقلّة بين الخبر و الإنشاء بحسب السياق و قصد المتكلم و غرضه من المخاطب, فالاستفهام الخبري "نفي و إثبات" كما قالوا , و

1 ابن عاشور ، التحرير و التنوير، مصدر سابق ، ج1 ن 227.
2 الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج2، ص 319.
3 الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج2 ، ص 314.
4 المصدر نفسه ، ص 326.
5 مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد و توجيه ، صيدا ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ط1، 1964، ص 264.

الوارد للنفي يسمى"استفهام إنكار", والوارد للإثبات يسمى"استفهام تقرير" لأنه "يطلب بالأول إنكار على المخاطب و بالثاني إقرار به[1] ثم راحوا يقسمون"الاستفهام الخبري"إلى أقسام كثيرة,تنتهي عند ضربين هما:

- ✓ استفهام الإنكار: ومعناه حسب الزركشي,أن ما بعد الأداة منفي, و يجيء لأغراض كتعريف المخاطب أن ذلك ممتع عليه,"[2] و الاستفهام الإنكاري نوعان في تصور الزركشي, إبطالي و حقيقي , ففي الأول "الإنكار الإبطالي" يكون ما بعد أداة الاستفهام غير واقع, ومثلوا له بقوله تعالى"
- ✓ استفهام التقرير : و مضمونه "حملك المخاطب على الإقرار و الاعتراف بأمر قد استقر عندك"[3] و قد نسب الزركشي وضع هذا الضرب الاستفهامي إلى اللغوي أبي الفتح عثمان بن جني(ت 392هـ) في كتابه الخاطريات[4] وقد مثلوا له بقوله تعالى.

---

6 الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ص 328.

7 الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ص 328.

1 المصدر نفسه ،ص 328.

2 المصدر نفسه ، ج2 , ص 331, و قد ذكره محمد علي النّجار ، محقق الخصائص قائلا (ذكره المؤلف هكذا ، ما أحضر نية الخاطر من المسائل المنثورة مما أملته و حصل في آخر تعاليقي عن نفسي ، و غير ذلك ممّا هذه حاله و صورته)، ينظر ، ابن جني ، الخصائص ، تح محمد علي النجار ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ج1 ، ص 64.

" ✍◷☺▫⧉⅋⇖ ✍❑&✎▯☎✁❑↗➲⓿⅋♦⬆✌⬄⚐⬩♑◆❒ " [النمل 84]

أما الضرب الاستفهامي الثاني, والذي سموه:" الاستفهام الإنشائي" فقد قسموه إلى أصناف كثيرة حسب مقاصد المتكلّمين و مرادهم من المخاطبين[1] من أهمّها "العرض و "التحضيض" و هما من أنواع الطلب , و مثلوا له بقوله تعالى"▫⬩♑⊡✍⬀ 🕮❑☼☞⬅☠⬀ ⅄⊠🕔▤⬁❷⇖❑♌♦"[الأنبياء80],والاستفهام مستعمل في استنباط الشكر و مكن به عن الأمر بالشكر[2], ومنها التحذير و قد مثلوا له بقوله تعالى :" 🕮❒♑⬩⚐⬄ ⌧⬅&⬀⧉⊠⬁ ✁✍❀☞❒□♑⅋✓×♦ ⬀⅋⬂⬁ "[المرسلات77], ومنها أيضا التنبيه , الترغيب, التمني , الدعاء.....و قد حشدوا الظواهر المتنوعة أمثلة كثيرة من القرآن الكريم[3] وقد تعرضوا لدراسة و مناقشة حقيقية أسلوب الاستفهام و فحواه إذا صدر من الله تعالى , فبناء على أن الاستخبار"طلب الخبر أو السؤال عن الخبر"[4] فإن أبو المعالي الجويني يقرّر أنه " يصح من الله الاستخبار على معنى التقرير فأما على الاستفهام فمحال عليه"[5]

ويمكن توضيح أقسام الاستفهام و تنوع أغراضه الإنجازية عند الأصوليين بالخطاطة التالية[6]:

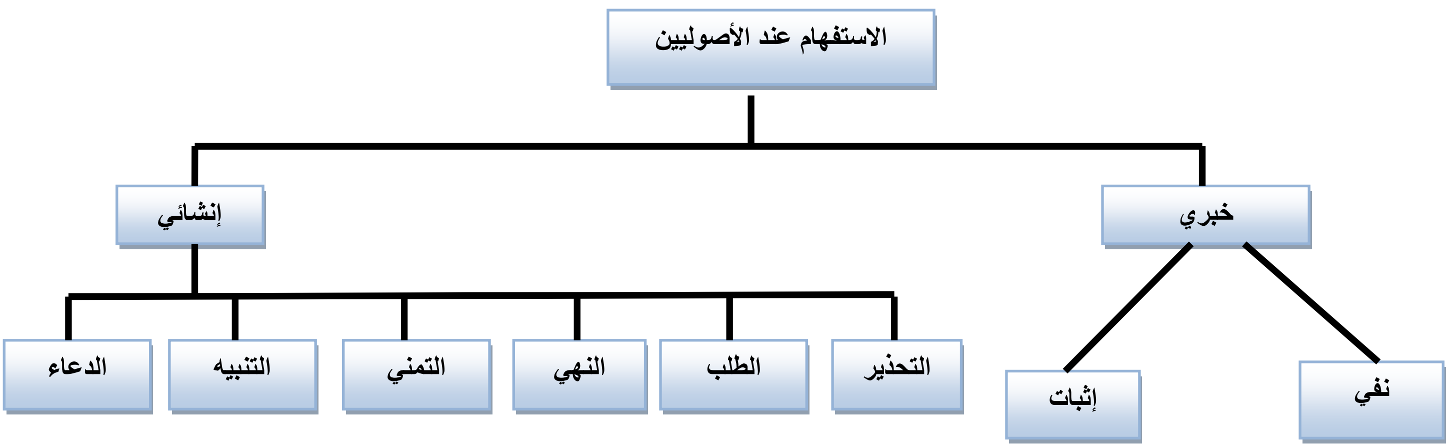

3 الزركشي ، البرهان في علوم القرآن،ج2 ، ص 324، ص 324، و ما بعدها.

4 ابن عاشور ، التحرير و التنوير، مصدر سابق ، ج 17 ن ص 122.

5 الزركشي ن البرهان في علوم القرآن ،مصدر سابق ، ص 324 و ما بعدها .

1 الجويني ، الكافية في الجدل ، ص 34.

2 المصدر نفسه ، و الصفحة ذاتها .

3 مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب ، ص 165.

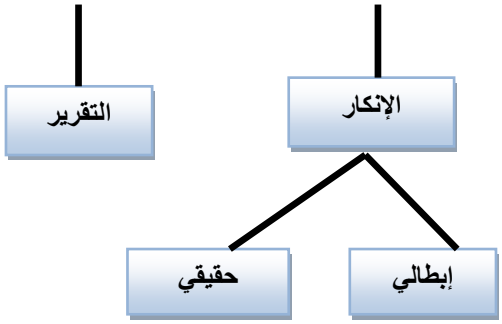

4.3.3 ألفاظ العقود و المعاهدات :

إن الصيغ الإنشائية المسمّاة ب" ألفاظ العقود" و هي التي تصاغ بها العقود و المعاهدات في التراث النحوي و البلاغي العربي لم تنل حقّها من الدراسة و الاهتمام ومن مظاهر نسيان تلك الصيغ و إهمالها أنّها لم تأت مفصلة إلا في الكتب التطبيقية لظواهر الخبر و الإنشاء ككتب الفقه و أصوله بوصفها متعلّقة بإبرام العقود و فسخها و من ثمّ يكون بحث العلماء لها عرضيا غير مقصود لذاته فالبحث النحوي والبلاغي لم يُعِر تلك الظواهر من الاهتمام إلا شيئا يسيرا و يكفي أن نتصفح أي بلاغي أو نحوي من عصر أبي يعقوب السكاكي وابن الحاجب(توفي في القرن الهجري السابع) حتى العصر السيوطي (توفي في القرن العاشر هجري) لندرك الإهمال الكبير الذي تعرضت له هذه الصيغ لولا أن نفرا من الفقهاء و الأصوليين كالقرافي و الإسنوي و ابن رشد و الآمدي قد تناولوا ظواهر من هذه الأفعال الكلامية في ثنايا تنظيراتهم الأصولية و مناقشاتهم الفقهية[1].

و من بين القضايا التداولية التي نجدها مبثوثة في كتب هؤلاء ما يتعلق بإجراء المعاملات العامّة كالزواج و الطلاق و البيع...الخ , وما تقتضيه تلك المعاملات من إبرام للعقود أو فسخ لها , و تلك هي الظواهر التي تتّخذ موضوعا صالحا لبحث الجوانب التداولية في كتب أصول الفقه الإسلامي.

1.4.3.3 :ألفاظ (أو صيغ) الطلاق:

من بين الصيغ التي بحثت باستفاضة في كتب الفقهاء و الأصوليين الألفاظ التي تنشئ" الطلاق" أو" توقعه", أي التي يتم بها إنشاء الفعل الكلامي الذي ينجر عنه "فعل الطلاق" فقد أجمع العلماء المسلمون

1 شهاب الدين القرافي ، كتاب الفروق ، مصدر سابق ، ج1، ص 28 ، و ص 102
جمال الدين الإسنوي ، نهاية السلول ، مصدر سابق ، ج2 ن ص 102
سيف الدين الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، مصدر سابق ، ص 39.

كما صرّح أبو الوليد محمد بن رشد القرطبي(520-595هـ) على أن الطلاق يقع إذا كان بنية و لفظ صريح[1]و اختلفوا في هل يقع باللفظ غير الصريح , أو بالنية دون اللفظ, أو باللفظ دون النية[2]

أما الذي يلفت النظر في عبارات ابن رشد أثناء تحليله للطلاق أن البحث الفقهي في الطلاق كان يتمّ بطريقة و إجراءات تداولية , و يتجلى ذلك في مبدأين أساسيين,هما مبدأ(القصد أو النية) , و مبدأ(الصراحة و الكناية) كما يلي:

- ✓ القصد و النية: في فعل هذا و قد تبيّن حضور هذا المبدأ حضورا قويا في مناقشات فقهائنا كما يبدو من كلام ابن رشد و ذلك من خلال اعتبارين: اشتراط بعضهم" شرط النية و القصد" في إيقاع هذا الفعل , فمن قال لزوجته" أنت طالق" و ادعى أنه" أراد شيئا آخر كأن يطلقها من وثاق هي فيه...فقد قالوا :هو ما نوى و لا يلزمه (أي الطلاق) لأن نيته غير ذلك, إلا أن تكون هناك قرينة مانعة من ذلك , فالمشهور عن مالك أن الطلاق لا يقع إلا باللفظ و النية , وهو قول أبي حنيفة"[3] ، وعند الشافعي أن لفظ الطلاق الصريح (مثل:أنت طالق) لا يحتاج إلى نية[4] ، و عليه فقد اعتبروا شرط النية و القصد "ركنا من أركان التمييز بين أنواع الطلاق وما هو صريح منها و ما هو غير صريح في "تداولية" الأصوليين و الفقهاء, و لاسيما عند مالك بن أنس(93-197هـ)كما روى عنه ابن رشد ، أما باصطلاحات التداوليين المعاصرين فقد اعتبر أوستين مقولة "القصدية" مبدأً هاما من مبادئ الأفعال الكلامية , إذ يتوقف عليه الهوية الإنجازية لأي فعل كلامي , و أما باعتبارات سورل فذلك مرتبط بمعيارين : معيار "الغرض المتضمن من القول" من جهة, و معيار "درجة الشدة" من جهة أخرى[5]

---

2 ابن رشد، بداية المجتهد و نهاية المقتصد ن بيروت ن دار المعرفة ، ط2 ، 1983 ، ج2 ، ص 74.

3 المصدر نفسه ، و الصفحة ذاتها .

1 ابن رشد ، بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، ج2 ، ص 75.

2 إبراهيم الشيرازي ، شرح اللمع في أصول الفقه ، تح عبد المجيد تركي ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1988م، مج 2 ، ص 234.

3 مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب ، مصدر سابق ، ص 168.

- ✓ الصراحة و الكناية: في لفظ الطلاق : فقد تحدّث الفقهاء عن اللفظ الصريح للطلاق و عن الكنايات في الطلاق , و فائدة هذا المبحث أن تتعرف على الألفاظ التي تعدّ بمنظور تداولي"أفعالا كلامية" كونها ترمي إلى إنشاء أو إيجاد أفعال و مواقف و سلوكات اجتماعية بالكلمات كما قال الفيلسوف أوستين,أو التي تعدّ أفعالا كلامية غير مباشرة "كما قال سورل , فاللفظ الصريح للطلاق كقوله:"أنت طالق","وطلقتك".و"سرحتك"...لخ و أما الكنايات في الطلاق فقد قسمّوها إلى كناية ظاهرة و كنايات محتملة, فالظاهرة كقوله .حبلك على غاربك، و المحتملة كقوله اعتدي،استبرئي,تقنعي...الخ [1]و ذلك كلّه محكوم عند أغلب الفقهاء بالقصد و النية[2] و يمكن تصوير ذلك بالخطاطة التالية[3]

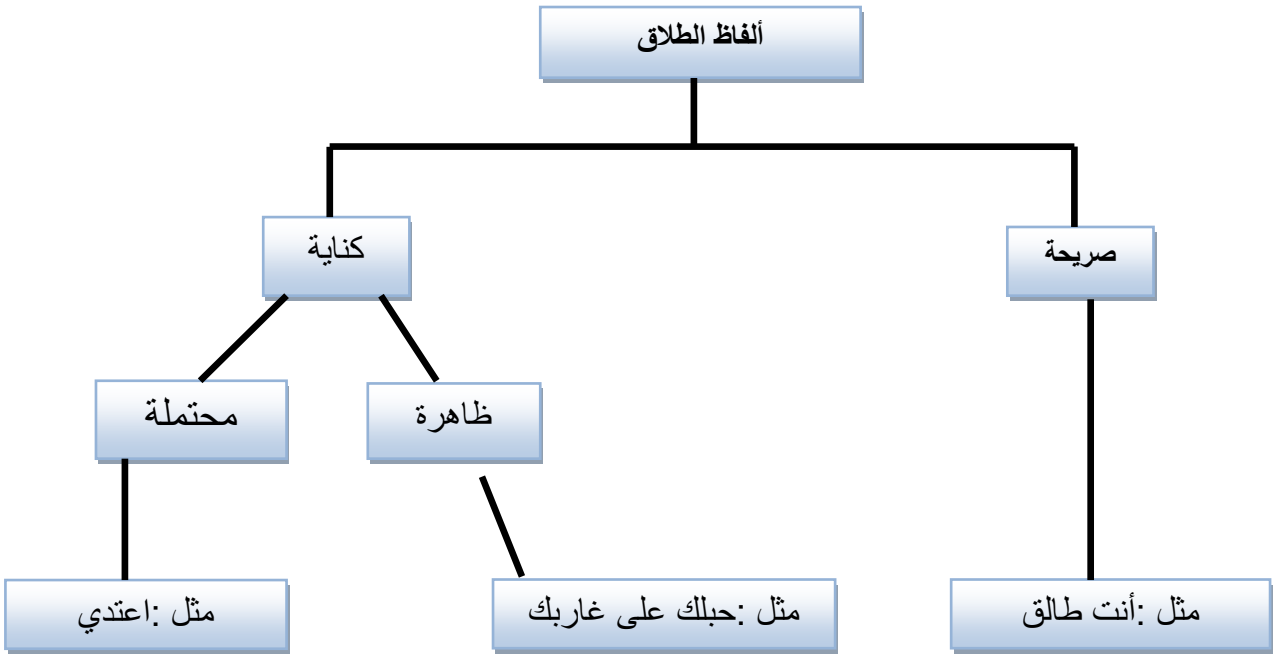

والخلاصة أن كلّ هذه الألفاظ و العبارات التي ذكرها الفقهاء كألفاظ صريحة للطلاق , أو كناية عنه نحو أنت طالق, حبلك على غاربك, الحقي بأهلك, اعتدي, استبرئي, تقنعي,...إلخ, إنّما تعد "أفعالا كلامية", و

1 مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب ، مصدر سابق ، ص 168.

2 انظر ، ابن رشد ، بداية المجتهد ، مصدر سابق ، ص،ص، 76. 77.

3 مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب ، مصدر سابق ، ص 169.

تصنف باصطلاحات سورل,ضمن "الإيقاعيات"[1] باعتبار أن المتكلّم يريد من اللفظ بها "إيقاع" فعل و سلوك اجتماعي معيّن و إيجاده بالكلام .

2.4.3.3 :ألفاظ(أو صيغ) البيع:

ناقش الأصوليون و الفقهاء المسلمون في كتبهم الألفاظ و الصيغ التي تتّم بها عقود البيع ,إذ أن" الفعل البيعي" لا يصحّ إلا بألفاظ خاصّة تواضع عليها أهل اللسان العربي لتؤدي هذا الفعل الكلامي و هي الألفاظ التي وصفها ابن رشد بأنها تلك التي "صيغتها ماضية, مثل أن يقول البائع : قد بعتك هذا الشيء"[2] و هو ما ذكره شهاب الدين القرافي مخالفة لصيغة الشهادة, فتكون بالماضي,"و عكسه في البيع , لو قال ,أبيعك لم يكن إنشاء للبيع بل إخبار لا ينعقد به بيع , بل وعد بالبيع في المستقبل, ولو قال بعتك كان إنشاء للبيع , فالإنشاء في الشهادة بالمضارع , و في العقود (مثل البيع) بالماضي و في الطلاق بالماضي و اسم الفاعل ,نحو: أنت طالق, و أنت حر, و لا يقع الإنشاء في البيع .....باسم الفاعل , و لو قال : أنا بائعك بكذا ....لم يكن إنشاء للبيع"[3]

و التعبير الذي يستعملونه عندما يقولون:" إن صيغتها ماضية" لا يفيد أنها وقعت في الماضي , بل العكس هو المقصود من كلامهم و هو الصحيح . أي يشترط أن تقع في الحال مع استعمال صيغة الماضي الذي يفيد الحال , و لهذا أورد الشريف علي بن محمد الجرجاني هذا الإيضاح الذي ينصّ على أن صيغة ألفاظ العقود(من قبيل بعت و اشتريت, و زوجت و طلقت...) إنشائية إذا لم يتم وقوع فعلها في الماضي, فإن العلم بعدم وقوع فعلها في الماضي دلالة على كونها للإنشاء"[4]

---

4 مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب ، مصدر سابق ، ص 169.

1 بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، مصدر سابق ، ج2 ، ص170.

2 الفروق ، مصدر سابق ، ج3 ، ص 1179 .

3 علي بن محمد الجرجاني ، حاشية علي تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي ، الحلبي ، 1948 , ص 44.

ولا تتم عملية البيع حتى يقول المشتري:"قد اشتريت منك"[1] و ذلك ما يسمى عندهم الإيجاب و القبول,و ذلك ما اتفق عليه كبار الفقهاء كمالك و الشافعي فالإيجاب هو أن يقول البائع: قد بعتك, و القبول أن يقول المشتري قد اشتريت(أي قبلت) .

و قد صرح ابن رشد بأنه 'لا خلاف–فيما أحسب–أن الإيجاب و القبول المؤثرين في اللزوم لا يتراخى أحدهما عن الثاني حتى يفترق المجلي"[2], و مقتضى هذا التصريح أن الإيجاب و القبول الذين ينعقد بينهما البيع يشترط فيهما إن يتزامنا بيكون عقد البيع ملزما, و إلا لكان بيعا فاسدا, و يضاف إلى هذه الأصناف من"الأفعال الكلامية الإيقاعية "فعل الشهادة"[3]

والخلاصة أن الأصوليين و الفقهاء هم دارسون لنصوص شرعية , وهذه النصوص هي نصوص عربية , فكان من اللائق أن تكون الاعتبارات اللغوية هي المدخل المناسب لتلك الدراسات و كان ذلك داعيا لهم إلى انتحاء منحى دراسي متجه إلى المعنى و الغرض , حتى يحققوا غايتهم الدراسية نسميه بلغة عصرنا المنحى التداولي, و الذي كان أكثر استجابة لطبيعة النص المدروس , ولغرضهم العلمي وراء الدراسة ' و قد عالجوا أساليب النصوص الدينية و معانيها علاجا تداوليا,مستثمرين بعض الظواهر و المفاهيم التي لم تتمكن اللسانيات التداولية و فلسفة اللغة من بلورتها إلا حديثا , ودرسوا – ضمن ظاهرة الخبر و الإنشاء– نظرية الأفعال الكلامية , واستنبطوا أفعالا كلامية جديدة من الأساليب الخبرية أهمها . الرواية, الشهادة , الوعد , الوعيد , والدعوى والإقرار, والكذب و الخلف....واستنبطوا أفعالا كلامية أخرى من الأساليب الإنشائية أهما.الإذن ,المنع ,الندب , الإباحة,التخيير,التعجب, وألفاظ العقود والمعاهدات و الإيقاعات.....ودرسوا أسلوب الاستفهام و معانيه دراسة معمقة و استنبطوا منه فروعا هامّة من الأفعال الكلامية منها على الخصوص: التقرير ,الإنكار الإبطالي , الإنكار الحقيقي.....واعتدوا بمبدأ الغرض من كلام المتكلم و قصده أيّما اعتداد و فضلوه على الصيغة إذ طرأ عليها ما يخل بأدائها الإنجازي, فالعبرة عندهم بالمقاصد و المعاني لا بالألفاظ و المباني , و قد اعتبرنا كل هذه الظواهر الجديدة "أفعالا كلامية

4 بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، مصدر سابق ، ج2 ، ص 170.

5 المصدر نفسه ، الصفحة ذاتها .

6 مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب ، مصدر سابق ، ص171.

منبثقة" عن الكليات الأصلية , طالما أنّها ترمي إلى صناعة أفعال و مواقف و سلوكات اجتماعية أو مؤسساتية بالكلمات[1]

وبعد تطرقنا في مبحثنا هذا إلى المنحى الوظيفي عند أصولييننا , حان الوقت لأن نتدرج إلى نقطة أخرى لا تقل أهمية عن هذه ألا و هي المنحى الوظيفي عند بلاغييننا , فهل هناك بذور للمنحى التداولي في أبحاثهم أم لا ؟ وإلى أي مدى يمكن أن نقول بوظيفيتهم.

1 مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب ، مصدر سابق ، ص 172.

المبحث الثاني
المنحى الوظيفي عند البلاغيين

تمهيد:

تعتبر نظرية النظم التي أرساها عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، من أبرز الجهود التي خاضت في مجال البحث في اللغة العربية، إذ تمثل عصارة الفكر اللغوي في أزهى عصوره، حيث أولت هذه النظرية اهتماما كبيرا بالمعاني شريطة أن تكون مرتبطة بالنحو ارتباطا لا يمكن فصله، ممّا جعل منها بحثا عميقا في العلاقات الممتدّة بين المفردات والتراكيب.

ولما لنظرية النظم من صلة وثيقة بالمعنى الذي هو روح التراكيب وأساس استجلاء خباياهم أصبحت منطلقا لكل من أتى بعد الجرجاني ونورا يهتدي به كل من سلك دربه، ومن الذين اتبعوا هذا المنحى السكاكي الذي ورث هذه النظرية عن الجرجاني وطورها منهجيا وسلكها في إطار نظري منطقي مبيّنا الفروق بين ضروب التراكيب التي لا تستعمل في نمط مقامي واحد بل في أنماط مقامية متباينة استجابة لمقتضيات الحال.

والحديث عن الفروق بين التراكيب عند القدامى مرتبط بالحديث عن العلاقة بين البنية والوظيفة عند المحدثين، فالدرس اللغوي الوظيفي يقوم برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب نبعا للأنماط المقامية التي تنجز فيها.

وانطلاقا من هذا التقاطع، وتفاديا لإحداث الانفصام بين الدرس اللغوي العربي، والدرس اللغوي الغربي، سنحاول الجمع بين البلاغة والحداثة موظفين مفاهيم أحدث للكشف عن جذور وتقاطعات مفاهيم النظرية السياقية ونظرية النحو الوظيفي، ونظرية أفعال الكلام بالفكر البلاغي القديم الذي اهتم بدراسة علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق و كيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح والسياقات والطبقات المقامية التي تجعل منه رسالة تواصلية واضحة.

1: المنهج البلاغي والنظرية السياقية:

يقوم السياق في أحيان كثيرة على تحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها ، و من القديم أشار العلماء العرب و بينهم البلاغيون إلى أهمية السياق أو المقام و تطلبه مقالا مخصوصا يتلاءم معه ، و قد أطلقوا عبارتهم الشهيرة " لكل مقام مقال "، فالسياق متضمن داخل التعبير المنطوق[1] ،و لذلك نراهم يركزون على اللغة المنطوقة ، فقد تعرضوا للعلاقة بين المتكلم و ما أراده من معنى ، و المخاطب و ما فهمه من الرسالة ، و الأحوال المحيطة بالحدث الكلامي و في هذا يقول ابن جنيّ أثناء حديثه عن أضرب حذف الاسم مبيّنا كيف يمكن للحال أن يحلّ محلها " و قد حُذفت الصفة و دلت عليها و ذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : يسير عليه ليل ، و هم يريدون ليل طويل [2] ، و كأن هذا إنما حُذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها ، و ذلك أنّك تحس من كلام القائل لذلك من التطويح و التطريح و التفخيم و التعظيم ما يقوم مقام قوله طويل أو نحو ذلك ، و أنت تحس هذا في نفسك إذا تأملته و ذلك أن تكون في مدح إنسا و الثناء عليه فتقول " كان و الله رجل " فتزيد في قوّة اللفظ بـ " الله " هذه الكلمة و تتمكن من تمطيط اللام و إطالة الصوت بها و عليها أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك ، و كذلك تقول " سألناه فوجدناه إنسانا " و تمكن في الصوت بإنسان و تفخمه فتستغني عن وصفه بقوله " إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك " ، و كذلك إن ذممته و وصفته بالضيق قلت " سألناه و كان إنسانا

1 محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو و الدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي – ، القاهرة ، ط 1 ، (1403 / 1983م) ، ص 98 .

2 ابن جني ، الخصائص ، مصدر سابق ، ج2 ، ص 370 .

" و تـزوي وجهـك و تقطبـه فيغنـي ذلـك عـن قولـك " إنسـانا لئيمـا أو لجـزا أو مـبخلا أو نحو ذلك " [1]

و معنـى هـذا أن ابـن جنـي كـان علـى علـم واسـع بمـا يسـمى بسـياق الحـال ، فـالنص الـذي بـين أيـدينا يبـيّن كيـف أن اللفـظ واحـد و المعنـى مختلـف حسـب اخـتلاف حـال المـتكلم ، فتمكـين الصـوت و تفخيمـه أثنـاء نطـق كلمـة يغنيـك عـن الوصـف المحمـود و حركـة الوجـه أي تقطيـب هـ تغنـي عـن الوصـف المـذموم ، إذا فثمـة سـياق لغـوي ملفوظ تؤثر النبرات الصوتية و حركات الوجه في تحديد معناه .

لقـد ذهـب البلاغيـون إلـى أبعـد مـن هـذا و اعتبـروا أن الكلمـة لا معنـى لهـا خـارج السـياق الـذي تـردّ فيـه [2]، و هـذا يعنـي أن الكـلام إذا أخـذ معـزولا عـن مقامـه أو سـياقه الاجتمـاعي لا يعنـي أي شـيء محـدد و إنمـا الـذي يحـدد معنـاه المقصـود مـن بـين كـل المعـاني المحتملـة هـو سـياق الموقـف ، فقـد جـاء فـي وصـية بشـر بـن المعتمـر أن المعنـى لـيس يشـرف بـأن يكـون مـن معـاني الخاصـة ، و كـذلك لـيس يتضـح بـأن يكـون مـن معـاني العامـة ، و إنمـا مـدار الشـرف علـى الصـواب و إحـراز المنفعـة مـع موافقة الحال و ما يجب لكل مقام من المقال [3].

تنبـه البلاغيـون أيضـا أنّـه إذا تعـدد معنـى الكلمـة ، تعـددت بالتـالي احتمـالات القصـد يقود إلى تعدد المعنى ، و يقوم السياق و وضع الكلمة في موقعها داخل التركيب

1 ابن جني ، الخصائص ، ص 371.

2 محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو و الدلالة ، ص 33 ، ص 36.

3 الجاحظ ، البيان و التبيين ، ج1 ، ص 136.

اللغوي بتحديد دلالة الكلمة تحديدا دقيقا مهّما تعددت معانيها و يصرف ما يُدّعى من التباس أو إبهام أو غموض في الدلالة بسبب هذه الظواهر [1].

لقد وصف الجرجاني الاهتمام بالنظر في سياق الكلام بأنه علم شريف و أصل عظيم و في هذا يقول : " اعلم ها هنا أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف جانبا و ينكر و ينكر جانبا آخر و هو أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، و لكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها و هذا علم شريف و أصل عظيم " [2] .

و لهذا تراه ربط فصاحة الكلمة بسياقها اللغوي و التركيب الذي قيلت فيه ، حيث يقول " و جملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه و لكنا نوجبها لها موصولة بغيرها ، و معلقا معناها بمعنى ما يليها"[3] ، فإذا قلنا في لفظة " اشتعل" من قوله " و اشتعل الرأس شيبا " إنها في أعلى المرتبة من الفصاحة لم توجب تلك الفصاحة لها و حدها ، و لكن موصولا بها الرأس معرفا بالألف و اللام و مقرونا إليها الشيب منكرا منصوبا " [4] .

و أثناء حديثه عما يسميه " معنى المعنى " و هو أن تعقل من اللفظ معنى ثم يقضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر ، يظهر دور السياق المقالي و المقامي واضحا ، قال رحمه الله " أولا ترى إذا قلت (هو كثير رماد القدر) أو قلت (طويل النجاد) أو قلت في المرأة (نؤوم الضحى) فإنك في جميع ذلك لا تفيد

1 فريد عوض حيدر ، سياق الحال في الدرس الدلالي – تحليل و تطبيق – مكتبة النهضة المصرية ، ص 30 ، ص 52.

2 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 93.

3 المصدر نفسه ، ص 96 .

4 المصدر نفسه ، ص 99 .

غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ، و لكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك كمعرفتك من " كثير رماد القدر" أنه مضياف و من" طويل النجاد "أنه طويل القامة و من" نؤوم الضحى " في المرأة أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها " [1].

يرى البلاغيون أن مصطلح مقتضى الحال أضيق دلالة من مصطلح سياق الحال و في هذا الصدد قال التهاوني " و الحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى المتكلم على وجه مخصوص أي الداعي إلى أن يعتبر من الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال ، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم و التأكيد مقتضاها و على هذا قولهم (علم المعاني) علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال – أي مطابقة صفة اللفظ مقتضى الحال ، و هذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف و الذكر إلى غير ذلك معللة بالأحوال " [2]

و معنى هذا أن يسبق المقام أو مقتضى الحال المقال لأن الكلام يصاغ بمقتضاه ، و هذا المقال جزء من هذا السياق و ليس منفصلا عنه .

و في الأخير نقول أن البلاغيين قد وفقوا في إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي و هو المقام ، على أنهم عالجوه بطريقة خاصة بهم ، فقد استعانوا به التمييز بين الصحة و الخطأ ، و بين الجودة و عدمها ، و هذا ما أدى بكمال بشر أن يحكم

1 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 262.

2 التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب سنة 1977 ، ج 2 ، ص 125.

علـى نظـرتهم إلـى المقـام أو مجريـات الحـال أو مـا يسـميه هـو – المسـرح اللغـوي – " نظـرة معياريـة لا وصـفية " [1] ، و بـذلك يختلـف المقـام عنـد البلاغيـين عـن سـياق الموقف عند المحدثين .

2: المنهج البلاغي ونظرية النحو الوظيفي:

تحاول هذه الدراسة البحث في بعض المفاهيم في الفكر البلاغي العربي القديم اعتمادا على ما ورد من مبادئ منهجية في اللسانيات الوظيفية الحديثة، لأنه ولا شك أن الإحاطة لهذه المسألة في جميع حيثياتها ليست بالأمر البسيط، إذ تتطلب استقصاء لمختلف الآثار التي خلفها بلا غيرنا القدامى، لذلك لا تعد دراستي هذه إلا محاولة بسيطة في هذا الإطار والخطوط العريضة التي سأتناولها، ستركز بالأساس على بعض المبادئ المنهجية المتمثلة في مفهوم اللغة والوظيفة التي تؤديها من وجهة نظر بعض المفكرين البلاغيين، والمبدأ الثاني عبارة عن دراسة للعلاقة بين البنية والوظيفة التي تؤديها، حيث سأقوم برصد العلاقات بين كل نمط من أنماط التركيب والغرض المتوخى منه، ويتناول المبدأ الثالث قضية اكتساب اللغة، أما بمبدأ الأخير فيتعلق بقدرة المتكلم التواصلية.

1.2: وظيفية اللغة عند البلاغيين العرب القدامى:

عـرف ابـن جنـي اللغـة أنهـا أصـوات يعبـر بهـا كـل قـوم عـن أغراضـهم[2] فالإنسـان يختـار مـن هـذه الأصـوات مـا يعبـر بـه عـن أغراضـه ومـا يلائـم مقاصـده ومـا يخـتلج فـي صـدره ومـا يجـول فـي خـاطره، فاللغـة معتبـرة بـأحوال اسـتعمالاتها بـين أفـراد المجتمـع، ولهـذا كـان تعلـيم اللغـة يهـدف إلـى اكتسـاب المـتعلم القـدرة علـى تبليـغ أغراضـه بعبـارات سـليمة فـي أحـوال الخطابـات المختلفـة، يقـول عبـد الرحمـان الحـاج صـالح: الغايـة القريبـة والبعيـدة التـي يرمـي إليهـا كـل تعلـيم للغـات الحيـة هـو تحصـيل المـتعلم علـى القـدرة العلميـة علـى تبليـغ أغراضـه بتلـك اللغـة وفـي نفـس الوقـت علـى تأديـة

1 دراسات في علم اللغة – القسم الثاني – دار المعارف ، مصر ، 1969 ، ص 64 .

2 الخصائص، مصدر سابق، ج1، ص 33.

هـذه الأغـراض بعبـارات سـليمة، أي تلـك التـي تنتمـي إلـى مـا تعارفـه النـاطقون بهـا أوضـاعا و مقاييس"[1].

كمـا يشـير **الجرجـاني** فـي أكثـر مـن موضـع فـي كتابـه دلائـل الإعجـاز إلـى أن وظيفـة اللغـة الأساسية هـي نقـل مـا يقصـده المـتكلم إلـى السـامع، وبهـذا يـتم التواصـل بـين الطـرفين قـال: "وكـان ممـا يعلـم ببدائـه المعقـول أن النـاس إنمـا يكلـم بعضـهم بعضـا ليعـرف السـامع غـرض المـتكلم ومقصـوده، فينبغـي أن ينظـر إلـى مقصـود المخبـر مـن خبـره، ومـا هـو؟"[2] ويقـول فـي موضـع آخـر "وجملـة الأمـر أن الخبـر وجميـع الكـلام معـان ينشـئها الإنسـان فـي نفسـه ويصـرفها فـي فكـره ويناجي بها قبله ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض"[3].

وانطلاقـا مـن هـذه النصـوص تتبـين كيفيـة تصـور البلاغيـين لوظيفـة اللغـة والتـي تعتبـر فـي جوهرهـا أداة للتواصـل الملـزوم عـن ضـرورة التجـاور والاجتمـاع إذ مـا يخـتص بـه الإنسـان هـذه الضرورة الداعية إلى الإعلام والاستعلام لضرورة داعية إلى الأخذ والإعطاء[4].

إن وجـود اللغـة إذا مـرتبط ارتباطـا وثيقـا بغايـة الإعـلام والاسـتعلام ومـن هـذا، المنطلـق لـم تكـن اللغـة لتوجـد لـذاتها، وإلا كانـت غايـة فـي نفسـها وأن سـبب وجودهـا إنمـا نـاتج عـن ضـرورة اسـترفاد المعاونـة مـن الشـريك وهـي بحكـم مـدة الوظيفـة تعتبـر سـلوكا خاصـا بنـوع مـن الكائنـات الحيـة، هـذا مـا أشـار إليـه الأوراغـي تعليـلا لقـول ابـن سـينا فـي قولـه: "مـا بـه يحصـل إعـلام الشـريك واسـتعلامه بـالغرض المقصـود...الصـوت لأنـه يتشـعب إلـى حـروف تتركـب منهـا تراكيـب كثيـرة مـن غيـر مؤونـة تلحـق البـدن... إذ يسـتجيب لشـروط منهـا كونـه فعـلا مقـدورا عليـه لمـا وفـق الإنسـان مـن عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من أثر"[5].

---

1 الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، المجلة العربية للتربية، تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، العدد ج، 1985م ، ص 19.

2 المصدر نفسه، ص 488.

3 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 487.

4 الأوراغي محمد، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، دار الكلام والنشر والتوزيع، ص 70.

5 السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاب المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، ج1، ص 38.

فالمعاني إذا قائمة في النفس يعبر عنها بألفاظ اللغة، وهي بالتالي ترجمة للفكر وما يجري فيه، ولا يمكن الحكم على صحة هذا الفكر وسلامته إلا عن طريق تلك الألفاظ.

إن الألفاظ هي أفيد الوسائل للتعبير لأنها موجودة عند الحاجة المعدومة عند عدمها، حيث سيتغنى عند الدلالة بها بعد زوال الحاجة ولما كانت كذلك صارت موضوعة بإزاء المعاني[1] يستنتج من هذا كله أن اللغة هي الألفاظ الدالة عن المعاني، وهي الأداة المستعملة لتحصيل الإفادة والاستفادة، فأصل الكلام موضوع للفائدة وبذلك أقر البلاغيون والنحاة، ويظهر ذلك جليا في تعريفاتهم للكلام بأنه اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وفي هذا السياق يقول السكاكي:" إن الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التركيب لامتناع وضعها إلا لفائدة وامتناع الفائدة غير مركبة"[2].

فالكلام مقترن بالفائدة وهي شرط من شروط التخاطب على أنها لا تحصل إلا في التركيب على حد تعبير السكاكي، حيث إن الألفاظ المفردة يمكن أن تتعرض بسبب السياق إلى نوع من التغير الدلالي، ومن هنا يلعب السياق المقامي واللفظي دورا هاما في تحديد معنى الخطاب، لأن دلالة الألفاظ كما يقول **الآمدي**: " ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد المتكلّم وإرادته"[3].

2.2: البنية والوظيفة عند البلاغيين العرب القدامى:

أدرك الإمام الجرجاني (ت 471) المنحى الوظيفي، وألح على أهميته في كتابة "دلائل الإعجاز"، بل أقام عليه منهجا وائدا متميزا في تاريخ الوظيفية العربية[4]، وقد ورث الجرجاني بعض الإرث اللغوي (في النحو والبلاغة خصوصا) عن العلماء المتقدمين، وبقدراته التحليلية الفائقة راح يشرح الظواهر المتعلقة بها ويجري عليها تطبيقات واسعة في القرآن الكريم والشعر القديم، فمنح الظاهرة منهجا وظيفيا فريدا من نوعه، وعبر ذلك المنهج قدم عبد القاهر تحليله

1 نفسه، ص 38.

2 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 67.

3 الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص 104.

4 جعفردك الباب، الموجز في شرح "دلائل الإعجاز في علم المعاني"، ص 29.

لعدة ظواهر تداولية، كظاهرة التقديم والتأخير، الحذف والنكر، الفصل والوصل، والقصر والحصر، والاختصاص والاستفهام، وفي والإثبات...والدلالات المرشحة عن كل ذلك، والمقامات التي تناسبها. وتتلخص نظريته تلك في أن كل دلالة من الدلالات، أو غرض من الأغراض، أو مقام من المقامات يتطلب بنى تركيبية مناسبة لا تصلح إلا له، ولا يصلح إلا لها، فمن الخطأ عنده أن نجعل التقديم، مثلا مفيدا في بعض الكلام، وغير مفيد في البعض الآخر وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه لضرورة الأشعار والقوافي[1].

ومما يجدر ذكره أن عبد القاهر الجرجاني يعد بشهادة معظم الباحثين من أهم العلماء في اللغة العربية على الإطلاق، ويعتبرونه نحويا أولا وقبل كل شيء[2]، و بخاصة مباحثه في الدلائل المسماة بـ "نظرية النظم" فهي مباحث نحوية، وإذا كانت كلمة المعاني قد وردت عند عبد القاهر في الدلائل "فإنه لم يكن يعني لها نفس المدلول الذي عناه علماء البلاغة المتأخرون"[3]، وإنما يقصد بها معاني النحو ويظهر ذلك في المقدمة الوجيزة التي بدأ بها كتابه، تكلم فيها عن أصول النحو ومدى ارتباطه بالنظم و بهما يتحقق الإعجاز.

ومن خلال قراءتنا للدلائل ندرك إدراكا تاما مدى صلة ما قدمه الإمام عبد القاهر "من مباحث علمي المعاني والبيان بالنحو العربي، ونلاحظ ما لحق الدرس النحوي العربي من تطور على يده في هذا الصدد، ذلك أنه يجمع بين النحو والبلاغة في إطار معرفي – منهجي – واحد، فهما متكاملان.

ومن جهة أخرى فقد راعى أبو يعقوب السكاكي ومن خلاله كل البلاغيين مبدأ تبعية البنية للوظيفة ويسميه بمطابقة الكلام لمقتضى الحال " وبسط الكلام في القسم الثالث من " المفتاح" شارحا المقتضيات الدلالية والنفسية في الأنماط المقامية المختلفة التي تجعل الكلام بليغا، ويعرض السكاكي هذا المبدأ، لمنهجي السالف الذكر بقوله: "...ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، ارتفاع شأن الكلام في باب

1 عبد القهار الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مصدر سابق، ص 151.

2 في حين أن هناك من يعتقد أن دلائل الإعجاز كتاب بلاغي لا نحوي"كالطبعة الأخيرة للكتاب، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيد، بيروت، ط: 2002، ص 5-6.

3 عبد المنعم خفاجي، الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، 1992م.

الحسن والقبول والخطاطة في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسب الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك نحسب المقتضى ضعفا وقوة.."[1]

ثم راح يفصل – في هذا القسم دائما – اعتبارات ركني الجملة، وهما المسند والمسند إليه وأحوال كل منهما من جهة التنكير، ومن جهة التعريف بالأداة، والتعريف بالإضافة و أحوال كل منهما من جهة العلمية، و الموصولية، والوصف، والتقديم، والتأخير، وقصر أحدهما على الآخر، وكون المسند اسما أو فعلا أو جملة، وترك تخصيص أحدهما أو كليهما، ومما ذكره في ذلك أيضا تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري واعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، ومن الظواهر التي درسها أيضا تفصيل حالات كون المسند فعلا أو اسما أو جملة وعلاقة ذلك كله بالمعاني والأغراض التي يؤديها ذلك المبنى في حال معين، وإلى ما هناك من ظواهر بنيوية تجعل العبارات اللغوية مناسبة للطبقات المقامية التي ترد فيها، وهو ما يريده الوظيفيون المعاصرون بعبارة علاقة البنية بالوظيفة[2].

ومن أجل توضيح تجلي هذا المبدأ عند بلاغيينا نقف عند معالجتهم لأسلوب من أساليب اللغة العربية ألا وهو التخصيص أو القصر كما يسميه السكاكي:

والتخصيص ليس إخراجا لبعض أفراد العام من الحكم بعد أن دخلوا فيه بل إن التخصيص هو بيان إرادة بعض أفراد العام ابتداء[3].

ويعرفه البلاغيون على أنه تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص، وبعبارة أخرى هو إثبات الحكم بما يذكر في الكلام ونفيه كما عدله، يقول السكاكي: "وحاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثاني كقولك: زيد شاعر لا منجم. لمن يعتقده

1 السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 168-169.

2 للتوسع في هذه الفكرة ينظر المنحى الوظيفي عند السكاكي في نفس هذه الدراسة.

3 أبو زهرة محمد، أصول الفقه، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي، القاهرة ص 130.

شاعرا أو منجما أو قولك ، زيد قائم لا قاعد ، لمن يتوهم زيدا على أحد الوضعين من غير ترجيح[1].

قسّم السكاكي القصر باعتبار حال المخاطب إلى نوعين، قصر إفراد وقصر قلب فإذا اعتقد المخاطب الشركة في الحكم الذي بين المقصور عليه وغيره فهذا قصر إفراد، وإذا اعتقد عكس الحكم الذي تثبتيه بالقصر سمي قصر قلب، وقسمه باعتبار الطرفين إلى فصر موصوف على صفة وقصر صفة على موصوف، وطرق التخصيص كثيرة، إذ يحصل بعدد كبير من الأبنية حصرها السكاكي في:

- ✓ **القصر بالعطف:** كما تقول في قصر الموصوف على الصفة إفرادا أو قلبا بحسب مقام السامع زيد شاعر لا منجم، وما زيد منجم بل شاعر وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: ما عمرو شاعر بل زيد أو زيد شاعر لا عمرو[2] ، والفرق بين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف واضح، فالموصوف في الألو لا يمتنع أن يشاركه غيره في الوصف ويمتنع في الثاني، والوصف في الثاني يمتنع أن يكون لغير الموصوف، ولا يمتنع في الأول.
- ✓ **النفي والاستثناء:** كما تقول في قصر الموصوف على الصفة إفرادا أو قلبا "ليس زيد إلا شاعرا" أو "ما زيد إلا شاعرا" و "إن زيدا إلا شاعرا... وقوله تعالى: " وما محمد إلا رسول الله... وفي قصر الصفة على الموصوف إفرادا، ما شاعر إلا زيد، وما جاء إلا زيد لمن يرى أن الشعر لزيد وعمر أو المجيء لهما، وقلبا ما شاعر إلا زيد وما جاء إلا زيد لمن يرى أن زيدا ليس بشاعر وأن زيد ليس بجاء[3].

1 السكاكي، مفتاح العلوم، ص 139.

2 السكاكي، مفتاح العلوم، ص 139.

3 المصدر نفسه، ص 140.

- ✓ **القصر بإنّما:** كما تقول في قصر الموصوف على الصفة قصر إفراد: إنما زيد جاء، إنما زيد يجيء، أو قصر قلب لمن يقول زيد ذاهب لا جاء، وفي تخصيص الصفة بالموصوف إفرادا: إنما يجيء زيدا، وقلبا لمن يقول لا يجيء زيد.
- ✓ **التقديم:** التقديم كما تقول في قصر الموصوف على الصفة: تميمي أنا، قصر إفراد لمن يرد دك بين: قيس وتميم، أو قصر قلب، لمن ينفيك عن تميم ويكفك بقيس وكذا: قائم هو، أو قاعد هو: بالاعتبارين بحسب المقام، وفي قصر الصفة على الموصوف إفرادا: أنا كفيت مهمك، بمعنى: وحدي، لمن يعتقد أنك وزيدا كفيتماه مهمه وقلبا: أنا كفيت مهمك، بمعنى: لا غيري، لمن يعمد كافي مهمه غيرك، وكذا زيد ضربت، أو ما زيدا ضربت، بالاعتبارين على ما تضمن ذلك فصل التقديم، وهذه الطرق تتفق من وجه وهو: إن المخاطب معها يلزم أن يكون حاكما حكما مشرعا بصواب وخطأ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه ونفي خطأه تحقق في قصر القلب كون الموصوف على أحد الوصفين، أو كون الوصف لأحد الموصوفين، وهو صوابه وتنفي تعيين حكمه، وهو خطؤه، ويختلف من وجوه: فالطرق الأولى الثلاث دلالتها على التخصص بوساطة الوضع وجزم العقل، ودلالة التقديم عليه وساطة المحتوى، وحكم الدوق.[1]

والواضح من هذه الأمثلة تعدّد البنى التركيبية القصرية وهذا راجع إلى تعدّد المقامات فهناك أصول تخاطبية تقتضي القصر بالاستثناء نذكر منها " رفع الإصرار حيث أن المتكلم يكون مقيدا برفع ما يتوهمه المخاطب " فطريق الاستثناء والنفي يسلك مع مخاطَب تعتقد أنه مخطئ وتراه بصر[2]' ، فإذا تأملنا المثالين الآتيين:

ـ ما زيد إلا شاعر.

1 السكاكي، مفتاح العلوم: ص 291-292.

2 المصدر نفسه، ص 142.

ـ إن زيد إلا يكتب.

نلاحظ أن هذا الخطاب يلقى لمخاطَب ينكر ويشك فيه وإذا رأيت شخصا من بعيد فقلت " ما هو (زيد) إلا زيد ، لم تقله وإلا وصاحبك يتوهم أنّه ليس بزيد وأنه إنسان آخر ويجدّ في الإنكار[1] ، أما السياق الذي يستعمل فيه القصر بـ "إنّما" فهو عبارة عن مخاطب غير مخاطب غير ذاكر لما يلزم عن عمله لمحتوى الخبر الملقى إليه ويقر بصحته، ويستعمل المتكلم "إنما" قاصدا تنبيه المخاطب يقول الجرجاني "علم أن موضوع إنما على أن تجيء خبر يجهله المخاطب ولا يدفع صحته... نقول للرجل: إنما هو أخوك ، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه[2] ويقرّ به إلا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الآخر، ومما تجب الإشارة إليه، أن القصر بـ "إنما" والقصر ب "ما" و "إلا" عمليتان متمايزتان، وهذا عكس ما أثبته السكاكي إذ يقر أن "إنما" تتضمن معنى (ما إلا) يقول الجرجاني في هذا السياق: 'اعلم أن موضوع إنما على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته ولما ينزل هذه المنزلة[3] أما الخبر بالنفي والإثبات نحو: ما هذا إلا كذا، فيكون لأمر ينكره المخاطَب ويشك فيه.

نستخلص من عبارة الجرجاني أن القصر بـ "إنما" تختلف عن القصر "بما إلا" لأنهما عمليتان تستوجبهما طبقتان مقاميتان مختلفتان بحيث لا يمكن أن تستخدم إحداهما بدلا من الأخرى في نفس السياق[4]، ويتجلى هذا الفرق، في أن الحصر بـ "ما إلا يكون للمخاطب الشاك المتردد أو المخاطب المنكر، أما الحصر بـ "إنما" فيكون للمخاطب العالم غير المتردد المقر على سبيل التنبيه.

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 315.

2 المصدر نفسه، ص 313.

3 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 314.

4 المتوكل، البنية والوظيفة، منشورات عكاظ، الرباط، 1993، ص 132.

3.2: قدرة المتكلم التواصلية عند بلاغينا القدامى:

إن المبادئ الأولية التي تحصل للقوة الناطقة هي معاني متحققة من غير اكتساب وتعلم وقياس، فهي معاني فطرية لأن الإنسان قبل تعلمه اللغة القوم في نفسه مفاهيم وذلك ما يقرره الجرجاني في قوله:"إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضح لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد... والدليل على ذلك أنه إذا زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة، إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها لأدى ذلك إلى مالا يشك عاقل في استحالته وهو أن يكون وضعوا الأجناس التي وضعوها لها، لتعرف بها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا رجل فرس، ودار لما كان يكون لنا علم بمعانيها، وحتى لو لم يكون قالوا فعل ويفعل لما كنا نعرف الخبر في نفسه ومن أصله ولو لم يكونوا قد قالوا افعل لما كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكن نجهل معانيها، فلا نعقل نفيا ولا نهيا ولاستثناء، وكيف و المواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم[1].

ومن هذه المفاهيم الفطرية يتهيأ الإنسان لاكتساب المعقولات الثواني، أو كما يسميها القاضي عبد الجبار "العلم بكيفية المواضعة" وهي جملة القوانين العامة التي لا يقع فيها تفاضل وهو دلك الشيء الذي لا يصح فيه تملك وهي تلك المسائل النحوية، وهو ما يشكل المعرفة اللغوية حيث يكتسب الإنسان الأوضاع اللغوية المتعارف عليها في عشيرته، أي مجموع القواعد التي تكون نسق لغته[2].

وعلى أن هذه الأوضاع اللغوية التي يصفها النحو، معرفة لغوية يشترك فيها الناس فلا يملكونها ولا يتفاضلون فيها ويصل المتكلم بعد ذلك إلى المرحلة الأخيرة حيث يكتسب بالإضافة إلى أوضاع اللغة، قواعد وأحكام تؤهله لإنتاج خطاب متماسك وهذه القواعد والأحكام تمثل المجال الاختياري المتروك للمتكلم باعتباره الشيء الذي يضيفه إلى الكيفيات عن طريق التأثير في شكلها تأثيرا لا يذهب بجوهرها، وهو الصفة الخاصة التي تطبع تعامل

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 240.

2 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 90.

كل متكلم مع هذه الكيفيات الوضعية[1] ويمكن أن نطلق على هذا النوع من المعرفة " المعرفة اللغوية الخاصة" لأنها ترتبط بالمتكلم وحده، وأعلى درجاتها، الفصاحة والبلاغة، وليس المقصود بالبلاغة حسن النظم والتأليف والعلم باللغة فليس الفضل للعلم بأن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير تراخ، و"ثم" له بشرط التراخ وإن لكذا وإذا لكذا[2] ولكن " ما يعبر عنه عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم[3].

فالفصاحة إذا، تتمثل في قدرة المتكلم على تنظيم خطابه حسب ما يقتضيه المقام، وما يستلزمه الغرض المتوفى تحقيقه مع الابتعاد عن التعقيدات اللفظية والمعنوية، ويلخص الأستاذ الأوراغي هذه الأنواع من المعارف في قوله "وما يدخل في الصنف الأول يمكن جمعه تحت اسم مبادئ قبل لسانية وتتميز هذه بخاصية اقتضائها للمبادئ التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو بواسطة في بناء الملكة اللسانية، وما يكون الصنفين الآخرين يدرج تحت " مبادئ لسانية " على أن يخصص الأول منها باسم المبادئ اللسانية الإخبارية لضرورة طهور أثرها بشكل من الأشكال في كل لسان، والثاني باسم المبادئ اللسانية الاختيارية، وهي مبادئ تختار لتنفيذ الإجبارية عند بناء مسمى اللسان أو اللغة[4] فالأصول الاختيارية تمثل النحو الخاص بالمتكلم الذي يختارها لتنفيذ الإجبارية واكتساب اللغة لا يعني معرفة نسق القواعد بل معرفة على أي وجه ينبغي استغلاله لتحقيق الغاية المطلوبة إذ الإنسان تملك القدرة على وضع ما يحتاج إليه من الصنائع، ومن ذلك وضع اللسان على النحو الذي يراه مؤديا لوظيفته التواصلية[5] وهنا تبرز وظيفة العقل العملي، إذ عمله متوجه إلى دفع الأضرار وجلب المنافع واستنباط الصنائع الإنسانية على النحو المتوسل بها إلى تحقيق غاية ما وذلك بأن يوقع رأيا يحدد ما يجب

1 المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نطقي، ص 86.

2 نفسه، ص 6.

3 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 240.

4 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 90.

5 محمد الأوراغي: اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم

وعلى أن نحو يجب إنجاز الفعل ليتحقق المقصود[1] أو بمعنى أن الطفل حين يكتسب اللغة، لا يكتسب سلسلة القواعد والأحكام بل يكتسب بالإضافة إلى ذلك الأعراف التي تضبط استعمال هذا لا نسق في مواقف تواصلية معنية من أجل تحقيق أغراض معينة، ولكل هذا ما يطلق عليه النحو الوظيفي" القدرة التواصلية[2] .

3: المنهج البلاغي و نظرية أفعال الكلام :

البلاغة مصطلح يرتبط عند أهل اللغة بالدلالة على حسن الكلام مع الفصاحة ، و أدائه للغاية المراد منه ، فهي مأخوذة من قولنا بلغ الشيء منتهاه و أدرك أقصاه .

فالبليغ من الناس من يصنع من كلامه تعبيرات عمّا في صدره فيبلغ به غايته من متلقيه بأيسر طريق و أحسن تعبير [3] ، و إذا عرجنا إلى المعاجم اللغوية نجد المعاني نفسها حيث يدور أصل المادة بلغ على وصول الشيء إلى غايته و نهايته تقول " أبلغت الشيء إبلاغا ، و بلغته تبليغا ، إذا أوصلته إلى غايته و نهايته [4] .

و هذا ما أشار إليه أبو هلال العسكري حينما عرف البلاغة بقوله " البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه من نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة و معرض حسن [5] .

تراعي البلاغة العربية عموما حال السامع ، خاصة في الخطابة و قد دعاه البلاغيون باسم مقتضى الحال ، و هو الاعتبار المناسب [6] ، و معنى ذلك أن المتكلم يراعي المقام الذي يصاغ فيه كلامه ، و قد حدد السكاكي المقامات بقوله " لا يخفى عليك أن المقامات متفاوتة

---

1 محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 87.

2 المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص 13.

3 عبد الملك مرتاض ، مقدمة في نظرية البلاغة ، متابعة لمفهوم البلاغة و وظيفتها ، مجلة جذور النادي الأدبي الثقافي ، جدة ، ع 28 ، مج 11 ، 2009 ، 1996 ، ص 217.

4 عبد الرحمان حسن حنبكة الميدان ، البلاغة العربي – أسسسها و علومها و فنونها ، و صور من تطبيقاتها – ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ، ط 1 ، 1996 ، ص 128 .

5 أبو هلال العسكري ، الصناعتين ، مصدر سابق ، ص 67.

6 القزويني ، الإيضاح ، ص 33.

فمقام الشكر يباين مقام الشكاية و مقام التهنئة يباين مقام التعزية ، و مقام المدح يباين مقام الذم ، و مقام الترغيب يباين مقام الترهيب ، و مقام الجدّ في جميع ذلك يباين مقام الهزل [1] ".

و يتبين لنا من خلال قول السكاكي أنه على المتكلم أن يراعي مقام كلامه ، فلا يكون جادا في موطن الهزل ، و لا هزليا في موطن الجدّ ، و لا مرغبا في مقام الترهيب ، و غير ذلك من المقامات المختلفة ، و في ذلك يقول الجاحظ : " إذا أعطيت كل مقام حقه ، و قمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام ، و أرضيت من يعرف حقوق الكلام ، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد و العدو فإنه لا يرضيهما شيء " [2] .

لقد ركز البلاغيون على المقام لأنه يساعد على التواصل و إفهام المخاطب ، و لذلك وجدنا الخطيب القزويني يعرف بلاغة الكلام بكونها " مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته " [3] ، إذ على البليغ مراعاة طبيعة من يسوق كلامه إليه و الظرف المحيط به و جوّه النفسي .

و مثلما تراعي البلاغة حال المتكلم تأخذ كذلك بعين الاعتبار حال المتلقي للخطاب المبثوث من قبل المخاطب في شكل رسالة بليغة حتى تحدث الأثر المطلوب ، مما يعني أن البلاغة تقوم على مبدأ الاتصال فتبحث في كيفية استخدام اللغة بطريقة سليمة ، تضمن وصول قصد المتكلم و مراده إلى مخاطبه ، و التأثير فيه من خلال توظيف ما يناسب من أدوات اللغة و تراكيبها و مراعاة حاله أثناء الكلام بما يضمن نجاعة الخطاب في النهاية ، و في هذا يقول ابن سنان الخفاجي " يكفي من حظ البلاغة ألا يؤثر السامع من سوء فهم الناطق ، و لا الناطق من سوء فهم السامع " [4] .

كما اعتمد البلاغيون في تعريفهم للبلاغة على شرط حسن التركيب حتى تقوم عملية الإبلاغ على أسس متينة صحيحة ، ف البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفيه خواص التراكيب حقها [5] ، و ذلك حتى يتمكن السامع من فهم الرسالة المنقولة إليه

1 السكاكي ، مفتاح العوم ، ص 168.
2 الجاحظ ، البيان و التبيين ، ج 1 ، ص 116.
3 القزويني ، الإيضاح ، ص 11.
4 الخفاجي ، سر الفصاحة ، ص 61.
5 السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 415.

بشرط أن يتساوى مع مخاطبه في درجة الفهم أي أن يُخاطب بحسب قدراته الذهنية و مكانته التواصلية من خلال الإبانة عن المعاني و في هذا السياق يقول الجاحظ " و البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى ، و هتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته ، و يهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان و من أي جنس كان الدليل ، لأن مدار الأمر و الغاية التي إليها يجري القائل و السامع إنما هو الفهم و الإفهام ، بأي شيء بلغت الإفهام و أوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع "[1] .

و ما يلاحظ في قول الجاحظ أنه قد حدد خمسة عناصر للعملية التواصلية و هي (المتكلم ، السامع ، القناة ، الشفرة ، الرسالة) فالرسالة تصل من المتكلم إلى المخاطب ، و غاية كل منهما الفهم و الإفهام عن طريق اللغة ، و أما الشفرة فهي كشف قناع المعنى و هتك الحجاب كما قال .

إن ما انصرفت إليه البلاغة من علاجها لكيفية التأثير في الآخر و إقناعه و بيان المقاصد التي يهدف الباحث إلى تحقيقها ، يعدّ من صميم البحث التداولي الذي يعالج درجات التفاعل الاتصالي بين المخاطب و المخاطب و شدة التأثير و قوّته ، و التي تتم بالأفعال الكلامية الموظفة في الخطاب و الأدوات المختلفة (التوكيد ، النفي ، التعريف ، التنغيم ...) و كذا تحديد سمات الخطاب الناجح .

فواضح إذا أن للبلاغة وشائج قربى مع نضرية الاتصال و اللسانيات التداولية ، فإذا كانت هذه الأخيرة في أوجز تعريفاتها هي " دراسة مناحي الكلام ، أو دراسة اللغة حين الاستعمال " فإن البلاغة هي " المعرفة باللغة أثناء الاستعمال " [2].

فإذا عرجنا على أضرب الخبر كمثال تطبيقي لمدى استجابة البلاغة العربية للطرح التداولي، نجد أن بلاغيتنا عالجوا في هذا المبحث رواية "أبي إسحاق الكندي" مع أبي العباس المبرد، حينما رأى الأول حشوا في كلام العرب يظهر في قولهم 'عبد الله قائم" تم قولهم "إن عبد الله قائم" ثم قولهم "إن عبد الله لقائم"، والمعنى – حسبه – واحد، فأجابه المبرد بأن المعاني

[1] الجاحظ ، البيان و التبيين ، ص 76 .

[2] خليفة بو جادي ، اللسانيات التداولية ، مرجع سابق ، ص 154.

مختلفة بحسب قصد المتكلم وحال ملتقى الكلام، فكان المثال الأول إخبارا عن قيام زيد، والمثال الثاني "إن عبد الله قائم" جواب لسؤال سائل شاك في الكلام والمثال الثالث "إن عبد الله لقائم" جواب لإنكار منكر.

إن هذا الكلام يكشف لنا عن تصور قضوي للخطاب وتصور تخاطبي له، ذلك أن سؤال الكندي يدل على أنه لا يرى في الكلام سوى معناه القضوي ممثلا في نسبة القيام لزيد ولذلك رأى في الكلام حشوا، إذ القضية المعبر عنها واحدة، دون أن يلتفت للمعنى الإنجازي المراد بكل جملة.

وبالتعبير التداولي الحديث نقول: أن التصور التخاطبي لما رأى فيه الكندي حشوا هو أن الجمل الثلاث تشكل خبرا تختلف درجاته في كل مرة حسب المقام والغرض المتضمن في القول وكل تغير في اللفظ فيها مؤذن بتغير في المعنى وبمعايير سورل (Searl) تعد تلك التراكيب أفعالا لفظية تعبر عن معنى قضوي واحد لكنها تحقق أفعالا إنجازية مختلفة، تخضع لقصد المتكلم والمقام، فتم تأكيد الكلام بحسب حال السامع ودرجة تقبله الخبر، وهذا ما يعرف في البلاغة العربية بأضرب الخبر (ابتدائي، طلبي، إنكاري).

فالخبر الابتدائي يلقى لمخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه فعل الإخبار، ولذلك يرد خاليا من المؤكدات، أما الخبر الطلبي فيلقى لمخاطب شاك متردد في الحكم الذي تضمنه فعل الإخبار ولذلك يكون في حاجة إلى معرفة وتبين الحقيقة فيؤكد له الكلام بمؤكد واحد، وأما الخبر الإنكاري فيلقى لمخاطب منكر للحكم الذي تضمنه فعل الإخبار، ومعتقد بخلافه، ولذلك يحتاج أن يؤكد له الكلام بأكثر من مؤكد، وبتعبير سورل (Searle) يحتاج أن يزيد له المتلفظ بالخطاب درجة الشدة في الفعل المتضمن في القول (فعل الإخبار)، بما يضمن تحقيق الغرض من الخاطب.

فأضرب الخبر، كما هو واضح عالجها الدرس البلاغي العربي معالجة تداولية في صميمها، ثم من خلالها مراعاة قصد المتكلم وحال سامعه، والمقام التواصلي بينهما تحقيقا للفائدة وضمانا لنجاعة الخطاب بعامة

كل هذا يجعل البلاغة العربية[1] مصدرا من مصادر التفكير التداولية العربي، وأرضية خصبة لمعالجتها بتقريب تداولي يعيد لها مكانتها بكشف مظاهرها وأبعادها الوظيفية التداولية.

فالبلاغة العربية ارتبطت في نشأتها بالنص لا بالجملة فنشأت نشأة دينية ارتبطت فيها بالنص القرآني، وبالتالي فالوصف اللغوي فيها لم يكن منصبا على الجملة مجردة من مقامات إنجازها، بقدر ما نظر إلى النص بعدة خطابا متكاملا وهو ما ينطبق على باقي علوم العربية (نحوا، وأصولا، وتفسيرا)، فما دام أنها تروم وصف وتحليل نص القرآن الكريم بغية فهمه، سينتج عن ذلك أن "المعطيات المنصب عليها الوصف اللغوي ليست جملا مفردة مجردة من مقامات إنجازها، بل إنها خطاب متكامل متماسك"[2].

كما أن قضية الإعجاز في حد ذاتها، التي تبحثها البلاغة العربية، طرحت طرحا نصيا، في مؤلفات البلاغيين، ومنها "مفتاح العلوم" للسكاكي لأن الإعجاز يكمن في النص ذاته، " فالإعجاز مزية النص ، والنص قوامه الجمل المتعددة المتواصلة بالعلاقات المتشابكة "[3] وتقوم بوصفه وتفسيره مما يعني أنها تبحث في خطاب متكامل متماسك، وتتجاوز بذلك حدود الجملة، و الاتكالية القائمة التي تعزل اللفظ عن المعنى لتصل إلى توحيد النظر بينهما من خلال دراسة إعجاز النص ككل.

1 من أهم مصادر التفكير التداولي في التراث العربي إلى جانب البلاغة نجد: علم النحو، النقد، الخطابة، الفلسفة، علم الأصول حيث قدم علماؤنا إسهامات قيمة من خلال ربط البنية بالوظيفة ودراسة عديد الوظائف النحوية والبلاغية تداوليا، ولذلك يقول الباحث محمد سويرتي: 'إن النحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي " ينظر محمد سويرتي: النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي، إفريقيا الشرق، المغرب، (د/ط)، 2007، ص 140.

2 المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 35، وينظر في هذه الفكرة، عبد الجليل ناظم البلاغة والسلطة في المغرب، مصدر سابق، ص 117.

3 عبد الجليل ناظم ، البلاغة و السلطة في المغرب ، ص 117.

فعلماؤنا من البلاغيين بحثوا عن أثر المعنى ضمن السياق[1]، وبالتالي ضمن النص اهتموا في سبيل ذلك بجملة من المبادئ والوظائف تعد من صميم البحث التداولي حديثا لعل من أبرزها:

- ✓ دراسة مجالات الترابط بين البنية والوظيفة.
- ✓ دراسة اللغة العربية بعدها وسيلة للتواصل والتعبير عن الأغراض والمعاني فهي ذات قيمة نفعية تعبيرية.
- ✓ اعتمادهم مبدأ لكل مقام مقال.
- ✓ اهتمامهم بعناصر الخطاب: المتكلم وقصده، السامع أحواله، والخطاب وهويته الظروف المحيط لكل ذلك.
- ✓ دراستهم الأساليب وأغراضها، وانتقالها من الدلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى يقتضيها المقام بخاصة وأن اللغة العربية "تشتمل على طائفة من الصيغ والأدوات التي يريد المتكلم تضمينها كلامه كالتقرير والاستفهام والتمني والإخبار والنفي والإثبات والطلب والترجي، فكان على طوائف من العلماء العرب ولاسيما البلاغيين الدارسين لعلم المعاني أن يتعرضوا للقوى المتضمنة في القول فغرض تحديد ما يقتضيه حال معين نزولا عند قاعدة مطابقة الكلام لمقتضى الحال[2].
- ✓ دراستهم لمجموعة من الوظائف النحوية: التخصيص، التقييد، التوكيد دراسة وظيفية تداولية.

---

1 يقول الباحث "منذر عياشي": في هذا: إذا أخذنا كتاب مفتاح العلوم للسكاكي فسنرى أنه قد رتب أبوابه بما يتناسب ودراسة النص إن تفسيرا وإن إنتاجا وقد عالج فيه علاقة اللفظ بالمعنى، ضمن علاقة أكبر هي علاقة النص بأجزائه أو بمكوناته، وغير السكاكي نهج هذا النهج أيضا، ويدل هذا أنهم كانوا أصحاب نظرة كلية وشمولية يستحيل معها الانطلاق اكتفاء بالتفروع دون الأصل وبالجزئيات دون الكليات، ولذا نراهم قد أسسوا جملة من العلوم (علم الاستدلال)، (أو علم خواص تراكيب الكلام)، وغير ذلك فكان منها ما يختص بلسانيات النص، كما كان منها ما يختص بلسانيات الجملة.... ونستدل على هذه الشمولية بالتعريفات التي استخدموها منذر عياشي، الكتابة الثانية، وفاتحة المتغة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998، ص 113، 114.

2 مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 6، وينظر أيضا طالب سيد هاشم الطبطائي، نظرية الأفعال الكلامية بين الفلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعية، الكويت، (د/ط) 1994، ص 2.

فالبلاغة العربية، واللسانيات التداولية يتدخلان ويتشابكان في قضايا عديدة تجعل من التقريب التداولي للتراث البلاغي العربي، منهجا لا يعوزه التأسيس اللساني لما بينهما من وشائج قربى، وصلات في مباحثهما.

وبعد أن بينا نقاط التقاطع بين علوم الأصول والتفسير والبلاغة وبين النظريات الوظيفية الحديثة، بقي علينا أن نبين بذور المنهج الوظيفي في نحونا العربي القديم وذلك من خلال التطرق إلى منهج التحليل عند ثلاثة علماء من أهم علماء النحو العربي ونقصد بذلك :

- ✓ الجرجاني من خلال نظريته : نظرية النظم
- ✓ السكاكي من خلال كتابه مفتاح العلوم.
- ✓ الزمخشري من خلال كتابه الكشاف.

المنحى الوظيفي في النحو العربي القديم

تمهيد:

لم يكن كلّ النحاة العرب بعيدين عن دراسة "المعاني" في تحليلهم للجمل، بل منهم من كان على صلة وثيقة بـ "معاني الكلام" وبأغراض الأسلوب ومقاصده، ولطرق وأحوال الاستعمال اللغوي وبطبيعة العلاقة بين المتكلّمين والمخاطبين وبملابسات الخطاب ودلالته وأغراضه.

ولم يكن نحوهم كلّه نحوا شكليا خالصا، إذ لم تكن عبقرية نحوهم أنّه يفصل فصلا صارما بين الشكل البنيوي للجملة وبين مقامات وأحوال استعمالات الجملة كخطاب تواصلي كما يصوّره بعض الباحثين المعاصرين[i]

ولعل من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنّهم لم يفهموا من اللغة أنّها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنّما فهموا منها أيضا أنها "لفظ معين" ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغية إليه، فقد عرف السكاكي "النحو" بأنه "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى....بمقاييس مستنبطة من كلام العرب"[1] وبيّن أن الغرض من وضع الكَلِم في التركيب هو حصول الفائدة لدى المخاطب[2].

وصرح السيوطي بأن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيأتي الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في الحالين واحدة[3].

ولم يفصل نحاتنا بين المبنى والمعنى في التحليل اللغوي (الإعراب)، بل كانوا يمارسون التحليل النحوي ولسان حالهم يقول، كما عبر عن ذلك **ابن هشام:** "**متى بني على** الظاهر اللفظ ولم

---

[1] مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 75.

[2] المصدر نفسه، ص 141.

[3] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح، محمد عبد الله، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1986، ج3، ص173.

ينظر في موجب المعنى حصل الفساد"[1] وجعلوا من قواعدهم المنهجية المقرّرة قاعدة تقول: "الإعراب فرع المعنى" وكل هذا يعني أنّهم لم يدرسوا اللغة بمعزل عن الوظيفة.

هذا، وقد أسهم بعض النحاة في صناعة بعض مقولات ومفاهيم "علم المعاني" وتطبيقها في مجال بحثهم النحوي على مستوى الجملة، ولم ينفرد بها البلاغيون، ومن ثمّ فقد أقرّ النحاة العرب التقسيم المشهور للكلام بأنّه إما خبر وإما إنشاء وتلقوه بالرضا والقبول، ولكنهم نقلوه من تقسيم للكلام إلى تقسيم للجملة فصنفوا الجملة أسلوبيا إلى صنفين:

الجملة الخبرية و الجملة الإنشائية.

ولم يخالف إجماعهم – فيما نعلم – إلا رضي الدين الإسترابادي الذي أورد تقسيما ثلاثيا، ومضمونه أن الجملة غير الخبرية "إما إنشائية نحو: بعت وطلقت، وأنت حر، وإما طلبيه كالأمر والنهي والاستفهام والتمني"[2] وعلى هذا يكون قسمته للجملة أسلوبيا ثلاثية:

جملة خبرية: وهي التي يكون الحكم فيها معلوما للمخاطب قبل النطق بها

جملة إنشائية: وهي التي يكون تركيبها من ألفاظ العقود وما شابهها.

جملة طلبيّة: وهي التي يكون تركيبها من الإنشاء الطلب

ويكون الحكم في النوعين الأخيرين غير معلوم للمخاطَب قبل النطق بها (أي جملة)، فالنطق بالجملة هو الذي يفيد المخاطب بالحكم.

أما جمهور النحاة فقد أخذوا بالتقسيم الثنائي المشهور، فرأوا أن الجملة تدلّ على معنى أساسي واحد فهو نسبةُ مضمون المسند إلى المسند إليه، فإذا قصد المتكلّم الكشف والإنباء عن ثبوت تلك النسبة أو عدم ثبوتها في الواقع كانت جملته خبرية محتملة لتطابق ذلك الإنباء مع الواقع،

[1] ابن هشام الأنصاري، معنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة المصرية، 1991 ج 2، ص 607.

[2] رضي الدين الإيسترابادي، شرح الكافية في النحو لابن حاجب، بيروت دار الكتب العلمية، ط1، 1998، ج1، ص 323.

أي تكـون صـادقة، أو عـدم التطـابق مـع الواقـع فتكـون كاذبـة، أمـا إذا قصـد المـتكلّم إيجـاد النسـبة الخارجية وإنشائها في الواقع – لا الحكاية عنها – فجملته عندئذ تكون إنشائية[1].

وكـون الجملـة خبريـة أو إنشـائية يـؤثر فـي طبيعـة تركيبهـا وفـي قواعـدها وفـي تحليلهـا نحويـا، ولاسـيما إذا اتخـذت الجملـة أدوارا وظيفيـة، فقـد اشـترط النحـاة فـي بعـض الجمـل أن تكـون "خبريـة" واشـترطوا في بعضها أن تكون إنشائية[2].

وهكـذا نجـد الكثيـر مـن نحاتنـا يحتكمـون إلـى أسـلوب الجملـة ومـا يحملـه مـن "معـان" و"أغـراض" فـي تحديـد وظيفتهـا النحويـة، أو تحديـد وظـائف عناصـرها مـا كـان الاحتكـام إلـى الأسـلوب إجـراء ضروريا، ومعنى هذا أن النحويين قد انتحوا في تحليلا تهم منحى وظيفيا إلى أبعد الحدود.

وسـنحاول فـي فصـلنا هـذا التطـرق إلـى بعـض بـذور التداوليـة فـي نحونـا وذلـك مـن خـلال دراسـة المنحى الوظيفي لدى كل من:

- الجرجاني.
- الزمخشري.
- السكاكي.

وقبـل الخـوض فـي هـذا وجـب علينـا أن نبـرز الأسـباب العلميـة التـي أخـذنا بهـا حتـى حكمنـا علـى الجرجاني و الزمخشري و السكاكي بأنهم نحويون لاسيما وأنّهم قد كتبوا في علوم شتى.

1: يعدّ الجرجاني نحويا للأسباب التالية:

1.1: عنايتــه بــالنحو: وكـان مـن عنايتـه بـالنحو، وجهـوده فيـه وشـهرته بـذلك أن تـرك لنـا العديـد من التصانيف النحوية[3] من قبيل:

[1] ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، مصدر سابق، ص،ص (761-762).

[2] المصدر نفسه.

[3] أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، مصدر سابق، ص 18.

- **المغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي**، نَسَبَه إليه أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) في نزهة الألباء[1]، وأضاف[2] "**وهو نحو ثلاثين مجلدا كما نسبه إليه الذهبي**"[3].
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، وهو كتاب مطبوع، حققه كاظم بن المرجان، ونَسَبه إليه الكنبي(ت 764هـ)[4]، والسيوطي (ت 911هـ)[5].
- **الإيجاز**: وهو مختصر الإيضاح، وذكره حاجي خليفة (ت 1067هـ) في كشف الظنون[6]، " له مختصر الإيضاح المسمى بالإيجاز، وأَوَلُه الحمد لله الذي تظاهرت علينا آلاؤه"[7].

2.1: ذكره على أنه نحوي:

فقد قال عنه ابن الأنباري: " فإنه كان من أكابر النحويين"[8]،وذكره القفطي والسيوطي وابن العماد الحنبلي مع النحاة[9].

3.1: تأسيسه لنظرية النظم:

وذلك في مصنفه دلائل الإعجاز: الذي هو مقدمة لفهم الإعجاز، وليس حديثا في صميم الإعجاز ذاته، إنّه شرح لنظرية النظم وصلتها بالإعجاز القرآني، إذ لم يعتمد الشواهد القرآنية كثيرا لإثبات نظرية النظم، فالمطلّع على هذا الكتاب يجد أن الشواهد القرآنية أقل من الشواهد الشعرية.

---

[1] ابن الأنباري، نزهة الألباء، مصدر سابق، ص 248.
[2] المصدر نفسه، ص 265.
[3] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص 433.
[4] الكتبي، فوات الوفيات، مصدر سابق، ص 370.
[5] السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص 106.
[6] خليفة حاجي، كشف الظنون، مصدر سابق، ج، ص 214.
[7] ابن الأنباري، نزهة الألباء، مصدر سابق، ص 265.
[8] السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص 106.
[9] أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني –بلاغته ونقده – ص18.

فقد قدّم الجرجاني لكتابه بمقدمة هي "المدخل في دلائل الإعجاز" من إملاء عبد القاهر، ومهد لكتابه بقوله: "هذا الكلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة وكلّ ما يكون به النظم دفعة، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد"[1].

وبذلك كانت مقدمتا الجرجاني تمهيدا للحديث عن إعجاز القرآن، وفيهما شرح عبد القاهر نظرية النظم في دلائله وصلتها بالإعجاز القرآني، وهدف إلى معالجة تركيب الكلمات في الجمل وعالج مواضيع النحو معالجة تختلف عن معالجة مؤلفي عصره.

4.1: قيام النظم عنده على المعاني النحوية:

فقد عرّف النظم بقوله "فليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"[2]

5.1: دفاع الجرجاني عن النحو و ذمّه للجاهلين له:

وذلك بتبيانه لمزايا النحو، "فالنحو ميزان الكلام ولا يستقيم المعنى عنه ولا تحصل منافعه إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص"[3]

2: يعدّ السكاكي نحويا للأسباب التالية:

أما السكاكي وعلى الرغم من أنه قد اشتهر في عصره بأنّه من أعيان رجال البلاغة، فالواقع مخالف لذلك إذ أنه اهتم بالبحث والتعمق في مسائل النحو ولعل كتابه مفتاح العلوم دليل على ذلك، فهو لم يقصد في البداية إلى تأليف كتاب في البلاغة بمفهومها المتداول، وأوّل شاهد لذلك عنوان الكتاب (مفتاح العلوم)" فالكتاب ليس مقياسا لكلّ العلوم، بل هو مفتاح لعلم واحد، سماه "علم الأدب" وعلم الأدب هو حصيلة عدة أنواع أو علوم أدبية تبدأ من علمي الصرف والنحو ثم

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، المدخل 13.

[2] المصدر نفسه، ص13.

[3] الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص 65.

تتوسع إلى علمي المعاني والبيان وما يقتضيانه أو يطلبانه من مباحث الاستدلال والشعر"[1]، ويتّضح هذا من كلامه التالي: "قد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته البد منه، وهي عدة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يهتم إلا تعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة... و أوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان"[2].

وقد جعل هذا الكتاب ثلاثة أقسام رئيسية، خصّ الأوّل منها بعلم الصرف، والاستحقاق بأنواعه (الصغير والكبير والأكبر)، وجعل القسم الثاني لعلم النحو أما القسم الثالث فخصّ به علمي المعاني والبيان، وألحق بهما مباحث عن الفصاحة ودراسة للمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية، ووجد أن علم المعاني يحتاج من ينظر فيه إلى الوقوف على الحدّ والاستدلال، ففتح لعلم المنطق مبحثا أحاط فيه بمسائله، ووجد أيضا أن من يتدرب على علمي المعاني والبيان يحتاج إلى الوقوف على علمي العروض والقوافي، فأفرد لهما المبحث الأخير في الكتاب، وبذلك اشتمل المفتاح على علوم الصرف والنحو والمعاني والبيان والمنطق والعروض والقوافي[3]. ولعل أهمّها علم النحو و ذلك لأنه قد أخذ به و بمعانيه في كل أبحاثه و لاسيما البلاغية منها، فقد عمد دائما في تحليلاته على الربط بين اللّفظ والمعنى.

3: يعدّ الزمخشري نحويا للأسباب التالية :

أما الزمخشري فهو نحوي بالدرجة الأولى فبالإضافة إلى أن معظم التصانيف التي تركها لنا تعتبر كتبا نحوية، فإن منهجه المتبع في كل الدراسات إنما هو منهج الجرجاني، خصوصا في كتابه الكشاف الذي حاول فيه تطبيق نظرية النظم القائمة على الربط بين اللفظ والمعنى، فنجده يبحث عن الوجوه الإعرابية للكلمة، ويختار ما يؤيد وجهة نظره الاعتزالية، ولقد خالف النحاة في بعض آرائه متحيزا لمذهبه الاعتزالي.

---

[1] محمد العمري، البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، (د/ط)، ص 479، 480.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 06.

[3] شوقي ضيف، البلاغة، التطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط2، ص 287.

المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

تمهيد:

1: النظم قبل الجرجاني:

لم يكن عبد القاهر الجرجاني، أول من اهتم بالنظم، فالاهتمام قديم قدم الأبحاث اللغوية، فقد اهتم به اليونانيون الذين عالجوا قضايا نظم الكلام ضمن ما عالجوه من ألوان الثقافات وكان أرسطو من أوائل اليونانيين الذين اعتنوا بالدراسات البلاغية ويظهر ذلك في كتابه فن الشعر، واهتم الهنود كذلك بنظم الكلام ووصل عندهم من الدقة والاستقصاء ما لا يقل عن غيرهم[1].

و لقد كان النحاة المعتزلة من أوائل من اهتم بحقل النظم في الدراسات اللغوية و ذلك عندما درسوا السلاسل الكلامية ، و حللوها ، و تناولوا الجملة و ما يعتريها من تقديم المسند إليه و تأخيره ، و ما يصيبه من ذكر و حذف ، و ما ينالها من فصل و وصل ، ولعل سيبويه هو الرائد الأول لهم في دراسة ذلك باستقصاء فيما قدّم في كتابه و نقل عنه من تلاه .

نشأت كلمة النظم عند الأشاعرة لأن النظم اصطلاح يشيع في بيئتهم ، و إن كان يجري على بعض ألسنة المعتزلة أحيانا مثل الجاحظ الذي ألف كتابا في نظم القرآن ، و القاضي عبد الجبار الذي تناول النظم بشيء من الدقة و التفصيل ، إذ نفى أن يكون مرجع الفصاحة التي يفسر بها الإعجاز القرآني و التي يتفاضل فيها البلغاء إلى المعنى أو اللفظ أو الصور البيانية ، و إنما مرجعها إلى الأسلوب و الأداء ، و الصياغة النحوية للتعبير ، و كان رأيه هذا إشعاعا مضيئا ألهم عبد القاهر الجرجاني تفسيره للنظم [2] .

و نجد سيبويه (ت 180 ه) يعبر عن معنى النظم فيجعل مدار الكلام على تأليف العبارة و ما فيها من حسن أو قبح أو استقامة أو إحالة بما فيها من صدق أو كذب ، ففي أول (الكتاب) يعقد سيبويه مصلا يقول فيه :" هذا باب الاستقامة من الكلام و الإحالة ، فمنه مستقيم حسن ، و محال ، و مستقيم كذب و مستقيم قبيح ، و ما هو محال كذب " [3]

و يفسر ذلك بقوله :" فأما المستقيم الحسن ، فقولك – أتيتك أمس ، و سآتيك غدا ، و أما المحال فأن تنقص كلامك بآخره فتقول – أتيتك غدا – و – سآتيك أمس - ، و أما المستقيم الكذب فقولك : - حملت الجبل ، و شربت ماء البحر - و نحو ذلك ، و أما المستقيم القبيح كأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : - قد زيد رأيت ، و كي زيد يأتيك – و أشباه ذلك ، و أما المحال الكذب فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس " [4].

فوضع الألفاظ في غير موضعها عند سيبويه دليل على قبح و فساد النظم ، فإذا قلت : - قد زيد يأتيك – لكان الكلام قبيحا و النظم فاسد و إن لم تعرف أن ذلك الفساد في النظم مرجعه على عدم جواز دخول – كي و قد – على الأسماء ، فأن ذلك يحس بالذوق ، و هل النظم عند عبد القاهر إلا توخي معاني النحو ، و وضع الألفاظ في موضعها الصحيح فإن لم تراع ذلك فسد النظم و خرج عن كلام الناس .

---

1 أحمد خليل، المدخل في دراسة البلاغي العربية، بيروت، ط1، 1968م، ص 73.
2 شوقي ضيف ، البلاغة – تطور و تاريخ – مصدر سابق ، ص 161.
3 سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 25.
4 سيبويه ، الكتاب ، ص 26 .

والجاحظ يؤمن أن القرآن معجز بنظمه وما فيه من بلاغة تأسر القلوب، ولم يوافق أستاذه النظام (ت231ه) على مذهبه القائل بـ (الصُرفة) بل رأى أن القرآن معجز بذاته يقول الجاحظ: "ولو أن رجلا قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة قصيرة لتبين في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها أنه عاجز عن مثلها ولو تحدى بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها"[1].

جعل الجاحظ النظم أصنافا من القصد والرجز المزدوج والمتجانس والأسجاع والمنثور ورغم الاختلاف بين عبد القاهر والجاحظ فإن عبد القاهر اتّخذ من أعماله دليلا على صدق نظريته[2].

كان فهم عبد القاهر لما يريده الجاحظ غير ما فهمه معاصروه وعاب عليهم أنّهم أغلقوا أفهامهم عما يريده الجاحظ وأنّهم أوّلُوا كلامه وفقا لأهوائهم، وعندما كان يذكر الجاحظ اللفظ فهو يريد الصياغة ملائمة الألفاظ لتصوير المعنى وأن هذا قريب كلّ القرب مما أراده عبد القاهر في نظرية النظم[3].

لكن معاصري عبد القاهر الجرجاني ظنّوا أن الجاحظ كان يقول اللفظ ويبدو في ظاهره أنه يفضله على المعنى، ولم يدركوا فهم عبد القاهر للنظم[4].

و ابن قتيبة (ت 276) يكشف عن وجه من أوجه إعجاز القرآن بقوله :" و قطع منه بمعجز التأليف أطماع الكائدين و أبان بعجيب النظم عن حيل المتكلفين " [5] .

و قوله " و جعله متلوا لا يمل على طول التلاوة ، لات تمجه الآذان ، و غضا لا يخلق على كثرة الرد ، و عجيبا لا تنقضي عجائبه ، و مقيدا لا تنقطع فوائده ، وسخ به سالف الكتب ، و جمع الكثير من معانيه في القليل من لفظه " [6]

و هذا معناه أن ابن قتيبة قد صرح بأن إعجاز القرآن في نظمه و تأليفه ، و أن النظم بمعنى سبك الألفاظ ، و ضم بعضها إلى بعض في تأليف دقيق بينها و بين المعاني حتى يجريا معا في سلامة و عذوبة، ، و يشمل النظم عنده حسن النغم و دقة التوقيع الداخلي ، و هو الذي ينجم من تآلف الحروف في النغم ، كما ينجم عن الفاصلة و أطردها ، فهو حلو النغم حبيب الجرس لا تلمه الآذان .

و أما الرماني (382) فقد جاء في كتابه " النكت في إعجاز القرآن " ما نصه " و أما نقص العادة فإنها كانت جارية بضروب من أنواع الكلام معروفة فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة ، فإنها كانت جارية بضروب من أنواع الكلام معروفة ، فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة لها منزلة في الحسن تفوق به كل طريقة " [7]

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص08.
2 درويش الجندي، النظم القرآني في كشاف الزمخشري، مكتبه نهضة مصر، (د/ط)، 1962م، ص 08.
3 محمد تيمي، هلال، النقد الأدبي الحديث، درا النهضة، القاهرة، مصر، (د/ط)، 2001م، ص 392.
4 المرجع نفسه، ص 292.
5 ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، تح السيد أحمد ضفر ، دار التراث ، القاهرة ، ط2 ، 1973م ، ص 3 .
6 المصدر نفسه ، ص 3.
7 الرماني ، تح خلف الله و محمد زغلول سلام ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 1968 ، ص 111.

فالحسن الذي تميز به القرآن الكريم عن سائر كلام العرب إنما كان في صياغة الجمل و تركيب الوحدات فيها ، و وقع الإعجاز في جنس ما برعوا فيه ، و لذلك كان يرى أن " الفائدة في التلاؤم و حسن الكلام في السمع و سهولته في اللفظ و تقبل المعنى له في النفس لما يريد عليها من حسن الصورة و طريق الدلالة " [1] .

و يؤكد ذلك الخطابي (ت 388ه) في كتابه " بيان إعجاز القرآن " بقوله : " فتفهم الآن و اعلم أن القرآن إنما صار معجز لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنا أحسن المعاني " [2].

لقد أرجع الخطابي أسباب الإعجاز القرآني إلى أمور ثلاث رتبها كالآتي : فصاحة المفردات ، حسن التأليف ، حسن مضمون التأليف ، و يؤكد ذلك بقوله : " و لم نقتصر فيما اعتمدناه من البلاغة لإعجاز القرآن على مفرد الألفاظ التي منها يتركب الكلام دون ما يتضمنه من ودائعه التي هي معانيه و ملابسه التي هي نظوم تأليفه " [3].

فتأليف الألفاظ لإصابة المعاني هي لب الإعجاز القرآني و جوهره و كان الخطابي أشد تركيزا على التركيب أو ما سماه هو بـ " النظم " فيقول : " و أما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة و الحذق فيها أكثر ، لأنها لجام الألفاظ و زمام المعاني ، و به تنتظم أجزاء الكلام ، و بلتئم بعضه ببعض فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان " [4] ، فالبلاغة و حسن البيان منشأهما انتظام الألفاظ و تناسقها .

و قد ساهم أبو هلال العسكري (395ه) بأراء جامعة لفنون القول تأثرت إلى حدّ بعيد بأراء الجاحظ و ابن قتيبة و الخطابي ، فقد قسم النظم الكلامي في بداية كتابه " الصناعتين" إلى بلاغة و فصاحة ، فتكلم عن البلاغة و خصّها بالمعاني ، ثم تكلّم عن الفصاحة و خصّها باللفظ ، يقول : " أن الكلام ألفاظ تشتمل على معان تدل عليها و يعبر عنها ، فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ ، لأن المعاني تحلّ محلّ الأبدان ، و الألفاظ تجري معها مجرى الكسوة " [5]

و يدلي العسكري برأيه في نظم الكلام و حسن رصفه داخل السياق ، و بأن تأخذ الألفاظ موضعها في العبارة لتأدية دلالاتها في مكانها فيقول : " و من حسن الرصف أن توضع الألفاظ في موضعها و تمكن في أماكنها و لا يستعمل فيها التقديم و التأخير ، و الحذف و الزيادة إلا حذفا لا يفسد الكلام و لا يعمي المعنى ، و تضم كل كلمة إلى شكلها و تضاف إلى لفظها "[6].

1 الرماني ، النكت في إعجاز القرآن ، مصدر سابق ، ص96.
2 الخطابي ، بيان إعجاز القرآن – ثلاث رسائل في إعجاز القرآن – مصدر سابق ، ص 27.
3 المصدر نفسه ، ص 36.
4 المصدر نفسه ، ص 36.
5 أبو هلال العسكري ، الصناعتين ، مصدر سابق ، ص 69.
6 أبو هلال العسكري ، الصناعتين ، مصدر سابق ، ص 161.

و يعدّ الباقلاني (ت 403) ممن بحثوا في إعجاز القرآن على أساس جودة التركيب ، فهو يرى بأن كلام الله – عزّ و جلّ – مباين لطرق العرب في تأدية المعنى ، و بأن الإعجاز واقع في النظم و التأليف و الرصف " [1].

وأما القاضي عند الجبار (ت 415ه) فقد وضّح مفهوم النظم بأنه الضمّ على طريقة مخصوصة لهدف إظهار فصاحة الكلام، لأن الكلمات مفردةً لا تظهر فيها الفصاحة.

يقول القاضي عبد الجبار (ت 415ه): "اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنّما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة، ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضمّ، وقد تكون بالموقع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع؟ لأنّه إمّا أن تعتبر فيه الكلمة أو حركتها، أو موقعها ولابدّ من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض، فعلى هذا الوجه الذي ذكرنا إنّما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها"[2].

رسم عبد الجبّار بذلك معالم فكرة النظم القرآني،إذ وضّح أنّ النظم هو النظم بطريقة مخصوصة ن و لكن هذا الضمّ مفيد بشرط ، و هو أن تكون للكلمة صفة من صفات ثلاث تظهر ما في الكلام من فصاحة ، فالكلمة في حال نظمها ينظر:

✓ **مفهومها في ذاتها (المواضعة)**[3]:

فلكلّ كلمة معناها الخاصّ بها الذي يفرقها عن غيرها من مرادفاتها: ففي اختيار اللفظ المناسب للمعنى يظهر جمال النظم ومزية الفصاحة.

✓ **حركات الإعراب:**

فقد يظهر حسن الكلمة إذا أسندت في موضع معين وقد تفقد هذا الحسن والبهاء إن هي خدمت نفس المعنى، لكنها جاءت مضافة في موضع آخر على سبيل المثال[4].

أي أن التركيب المعين يؤدي إلى معنى معين، وتركيب الجملة لا يعطي قيمته الدلالية إلا بمراعاة أبواب النحو وهو لا يريد الحركات الإعرابية فحسب وإنّما يشير إلى نظم الكلام يقول عبد الجبار: "إن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ"[5].

ينظر القاضي عبد الجبّار إلى اللفظة على أنّها قد تكون في موضع أفصح منها في موضع آخر، فالصفة التي تكتسبها اللفظة صفة مؤقتة.

---

1 الباقلاني ، إعجاز القرآن ، تح : أبو بكر عبد الرزاق ، مكتبة مصر ، 1994، ص 44.
2 عبد الجبار المعتزلي، قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الإسترابادي (ت415ه)، المعنى في أبواب التوحيد والعدل، تح: أمين الخولي، دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1960، ج16، ص199.
3 القاضي عبد الجبار المعتزلي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج16، ص 199.
4 القاضي عبد الجبار المعتزلي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج16، ص 199.
5 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 276.

✓ **موقعها في التقديم والتأخير: " مراعاة المواقع "**

للموقع أهمية في إبراز جمال النظم وحسنه، ولا يمكن للكلمة أن تقدم بوظيفتها على أكمل وجه حتى يعين لها موقع محدد.

يظهر ممّا سبق أن القاضي حصر نظريته في النظم على الصياغة من حركات ومواقع إعرابية.

2: النظم عند الجرجاني:

استفاد عبد القاهر الجرجاني من جهود النحاة والعلماء في درسته للنظم وتحديده بالشكل الجديد الذي أخرجه لنا محلّلا الكلام تحليلا منطقيا عقليا: لأنّه شديد الاهتمام بالنحو، فقد تلقى أفكار عبد الجبار فكانت له خير ملهّم في القول بنظريته اللغوية في النظم[1].

نستنتج أن الجاحظ والقاضي عبد الجبار هما أكثر العلماء اقترابا من فكرة عبد القاهر عن النظم، وإن خالف عبد الجبار الجرجاني في قضية اللفظ والمعني.

لم تكن فكرة النظم قبل القرن الخامس الهجري واضحة وإنّما كانت الآراء تتصارع وتتضارب في بيئات المعتزلة و الأشاعرة وجاء عبد القاهر فوجد نفسه في هذه البيئة، فأراد أن يحلّ المشكلة ويعرض فكرة واضحة جليلة[2].

اختلف العلماء في تحديد أثر الألفاظ والمعاني في إعطاء الكلام قيمته الدلالية وربما كان الدافع إلى هذا الخلاف هو فكرة الإعجاز في القرآن وارتباط الفكر النقدي والبلاغي بمضامينها.

وكان النزاع محتدمّا في تحديد موقع الإعجاز أهو في اللفظ وتأليفه أم في المعنى الدلالي أو بهما معا، واستمرّ هذا الخلاف حتى منتصف القرن الخامس، ففريق تعصب للألفاظ دون المعاني، أمثال أبي هلال العسكري (ت 395ه)، والفريق الثاني جمع بين الألفاظ والمعاني وجعلهما مقياسا للبلاغة، ومن هذا الفريق ابن قتيبة (ت 286ه)، وفريق ثالث جعل الألفاظ والمعاني، شيئا واحدا متلازما ملازمة الروح للجسد، لا يمكن الفصل بينهما[3].

1 شوقي صنف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط2، (د/ت)، ص 10.
2 أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغية ونقده، ص55.
3 الصغير، محمد حسين علي، نظرية النقد الأدبي، دار الشؤون الثقافية، 1986م.

وجاء الجرجاني فلم يؤيد المعنى على حساب اللفظ، ولا اللفظ على حساب المعنى ولم يسوِ بينهما في القيمة والتقدير وقد بيّن أن هناك علاقة قائمة بين اللفظ والمعنى لا يمكن إغفالها وأطلق عليها مفهوم نظرية النظم[1].

وقال غير واحد من العلماء إن إعجاز القرآن في نظمه، غير أن دلالة النظم عندهم تختلف عنها عند عبد القاهر، ولم يذهب واحد منهم مذهبه في أن النظم هو توخي معاني النحو وأحكامه وما بين الكلم من علاقات، وذهب كلّ منهم منهما يقول عبد القاهر: "فإنك لن ترى عجبا أعجب من الذي عليه الناس في أمر النظم، وذلك أنه ما من أحد له أدنى معرفة إلا وهو يعلم أن هاهنا نظما أحسن من نظم، ثم تراهم إذا أنت أردت تبصيرهم ذلك تسدر أعينهم وتضل عنهم أفهامهم، وسبب ذلك أن أول شيء عدموا العلم به نفسه"[2]

أدرك عبد القاهر الجرجاني ما عجز عنه سابقوه أو معاصروه في مسألة الإعجاز، وفلق اهتمامه بالنظم اهتمام من سبقوه، فقد أصبح النظم عنده نظرية متكاملة .

وتجسد عمله في كتابين هما " أسرار البلاغة" و " دلائل الإعجاز" حيث عرض فيهما مختلف المسائل البلاغية انطلاقا من رؤيته للتركيب اللغوي و مقاصده ليعيد النظر و الاعتبار إلى وظيفة النحو و الإعراب .

و هو عنده مفتاح معاني الألفاظ و المستخرج للأغراض الكامنة فيها و لا يمكن الحكم على تمام أو نقصان الكلام إلا به [3] .

و قد عني بدراسة تأليف الكلام و صياغته حيث يقول في مسألة التعقيد اللفظي ما نصّه : " و أما التعقيد فإنما مذموما لأجل اللفظ لم يرتب الترتيب الذي بمثله تحصل الدلالة على الغرض حتى احتاج السامع أن يطلب المعنى بالحيلة و يسعى إليه من غير الطريق " [4]، فحسن الترتيب و التعليق يزيدان المعنى وضوحا و لا تجد المتلقي مشقة في إدراك الغرض من التركيب ، و هذا معناه أن الجرجاني لا يبحث فبسلامة اللفظ فقط بل "يتخير الأسلوب المناسب من بين أساليب متعددة " [5] .

و للمعاني النحوية فضل عظيم في نظم الكلمات و تواليها ، و هي " التي يرجع إليها صواب النظم و خطأه " [6] ، لأنها بمثابة قوانين عقلية ، فهي تحقق لكل مفردة في التركيب وظيفة نحوية كالفاعلية و المفعولية ، و عندما يحسن المتكلم توظيف تلك المعاني فإنه يصيب الغرض الذي من أجله سيق الكلام .

و يمكن تلخيص آراء عبد القاهر حول نظم الكلام فيما يلي :[7]

---

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 44.
2 الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 394.
3 المصدر نفسه ، ص 75.
4 المصدر نفسه ، ص 100.
5 شكري عياد ، النقد و البلاغة ، مصدر سابق ، ص 55.
6 تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 94.
7 هذا تلخيص لما جاء في كتاب د/ جعمر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الإعجاز ، مصدر سابق ، ص 103.

- ✓ الألفاظ أوعية للمعاني و خادمة لها .
- ✓ ليس المقصود بالنظم ضم الشيء إلى الشيء كيفما اتفق ، بل لا بدّ فيه من تتبع آثار المعاني ، و اعتبار الأجزاء مع بعضها .
- ✓ لا نظم و لا ترتيب للكلم حتى يتعلق بعضها ببعض .
- ✓ لا بدّ في النظم من أن تتلاقى معاني الكلمات على الوجه الذي يقتضيه العقل .
- ✓ ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، أي أن تتوخى فيه معاني النحو .
- ✓ المهم معرفة مدلول عبارات النحو لا العبارات نفسها .
- ✓ الاستعارة و سائر ضروب المجاز من مقتضيات النحو .
- ✓ لا ينكر تعلق الفكر بمعاني الكلم المفردة أصلا ، و لكن الفر يتعلق بمعاني الكلم مجردة عن معاني النحو .

و لعل هذه النقاط ذاتها هي التي دفعتها إلى البحث عن وظيفية الجرجاني إذ تعدّ بحق من صميم الدرس التداولي .

3: أهمية نظرية النظم:

تبرز أهمية النظم بقيمتها العلمية، في الماضي والحاضر وبالاتجاه الذي سار فيه الجرجاني، وهو اتجاه لغوي يرفض الفصل بين اللغة والفكر، فكلاهما جزء من جسم واحد بينهما علاقة عضوية ملتحمة، لأن اللغة رداء للمعاني، واللفظ يخدم المعنى ويتبعه، أي أن الألفاظ لم توضع لتعيين الأشياء المتعيّنة بذواتها، بل إن اللفظ يحرك الصورة الذهنية الكامنة، ولا يمكن أن يثير اللفظ صورة ما لم يكن له في ذهننا صورة تمثله.

واهتم عبد القادر بالمعاني الثواني، وبيّن دلالتها في النظم وربط اللفظ والمعنى، وبين دلالات الألفاظ الأسلوبية ودلالتها الثانوية، وجعل النظم مثار القيمة اللغوية.

وممّا يبيّن أهمية العلاقة بين الألفاظ والمعاني كما وضحها عبد القاهر، ما توصل إليه علماء اليوم من أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات وهذا يدلّ على سبق الجرجاني بفكره وعبقريته، وهذا ما سنحاول التدليل عليه في مباحثنا القادمة، وسنتخذ من المعنى الوظيفي نموذجا.

1: وظيفية الجرجاني:

لا شك أن الإمام عبد القاهر الجرجاني قد استفاد من الموروث اللغوي، مما خلفه النحاة في دراسته الوظيفية لوجوه التراكيب وفروق معانيها وأساليب العبارات وخواصها التركيبية[1] التي تقوم على أساس المقاصد والأغراض المرجوة من التأليف بينها، هذه الدراسة التي انتهت به إلى وضع نظرية النظم والتي كنا قد تناولناها في تمهيد هذا البحث، التي تجمع فيها بين النحو وعلم المعاني بصيغة متكاملة تبرز فيها سمات النحو الوظيفي مما جعل بعض الباحثين يعدّه

1 شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط6، 1983، ص 167.

نحويا وظيفيا وكتابه "الدلائل" كتاب نحو[1]، يقول عن علاقة النظم بالأغراض والمقاصد في فصل مزايا النظم بحسب المعاني والأغراض: "وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض"[2] فالكلام كما يرى الجرجاني يوضع أساسا لوظيفة تبليغ المعاني وتأدية الأغراض التواصلية، وعلى أساس هذه الأغراض تكون التراكيب اللغوية، ويكون النظم بفروقه ووجوهه، وفي كلام الشيخ هذا نلمس الرؤية الوظيفية المقرّرة في نظرية النحو الوظيفي خاصة والتداولية عامة، وهذا يؤدي بنا إلى الحكم على أن عبد القاهر الجرجاني كان ينحا منحى وظيفيا تداوليا.

وإن لم يقصد هذا فهو يراعي موضع أو مقام استعمال الكلام ومقتضى الحال ومما يتجسد فيه المبدأ الوظيفي الثاني الظواهر اللغوية التي عالجها، ومنها: التقديم والتأخير، الحذف، التعريف والتنكير، الفصل والوصل، القصر والاختصاص، من خلال طريقة تناوله لهذه الظواهر يؤكد مدى تعلق البنية بالوظيفة وتبعيتها لها: " وانطلق عبد القاهر الجرجاني من منطلق وصفي وظيفي لأنه بحث في نظم الكلام، فعمد إلى بيان ارتباط خصائص بنية الكلمة المفردة بالوظيفة التي تؤديها في الكلام، انطلاقا من الوظيفة الأساسية للغة كوسيلة لاتصال الناس بعضهم ببعض"[3].

ومن أجل الإلمام بكلّ هذا فقد تناولنا وظيفية الجرجاني من خلال التطرق إلى:

1. أسس الوجه التركيبي الوظيفية لنظرية النظم.
2. النظم والتركيب .
3. المبادئ الوظيفية عند الجرجاني.
4. ظواهر تداولية متعلقة بالخبر.

1.1: أسس الوجه التركيبي الوظيفي لنظرية النظم عند الجرجاني:

يتضمن الوجه التركيبي الوظيفي لنظرية النظم أربعة أسس، واضحة المعالم والتي نراها ذات مرجعية وظيفية محضّة، وهي :

- ✓ توخي معاني النحو.
- ✓ الترتيب.
- ✓ إمكانات التأليف بطرق التعليق.
- ✓ اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض.

1.1.1: توخي معاني النحو :

1 مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث العربي، مصدر سابق، ص 23.
2 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 273.
3 جعفر دك الباب، النظرية اللغوية العربية الحديثة: ص 60.

لم يكن الجرجاني يعمد من خلال نظريته النظم إلى تصحيح مسار الدرس النحوي الذي أصبح في عصره " ضربا من التكلف و بابا من التعسف و شيئا لا يستند إلى أصل و لا يعتمد على عقل " [1] بل كان همّه قبل كل شيء بيان دلائل الإعجاز فوصل إلى أن توخي معاني النحو هو الأساس الذي يقوم عليه إعجاز النظم القرآني ، و هناك فرق بين النحو و توخي معاني النحو ، فالنحو يسعى إلى بيان الأسلوب الصحيح في الكتابة الذي يطابق أوضاع القواعد النحوية فيعرف الدارس للنحو الكيفية التي تتساوق فيها الكلمات ، حتى تؤدي معنى يصل إلى عقل المتلقي ، وهذا ليس هدف النظم ، لأن النظم يقوم على توخي أو اختيار الأساليب التي تؤدي غرض المتكلم فهو يختار من الأساليب الموضوعة في قوانين النحو ما يمكن أن يعبّر عن الأغراض ، و المعاني المناسبة للمقام و الحال ليصل بها عقل المتلقي .

أي ليست العمدة في معرفة قواعد النحو وحدها ، و لكن فيما تؤدي إليه هذه القواعد و الأصول ، و قد يكون أحدنا لا يعرف التسميات الدقيقة لموضوعات النحو ، و لكنه يعرف الفروق بينا و يحس بمعانيها حين يسمعها ، شأنه في ذلك شأن البدوي الذي عاش بعيدا عن النحو و مصطلحاته ، أو قبل أن يعرف علم النحو ، غير أنه كان يفهم ما يسمع و يميّز بين أسلوب و آخر، فالاعتبار هو بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات [2]، أي أن العبرة ليست بمعرفة مصطلحات النحويين و دراساتهم ، و إنما هي في حسن الاستعمال اللغوي حيث يجيء التركيب من حيث صحته الداخلية و الخارجية متفقا مع قواعد النحو و أعراف اللغويين [3].

كانت التفرقة بين النحو و توخي معاني النحو واضحة في ذهن الجرجاني ، فالمعاني عنده هي قواعد ثابتة مستقرة لا تحتاج إلى إعادة النظر أما توخي المعاني النحوية في عملية النظم فهي مجال المزية و الحسن و مجال الإبداع و المنافسة لأنها تقوم على عملية الاختيار و حسن الاستخدام وفق قوانين النحو و معانيه و هذه الغاية هي التي تميز بين النحو و النظم .

1 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 12.
2 المصدر نفسه ، ص 283
3 تمام حسان ، اللغة العربية بين المعيارية و الوصفية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط2 ، 1979 ، ص 3 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

فعبد القاهر الجرجاني يرى أن عملية الإبداع تمرّ بمرحلتين هامتين تتمثل الأولى في مرحلة الصواب و الخطأ ، و هي التي تختص بالقواعد النحوية بمعناها الخاص ، و الأخرى تتعدى ذلك إلى مناط الفضل فهو يتعامل مع النحو باعتباره وسيلة من وسائل استغلال الطاقة الكامنة في اللغة ، و محاولة استخلاص الإمكانات المتاحة من هذه الطاقة عن طريق ما عرفه من المعاني الأولى و المعاني الثانية للنحو [1].

إن تركيز الجرجاني على الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات ينجم عنه ما قاله فندريس في علم اللغة الحديث " نماذج اللغة تتم في الدماغ تبعا لعوائد لا يشعر بها المتكلم"

و بهذه النظرة إلى النحو و علاقاته و أثرها في بناء الكلام و فضلها في التفاضل بين أجناس التعابير و أنواع الصور حقق الجرجاني مولدا ثانيا للنحو العربي أخرجه من الشكلية إلى الوظيفية ، حيث وضع قوانين النحو بإزاء قوانين البلاغة و الجمال في التعبير [2].

2.1.1: الترتيب :

يرى الجرجاني أن معاني النحو هي معان جزئية و بتضامها يتشكل معنى واحدا هو المفهوم ، و هو ما يعرف بغرض المتكلم و هذه إشارة لم يسبقه إليها أحد ، يقول : " و اعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعا من الذهب و الفضة فيذيب بعضها ببعض حتى تصير قطعة واحدة ، و ذلك أنك إذا قلت " ضرب زيد عمرو يوم الجمعة ضربا مبرحا تأديبا له "فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدّة معان كما يتوهمه الناس" [3] و هو بهذا يرتقي بمفهوم البنية ليعطيهل شكلا جديدا في إطار الجملة ، و هو ما يسمى المفهوم المتحصل من تفاعل المعاني الجزئية ، الذي يمكن أن يصلح أساسا لمفهوم البنية الكلية للنص.

و عليه فعملية التركيب اللغوي تقوم عنده على اختيار المتكلم الوحدات من مخزونه اللغوي التي يمكن أن تفي بغرضه ، بما يتناسب و المعاني المنبثقة عن الحالة الشعورية التي يعيشها [4]، ثم

---

1 شكري عياد ، المؤثرات الفلسفية و الكلامية في النقد العربي و الباغة العربية ، مجلة أقلام عدد 11، أوت ، 1980 ، ص 40

2 فندريس ، علم اللغة ، تر : عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص ، مكتبة الأنجو مصرية ، القاهرة ، (د/ط) 1950، ص 139 ، ص 144.

3 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 45.

4 عبد السلام المسدي ، الأسلوبية و الأسلوب ، مصدر سابق ، ص 71 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

على ترتيبها و ذلك بتحديد موقع كل واحدة لغوية وفق ما يقتضيه غرض المتكلم و ذلك بأن يُجري عملية تنظيم لما تم اختياره على نحو يتلاءم فيه هذا التنظيم مع النسق الفكري و المعنوي و الشعوري الذي يتواتر على حال المتكلم ، مراعيا الرتب المحفوظة وفقا لترتيب المعاني في النفس [1]، و هذه المعاني يكون ترتيبها في النفس على ما يقتضي العقل ، فالنظم ترتيب لمعاني الألفاظ في النفس و ليس ترتيب الألفاظ و تواليها في النطق إذ أن " الكلم ترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس "[2] ، فليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق بل تناسقت دلالاتها و تلاقت معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل [3].

و الترتيب هو وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر فوائد التقديم و التأخير الذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر" [4].

لقد ربط عبد القاهر الجرجاني الترتيب بالموقع حيث أكد أنه لا يمكن أن يتحقق النظم الذي هو مدار البلاغة بترتيب المعاني في النفس فقط بل لا بدّ من العلم بمواقعها في النفس ، و في هذا يقول : " و أن العلم بمواقع المعاني في النفس ، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق " [5].

حتى إذا ما عبر عنها صادق كل لفظ موقعه و رتبه تبعا لموقع معناه ، و رتبه في النفس بحيث " لا يجد المعنى في لفظة إلا مرآته الناصعة ، و صورته الكاملة ، و لا يجد في معناه إلا وطنه الأمين ، و قراره المكين " [6].

و هذا معناه أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة و إنما من حيث ملاءمة معنى الكلمة لمعنى التي تليها ، فقد ترى كلمة تروقك و تؤنسك في موضع ثم إنك لتراها تثقل و توحشك في موضع آخر [7].

---

1 تمام حسان ، اللغة العربية – معناها و مبناها – ، ص 188.

2 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 45.

3 المصدر نفسه ، ص 41.

4 تمام حسان ، العربية – معناها و مبناها – ص 188.

5 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 44

6 محمد عبد الله دراز ، النبأ العظيم – نظرات جديدة في القرآن الكريم ، دار القلم ، الكويت ، ط 4 ، 1977 ، ص 92.

7 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 90.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

و في هذا إشارة من الجرجاني لأهم مبدأ من مبادئ النحو الوظيفي المتعلق بعلاقة البنية بالوظيفية ، فالكلمة لا تحدد وظيفتها ، و لا تأخذ قيمتها النحوية في الجملة إلا بموقعها الأخص منها [1].

و لذلك نراه يربط الفصاحة بموقع الكلمات ، فإننا لنرى اللفظة تكون في غاية الفصاحة في موضع و نراها فيما لا يحصى من المواضع و ليس فيها من الفصاحة قليل و لا كثير [2] ، و النتيجة أن موضع الكلمة أو موقعها من النظم مقياس أيضا لتحديد المزية و الفصاحة عند عبد القاهر الجرجاني .

إن لكل بنية حالات توجبها ، و قد بيّن قواعده على أساس معرفة هذه البنيات و معانيها الشكلية ، و يكفي أن يعرف شكل البنية حتى تجري الحكم عليها دون معرفة مضمونها أو معناها اللغوي أو المعجمي ...

3.1.1: إمكانية التأليف بطرق التأليف :

يرى الجرجاني أن الكلم ثلاث : فعل و اسم و حرف و للتعليق فيما بينها طرق معلومة ، و هو لا يعدو ثلاثة أقسام ، تعلق اسم باسم ، و تعلق اسم بفعل ، و تعلق حرف بهما " [3].

فالاسم يتعلق بأن يكون خبرا عنه أو حالا أو تابعا له ، و أما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو منزلا من الفعل مكان المفعول و ذلك في خبر كان و أخواتها و الحال و التمييز... ، أما تعلق الحرف بهما فهو على ثلاثة أضرب ، أحدهما أن يتوسط بين الفعل و الاسم ، فيكون ذلك في حروف الجرّ ، و الضرب الثاني تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي و الاستفهام و الشرط و الجزاء بما يدخل عليه ، و الضرب الثالث تعلق الحرف بما يتعلق به العطف هو أن يدخل الثاني في عمل العامل الأول كقولنا : " جاءني زيد و عمر " .

---

1 ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية و قواعد العربية |، ص 18 .

2 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 307 .

3 المصدر نفسه ، ص 10 ، ص 13 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

و أمر التعليق عظيم عند الجرجاني فقد اشترط في النظم التعليق فقال " و اعلم أنه لا نظم ، و لا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، و يبني بعضها على بعض ، و نجعل هذه بسبب تلك " [1] ثم إن النظم ما هو إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، و تعمل على قوانينه و أصوله و تعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، و تحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها " [2]

فالنحو يتكون من وحدات، وفقا لمعاني خاصة، تدخل في تركيب خاص فيتّم بها التأليف والتركيب، وهذا قريب مما يراه المحدثون من أن نحو أي لغة من اللغات يدرس طرق تأليف الكلمات في جمل ويوضح طرائق ترتيبها، مع تحديد المعاني النحوية من حيث المدلول الشكلي للوحدات اللغوية التي يترتب عليها اختلافات في البنية، تتوقف عليها عملية التركيب والتأليف المتنوعة وينتج عنها أنماطا جملية مختلفة (كأنماط الجملة الفعلية، وأنماط الجملة الاسمية مثلا).

ومن أمثلة معاني البنية التي يحدّدها نحو أي لغة، بيان ما إذا كانت الجملة تقريرا أو استفهاما أو رجاء، وهذا ما يسميه الجرجاني " تعلق مجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء"[3].

4.1.1: اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض :

يعد الجرجاني أول من أخرج النحو من نطاق شكليته و جفافه ، و سما به فوق الخلافات و التأويلات حول البناء و الإعراب إذ أخضع النحو لفكرة النظم [4].

يأتي الإعراب نتيجة أو تابعا للترتيب الخاص الذي ينجم عن اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض، وأهم الجوانب التي تراعي في هذا الترتيب: الاختيار، و الموقعية، والمطابقة، يسمي الجرجاني ذلك أحكام النحو، وقوانينه فيما يبيّن الكلم من علاقات ووفقا لهذه الجوانب يتم التفاضل بين الأساليب ويعلو بعضها فوق بعض.

---

1 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 256.

2 . المصدر نفسه ، ص 256 .

3 . المصدر نفسه ، ص 16.

4 المصدر نفسه ، ص 10 ، ص 13 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

ويذكر الجرجاني رأيه في الإعراب : "ومن ثم فلا تفاضل فيه، فليس لأحد الفضل في أن يعرف أن الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب بأكثر من صحابة، وإنّما يكون الفضل في الوضع الذي أوجب هذا الرفع أو أوجب هذا النصب[1] ، فالإعراب ليس في حقيقة إلا مسألة متواضعة من مسائل اللغة، غير أنه ملك على الناس شعورهم.

وكان هدف الجرجاني أن يوضح أن الإعراب هو جزء أو قرينة من عدة قرائن وجانب واحد من جوانب النحو وليس بأهمها، فليس الإعراب في نظر عبد القاهر الجرجاني مزية تدخله فيما يعجز في القرآن الكريم من نظم يتوخى معاني النحو، وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلّهم، وليس هو ممّا يستنبط بالفكر، ويستعان عليه بالروية[2].

ومفهوم الإعراب عنده لا ينتهي إلى مفهوم الموقع من الجملة أو نسبته من الجملة من سابقة أو لاحقه رفعا ونصبا وجرا وإنّما يتعداه إلى المفهوم الدلالي الذي تقتضيه فصاحته المخاطب ونباهة البليغ، ومن ثمّ تجده لا يقف في نظرته إلى الإعراب عند المظاهر الشكلية التي أسّس لها الإعراب لاحقا في الاهتمام بالقواعد الإعرابية، بل ينظر إليه على أنّه علم يقصد به التأسيس لفهم يساعد على إدراك معنى المعنى، ووفقا لمنهج الجرجاني هذا تعدّ الدراسة النحوية معدّة لدراسة المعنى اللغوي، وكانت هذه ثورة في وجه النحاة التقليديين الذين عنوا في البحث بأواخر الكلمات فقط.

---

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 256.

2 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 256.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

2.1: النظم و التركيب :

1.2.1: العلاقة بين الكلمة و التركيب و السياق :

ميّز الجرجاني بين نظم الحروف و نظم الكلم إذ يرى أن الأولى توالي في النطق فقط ، و ليس نظمها بمقتضى المعنى ، و لا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل فلو أن واضع اللغة كان قد وضع " ربض " مكان " ضرب " لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد ، و أما الثاني فيقتضي في نظمه آثار المعاني و ترتيبها على حسب ترتيب المعنى في النفس ، و ليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء و اتفق و " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، و تعمل على قوانينه و أصوله و تعرف مناهجه التي نهجت ، فلا تزيغ عنها ، و تحفظ الرسوم التي رسمت فلا تبخل منها " [1] و معنى هذا أن الجرجاني قد ربط بين علمي النحو و البلاغة .

لقد تصدى الجرجاني للتيار الذي اهتم باللفظ دون المعنى ، و هاجم الدعوة إلى إهمال الشعر و الانصراف عن علم النحو ، لأن ذلك يؤدي إلى الصد عن معرفة حجة الله في إعجاز القرآن ، فأكد في أكثر من موضع أهمية النظم و توخي معاني النحو و أحكامه بين الكلم ، بأنه كان من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنه يطلب المزية بنظم الكلام ثم لا يطل بالمزية في معاني النحو و أحكامه ، و توخيها فيما بين الكلم ، فإن اقتصر البعض على المزية المحصورة بنظم الكلم و بأن النظم هو نظم للألفاظ دون المعاني دون المزية الأخرى في توخي معاني النحو ، فإنهم لن يصلوا إلى حقيقة الإعجاز باعتقادهم أن الفصاحة لا تظهر بأفراد الكلمات و إنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة ، و يقصد بهذا الكلام القاضي عبد الجبار الذي قال " إن المعاني لا تتزايد إنما تتزايد الألفاظ " [2].

و كان فضل عبد القاهر عظيما في تقريره نظرية النظم ضمن اللفظ و المعنى في طريقة الأداء لتصوير المعنى ، فإذا اختلفت طرق التعبير عن المعنى الواحد لا بدّ و أن يتبع هذا الاختلاف

---

1 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 49 .

2 المصدر نفسه ، ص 63 ، ص 65 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

تبدل و تغير ، يصور هذا المعنى في النفس و الذهن و بذلك يربط المعاني بطرق الأداء ربطا لا يجوز الحديث بعده عن المعاني و الألفاظ كل على انفراد .

و لا يفصل بينهما بفاصل ، و لن يبرز المعنى الواحد إلا في صورة واحدة ، فإذا تغيرت الصورة الواحدة تغيرت الصورة الواحدة تغير المعنى بمقدارها ، فأي تبدل في الألفاظ لا بدّ أن يقابله تبدل في المعنى و هذه هي الطريقة المثلى في الأدب و الفنّ .

يرى الجرجاني أن الألفاظ خدم للمعاني و هذا بدوره قاده إلى الكشف عن الدور الذي تقوم به العلاقات السياقية فعمل على إبراز أهميتها و تعزيز دورها من خلال الأمثلة و الشواهد ليخرج إلى " أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، و لا من حيث هي كلم مفردة ، و أن الألفاظ تثبت لها الفضيلة و خلافها في ملاءمة معنى اللفظة بمعنى التي تليها "[1] و ذلك " لأنك لن تجد أحدا يقول اللفظة فصيحة إلا و هو يعتبر مكانها من النظم "[2]

و معنى هذا أن الجرجاني قد دعا إلى الأخذ بالسياق و المواقع و التأليف و كان يقصد فيه ضم الكلام بعضه إلى بعض ، فاللفظة المفردة لا تثبت لنا الفضيلة و خلافها إلا بحسب موقعها من الكلام ، و يضرب مثالا لذلك قوله تعالى : "وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ فالمزية الظاهرة هنا الحسن و الجمال و الشرف إلا من حيث التقاء الأولى بالثانية و الثالثة بالرابعة و هكذا "[3]

استطاع الجرجاني أن يتوصل إلى أبعد دقيقة و عميقة خرج منها إلى أن النظم الناجم عن مجموعة الروابط و العلاقات اللغوية ، هو الذي يحدّد معنى اللفظ ، و يعطيها قيمتها و مزيتها و أن لا قيمة له خارج السياق.

---

1 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 40.

2 المصدر نفسه ، ص 39.

3 المصدر نفسه ، ص 50.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

2.2.1: العلاقة بين الجملة و السياق :

تظهر رؤية الجرجاني الخاصة للعلاقة بين الجملة والسياق الذي يتضمنها ضمن المعطيات الفكرية التي أقام بناءً عليها نظرية النظم، وقد عمل على تأسيس فهم جديد للنحو العربي من حيث وظائفه الدلالية التي تتعدى مجرد الاهتمام بالقواعد النحوية والإعراب إلى اكتناه القيم الدلالية والبلاغية التي تتضمنها الاستخدامات النحوية الخاصة للغة في إطارها الوظيفي فإذا كان النحويون العرب قد ظلوا منشغلين زمنا طويلا بالعلّل و الأقيسة وأحوال البناء والإعراب والخلافات النحوية، فإن الجرجاني فتح بابا جديدا لدراسة النحو منكرا على النحاة إهمالهم للقيم الدلالية و البلاغية التي ينبغي أن يتوفر عليها الدرس اللغوي.

إن نظرية النظم في جوهرها تتّخذ من النحو أساسا لها، لكنها تجاوزت الحدود التي كانت سائدة في بيئة النحاة حتى ذلك الوقت إذ كانت عملا منهجيا منظما بقدر ما يتوخى دراسة الإعجاز في ضوء فهم جديد يقوم على دعامة من النحو وأحكامه، يتوخى أيضا ترييع أفق النحو وتطويع أدواته، حتى بتقرير مواطن الحسن في لغة القرآن والشعر، يقول الجرجاني : " فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل خلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له فلا ترى كلاما قد وصف بصحة النظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه وجعلته يدخل ضمن أصوله، ويَتَضَّلُ بباب من أبوابه"[1].

إن النظم في جوهره هو النحو في أحكامه، غير أن الجرجاني لا يعني بأحكام النحو مجرد مراعاة الإعراب والقواعد التي تقف بالنحو عند حدود الحكم بالصحة والفساد مما يعتبر من لوازم الكلام، ولكن المقصود أيضا هو مراعاة الصورة الذهنية للمعنى في الكلام، أي مراعاة العلاقة التنظيمية التي يمكن من خلالها أن نتبيّن ما للنظم من مزية وفضل، ولو كان المقصود بأحكام النحو الوقوف عند الحكم بالقواعد النحوية فحسب لكان كما يقول الجرجاني " البدوي الذي لم

---

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 78.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

يسمع بالنحو قط ولم يعرف المبتدأ أو الخبر وشيئا مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام، وإن لنراه يأتي في كلامه بنظم لا بحسنه المتقدم في علم النحو"[1].

هكذا يكون النظم في نظر الجرجاني هو الصورة التي بمقتضاها يتكون المعنى بالأسلوب الذي هو أصح لتأديته، وأساس حصول ذلك هو عملية الاختيار التي تنفي الارتجالية عن أي استخدام لغوي، فالنظم لا يعني مجرد ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق، وإنه يعني تأليف الكلام وفق علاقة خاصّة يتطلبها المعنى ويتطلبها السياق العام.

إن تأليف الكلام في نظر الجرجاني هو ميزة فردية صرف، إذ أن إمكانات اللغة تتيح المجال أمام مستخدميها لابتداع أساليب خاصّة، تميّز كلاً منهم من الآخر، وهذا ما يجعل الكلام يتفاوت في مستوياته البيانية من شخص لآخر، وهو ما يفسر ذلك التميز الذي تظهره لغة القرآن عن أية استخدامات لغوية أخرى، إذ لو كان الأمر في النظم مقصورا على مراعاة أحكام النحو لتساوى في البلاغة كل كلام التزم النحو وراعى قواعده، غير أن الميزة تكمن في عملية الاختيار التي يقوم عليها التأليف لوصفه أداءً فرديا قائما على الاختيار من بين إمكانات هائلة تتيحها اللغة، ولعل أشدّ ما يتّضح فيه أسلوب الجرجاني هذا يظهر في الأبواب التي عالج من خلالها ما اصطلح على تسميته بعلم المعاني الذي يختصّ بدراسة التقديم والتأخير الحذف والذكر، الفصل والوصل...وغيرها.

إن هذا الأسلوب الفذ الذي تعامل به عبد القاهر مع أساليب التأليف المختلفة هو ما قاد إلى تأسيس علم المعاني الذي يقوم على الجمع ما بين النحو والبلاغة على نحو يظهر القيمة اللغوية والدلالية للجمل، وهو ما يتقاطع ومباحث اللسانيات الوظيفية، و سنحاول توضيح ذلك من خلال :

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 308.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

1.2.2.1: التقديم و التأخير :

لقد تنبه الإمام الجرجاني إلى أهمية التقديم و التأخير و ذلك في قوله " هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعه ، و يفضي بك إلى لطيفه ، و لا تزال ترى شعرا يروقك و لطف عندك ، أن قدم فيه شيء و حول اللفظ من مكانه إلى مكان " [1] .

و التقديم عنده على وجهين :

- ✓ **التقديم على نية التأخير:** ويكون في كل شيء بقي مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، ووظيفته النحوية التي كان يشغلها، وذلك كخبر المبتدأ إذا قُدِّم عليه، والمفعول إذا قدِّم على الفاعل نحو: منطلق زيد، وضرب عمرا زيد .
- ✓ **تقديم لا على نية التأخير:** وينقل فيه الشيء من حكم إلى حكم، ويجعل في باب غير بابه وإعراب غير إعرابه، وذلك مثل أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأ فتُقدِّم هذا على ذاك تارة وذاك على هذا تارة أخرى، كنحو ما تصنع بـ (زيد) و (ينطلق) في نحو: (زيد المنطلق) و (المنطلق زيد) بحيث أن (المنطلق) لم تحتفظ بوظيفتها النحوية التي كانت عليها مع التأخير بل نقلت من كونها خبرا إلى كونها مبتدأ

وبعد ذلك تحدّث عن مواضع التقديم والتأخير متناولا مجموعة من المسائل بهذا المبحث التي اخترنا منها بعض النماذج الموضّحة للمبادئ الوظيفية ولاسيما ما تعلق بمبدأ: علاقة البنية بالوظيفة.

1.1.2.2.1: التقديم والتأخير مع الاستفهام وأغراضه:

ومن المواضع التي تعرض لها الجرجاني اخترنا النموذج التالي:

الاستخبار عن الفاعل: يرى الإمام أن مقام الاستخبار عن الفاعل يوجب بنية صورية غير تلك التي يوجبها مقام الاستخبار عن الفعل، يقول: "ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن

---

1 المصدر نفسه ، ص 106.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلت فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك، أن تعلم وجوده. وإذا قلت أأنت فعلت : فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل، من هو وكان التردّد فيه"[1]، ويؤكد الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم بحيث إذا كان الفعل مطلقا وعاما لا يختصّ بواحد دون آخر حتى يسأل عن عين فاعله لم يجز تقديم الاسم عليه، أما إذا كان مخصوصا وممّا يمكن أن يَنُصَ فيه على معين جاز وكان كلاما مستقيما[2].

ثم يستطرد الإمام في شرح هذا المبدأ والتمثيل له بمختلف الشواهد من القرآن الكريم والشعر وغيرهما، يقول: "**فإذا قلت (أأنت فعلت ذاك)، كان غرضك أن تقرره بأنه فاعل، يبين ذلك قوله تعالى:** ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ ﴾ **[سورة الأنبياء 62]، لا شبهة**

في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام، وهم يريدون أن يقرّ لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان"[3]، ويضيف بعد ذلك أن للهمزة معاني وظيفية أخرى تُسْتَفَادُ من السياق: كالإنكار،

والتوبيخ، إنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله[4].

2.1.2.2.1: التقديم والتأخير مع النفي وأغراضه:

يطبق الإمام نفس القاعدة التي رأيناها في الاستفهام على تقديم الفاعل وتأخيره مع النفي إذ يقول : "إذا قلت: (ما فعلت)، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول. وإذا قلت : (ما أنا فعلت)، كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول"[5]، فإذا قدّم الفعل نفينا عن الاسم فعلا لم يثبت أنه مفعول، أما إذا قدّم الاسم، كنا نفينا عنه فعلا ثبت وقوعه.

---

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 151.

2 المصدر نفسه، ص 152.

3 المصدر نفسه، ص 152.

4 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 153-154.

5 المصدر نفسه، ص 160.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

ثم يجعل الإمام عبد القاهر هذا الحكم سارٍ على المفعول[1]، وعلى الجار والمجرور أيضا عند تقديمهما وتأخيرهما[2].

3.1.2.2.1: التقديم والتأخير مع الخبر وأغراضه:

ومن المسائل التي تناولها مسألة:

تقديم الخبر وتأخيره في الإثبات والنفي: يطبق الإمام عبد القاهر هنا أيضا قاعدته العامّة التي رأيناها في الاستفهام والنفي وذلك أنك حينما تُقَدم الاسم الذي أردت أن تتحدّث عنه كان القصد إليه دون الفعل، إلا أن هذا القصد ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: الاختصاص وذلك بأن تجعله فاعله دون آخر أو دون كلّ أحد وتزعم أنه يختص به دون غيره، ومثاله قولك: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه، تريد أن تدعي الإنفراد بذلك والاستبداد به[3].

أما القسم الثاني: فلا يكون القصد فيه على هذا المعنى، ولكن على معنى التوكيد والتحقيق على السامع بأنك قد فعلت، فتمنعه بذلك من الشك أو الإنكار أن يظن بك الغلط ومثاله قولك : هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء فأنت هنا لا تريد أن تزعم أنه لا يوجد من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره، ولكنك تريد أن تحقّق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه، وأن تمكن تلك في نفسه[4].

غير أن هذا الوجه (أي تقديم الاسم وبناء الفعل عليه) لا يكون إلا في فعل يشكّ فيه أو ينكر وقوعه وأنه لذلك لو أخبرت بالخروج عن رجل من عادته فعل ذلك فقلت: قد خرج، لم تحتج إلى أن تقول: هو قد خرج، لأنه ليس بشيء يشكّ فيه السامع يحتاج منك أن تحقّقه له وأن تقدم فيه ذكر المحدث عنه"[5].

---

1 نفسه، ص 161، 162.

2 نفسه، ص 162.

3 نفسه، ص 162.

4 نفسه، ص 163.

5 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 168.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

2.2.2.1: الحذف:

يظهر الحذف من مظاهر الكفاءة والاقتدار اللغوي، لدى المتكلم، والتنبيه له يكون من جهة المخاطب، حيث يعمد المتكلّم إلى إضمار أو انتزاع أجزاء من الكلام، يزداد بها المعنى تأثيرا، وتزداد الرابطة التواصلية ظهورا من حيث أن المخاطب يسعى إلى فك شفرات الحذف ومضمراته بسيرورة من الافتراضات المسبقة والاستدلالات، التي من شأنها أن تساعده في التأويل المناسب للقول، وفي هذا يقول الجرجاني عن الحذف "هو باب دقيق المسلك (...) ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن"[1].

فمن الملاحظ أن عبد القاهر قد تنبه إلى مزايا وأسرار النظم، بدليل أنّه توسّع في الحديث عنه في كتاب دلائل الإعجاز، وأدرك أن عناصر العملية الإسنادية تعترضها عوارض تؤثر في شكلها وفي معناها من بينها الحذف الذي ركز عليه الجرجاني وفصل في أسراره، إذ استهل عبد القاهر كلامه عن الحذف بحذف المبتدأ وكلام سيبويه عنه[2] عندما عرض لقول الشاعر:[3]

اِعْتَادَ قَلْبُكَ مِن لَيْلَى عَوَائِدَه وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ المَكْنُونَة الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذاعَ المُعْصِراتِ بِه وَكُلُّ حَيْرانٍ سَارَ مَاؤُهُ خَضِلُ

حيث قال: أراد ذلك ربع قواء، أو هو ربع، ثم قدّم مثالا آخر وهو قول الشاعر:[4]

هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ والطَّلَلاَ كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلاَ

دَارٌ لِمَـرْوَة إِذْ أَهْلِـــي وَأَهْلُهُم بِالكَـــانِسِيَة نَرْعَى اللَّهْوَ والغَزَلاَ

ويسترشد (عبد القاهر) هنا بما أورده (سيبويه) في البيت الأول بأن (دار) خبر لمبتدأ محذوف فكأنه قال: تلك دار، ويعلّل بعد ذلك حمل (سيبويه) للربع في البيت الأول على الخبرية دون

---

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 168.

2 سيبويه، الكتاب، ج1، ص.ص : (282، 281).

3 ورد البيت بلا نسبة في المغني والخصائص، وذكر في الكتاب، ج1، ص 281 ونسب لعمر بن أبي ربيعة.

4 ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص 494.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

البدل بما حكاه عن شيخه من أن الربع أكثر من الطلل، وأن الشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه، فأما الشيء من أقل منه ففاسد لا يتصور، ليخلص في الأخير إلى أن هذه الطريقة في حذف المبتدأ مستمرّة لهم ويقصد العرب إذا ذكروا الديار والمنازل[1]، يستدرك القول بعد هذا الإطلاق، فيرى أنّهم كما يضمرون المبتدأ فقد يضمرون الفعل فينصبون، مستشهدا في ذلك أيضا بقول سيبويه[2] على بيت ذي الرمة:[3]

دِيَار مَيَّةَ إِذْ مَيْ تُسَاعِفُنَا وَلاَ يَرَى مِثْلَهَا عَجَمٌ وَلاَ عَرَبٌ

كأنه قال: اذكر ديار ميّة، معلّلا الحذف هنا بكثرة ذلك في كلام العرب واستعمالهم إياه، والذي يفهم بعد هذا أنّه يجوز في هذه المواضع الرفع و النصب، فالرفع على الخبرية والمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية والفعل هو المحذوف.

ثم يختار الجرجاني مواضع لحذف المبتدأ قال فيها النحاة وسمّوها بالقطع والاستئناف حيث يبدؤون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاما آخر يأتون فيه كثيرا بخبر من غير مبتدأ ممثلا بقول الشاعر:[4]

وَعَلِمْتَ أَنِي يَوْمَ ذَا كَ مُنَازِلُ كَعْبًا وَنَهدًا

قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا تَحْدِيدَ تَمَّرُوا حَلَقًا وَقَدًّا

وقد عدّد الجرجاني الأمثلة ليصل إلى وضع قانون للحذف وأثره في تحسين الكلام بقوله: "وإذ عرفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ، فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به"[5] فحسن

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 112.

2 سيبويه، الكتاب، ج1، ص 280.

3 المصدر نفسه، ص 271، وينظر،الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 101.

4 ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، هامش، ص 101.

5 الجرجاني، دلائل الإعجاز، هامش، ص 104.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

الحذف عنده كما يبدو ليس إلا في المجيء به حيث ينبغي له واستعماله في موضعه، وهذا تأكيد منه على حسن وجوه النحو لا يتم إلا بمراعاة المواضع والأغراض التي يصاغ الكلام لها.

ولهذا الحذف أسرار نفسية يقول عنها: "فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرها واحدا واحدا، وانظر إلى موقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذ أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم فليت النفس عما تجد، وألطف النظر فيما يحسّ به، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك، فإنّك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأن ربّ حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد"[1].

فالحذف هو التخفيف من ثقل الكلام وعبء الحديث، ومن منا لم يفضل الخفة على الثقل ما دامت الخفة هي المطلوبة والمقام يستدعيها، والحال يطلبها " ففي الخفة تلك تكمن البلاغة، ويسمو الكلام، حتى يصل إلى قوة السحر في التأثير وتكون الجملة مع الحذف أشد وقعا على النفس، وأتم بيانا، وأنصح من الذكر"[2].

والجرجاني لم يكن يعنيه من الحذف قاعدة النحاة التي تقول: لا حذف إلا بدليل سواء كان من الدليل مقاليا أم حاليا أم عقليا وإنما كان يعنيه حينما تناول الحذف في الدلائل بيان قيمته ووظيفته إلا بلاغية التي يؤديها في الكلام، وهذا ما يعلل عدم تتبعه بجميع العناصر النحوية التي تتعرض للحذف في الجملة، بل اكتفى بتوضيح حذف المبتدأ وحذف المفعول، مركزا على الأغراض التي ظهرت له وهداه إليها فكره في حذف كل منهما.

وكانت شواهد الحذف عنده آيات قلائل لأن هدفه الوصول إلى الأغراض الإبلاغية فكانت إشارات واضحة إلى قيمته في الكلام – أي الحذف – إذ أصيب به موضعه: كما أنها التفاة ذكية إلى علاقته القوية بمقاصد المتكلمين وأغراضهم، وهو الشيء الذي أسهب الإمام عبد القاهر في إيضاحه وإماطة اللثام عنه.

---

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 103.

2 عبد الفتاح لشان، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، مصدر سابق، ص (160، 159).

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

وحسن الحذف عند الجرجاني يكمن في المجيء به حيث ينبغي له واستعماله في موضعه، وهذا تأكيد منه على أن حسن وجوه النحو لا يتم إلا بمراعاة المواضع والأغراض التي يصاغ الكلام لها

يؤكد الجرجاني أن الاختلاف في تقدير معاني النحو ينقل معنى الكلام من غرض إلى غرض، بحيث ينشأ بين وجهي التقدير المختلفين فرقان دلاليان واضحان جدا، من غير أن يغير من لفظه شيء، أو تحول كلمة من كلماته عن مكانها إلى مكان آخر، ذاكرا أن هذا الضرب من الكلام هو الذي يتسع مجال التأويل والتفسير فيه، حتى صرنا نجد في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، مما يجعله طريقا لمزلة الكثير من الناس وتوريطهم في الهلكة والضلال إذ هم لم يراعوا أمر النظم وما تستلزمه وجوه النحو وفروقه ذلك لأن الجهل بهما قد يدفع إلى الشيء لا يصح إلا بتقدير غير ما يريه الظاهر[1] فهو بهذا يضع بين أيدينا كلاما مهما ومفيدا جدا في قضايا التقدير النحوي الذي أصبح لا يهتم فيه إلا بتحليل العمل النحوي، وذلك بتقدير عامل أو معمول غير ملفوظ دلت عليه حركة أو غيرها، بحيث نستطيع بفضل هذه الفكرة التي يكون التقدير فيها مناسبا لذلك الغرض ومن ثم نتفادى أن نقع فيما أخذه الإمام على بعض النحاة، والمفسرين في تقديرهم للمبتدأ المحذوف في قوله تعالى:" يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَانَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ١٧١ " [سورة النساء، الآية 171].

حيث ذهبوا في رفع ثلاثة إلى أنها خبر لمبتدأ محذوف، فقالوا: إن التقدير: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة[2]، وقد رأى عبد القاهر أن هذا التقدير ليس بمستقيم، لأن فيه شبه الإثبات أن هناك آلهة، معللا هذا الفهم بأن النفي إنما ينصب على المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدأ لا معنى المبتدأ، فإذا قلت: ما زيد منطلقا، كنت نفيت الانطلاق الذي هو معنى الخبر عن زيد، ولم تنف معنى زيد، وكذلك التقدير في الآية الكريمة: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ; إذ يفهم منه نفي أن تكون عدة الآلهة ثلاثة لا كونهم آلهة كما أنك لو قلت: ليس أمراؤنا ثلاثة، كنت قد نفيت أن تكون

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 286.

2 الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، ص : 39، ج1.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

عدة الأمراء ثلاثة ولم تنف أن يكون لكم أمراء، وعلى هذا حكم الإمام عبد القاهر الجرجاني على هذا بالفساد، وأوجب العدول عنه إلى وجه آخر، وهو أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدأ محذوف، ويكون التقدير ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة، أو في الوجود آلهة ثلاثة، ثم حذف الخبر الذي هو (لنا) أو (الجود) كما حذف من (لا إله إلا الله) فبقي: ولا تقولوا آلهة ثلاثة، ثم حذف الموصوف الذي هو آلهة، فبقي: ولا تقولوا ثلاثة، ثم راح بعد ذلك يؤكد إطراد حذف الخبر في كل ما معناه التوحيد، ونفي أن يكون مع الله إله، وشيوع حذف الموصوف بالعدد، وأعطى بعد ذلك تخريجا آخر للآية، جعل المحذوف فيه تمييزا لا مبتدأ، والتقدير: ولا تقولوا ثلاثة آلهة مع القول بحذف الخبر أيضا كما مر في التقدير السابق[1].

ويسوق الجرجاني بعد ذلك عدة اعتراضات، ويرد عليها مؤكدا فساد تقديرهم وصحة ما ذهب إليه هو[2]، ولا يسعنا هنا إلا الاعتراف له بدقة الملاحظة ونفاذ الفكر واستنطاق دلالات التراكيب النحوية، وربطه بين كل وجه من وجوه النحو والصورة التي يحدثها في المعنى

ومما تناوله الإمام عبد القاهر في نفس السياق أيضا، الكلام في قوله تعالى:"وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾" [سورة التوبة، الآية 30].

في قراءة من لم ينون (عزيز) إذ حملها البصريون على وجهين: أحدهما أن يكون (عزيز) خبرا لمبتدأ محذوف و (ابن الله) وصف له، والتقدير هو: عزيز ابن الله، أو يكون المحذوف هو الخبر، والتقدير: عزيز ابن الله معبودنا وثانيهما: أنه إما حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة من قرأ∞ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ " [سورة الإخلاص، الآية:1-2] يترك التنوين من (أحد)، كما حكي عن عمارة بن عقيل أنه قرأ: "لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾ " [سورة يس، الآية 40]

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص (190-191).

2 المصدر نفسه، ص 191.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

فسأله ابن عباس: ما تريد؟ قال: سابق النهار قال: فهلا قلته، قال : لو قلته لكان أوزن"[1]، أي لكان أقوى وأمكن في النفس.

وقد أعظم الإمام عبد القاهر أمر من جعل المقدر خبرا في الآية، معللا ذلك بأننا "إذا حكينا عن قائل كلاما أردنا أن نكذبه فيه، فإن تكذيبنا ينصرف إلى الخبر دون الصفة، ومثال ذلك أننا لو حكينا عن إنسان أنه قال: زيد بن عمرو سيد ثم كذبناه فيه، لم نكن قد أنكرنا بذلك أن يكون زيد بن عمرو، ولكن أن يكون سيدا، وكذلك الأمر في إثباته إنما ينصرف إلى الخبر دون الصفة، وإذا كان الأمر كذلك كان جعل (الابن) صفة في الآية أمرا مؤديا إلى الأمر العظيم، الذي هو إخراجه – أي الوصف – عن موضع النفي والإنكار إلى موضع الثبوت والاستقرار، جل تعالى عن ذلك وعلا علوا كبيرا"[2].

ويستدرك بعد ذلك أنه لو قال قائل بأن هذه القراءة مشهورة أن جواز الوصفية في (الابن) مشهورة أيضا ومدونة في الكتب، مما قد يقتضي أن يكونوا قد عرفوا في الآية تأويلا يدخل به (الابن) في الإنكار مع تقديره وصفا، فيجب بأن ذلك وإن كان جائزا وصحيحا، فإنه لا يمكن حمله إلا على هذا الذكر، كما نقول في قوم تريد وصفهم بالعلو في تعظيم صاحبهم، إني أراهم قد اعتقدوا أمرا عظيما، فهم يقولون أبدا: زيد الأمير، تريد من ذلك أن ذكرهم له بكون كذلك إذا هم ذكروه، وهذا التأويل – كما يرى الجرجاني دائما – في الآية لا تحتاج منا – حتى يكون مستقيما أن تقدر له خبرا معينا، ولكن نريد أنهم كانوا لا يخبرون عنه بخير إلا كان ذكرهم له هكذا[3].

فانظر وتمعن كيف يقلب الإمام عبد القاهر المعنى على وجوهه المتعددة ويناقشها من قشة واعية بالتراكيب النحوية، وما يترشح عنها من دلالات قد يكون بعضها مناسبا للغرض الإبلاغي فيقبل، وبعضها غير مناسب له فيرد، وكل ذلك بسبب الحذف، وفي هذه الخطوة يتفق الجرجاني مع الوظيفيين ولاسيما في المبدأ القائم على تبعية البنية للوظيفة.

---

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص : (287-288).

2 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص (288-289).

3 الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر نفسه، ص (189-290).

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

وفي قضية المفعول به لم يعتبر الجرجاني الحذف جيدا في كل المواضع، فقد يكون ذكره في بعض الأحوال أبلغ وأفصح، وبين ذلك بقوله: "وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن، وذلك نحو قول الشاعر:

وَلَوْ شِئْتَ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُه عَلَيْه وَلَكِن سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

فقياس هذا لو كان على حد"وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴿٣٥﴾ " [سورة الأنعام الآية 35] أن يقول: لو شئت لبكيت دما، ولكنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه لأنها أحسن في ذلك الكلام خصوصا، وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان يبكي دما، فلما كان ذلك، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به، وإذا استقريت وجدت الأمر كذلك أبدا متى كان مفعول المشيئة أمرا عظيما أو بديعا غريبا، كان الأحسن أن يذكر ولا يذكر ولا يضمر يقول الرجل يخبر عن عزة: لو شئت أن أرد على الأمير رددت، ولو شئت ألقى الخليفة كل يوم لقيت، فإذا لم يكن مما يكبره السامع فالحذف أحسن كقولك: لو شئت خرجت ولو شئت قمت....وفي التنزيل " وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَـٰذَآ ۙ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣١﴾ "(سورة الأنفال الآية 31)"[1] فهو يرى أن التراكيب العربية بعامة، والأساليب القرآنية بخاصة لم تجرد مصادفة، أو كيفما اتفق، وإنما وضعت هذا الوضع، وكانت على هذه الصيغة، لأغراض إبلاغية، من حيث أن كل بنية من البنيات التركيبية لها معناها المحدد، ولها وظيفتها التواصلية المنوطة بها.

3.2.2.1: الفصل والوصل:

بدأ الجرجاني مناقشة للفصل والوصل بتقسيم العطف أولا إلى قسمين رئيسين :

أولهما: عطف المفرد على المفرد، وفائدته تكون في أنه يشرك الثاني في إعراب الأول وأنه إذا أشرك في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، أي أن الواو تنقل الحكم الإعرابي من الأول إلى الثاني[2].

---

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر نفسه، ص (111-112).

2 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 174-175.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

ثم أخذ الجرجاني يبين مواضع الفصل والوصل.

رأى الجرجاني أن الجملتين لا تعطف إحداهما على الأخرى، إذا لم يكن بينهما مناسبة مثل "زيد قائم وعمرو قاعد" فلا يجوز العطف حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين بحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني لتعلق أحدهما بالآخر[1].

وأوضح عبد القاهر أن الصفة والتأكيد لا يحتاجان إلى شيء يصلهما بالموصوف أو المؤكد سواء أكانت مفردة أو جملة، كقولك: "جاء زيد الظريف" وجاء القوم كلهم" وكقوله تعالى:" إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ۝ " [سورة البقرة: 6-7]. فقوله تعالى (لا يؤمنون) تأكيد لوله " سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم" وقوله "ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم" تأكيد ثاء أبلغ من الأول لأن من كان حاله إذا لم ينذر كان في غاية الجهل وكان مطبوعا على قلبه لا محالة[2].

وقد أكد الجرجاني أن الفصل بين الجمل يكون من أجل تحقيق أغراض تواصلية مقصودة، ففي قوله تعالى:" وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ۝ " [سورة البقرة الآية: 14-15]، يمتنع العطف، لأن الآية الأولى حكاية من الكافرين أنهم قالوا ذلك، بينما الآية الثانية خبر من الله تعالى أن يجازيهم على كفرهم واستهزائهم، ويستحيل أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفا على ما هو حكاية عنهم. وليس كذلك الحال في قوله تعالى:" وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ۝ " [آل عمران الآية 54]، لأن الأول من الكلامين فيهما كالثاني، في أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية[3].

ويذكر عبد القاهر شيئا آخر للفصل بين الجمل، وذلك إذا جاءت الجملة عقب ما يقتضه سؤالا، فإنها تكون بمنزلة ما إذا صح بذلك السؤال، فمن ذلك قول الشاعر:

---

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 175.

2 المصدر نفسه، ص 177.

3 الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص (178، 180).

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِن غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي

لما حكي عن العواذل أنهم قالوا: هو في عمرة، وكان ذلك مما يحرك السامع، فيقول: "وما قولك في ذلك، وما جوابك عنه؟ "صدقوا...." لو قال "زعم العواذل أنني في عمرة، وصدقوا" لم يضع في نفسه أنه مسؤول، وأن كلامه، كلام مجيب"[1].

واستمر الجرجاني في تقديم الأمثلة مؤكدا القيمة الدلالية والتواصلية التي تتحقّق في الفصل أو الوصل، ثم انتهى في شأن فصل الجمل ووصلها إلى تقسيم إلى ثلاثة أقسام :

- ✓ جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها وصل أبدا لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف .
- ✓ جملة يكون حالها مع التي قبلها كحال الاسم المختلف عن الذي قبله إلا أنّه يشاركه في الحكم و يدخل معه في معنى،وذلك أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا، فيكون حقهما الوصل.
- ✓ جملة يكون حالها مع ما قبلها حال الاسمين المختلفين في الحكم،بحيث لا تقوم بينهما أيّة صلة،و في مثل هذه الحالة يمتنع الوصل.

فترك الوصل يكون إما للاتصال أو الانفصال عنها في الغاية و العطف لما هو واسطة بين الأمرين و كان له حال بين حالين[2].

و قد اهتم عبد القاهر الجرجاني في الوصل بالواو، لأن الواو هي التي يعرض الإشكال فيها دون غيرها من حروف العطف ، إذ لا تفيد سوى الربط بين المتعاطفين ، و إشراك ما بعدها في الحكم لما قبلها ، أما غيرها من حروف العطف ، فإنّها تفيد إلى جانب الإشراك في الحكم معاني أخرى ، فإذا عطفت بواحدة منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة[3].

---

1 الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص، 180

2 المصدر نفسه ، ص، 180.

1 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 188.

2 الجرجاني ، المصدر نفسه ، ص 188.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

وبهذا يكون الجرجاني قد وضع أسس الفصل و الوصل تبعا للأغراض التواصلية التي تنتج عنها، و قد كانت هذه الأسس خير عون للبلاغيين من بعده في ضبط الوصل و تحديده و تحليل مواضعه مثلما سنرى في مواضعنا اللاحقة.

2.1 . 2 . 4 : القصر وبعض دلالاته :

من أمثلة دقائق القصر التي يتناولها الجرجاني التفريق بين العبارتين زيد المنطلق والمنطلق زيد ويرى أن العبارة الثانية أقوى في القصر، ذلك إن المنطلق فيها أهم بخلاف الأولى التي ينحصر الانطلاق فيها على زيد و كلا العبارتين يؤدي وظيفة القصر[1]، والتفريق بين "إنما" ووظائفها و "ما" و "إلا" واستعمالاتها ، فهاتان الصيغتان يرى بعض النحاة إنهما متكافئتان في حين يرى عبد القاهر إن بينهما فروقا : "إنما" تتضمن نفيا بخلاف "ما" و "إلا" , "إنما" تجيء بخبر لا يجهله المخاطب و لا يدفع صحته أو بما ينزل هذه المنزلة كقوله تعالى : إنما أنت منذر من يخشها (سورة النازعات الآية :45) ، و أما (ما و إلا), فيأتيان في خبر ينكره المخاطَب ويشك فيه , كقولك لشخص : ما أنت إلا مخطئ و فرق ثالث هو أن , إنما , تفيد إيجاب الفعل لشيء و نفيه عن غيره , فإذا قلت : إنما جاءني زيد تضمن ذلك أنك نفيت أن يكون الجائي غيره ، فكأنك قلت : جاءني زيد لا عمرو ، وغير هذا في القصر كثير وفي أبواب متفرقة.

3 .1 : المبادئ الوظيفية عند الجرجاني :

1. 3 . 1 : وظيفة اللغة التواصل :

يشير الجرجاني في أكثر من وضع في كتابه الدلائل إلى إن وظيفة اللغة الأساسية هي نقل ما يقصده المتكلم إلى السامع وبهذا يتم التواصل بين الطرفين قال : "وكان مما يعلم ببدائه المعقول إن الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم و مقصوده فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر من خبره وما هو؟"[2] ويقول في موضع آخر" وجملة الأمر إن الخبر

---

1 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ،ص، 207 .

2 المصدر نفسه ، ص 487 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

و جميع الكلام معاني ينشئها الإنسان في نفسه و يصرفها في فكره و يناجي بها قلبه و يراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد و أغراض"[1].

1. 3 . 2 : تبعية البنية للوظيفة :

هناك عدّة عوامل يخضع لها الكلام منها المتكلّم و المستمع و المقام و ظروف الاتصال ولكن تبقى دائما رهينة غاياته[2] من أجل ذلك دعا الجرجاني إلى دراسة التركيب اللغوي دراسة توضح المعاني الوظيفية و أوجه الدلالة في العبارة وذلك في إطار ما يتصل بالنظم من بناء و ترتيب و تعليق [3]وتتجسد علاقة البنية بالوظيفة عند الجرجاني فيما أسماه بمصطلح الوجوه و الفروق وذلك بأن المتكلم يختار وجوه و أشكال التراكيب التي تخدم الأغراض التي يشدها وكل وجه يصبح في مقام خاص به دون غيره وقد تتعدد وجه المعني النحوي الواحد و الفروق هي المعاني المترتبة عن هذه الوجوه .

ولهذا طلب أن ينظر إلى صور التعريف والتنكير ,والتقديم و التأخير في الكلام كلّه , وفي الحذف و التكرار و الإضمار والإظهار مؤكدا إن التعبير بكل نمط شكلي يعتبر تعبيرا عن المعنى الوظيفي لهذا النمط , يقول الجرجاني : "لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه , فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعا و جاءني وهو مسرع أو هو مسرع , وجاءني وقد أسرع فيعرف لكل من ذلك موضوعه , وتجيء به حيث ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصيته في ذلك المعنى , فيضع كلا من ذلك في خاص معناه وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، و الإضمار و الإظهار فيضع كلا من ذلك في مكانه ويستعمله على الصحة و ما ينبغي له"[4]

---

1 المصدر نفسه ، ص 487 .

2 عبد القاهر المهيري ، مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة و البلاغة ، حوليات الجامعة التونسية ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، العدد 19 ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، ص 107 .

3 فاضل مصطفى الساقي ، أقسام الكلام من حيث الشكل و الوظيفة ، مكتبة الغانجي ، القاهرة ، 1977 ، ص 95 .

4 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 127 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

فاللغة تتسع لكل تعبير أو بيان أو إفصاح عن مشاعر والنحو يمدّ المتكلم بأنماط مختلفة من التعابير تتوافق مع أغراضه المختلفة ويختار منها ما يخدم قصده[1]

فالوظيفة التداولية ترفض على المتكلم أن يختار للغرض الذي يؤم الوجه أو التركيب الذي يلائمه .

يذهب الدارسون العرب إلى إن نظرية الإمام اللغوية تنافس الكثير من نظريات علم اللغة الحديث وتقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدثها في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طريق التركيب اللغوي[2] و إنها نظرية أساسية في الاتجاه الوظيفي توضح وتكمل النظرية البنيوية الوظيفية الحديثة [3]و ينتقد الدكتور إبراهيم مصطفى النحاة التالين للجرجاني في أنهم لم يزيدوا على ما جاء به بل ضللوا ذلك بقوله : " فجمهور النجاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفا ولا اهتدوا منه بشيء و آخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه و تأييدا لمذهبه وجعلها أصل علم من علوم البلاغة سموه علم المعاني وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها"[4]

1. 4 : ظواهر تداولية متعلقة بالخبر عند الجرجاني :

1. 4. 1 : اسمية الخبر و فعليته :

يرى الجرجاني إن الخبر إذا كان جملة اسمية دل على الثبوت و إذا كان جملة فعلية دلّ على التجدد ويظهر هذا المعنى في قوله :" فالذي يليه من فروق الخبر هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالفعل وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه , وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء و أما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء[5]

---

1 عبد القاهر المهيري ، مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني ، ص 115 .

2 تمام حسان ، اللغة العربية . معناها و مبناها . ص،ص (18 .19) .

3 جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الإعجاز ، في علم المعاني ، ص،ص (132 . 133).

4 إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، مصدر سابق ، ص 19 .

5 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص،ص (201 . 202).

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

وساق بعض الأمثلة على ذلك قال : فإذا قلت (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق فعلا له , من غير أن تجعله يتجدد و يحدث منه شيئا فشيئا ... و أما الفعل ، فإنه يقصد فيه إلى ذلك ، فإذا قلت : (زيد ها هو ذا ينطلق) ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا ، و جعلته يزاوله و يزجيه [1]

و قرر الجرجاني أنه إذا ثبت الفرق بين الشيئين في مواضع كثيرة ، و ظهر أن أحدهما لا يصلح مكان الآخر لأن المعنى حينئذ يتغير، استلزم ذلك أن يعتبر هذا الحكم قياسا مطردا في الكلام كلّه [2].

كما أشار إلى أنه قد يعمد إلى الفعل في موضوع الاسم ، و أن ذلك لا يعني استواء المعنى فيهما ، كما ذكر سابقا ، فيقول " و لا ينبغي أن يغرك أنّا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ و الخبر ، قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم كما نقول في (زيد يقوم) إنه في موضع (زيد القائم) ، فأنه ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيها استواء لا يكون من بعده افتراق ، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلا و الآخر اسما ، بل كان ينبغي أن يكونا جميعا فعلين أو يكونا اسمين"[3]

1. 4 . 2 : تنكير الخبر و تعريفه:

و من المعاني الوظيفية التي يحققها تنكير الخبر إثبات فعل لم يعلم السامع أنه كان ، لكن لم يحدد ممن كان ، فيفيده التعريف بفاعله "... و اعلم أنك إذا قلت (زيد منطلق) ،كان كلامك مع من لم يعلم أن الانطلاق كان، لا من زيد و لا من عمرو ، فأنت تفيده ذلك ابتداء ، و إذا قلت (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أن الانطلاق كان إما من زيد و إما من عمرو فأنت تُعلمه أنه كان من زيد دون غيره " [4] ، و مما تفيده (ال) في الخبر معنى الجنس و تكون للقصر في ذلك و لغرض المبالغة ، كما يتضح في المثال الذي أورده الجرجاني :(زيد هو الجواد وعمرو هو الشجاع)، أي الكامل في الجود أو الكامل في الشجاعة ,وتوهم أن هذه

1 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 200 .
2 المصدر نفسه ، ص،ص (201 . 202) .
3 المصدر نفسه ، ص 203 .
4 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 205 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

الصفة لم توجد إلا فيه[1], ومما يثبته تعريف الخبر ب(ال)اتصاف المبتدأ بالصفة الموجودة فيه , يقول الجرجاني "واعلم إن الخبر المعرف ب (الألف و اللام) معنى غير ما ذكرت لك.... وذلك قولك : (هو البطل المحامي) و (هو المتقى المرتجى)...ولكنك تريد أن تقول لصاحبك (هل سمعت بالبطل المحامي ؟) وهل حصلت معنى هده الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه؟ فإن كنت قلته علما وتصورته حتى تصوره عليك صاحبك وأشدد به يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك"[2], هنا وتتعده الدلالات الوظيفية للبنيات اللغوية وتفترق وتزداد دقتها حسب ما يفرضه الجانب التداولي للغة , وهذا التعدد يتطلب وجوها من التراكيب تبنى بإحكام بحسب الأغراض التي وظفت لأجلها , يقول الجرجاني "واعلم أن من شأن الوجوه و الفروق أن لا يزال يحدث بسببها وعلى حسب الأغراض و المعاني التي تقع فيها دقائق و خفايا إلى حد ونهاية[3]

من خلال هدا العرض التحليلي المختصر للظواهر الوظيفية في دلائل الإعجاز تبين لنا أن الإمام الجرجاني قد :

- ✓ ركز على مقتضيات علم النحو و على مراعاة أصوله و قوانينه مما جعله يعتمد على تناول كل ضروب الكلام ، بما فيها تلك التي لا تقصر الهدف من اللغة عند مرحلة استيعاب المعنى ، و إدراك الغرض و ذلك حين ربط اللغة بظروف الحال و المقام و لاسيما المقام الاجتماعي و بالمعنى بكل صورة .
- ✓ نفد في صميم العلاقة بين المتكلم و الكلام الذي ينتجه فقد طرح الجرجاني هذه القضية مؤكدا نسبة الكلام إلى صاحبه و في هذا يقول : " لم تكن من حيث هو كلم و أوضاع لغة و لكن من حيث توخي فيها النظم الذي بين أنه عبارة عن توخي معاني النحو في معاني الكلام ، و ذاك أن من شأن الإضافة الاختصاص فهي تتناول الشيء من الجهة التي تخص منها بالمضاف إليه " [4] ، و هذا يعني أن إضافة الكلام إلى قائله تتضح من ارتباط الفاعل بفعله في التعبير اللغوي إذ لا يمس المادة الخام في أصلها و إنما يمس

1 المصدر نفسه ، ص 268 .
2 المصدر نفسه ، ص 266 .
3 المصدر نفسه ، ص 207 .
4 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 253.

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

طريقة ممارسة المادة من حيث العمل ، و الصيغة ، و من هنا استطاع الجرجاني أن يصل إلى مفهوم الأسلوب الذي يحمل بين أعطافه أطياف العلاقة الحميمية بين المتكلم و الكلام ، و لاسيما حين يكون الجانب الوجداني أبين في الكلام .

- ✓ كشف عن العلاقة الجامعة بين المتكلم و المتلقي من خلال شبكة العناصر المكونة للحدث الكلامي من متكلم و نص و مقام يمثل صلة التواصل بين المتكلم و المخاطب ، فالكلام لا تحدده مقاصد المتكلم و حسب ، و إنما تتدخل مقاصد المتلقي لتوجه آلية الكلام ، و تربطه بما يسمى المقام ، إذ ينطلق الكلام من المتكلم ليتفاعل مع معطيات قد استقرت بين المتحاورين [1].
- ✓ سلط الضوء على المتلقي و صور الانعكاسات النفسية للكلام على وجدانه و إدراكه ، و ما يمكن أن يحدث من أريحية أو نشاط تخيلي و استنكه دور المعنى في كلّ هذا من خلال تناوله لظواهر التقديم و التأخير و الحذف و القصر و الفصل و الوصل ولاسيما ما سمّاه بالوجوه و الفروق وغيرها من الظواهر التي هي في جوهرها تطبيق لمبدأ ارتباط البنية اللغوية بوظيفتها التواصلية و القاضي بأن الوظيفية تحدّد جزئيا أو كليا البنية الصورية للتركيب عل أساس تبعية الأولى للثانية أو ارتباط الخطاب بملابساته و أغراضه ودلالاته.

وفي هدا الشأن يقول المتوكل " إن النحو عند الجرجاني هو الوصف الذي يجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ و المعنى باعتبار المعنى مجموع الوسائل التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة بهذا المعنى يمكن أن نقول إن النحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني (ومن حذا حذوه من البلاغيين و الأصوليين) نحو وظيفي باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة و الوظيفية التي تؤديها في التواصل"[2].

وقبل أن ننهي هذا المبحث يستوجب علينا التنويه ببعض الأعلام الذين تأثروا بوظيفة الجرجاني.

---

1 محمد عبد المطلب ، البلاغة و الأسلوبية ، ص 22 .

2 أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، ص 88 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

2: آثار وظيفية الجرجاني :

حظيت نظرية الجرجاني بمكانة مرموقة بين القدامى و المحدثين و تأثروا بها أيما تأثر و من هؤلاء نذكر:

1.2: الزمخشري :

طبق الزمخشري فكر عبد القاهر في تفسيره الكشاف[1] واستفاد من جل الدقائق التي أوردها و المطلع على هدا الكتاب يتجلى له ذلك وسنتعرض في المبحث المقبل من هذه الدراسة إلى شواهد كثيرة تبين تأثر الزمخشري بالجرجاني.

2.2 : السكاكي :

اعتمد السكاكي في تأليف كتابه مفتاح العلوم على الكاشف و دلائل الإعجاز بصفة أساسية خاصة ما تتعلق بالقسم الثالث منه علم المعاني و البيان فهو يعتبر تلخيصا وإعادة تصنيف لكتاب دلائل الإعجاز غير أنه اتسم بالتقسيم الدقيق و ضبط الحدود المميزة مما أظهر على البلاغة مع السكاكي صيغة التكامل و العلمية ،ومادام السكاكي اعتمد في تأليف كتابه مفتاح العلوم على الجرجاني فلابدّ و أن يكون قد دفعه إلى ذلك ميل فكري أو استقطبه منهج علمي و هذا ما سنراه في مباحثنا القادمة و لاسيما حينما نناقش مسالة المنحى الوظيفي عند السكاكي .

2. 3 : إبراهيم مصطفى :

انتقد إبراهيم مصطفى النحاة الذين جاءوا بعد عبد القاهر في كونهم لم يأتوا بجديد , وانتقد نظرية العامل , ويعتبر من الداعين الأوائل إلى فكرة ضم علم المعاني للنحو متأثرا في هذه الأخيرة بعبد القاهر[2] , فيما سمّاه معاني النحو وذلك في قوله :" وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو و على الوجوه و الفروق التي من شأنها أن تكون فيه "[3] ، يقول إبراهيم مصطفى :

---

1 عبد الفتاح لاشين ، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، (د/ت) ، ص 185 .

2 المصدر نفسه ، ص،ص (235 . 239) .

3 الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 132 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

"ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا و أن يكون هو سبيل البحث النحوي فإن من العقول ما أفاق لحظه من التفكير و التحرير , وأن الحس اللغوي أخذ ينتعش و يتذوق الأساليب و يزنها بقدرتها على رسم المعاني و التأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية و سئم زخارفها"[1] .

4.2 : مهدي المخزومي :

يبدو أن الدكتور مهدي من القائلين بوجوب ضم علم المعاني للنحو , يقول : "ولست ملاحظة المناسبات القولية و العلاقة بين المتكلمين و المخاطبين بجديدة على الدرس النحوي بل هي الأساس الذي يبنى عليه تأليف الجملة ، وكان لإهمال النحاة هذه الملاحظة أثر في فصل دراسة المعاني و في ذهاب كل فريق من الدراسين بشطر من شطري الدراسة الواحدة و في ظهور تعبيرات ومصطلحات مصطنعة لتقسيم دراسة واحدة لها موضوع واحد هو الجملة .."[2] فهو بهذا يؤكد على فكرة المزج بين علم النحو و المعاني , ونجده يطبق هذه الفكرة في حديثه على أساس بناء الجملة لتؤدي الوظيفة المنوطة بها قوله :"والجملة خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم و المخاطب ,ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات و أخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار ولن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطَب ملحوظا ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول ومن أجل هذا تكلم أصحاب علم المعاني وأسهبوا في مقتضى الحال..."[3]

5.2: د/ تمام حسان:

يقول :تمام حسان وهو يقدم لكتابه (اللغة العربية معناها و مبناها): "ولما ظهر الاتجاه البلاغي إلى دراسة المعنى كان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز و أسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني الذي أعترف لأرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول

---

1 إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 20 .

2 مهدي المخزومي ، في النحو العربي . نقد و توجيه . ص (225 ، 226 ، 228) .

3 المرجع نفسه ، ص 225 .

المبحث الأوّل | المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم

المعنى النحوي والدلالي من هذا الكتاب حيث جرى الانتفاع أحيانا بعبارات هذا العلامة وأحيانا أخرى بإشاراته"[1]

ثم يقول عن دراسة المعنى بأنها " تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي"[2] وعن علم المعاني يقول "حتى إنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمّة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صح هذا التعبير، ولقد كانت مبادرة العلامة عبد القاهر رحمه الله بدراسة النظم وما يتصل به من بناء و ترتيب و تعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب" [3] وعليه يكون تمام حسان قد تأثر بعبد القاهر أكثر من سابقيه .

كانت هذه أهم المحطات الوظيفية التي وجب علينا إن نبيّنها و المتصلة بنظرية النظم لصاحبها عبد القاهر الجرجاني وبعد أن أنهيناها لزاما علينا أن نواصل البحث عن بذور الوظيفية عند العلماء نحونا القدامى و سنتوقف في المحطة المقبلة عند رائد آخر من رواد اللغة العربية ألا وهو الزمخشري وكتابه الكشاف.

---

1 اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 18 .

2 المصدر نفسه ، ص 18 .

3 تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 18 .

المعنى الوظيفي عند الزمخشري من خلال عقابه الكشاف

تمهيد:

الكشاف كتاب ضخم تصدى فيه الزمخشريّ لتفسير جميع سور القران الكريم[1]، أمضى الزمخشري في تأليفه سنتين و ثلاثة أشهر، و كان وقتها مقيما في مكة مجاورا الحرم في جناح السليمانية التي على باب أجياد حيث كانت له مدرسة تسمى مدرسة العلامة [2].

1: التعريف بالكشاف:

لقد تردّد الإمام الزمخشري بين الإقدام على تفسير القرآن و الإحجام عنه أولا ، ثم عزم تأليفه حتى أخرجه الناس كتابا جامعا نافعا .

لقد ورد في مقدمة الكشاف ما يدلّ على ذلك ، و كشف عن السبب الذي حمله على تأليف تفسيره فقال : " و لقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة العدلية الجامعين بين علمي العربية و الأصول الدينية كلما رجعوا إلى تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من العجب أفاضوا من الاستحسان و التعجب ، و استبطروا شوقا إلى مصنف يضم أطرافا من ذلك ، حتى اجتمعوا إلى مقترحين أن أملي عليهم الكشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل " [3]

و قد تبيّن من العنوان الذي ذكره الإمام الزمخشري أنهم أرادوا تفسيرا متضمن للوجوه المعنوية المحتملة لمعاني النص القرآني و يظهر من كلامه أنه في البداية قد أشفق من ضخامة محاولة التأليف في التفسير القرآني و لكن سرعا ما تحفز و نشط من كثرة إلحاحهم عليه و طلب أمير مكة ذلك منه ، فبدأ تأليفه 256هـ ، و فرغ من تأليفه صحوة يوم الاثنين الثالث و العشرين من شهر ربيع الآخر في عام ثمان و عشرين و خمسة مئة (528هـ)[4].

1 الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، (ت 538هـ) ، الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون التأويل ، دار المعرفة ، بيروت ، (د/ط)، (د/ت)، ج4 ، 825.

2 المصدر نفسه ، المقدمة من الكشاف.

[3] الزمخشري ، الكشاف ، ج1 ، ص 97.

[4] حاجي خليفة عبد الله ، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، ج1 ، ص 1475.

و يحدثنا الزمخشري في مقدمة كتابه أنه قد لبث أعواما ثلاثة يألف كتابه هذا فقال " و وفق الله و سدّد ففرغ منه بمقدار خلافة أبي بكر رضي الله عنه و كان يقدر في أكثر من ثلاثين سنة ، و ما هي إلا آية من آيات هذا البيت المحرم ، و بركة أفضيت من بركات هذا الحرم المعظم " [1].

2. منهج الزمخشري في التفسير:

كان هدف الزمخشري هو الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، و توضيح عيون الأقاويل، و تأبيد مذهب المعتزلة، و لذا نراه يركز على الجانب البلاغي، فلا يجد فرصة إلا وضح فيها إعجاز القران من حيث دلالة الألفاظ و الكلمات و التراكيب[2] .

و كان أشيع ما قيل عن الكشاف أنه تفسير بلاغي للقرآن الكريم، فقد كان الزمخشري أبرز البلاغيين الذين نهجوا نهج عبد القاهر الجرجاني، فجاء الكشاف امتدادا لمنهجه في دراسة تطبيقية، و اتخذ من تفسيره للقران مجالا تطبيقيا [3].

3: خصائص الكشاف :

لا يزال الكشاف إلى اليوم التفسير الوحيد الذي يعرض لبلاغة القرآن على نطاق واسع كما لا يزال مستقى المفسر إذ يفسر ، و هذا الذي أكده الفاضل بن عاشور حيث يرى أن تفسير الكشاف فتح بابا كان مغلقا على بيان الوجه البلاغي المعجز في تراكيب القرآن فقال " فانفتح في هذا الموضع الجليل باب كان مغلقا في أوجه متعاطي التفسير و هو بيان الوجه البلاغي المعجز في كل تركيب قرآني و جعل ذلك الوجه ملاك المعنى المستفاد من التركيب" [4] .

---

[1] الزمخشري ، الكشاف ، ج 1 ، ص 98 .

2 الذهبي ، محمد حسين ، التفسير و المفسرون ، دار الكتب الحديثة ، ط2، 1976، ج1، ص 443.

3 الفيل توفيق ، البلاغة العربية بين القصور و التقصير ، دراسة في النشأة و التطور ، مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الاجتماعية ، مج 3 ، ع 14 ، 1991، 175.

4 التفسير و رجاله ، سلسلة البحوث الإسلامية ، تقديم سامي محمد متولي الشعراوي ، الأمين العام لمجمع البحوث ، ط 2 ، (1417هـ / 1997م) ، ص 63 .

و المتصفح للكتاب يقف على ما أورده الزمخشري عند تفسيره لكثير من الآيات من ظروف الاستعارات و المجازات و الأشكال البلاغية ، فيرى أن الإمام كان حريصا كل الحرص على أن يبرز في حلة بديعة جمال أسلوب القرآن و كمال نظمه . [1]

و قد صرح الزمخشري بضرورة الإلمام بين علمي المعاني و البيان قبل كل شيء لمن يريد أن يفسر القرآن في مقدمة تفسيره فقال : " إن أملأ العلوم بما يغمر القرائح و أنهضها بما يبهر الألباب القوارح من غرائب نكت يلطف مسلكها ، و مستودعات أسرار يدّق سلكها ، علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه و إجالة النظر فيه كلب ذي علم إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن و هما علم المعاني و علو البيان ، و تمهل في ارتيادها آونة و تعب في التنقير عنهما أزمنة " [2]

و تظهر هذه الروح البلاغية في تفسير الزمخشري من أزل الأمر عن ما تكلم عن قوله تعالى " ❶♦🕓🕸🖱✂ ❷❸❹ ●● ❺❻◆③🖋❼❽ ○ ❾❿➔⑨✦❽ ○ ▫⓫⓬⓭ ○ ⓮⓯⓰⓱ ✂🖱🕸⓲♦🕓❶ ⓳⓴㉑㉒✱㉓㉔㉕㉖㉗ ✂🖋🖋 " فبعد أن ذكر كل الاحتمالات التي يجوز في محل هذه الجملة من الإعراب نبّه على أن الواجب على مفسر كلام الله تعالى أن يلتفت للمعاني و يحافظ عليها ، ويجعل الألفاظ تبعا لها ، فقال ما نصّه " و الذي هو أرسخ عرفا في البلاغة أن يضرب عن هذه المجال صفحا و أن يقال – إن قوله " ✂🖊🏳🖱✂ 🖋🖋🖋 " جملة برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها " ㉘ذلك الكتاب " جملة ثانية و " لا ريب " جملة ثالثة و " هدى للمتقين " رابعة و قد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة و موجب حسن النظم ، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق ، و ذلك لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها و هلم جرّا إلى الثالثة و الرابعة " [3] .

و المتصفح لكتاب الكشاف يستشف مجموعة من الخصائص نوردها في :

3 . 1: يخلو الكشاف من الحشو، و الإطناب و التأويل.

3 . 2 : يعتني بعلمي المعاني و البيان، و يبحث عن الكلمات البلاغية التي توضح إعجاز القران.

3 . 3 : يذكر الزمخشري الوجوه الإعرابية للكلمة، و كان يختار ما يؤيد وجهة نظره الاعتزالية، و لقد خالف النحاة في بعض أرائه متحيزا لمذهبه الاعتزالي.

---

[1] محمد سيف الذهبي – التفسير و المفسرون – ج1 ، ص 313 .

[2] الكشاف ، ج1 ، ص 96 .

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 149 .

4.3 : يلجأ إلى التعليل و سرد الأدلة و البراهين لإقناع السامعين و القارئين بوجهة نظره، يقول الزمخشري:

وَ نَاهِيك بالكَشَافِ كَنْزًا نِضَارُه يَعْلَمُ تَمْيِّيزَ الجِيادِ الصَيَارِفَا[1]

5.3 : يبث آراءه الاعتزالية الأمر الذي جعل الكشاف خير مثال لتفسير المعتزلة.

نبّه العلماء إلى أخذ الحيطة و الحذر عند المطالعة في التفسير، فيقول ابن خلدون (ت: 1406) : "و من أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير كتاب الكشاف للزمخشري من أهل خوارزم العراق، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة... وإذا كان الناظر فيه واقفا مع ذلك على مذهب السنة محسنا للحجاج عنها، فلا جرم انه مأمون من عوائله، فلتغتنم مطالعته لغرابة فنونه في اللسان"[2]

يقول الزمخشري :

إنَّ التَّفَاسِير فِي الدُّنْيَا بِلاَ عَـدَدٍ وَ لَيْسَ فِيهَا لَعَمْرِي مِثْلَ كَشـافِي

إنْ كُنْتَ تَبْغِي الهُدَى فَالْزَمْ قِرَاءَتَهُ فَالجَهْلُ كَالدَّاءِ وَ الكَشَافُ كَالشَافِي[3]

1: وظيفة الزمخشري من خلال كتابه الكشاف:

تسلّم إرث الجرجاني الضخم و ما اشتمل عليه من أراء بلاغية شرح الجرجاني بها وجود إعجاز القرآن، و علّل بها صور الجمال الأدبي، فوجد الزمخشري في كل ذلك ما يمضي نزعته العقلية، و هو العالم المعتزلي، و وجد ما يرضي إحساسه بالجمال و تنميق الصورة، و هو الأديب الذواق، فانصرف إلى وضع تفسير للقرآن الكريم، يكشف به عن في آيات الكتاب المعجز من أسرار بلاغية و دقائق معنوية، و أتى بذلك بما لم يسبق إليه[4].

1 الزمخشري ، أساس البلاغة ، تح محمد أحمد قاسم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط1 ، 2003 ، ص 14.

2 محمد حسين ، التفسير و المفسرون ، مصدر سابق ، ص 435.

3 محمد حسين ، التفسير و المفسرون ، مصدر سابق ، ص35.

4 المبارك مازن ، الموجز في تاريخ البلاغة ، دار الفكر ، دمشق ، ط2 ، 1971 ، ص 106.

جاء تفسير الكشاف في أربعة أجزاء، و بناه الزمخشري على علمي المعاني و البيان و سار الزمخشري على منهج الجرجاني في تحليلاته العقلية الذوقية و تطبيقاته البلاغية حتى قيل : إن الزمخشري متمّم لعمل الجرجاني في البلاغة، إذ كانت عند كل منهما بلاغة تطبيقية تحيا في النماذج البليغة، و تلتصق بالنصوص الأدبية، و أن كلا منهما كان يحاول أن يأخذ بيدك (فتح قلبك و عينيك على الجمال، و يشير فيك الرغبة في استعاره و تذوقه تذوقا تطمئن إليه النفس و يخضع و يرضي به العقل و يقنع)[1]

استلهم الزمخشري هذا العلم الكبير من العالم الجرجاني، و راح يطبق أسّس نظرية النظم في كنيته و خاصّة (الكشاف)، و في هذه النقطة بالذات تضعف وظيفيته، و سأوضح في هذا المبحث كيف طبق الزمخشري هذه النظريات بتوضيح أمثلة من الكشاف بما يختّص بالجوانب التي ذكرتها سابقا في نظرية النظم، و قبل البدء بعرض الشواهد لابدّ من الإشارة إلى نقطة مهمّة و هي أن عبد القاهر الجرجاني توفي (سنة471هـ)، و ولد الزمخشري سنة (461هـ)، أي قبل وفاة الجرجاني بأربع سنوات، فعاش الزمخشري عصرا آخر ، و ظهرت في عصره تطورات في الدراسات و الأساليب، لم يشهدها الجرجاني، فلا شك أن الزمخشري استفاد منها و وظفها في تطبيقه لنظرية النظم في كشافه و المقدمة، و هذا لا يعني أن لصاحب الكشاف مذهبا من هذا اختّص به أو خالف به الجرجاني و لكن أستطيع القول أنّه توسع في تفسيره عمّا ذهب إليه الجرجاني.

1 . 1 : النظم و التركيب:

1 . 1 . 1: العلاقة بين الكلمة و التركيب:

لقد سار الزمخشري في تفسيره الكشاف على نهج الجرجاني إذ كان يؤمن أن المعنى هو الأصل و ما الألفاظ إلا خدم للمعاني ، لذلك كنا نراه كلما أتى إلى تفسير آية جعلها ألفاظا و وضع إزاء كل لفظ المعنى الذي يرجحه و بهذه الطريقة استطاع أن يحصي معنى السياق كاملا ، و هو نفسه ما ذهب إليه اللسانيون الوظيفيون.

كما كان ميالا إلى الاستشهاد بالأبيات الشعرية و الأحاديث النبوية ، فقد أعطى لها قيمة كبيرة و ذلك أنه اعتمد عليها في تبيان مواطن البلاغة و الإعجاز القرآني .

1 المرجع نفسه ، ص،ص (106. 107)

لقد تجاوز الزمخشري معنى اللفظ إلى المعنى في السياق و كان ينظر إلى الكلام على أنه تأليف الكلمات بعضها مع بعض هذا التآلف الذي يشكل لنا سياقات و نصوص ، وعلى هذا فقد شرح قوله تعالى . "

كيف جعلت الرحمة قريبة السوء في العصمة و لا عصمة إلا من السوء، قلت معناه أو يصبكم سوء إن أراد الله بكم رحمة فاختصر الله الكلام و مجرى قوله متقلدا سيفا و رمحا، أو حمل الثاني على الأوّل لما في العصمة من معنى المنع"[1]

و يستشهد على الآية ببيت من الشعر[2]

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الوَغَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَ رُمْحَا

أراد أن يقابل (أراد بكم سوءا) ب (متقلدّا سيفا)، (و أراد بكم رحمة) تقابل (رمحا) فكان يريد التفريق بين السوء و الرحمة في المعطوف عليه و ذلك بتقدير المعنى، بقوله أراد بكم سوءا أو يصبكم سوء إن أراد بكم رحمة، و متقلدّا سيفا و حاملا رمحا[3].

و ذكر مثالا آخرا في شرح الآيات: "

و استشهد بشرح الآيات بالبيت[4]:

يَا لَهْفَ زَبَابَةً لِلْحَارِثِ الصـَ ـابِحِ فَالغَانِمِ الآَيِبِ

و المسألة تتعلق بدلالة الفاء في التراكيب الجملية السابقة، يرى الزمخشري هنا أنّها إمّا أن تدلّ على ترتيب معانيها (يقصد الصافات) في الوجود، كما في البيت كأن المعنى الذي "صبح فغم فآب "، أو على الترتيب في التفاوت أو الترتيب في الموضوعات، ثم يترك المسألة مفتوحة لفهم القارئ فإن افترضت توحد الموصوف

1 الزمخشري ، الكشاف ، ج3 ، ص 255.
2 المصدر نفسه ، ص 255
3 الزمخشري ، الكشاف ، ج 3 ، ص 255
4 المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 244

فدلالة الفاء ترتيب الصفات في تفاضلها ، و إن افترضت تثلث الموصوف فالصفات مختلفة[1]، قال تعالى:

" يرى الزمخشري أن الجملة (و الذين تبوءوا) و هم الأنصار ، و هي جملة معطوفة على الأنصار فإن قلت " ما معنى عطف الإيمان على الدار ، و لا يقال تبوءوا الإيمان؟ قلت : معناه تبوءوا الدار و أخلصوا الإيمان" [2] ، و يستشهد بشاهد الآية[3]

عَلَفْتَهَا تِبْنًا وَ مَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَت هَمَالَة عَيْنِهَا

" الذين تبوءوا الدار تقابل (علفتها تبنا) ، و الإيمان تقابل (و ماءً) فالتبوء يقابل العلف ، و الإخلاص يقابل السقي ، و لكن الزمخشري و بعد استشهاده بالبيت يعود ليطرح رأيا آخر هو أن المقصود دار الهجرة ، و دار الإيمان لكن الله تعالى أقام لام التعريف في الدار مقام المضاف إليه ، و حذف المضاف من دار الإيمان و وضع المضاف إليه مقامه ، أو سمى المدينة ، لأنها دار الهجرة و مكان ظهوره بالإيمان" [4]

مما سبق يتضح لنا جليا أن الزمخشري كان يعيد تفسيره لأغلب التراكيب و الأساليب إلى المعنى ، وفي هذا شيء من الوظيفية .

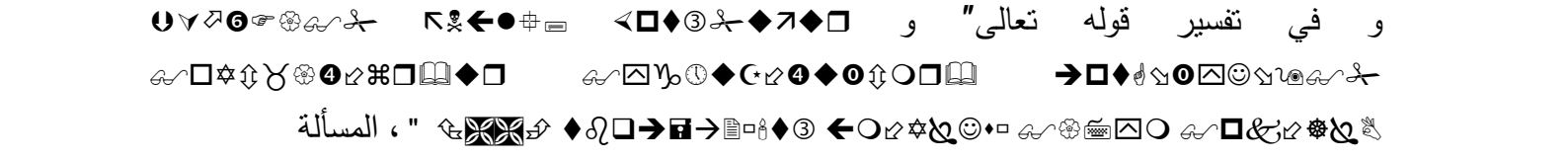

1 المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 334.

2 الزمخشري ، الكشاف ، ج4 ، ص 83.

3 المصدر نفسه ، ج4 ، ص 83.

4 المصدر نفسه ، ج4 ، ص 83.

هنا في الصفة (أحييناها) فهي فعل ماض يصف الأرض و جاز ذلك يكون الأرض الميتة الواردة في سياق النص القرآني أرضا مطلقة لا محدودة بعينها فهي كالفكرة في الحكم تماما [1]، و استشهد في شرحه بالبيت [2]

وّ لّقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَئِيم يَسُبُنِي   فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

فيوضح الزمخشري أن (الأرض الميتة) تقابل (اللئيم) فهو لئيم من اللؤماء ، أي لئيم كان ، و كما أن الصفة (أحييناها) تصف الأرض الميتة التي هي حكم النكرة تجيء جملة (يسبني) " وصف اللئيم في المعنى و حال منه باعتبار اللفظ "[3]

و في قوله تعالى" ❒◆❍☺⌧◘☼✡❒⏲❍⟵ ⇖♦✍■❼🗐 ❶•✁☠✎ 🕮❒⏺⏰⍽❑◆⏲⌧✇ ❒◆⑩⟵·⟵❸⏰ ✍⌧✎⇝ فذات الألواح و الدُسر" من الصفات التي تقوم مقام الموصوفات تنوب منابها و تؤدي مؤداها بحيث لا يفصل بينها " [4] ، يوضح الزمخشري أن في الآية إشارة إلى الشيء أو صفاته كأنّما هو عود إلى بدايات اللغة حيث تكثر الموضوعات قبيل الاصطلاح على أسماء خاصّة لكل ذي بال، ففيهم المقصود بذات الألواح و الدسر من خلال الوصف و بربطه بالمعنى.

يلاحظ ممّا سبق أن الزمخشري في تفسيره للقرآن و بيان مواطن الإعجاز كان واضعا نصب عينيه المعنى وما يحمله من دلالات ، و كان يستشهد بشواهد من الشعر ليوضح المعنى الذي يريد إثباته و في هذا ربط للبنية بالوظيفة .

2.1.1 : العلاقة بين الكلمة و السياق :

و من الوظيفية عند الزمخشري ، اعتداده بالسياق إذ لم يكن يعزل الألفاظ عن السياقات التي وردت فيها ، فناقش التراكيب و دلالاتها ضمن سياقاتها ، و أمثلة ذلك كثيرة في الكشاف نقف فيمايلي على عدّد منها :

فسر قوله تعالى "❒◆✌♎⌘ ✁☞⏰✡❒☞⇘ ✌♦♊ ③♦☽→❑✌⇖ ➚◆✁✌♦✡❒☞ ✎☞☞☞✌✪★ ❒◆✎✪☞☞⏰⍽⓿◆❑⇗✈♎ ✁☞☞⌧☜⌘⇱❷⌧ ❒◆✌♦☞ ♎→☠

---

1 المصدر نفسه ، ج1 ، ص 70.

2 المصدر نفسه ، ج1 ، ص 70.

3 البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ، تح : عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، مصر ، ط2 ، 1988 ، ج4 ، ص 206.

4 الزمخشري ، الكشاف ، ج4 ، ص 38.

" فإن قلت كيف طابق قوله (و ما هم بمؤمنين) قولهم (آمنا بالله و باليوم الآخر) و الأوّل في ذكر شأن الفاعل لا الفاعل ، و الثاني في ذكر شأن الفاعل لا الفعل؟ قلت : القصد إلى إنكار ما ادعوه و نفيه فسلك في ذلك طريق أدى إلى الغرض المطلوب ، و فيه من التوكيد و المبالغة ما ليس من غيره و هو إخراج ذواتهم و أنفسهم من أن تكون طائفة من طوائف المؤمنين لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين في الإيمان ،و إذا شهد عليهم بأنهم في أنفسهم على هذه الصفة فقد انطوى تحت الشهادة عليهم ،و بذلك نفى ما انتحلوا إثباته لأنفسهم على سبيل البت و القطع"[1] و نحوه قوله تعالى" ، هو أبلغ من قولك (و ما يخرجون منها) "[2]

فبيّن الزمخشري في الآيات السابقة أن الجملة الاسمية تفيد الثبات و الاستقرار في المعنى الذي تتضمنه داخل السياق و التي نفتقده مع الجملة الفعلية التي تشير دائما إلى التجدد أو التغيير و الانقطاع .

قال تعالى : " فإن قلت : كيف أوثرت الجملة الاسمية على الجملة الفعلية في جواب لو؟ قلت: لما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة و استقرارها"[3].

و في قوله تعالى : "يا فالتعبير بالجملة الاسمية (و لا مولود هو جاز عن والده شيئا) ، وارد على طريق من التوكيد لم يرد عليه ما هو معطوف عليه"[4].

قال تعالى: "

---

1 الزمخشري ، الكشاف ، ج1 ، ص 203 .

2 المصدر نفسه ، ج2 ، 196.

3 المصدر نفسه ، ج1 ، ص 302.

4 المصدر نفسه ، ج3 ، ص 338.

" (سورة الكهف الآية 47). " فإن قلت: لم جيء (بحشرناهم) ماضيا بعد (تسيّر و ترى)؟ قلت للدلالة على أن (حشرناهم) قبل (التسيير) و قبل (البروز) لعاينوا تلك الأهوال العظائم، كأنه قيل : (و حشرناهم قبل ذلك) "[1].

و في قوله تعالى "

" (سورة الممتحنة الآية02) ، " فإن قلت كيف أورد جواب الشرط مضارعا مثله، ثم قال (و ودوا) بلفظ المضارع؟ قلت الماضي و إن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب، فان فيه نكتة كأنه قيل : و ودوا قبل شيء كفركم و ارتدادكم، يعني أنّهم يريدون أن يكفوا بكم مضار الدنيا و الدين جميعا من قتل الأنفس و تمزيق الأغراض وردّكم كفارا أسبق للمضمار عندهم و أولها، لعلهم أن الذين أعزّ عليهم من أرواحهم لأنكم بذالون لها دونه، و العدو أهم شيء أن يقصد أهم شيء عند صاحبه"[2]

و يلاحظ في الكشاف براعة الزمخشري في استكناه المعاني بالبحث عنها في السياقات التي وضعت فيها التراكيب ، و باستخدام الحوار الذي يجذب السامع من جهة و يرفع الرتابة و الملل من جهة أخرى .

قال الله تعالى: "

" (سورة فاطر،الآية:09) " فإن قات له جاء فتثير على المضارعة دون ما قبله أو ما بعده، قلت

ليحكي الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السّحاب ، و تستحضر تلك الصور البديعية الدالة على القدرة الربانية ، و هكذا يفعلون بفعل فيه نوع تميّز و خصوصيته بحال تستغرب أوتهم المخاطب أو غير ذلك كما قال تأبط شرا"[3]

1 المصدر نفسه ، ج2 ، ص 487.

2 الزمخشري ، الكشاف ، ج3 ، ص 90.

3 ديوان تأبط شرا ، تح : علي ذو القفار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، (1404هـ / 1984م) ، ص 224.

بِأَنِّي قَدْ لَقَيْتُ الغُولَ تَهْوِي بِسَهْمٍ كَالصَحيفَةِ صَحْصَحَانِ
فَأَضْرِبُهَا بِلاِ دَهَشٍ فَخَرَّتْ صَرِيـــعًا لِلِيَدَيْنِ وَ لِلجِــرَانِ

أنّه قصد أن يصوّر لقوله الحالة التّي تشجع فيها بزعمه على ضرب الغول، كأنّه يبصرهم إياها و يطلعهم على كنهها، مشابهة للتعجب من جرأته على كل هوان عند كلّ شدّة و كذلك سوّق السحاب إلى البلد الميّت و إحياء الأرض بالمطر بعد موتها، لما كان من الدلائل على الذرة الباهرة " [1].

يلاحظ أن الزمخشري كان يهتم في تفسيراته بالدلالات اللغوية، و العلاقات النحوية متوخيا معاني النحو، و كانت تفسيراته تنحا منحى وظيفيا كما كان يفعل الجرجاني، و قد تعود تأويلات الزمخشري و تفسيراته الوظيفية إلى اهتمامه بالمعنى و اعتداده بالسياق كما في الأمثلة السابقة التي أوردناها .

1 . 1 .3 : العلاقة بين الجمل و السياق:

اتبع الزمخشري ما سلكه الجرجاني في تطبيقه لنظرية النظم، و ما يتعلق بجانب التركيب و خاصة الجملة و كيف ينظر إليها في السياق تقديما و تأخيرا، و فصلا و وصلا، و حذفا.... إلى غير ذلك ممّا يخصّ الجملة في سياقاتها المختلفة، و هو ما يوازي بالضبط مبدأ : تبعية البنية للوظيفة في نظرية النحو الوظيفي.

1 . 1 . 3 . 1 : التقديم و التأخير:

لقد ربط الزمخشري قضية التقديم والتأخير بالأغراض الإبلاغية، وفي أثناء تفسيره للآيات القرآنية التي وقع فيها تقديم و تأخير، خرج إلى أغراض متباينة في الأهمية و العناية و التوكيد، و مراعاة المقام أو السياق.

و هذه الأغراض كانت تخضع لعلاقات نحوية مختلفة و تغوص في أسرار تقتضيها أحكام النحو و معانيه و وجوهه، المختلفة و يتنوع حديث الزمخشري في التقديم و التأخير الإطار الذي رسمه عبد القاهر الجرجاني.

1 الزمخشري ، الكشاف ، ج3 ، ص،ص (301 . 302).

ومن أوجه التقديم و التأخير التي شدت انتباه الزمخشري ما تعلق بالجار و المجرور حيث يرى أن هذا النوع هو أكثر أشكال التقديم و التأخير التي استوقفت الزمخشري فكان يشير إليها محاولا استكناه الغرض البلاغي الذي يوحي به تقديم الجار و المجرور، و يعدّ الاختصاص هو الجامع لمعاني هذا التقديم على العموم.من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ (يس،الآية 33) فتقديم الجار و المجرور على الفعل هنا، يدلّ برأي الزمخشري على أن الحب هو الشيء الذي يتعلق به معظم العيش، و يقوم بالارتزاق منه صلاح الإنس، و إذا قلّ جاء، القحط و وقع الضر، و إذا فُقِد جاء الهلاك و نزل البلاء[1] و معنى هذا أن البشر لا قوام لحياتهم، إلا بهذا الحب الذي لا يستغنون عنه، و لا يستطيعون إلا الاستعاضة عنه بشيء آخر.

و شبيه بهذا ما ورد في قوله تعالى متحدّثا عن نعمة الأنعام : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ (النحل، الآية 05) قال الزمخشري مؤكدا معنى الاختصاص في الآية : " فإن قلت: تقديم الظرف في قوله تعالى : "منها تأكلون"، مؤذن بالاختصاص، و قد يؤكل من غيرها قلت : الأكل منها هو الأصل الذي يعتمده الناس في معايشهم و أما الأكل من غيرها فكغير المعتد به و كالجاري مجرى التفكه" [2]

و نلاحظ أنّ هذا التقديم ورد كثيرا في معرض الامتنان بالنعمة .

و من هذا الامتنان أيضا قوله تعالى في سورة النحل: "﴿ وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ (النحل، الاية16) حيث أشار الزمخشري إلى التقديم الحاصل في التركيب بقوله : " أنّه مخرج عن سنن الخطاب، مقدم فيه النجم، مقحم فيه (هم)[3] ، و الغاية من هذا التقديم التخصيص؛ : " كأنه قيل، و بالنجم خصوصا هؤلاء خصوصا

1 الزمخشري ، الكشاف ، مصدر سابق، ج4 ، ص 14.

2 المصدر نفسه ، ج2 ، ص 436.

3 الزمخشري ، الكشاف ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 440.

يهتدون.. كأنّه أراد قرشيا، كن لهم اهتداء بالنجوم في مسايرهم، و كان لهم بذلك علم لم يكن مثله لغيرهم، فكان الشكر أوجب عليهم، و الاعتبار ألزم لهم" [1]

و قد يكون الجار و المجرور في سياق الأمر فيكون معناه النهي عن خلافه، كما قال تعالى مخاطبا نبيه بعد أن ذكر الأنبياء: " ☎ ✦✐ ⑧⍓⑨⍓♎ ♦×⇦ ⍓⌨⌀⍟❄◷•♍❒⬆🕮
⬀☠⬈▤➔◘♦★⬄ ❒🕮 ✍• ➔♎ ▤ ⬃■⑨♦☞ ⬉☠⬅♑🗁⍓⑨⬅♑⌛•▫
▤❽♦❷ ❶ •⌛ ◆❑➔♎ ⬃♌⌛ ☎ ✃◷❷⇳♉❒🕮 ❍⓿■◘♦⬉
♍✓☺■◘◷⍓➔▫◘ "(الأنعام الآية 90)، و معناه : " فاختص هداهم بالاقتداء ، ولا تقتد إلا بهم " [2] و قد يكون الجار و المجرور على المبتدأ المعرفة فيدل على معنى الاختصاص أيضا كما في قوله تعالى: " ♦✌◆❒ ☠◷◆❑◷⍓☺❍❍♍ ❼⌛× ♦✌ ★✐ ⬅⌧⌛❍⌨✾❍⬅④
⬅⑨⇳☺⍓•⬂♍ ⬉🕮•✐◆❒ ➔⌨▫◘⬅☺⬂♍ ⬉🕮•✐ ☎ ⬂❻☞❀ ❼⌛×
☎ ◆❑➔♎◆❒ ⬋❷③⑨•♎ 🕮⬈⬄⌀⌧★ ♏⬈✍ ▥❼■✍♦⬉ " (التغابن، الآية (01

حيث دلّ على اختصاص الملك و الحمد بالله عزّ و جلّ ، " و ذلك لأنّ الملك على الحقيقة له، لأنه مبدأ كل شيء و مُبدعه و القائم به و المهيمن عليه، و كذلك الحمد، لأن أصول النعم، و فروعها منه و أما ملك غيره، فتسليط منه و استرعاء" [3]

و قد يتضمن التقدّم في الجار و المجرور نوعا من التعريض و الإيحاء، يُقدِّم من خلاله معنى خفي يُشبَطُ من قرائن السياق المختلفة، من ذلك ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: "◆❑➔♎ ⬀✍➔♎
❍⬂⓿■◘♦⬊◆❒ ⌚❍⌛✍ ✌❑☪♦✌✃◆⬈ ⬅♊◷❑✍⬃❑▪❷♍✌✃
♍✍◷■◘✾⬂ ❼⌛× ◆❑➔♎ ⇳♊♦✌ ♦♌❑⬅✍•⬃➔♦☝✾❍•▫ ☎ ✌◆☪▫◘⅄✍◆❑•✍
✌⌀ 🕮×✓⌛⌨❿✌ " (الملك، الاية29) من أن مفعول (آمنا) أُخِّر، و قُدِّم مفعول (توكلنا)" تعريضا بالكافرين حيث ورد عقب ذكرهم، كأنه قيل: آمنا و لم نكفر كما كفرتم، ثم قال: و عليه توكلنا خصوصا لم نتكل على ما أنتم متكلون عليه من رجالكم و أموالكم" [4].

---

1 المصدر نفسه ، ج2 ، ص 440.

2 المصدر نفسه ، ج2 ، ص 34.

3 الزمخشري ، الكشاف ، ، ج4 ، ص 413.

4 المصدر نفسه ، ج4 ، ص 442.

هكذا يتضح لنا جليا أن الاختصاص – و إن كان هو المعنى العام الذي يفيده تقديم الجار و المجرور – لا يمكن أن يعزل عن المعاني و الدلالات التي يفيدها السياق، كالامتنان و التعظيم، و التعريض، و بذلك يتحقّق مبدأ من مبادئ النظرية الوظيفية و هو مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

أما الشكل الثاني من التقديم الذي توقف عنده صاحب الكشاف بالتعليل و التحليل مبرزا الأغراض الإبلاغية التي تخرج إليها في المواضيع التي تردّ فيها هو تقديم الخبر على المبتدأ ، و من هذه المواضيع نذكر :

قوله تعالى : "

" (الحشر الآية 02) حيث قال في الكشاف :

" فإن قلت : أي فرق بين قولك : وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم و بين النظم الذي جاء عليه؟ قلت : في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتهم و منعها إياهم، و في تصيير ضميرهم اسما لـ "إن" و إسناد الجملة إليه، دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة و منعة لا يبالي معها بأحد يتعرض لهم، أو يطمع في معازتهم، و ليس ذلك في قولك : " و ظنوا أن حصونهم تمنعهم "[1] إن تقدُّم الخبر – و هو الحكم– و مجيئه في صورة اسمية عزّز التوكيد الذي يدلّ على اعتداد زائد منهم بأنفسهم و حصونهم و وثوق مفرط بها.

و مما تقدم فيه الخبر أيضا قوله تعالى على لسان أبي إبراهيم : " (مريم، الآية 46) فقدُّم الخبر على المبتدأ، لأنه كان أهمُّ عنده، و هو عنده أَعْنَى و فيه ضرب من التعجب و الإنكار لرغبته عن آلهته، و أن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد [2]. و هذا التعجب و الإنكار دلّ عليهما الاستفهام الإنكاري، ثم دلت عليهما البنية التركيبية التي ورد عليها هذا الاستفهام حين قُدِّم

1 الزمخشري ، الكشاف ، ج3 ، ص 17.

2 المصدر نفسه ، ج3 ، ص 17.

الخبر (راغب) على المبتدأ (أنت)، فدلَّ على أن رغبته (إبراهيم)عن آلهة أبيه، هي ما أنكره عليه أبوه و تعجب منه.

و مما يلحق بتقديم الخبر، تقديم خبر الفعل الناقص على الاسم في قوله تعالى : " ❒◆♑⧫③ ⬀☠⬧♑◆❒ ♊⬈▤⧫③ ✌⬉🕮⬆✏ ⓘ⬉🕮⬆ 🗎→▦→❑⌚✂ 🕮❑❍⌧⑨✇ ⌨ ⬀♏⬁ " (سورة الإخلاص الآية 4) و قد كان تركيز الزمخشري هنا على تقديم الجار و المجرور فذكر أن " هذا الكلام إنّما سيق لنفي المكافأة عن ذات البارئ سبحانه، و هذا المعنى مصبه و مركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهمّ شيء و أعناه و أحقه بالتقدم و أحراه" [1]، على أن كلام الزمخشري عن الجار و المجرور إنّما يصدق على تقديم الخبر فأكثر، لأنّ هذا الخبر هو الحكم الذي أريد نفيه و هو المكافأة فكان أولى بالتقديم.

و قد يكون التقديم بتقديم المبتدأ النكرة على الخبر شبه الجملة، و ذلك لمعنى يراد إبلاغه بهذا التقدّم، و من المواضيع التي تحقّقت فيها هذه الصورة، قوله تعالى في سورة الأنعام "هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلا و أجل مسمى عنده" ، تعظيما لشأن الساعة ،فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم[2]

و هذا الحكم بناه الزمخشري على أن الأصل في المبتدأ النكرة أن يتأخر عن الخبر إذا كان الخبر شبه جملة، قال محمد الطاهر بن عاشور "و قد خولفت كثره الاستعمال الغالب من تأخيره، فصار بهذا التقديم تنكيره مفيدا لمعنى التعظيم أي و أجل عظيم مسمى عنده" [3]، فتقديم الخبر الظرف على المبتدأ النكرة الموصوف، هو الأصل و النمط الذي قيس عليه هذا التقديم حين خالف هذا الأصل.

و بذلك يكون تقديم الخبر عن المبتدأ وجها من أوجه تبعية البنية للوظيفة ذا أغراض يجمعها الاهتمام و العناية به، ثم يتفرع هذا المعنى إلى معان جزئية تتعلق بالسياق.

وقد استوقفت قضية تقديم المفعول به الزمخشري و اعتد بها في تفسيره للآيات الكريمة في أكثر من موضع و كان يراها لا تخلو من أغراض إبلاغية أهمها الاختصاص الذي يفيده التقديم و من ذلك قوله تعالى:

"③⧫⌛⓪⧫♉⬀⬀× ⓷♑⓫◆③⓬⓿• ✂♐⓿♘ ⓭⬈❷⬉❒✂☎ ☼♑➔⬃☺⊠☹☜⬀⌘
✂♐♑⬆☹☜⬀× 🕮❒☼⬃➔⊠☺⇕⬀→ ⬂◆⬛■⓿♘▤⬈♐⬀ ❒◆🕮❒❒⬃▫➔❑✂☎
♐♓⬆⊠♋⑨♑❽✓ 🕮⬆❒♐⬂ ♐♓➔⊠♑⇕⑨♑♐⬈☠⬀ ❒◆⓷♑③✸⓿❻"

---

1 الزمخشري ، الكشاف ، ج4 ، ص 622.

2 المصدر نفسه ، ج2 ، ص6 .

3 محمد الطاهر بن عاشور ، تفسير التحرير و التنوير ، مصدر سابق ، ج7 ، ص 131.

" (البقرة، الآية 40)، فقد ذكر الزمخشري أنّه أوكد في إفادة الاختصاص[1]، قال ابن عاشور في التحرير و التنوير : " تقديم المفعول هنا متعيّن للاختصاص ليحصل من الجملة إثبات و نفي و اختير من طرق القصر طريق التقدم دون (ما) و (إلا) ليكون الحاصل بالمنطوق هو الأمر برهبة الله تعالى، و يكون النهي عن رهبة غيره حاصلا بالمفهوم؛ فإنهم إذا رهبوا الله تعالى حرصوا على الإيفاء بالعهد ، أدمج النهي عن رهبة غير الله مع الأمر برهبة الله تعالى في صيغة واحدة"[2]

و من أنواع تقديم المفعول، تقديم المفعول الثاني على المفعول الأوّل في قوله تعالى :

"

" (سورة الأنعام، الآية 100) فقد قُدِّم المفعول الثاني (جعل) على المفعول الأول، و فائدته كما جاء في الكشاف: "استعظام أن يتخذ لله شريك من كان، ملكا أو جنيا أو إنسيا أو غير ذلك، و لذلك قدِّم اسم الله على الشركاء[3] " فلو ورد التركيب على صيغته المفترضة (و جعلوا الجن شركاء لله لكان التعجيب و الإنكار منصبا على اتخاذ الجن، و لأوحى ذلك بجواز أن يتخذ لله شريك من غير الجن، و لأوحى ذلك بجواز أن يتّخذ لله شريك من غير الجن، و لكن التعجيب و الإنكار متجهان إلى جعل الشركاء أصلا، مهما تكن طبيعة هؤلاء الشركاء سواء أكانوا جنًّا أو إنسا أم حيوانا أم جمادا.

1 . 1 . 3 . 2 : الحذف و الزيادة:

الحذف و الزيادة وجهان من أوجه تبعية البنية للوظيفة في التركيب القرآني، و هاتان الظاهرتان، لا تخلوان من الأغراض الإبلاغية التي كان الزمخشري يجتهد في تبيانها على أن الحذف شكل الظاهرة الأبرز، بخلاف الزيادة التي وردت في مواد محدودة، و بأشكال معدودة.

1 الزمخشري ، الكشاف ، ج1 ، ص 104.

2 ابن عاشور ، التحرير و التنوير ، مصدر سابق ، ج1 ، ص 454.

3 الزمخشري ، الكشاف ، ج2 ، ص 40.

1 . 1 . 3 . 2 . 1 : الحذف:

الحذف من المواضيع التي تحتاج إلى خبرة و دربة لمعرفة المحذوف و لا يمكن حذف شيء إلا أن يدل عليه دليل، ليفهمه المخاطب ، و إلا كان من تكليف علم الغيب .

و فائدة الحذف هي الإيجاز و تقليل الكلام ، فيحذفون من الكلام قصدا للتخفيف ، لكن يشترط في الحذف أن يكون السامع على علم به ، أي إن الحذف لا يكون إلا لدليل ، و في هذا يقول ابن جني : " قد حذفت العرب الجملة و المفرد و الحرف و الحركة و ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، و إلا كان فيه ضرب من تكليف الغيب في معرفته " [1].

و الحذف نوعان ، إما أن لا يقام مقام المحذوف شيء ، اكتفاء بالقرينة التي دلت على هذا المحذوف ، و إما أن يقام مقام المحذوف شيء [2] .

لقد ذكر السيوطي أغراض الحذف و فوائده ، بقوله " و فيه فوائد ذكر أسبابه ، منها مجرد الاختصار و الاحتراز عن العبث لظهوره ، و منها التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف و أن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم ، و هذه هي فائدة باب التحذير و الإغراء " [3] .

أما حازم في منهاج البلغاء فيرى أن الحذف إنما يحسن لقوة الدلالة عنه أو يقصد به تحديد أشياء فيكون في تعدادها طول و سآمة فيحذف و يكتفي بدلالة الحال و تترك النفس تجول في الأشياء المكتفي بالحال عن ذكرها و هذا ما ذهب إليه الزمخشري إذ يرى أن الحذف إنما هو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال .[4]

---

[1] الخصائص ، ج2 ، ص 360 .

[2] الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 121 .

[3] الأشباه و النظائر ، ج 4 ، ص 205 .

[4] الكشاف ، ج3 ، ص 185 .

و القرآن الكريم أكثر من راعى قضية الذكر و الحذف فلا تذكر كلمة إلا اقتضاها السياق ، و لا تحذف كلمة إلا كان حذفها أبلغ و أنسب و أكثر ترابطا في الأسلوب ، بحيث تتداعى الألفاظ تداعيا طبيعيا جسيما تقتضيه الأفكار و تنحدر بسهولة حتى تتماسك في مواضعها التي هيئت لها [1].

يرى الزمخشري أن الحذف قد يقع في جزء الكلمة أو الكلمة أو جزء الجملة أو الجملة ، فقد فسر أن " يـــس" مؤلفة من حرفين (الياء) و هو حرف النداء و (السين) و هو مقتطع من كلمة إنسان و في هذا يقول " و عن ابن عباس رضي اللع عنهما : معناه يا إنسان في لغة طيء ، و الله أعلم بصحته ، و إن صحّ فوجهه أن يكون أصله : يا أنيسين ، فكثر النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا في القسم : م الله في أيمن الله " [2]

كما أرجع حذف ياء النداء في قوله تعالى "☎✂❒↓❽🕓♦☞⇘✍✂◆❒ ♦♌❑↖✍❎❷⇳↗↖☺⇘➲✂ ✂❒&❽⑨❒🕮 ♦☜⇗❑◆⓿⇘➲✂ ⇦ " للعجلة و الإسراع بقصد الفراغ من الكلام بسرعة لأنهم ليسوا ممن يطال معهم الكلام ، فهم غير مرغوب بهم ، فكيف يطيل الحق معهم الكلام من خلال ذكر حذف النداء لذلك حذف حرف النداء فالحق سبحانه لا يطيل الكلام معهم لأنهم ليسوا ممن يحبهم و دائما و أبدا الإنسان يطيل الكلام مع من يحب و يستأنس بقربه ، و يحاول التملص من الكلام ، أو عدم الكلام مع من لا يحبه و الله أعلم [3] .

و قد ذكر الزمخشري في قوله تعالى " ❒✡⇔○⊠☺♦➲♦➲ ↓↗✐✂♦⌖■♦ ⇗❑♦➲◆❒ ✂❼■✍♦↖ ⇗☠&❁↖⓿⇳↖❒🕮 ☎✂❑→☽♦🖮♦☞⇔✂✂♦▫ ✂❼■✍♦↖ ⇦ " أن ما في الآية يجوز أن يكون من حذف حرف الجر (إلى) ، أي : حذف حرف الجر و إيصال الفعل إلى الاسم ، فنصبه الفعل ، أو على التضمين ، فضمن (استبقوا) معنى (ابتدروا) ، و قد وافقه في هذا الفخر الرازي فنقله عنه مسلما به [4] .

---

[1] فتحي أحمد عامر، فكرة النظم بين وجوه الإعجاز ،مطابع الأهرام ، القاهرة ، 1975 ، ص 188.

[2] الزمخشري ، الكشاف ، ج 4 ، ص 3 .

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 235 .

[4] االمصدر نفسه ، ج4 ، ص 27 .

و يؤكد الزمخشري أن حذف حرف الجر لا يكون للتضمين فحسب و إنما قد يكون حذفه للتخفيف و الاختصار على نحو حذف لام التعليل من قوله تعالى " ▫⊠♦• ⑥ •♦⬊❽↓☼①♒ ✍♦✌◆❐ ♒❐⑩❸⬁❿↖③ ✍♦✌ ↖■❏⬀➔♦☼ ✍❋☼ⶬ① ❿ ⇦⚐←ⵖ↗⍥⬀❑♦🔔 ③↖ ♦♌❑↖☪ⶬ❏⬀➔↖③ ⬁ "حيث يقول :"فإن قلت ما تقول فيمن يقول : إن قرأ قارئ (أنا نعلم) بالفتح انتفضت صلاته و إن اعتقد ما يعطيه من المعنى كفر ؟ قلت فيه وجهان ، أحدهما : أن يكون على حذف لام التعليل و هو كثير في القرآن ، و في الشعر و في كل كلام ، و قياس مطرد و هذا معناه و معنى الكسر سواء و عليه تلبية رسول الله " [1]

لم يقف الزمخشري كثيرا عند مواطن الحذف الجزئية التي يحذف فيها عنصر من عناصر الجملة أو التركيب، بل كان تركيزه على حذف الجمل و العبارات بأكملها، و أبرز أشكال هذا الحذف و أكثرها توترا، حذف جواب الشرط، و يرى صاحب الكشاف أن حذف جواب الشرط يحقق أغراض إبلاغية، و يؤدي إلى توسيع المعنى أكثر مما لو ذكر.

و من مواطن هذا الحذف قوله تعالى : ⬁←ⵖ➔❏♦✞♦✌ ⬀⬁•✞⍓☺⊠🖃 ❽🔔➹✍✂ ✍♦✌ ⇳◆↗✍✍❁⬂❐🕮 ✍❍☺■❏♦▫ ✂✡❻✍♦☼ ⍓⑨♦🔔⬀❑♦✌⇦✍✍✂ ⬀←ⵖ⊠🖃♦❷♦✍◆❐ ⬀⬁⍾❻❑↖☪ⶬ🖃 ✦✍✍✂ ❁❏⍓⍾♦❶ ①↖🕮♦✍⬀❑⍓❍ ×ⶬ❼ ←❏➔☺⍓➔⬊ ⬁ ♦♌❐←❸⬁⬁⏳↖③ ·• ▂💣🕓⍓☺➔❏→← (سورة البقرة، الآية 17) ، حيث يرى الزمخشري أن جواب الشرط يمكن أن يكون محذوفا، كما حذف في قوله تعالى : " ▫♦❍☺■❏ ←■❑➔❏⍓➔⬊ⵖ♦⑥ ♌❐🕮 ☎✂☑❑↖➔◆✌⬊⍾❐🕮◆❐ 🕘⍾❍ⶬ🖃 ☎✂❑←🖃⍓⍾♦❶ ✍◆☪⬊⑩⍓❍⬀❐❐🕮◆❐ 🗐 ⬂♌❏➔ⵖ⬊💻✍✂ ⍾💣♦⏳🕓◆⑩⊠➘ ❼ⶬ× ✂⊠❶🕓⍓⍾ ⬀⬁⍾🇬🇧❷⬊✌❐ⓘⶬ🖃 ⚐←ⵖ□☪♦⊙ⶬ❍⏳♦ⲯ←☛•⍥ ⍾❍⬊⑩•⍥ⶬ① ❐◆➔⍾◆❐ •• ⬀⬁➔⍾◆❐↑❹↖➔⇳⌖□④ ⬁ ♦♌❐↑❹↖➔⇳⌖□④ •• ⬀⬁➔⍾◆❐ " (يوسف الآية 15) "و إنّما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن اللبس، و لِما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي حصل عليها المستوقد بما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى، كأنه قيل، فلما أضاءت ما حوله خمدت فبقوا خابطين في ظلام، متحيرين متحسرين على فوت الضوء، خائبين بعد الكدح في إحياء النار"[2].

و نلمس استشعار الزيادة في المعنى، و توسع الدلالة مع الحذف أيضا في قوله تعالى متحدّثا عن إبراهيم و ابنه : " ▫♦❍☺■❏⇦✍❐🕮 ✍❍☺■❏⇦✍❐🕮 ①↖🕮✂♦✍◆❐ ×✓ⶬ🖃❍➘▫❏⬁⍥

[1] الزمخشري ، الكشاف ، ج 4 ، ص 31 .

2 الزمخشري ، الكشاف ، ج1 ،ص 67.

" (الصافات 103) حيث قال في الكشاف : " فإن قلت : أين جواب لما؟ قلت : هو محذوف تقديره (فلما أسلما و تله للجبين و ناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) كان ما كان مما ينطق به، الحال و لا يحيط به، الوصف؛ من استشارهما و اغتباطهما و حمدهما لله، و شكرهما على ما أنعم به عليهما، من دفع البلاء العظيم بعد حلوله، و ما اكتسبا في تضاعفه..."[1]

و قد يحذف الشرط ليدلّ عليه الجواب، كما في قوله تعالى : 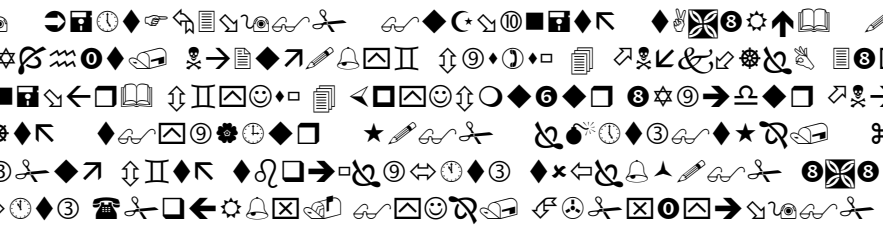

" (الأنعام، الآية 157) فقد ذهب الزمخشري إلى أن الشرط محذوف و معنى الآية، إن صدقتم فيما كنتم تعدون من أنفسكم فقد جاءكم بنية من ربكم.[2]

و يلحق بحذف جواب الشرط، حذف خبر إن من قوله تعالى : "

" (سورة الحج، الآية 25). حيث إن : " خبر إن محذوف لدلالة جواب الشرط عليه ، تقديره(إن الذين كفروا و يصدون عن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب أليم) "[3].

فالحذف شكل هام من أشكال الوظيفية، و هو يحّقق أغراض تواصلية مختلفة، تتمثل في نوع من المفارقة، ففي حين يحذف جزء من المبنى، تتحقّق بهذا الحذف زيادة في المعنى، لا يمكن أن تكون بغيره.

1 . 1 . 3 . 2 . 2 :الزيادة:

الزيادة هي مظهر آخر يبيّن وعي الزمخشري بمبدأ تبعية البنية للوظيفة، وإن كانت أقل من الحذف ورودا و تواترا، إذ يقتصر الأمر فيها على مواضع زيدت فيها حروف المعاني، أما الغرض العام لهذه الزيادة فهو

---

1 المصدر نفسه ، ج1 ، ص،ص (42 . 43)

2 الزمخشري ، الكشاف ، ج2 ، ص 63.

3 المصدر نفسه ، ج3 ، ص 112.

التوكيد، و على ذلك فإن الحكم بزيادة هذه الحروف هو حكم إعرابي لا إبلاغي، فهي و إن كانت زائدة على البنية التركيبية التي تمثل الأصل الإعرابي المفترض، فإنها ذات وظائف تواصلية لا تنكر.

و من المواضيع التي أشار فيها الزمخشري إلى هذه الزيادة قوله تعالى : ﴿ ﴾ (سورة الأعراف، الآية12) فقد ذهب إلى أن (لا) في الآية زائدة مثلما زيدت في قوله تعالى " ﴿ ﴾ (الحديد، الآية29) و فائدة زيادتها كما قال : " توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه و تحقيقه كأنه قيل : ليتحقّق علم أهل الكتاب، و ما معك أن تحقق السجود و تلزمه نفسك"[1]، و الظاهر أن الزمخشري استنتج هذه الزيادة قياسا على الآية الأخرى " ﴿ ﴾ (سورة ص، الآية 75) التي وردت من دون (لا) فكانت هي الأصل الذي وقع العدول عنه.

فتوكيد المعنى هو الغرض الأهم من زيادة بعض الأحرف و الأدوات، و هذا الأمر يؤكد كون هذه الزيادة نوعا من تطبيق مبدأ تبعية البنية للوظيفية يناظر الحذف، و يؤدي مثله لغرض تواصلي.

1 . 1 . 3 . 3 : الفصل و الوصل:

عرف الزمخشري الفصل بكونه التمييز بين الشيئين ، و قيل الكلام البين ، فصل بمعنى مفصول ، لأنهم قالوا : كلام ملتبس و في كلامه لبس ، و الملتبس المختلط فقيل في نقيضه فصل ، أي مفصول بعضه عن بعض ، فمعنى فصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به لا يلتبس عليه ، و من فصل الخطاب و ملخصه أن لا يخطئ صاحبه مظان الفصل و الوصل ، فلا يقف في كلمة الشهادة على المستثنى منه ، و لا يتلو قوله تعالى (فويل للمصلين) إلا موصولا بما بعده ، و لا (و الله يعلم و أنتم)

1 المصدر نفسه ، ج2 ، ص 69.

حتى يصله بقوله (لا يعلمون) و نحو ذلك ، و كذلك مظان العطف و تركه ، و الإضمار و الإظهار ، و الحذف و الذكر و إن شئت كان الفصل بمعنى الفاصل [1].

أما الوصل عطف بعض الجمل على بعض ، و الفصل تركه ، فإذا أتت جملة بعد جملة ، فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب ، أو لا ، و على الأول إن قصد تشريك الثانية لها في حكمه عطفت عليها كالمفرد ، فشرط كونه مقبولا بالواو و نحوه أن يكون بينهما حجة جامعة ، نحو : زيد يكتب و يشعر أو يعطي و يمنع[2] .

و إلا فصلت عنها ، نحو : " ♦×⇦♌🔔➹🖉✍✂ ☎✂❑→◑⬧๛ ✂⬧❶♋◑◆❒ ✂⬧❶♋◑◆❒ ✍❑✡♦✎✂◆↗ ☎✂☑❑↗๛✍⬧🔔 ☎✂❑↖☪♦✎✂◆↗ ☎✂☑❑↗๛✍⬧🔔 ⬀☠♋♍♌✡⑩♌➲🕓◆❶⊠➹ 🗐❼■🖫♋◑ ☎✂⬀❑■🖬🖂⌘ ♦♌❒↓↗🇽❽⬀🙶♦☺⇔○↖✌ ←Ⅱ↘♦⬧✞ ✍🖂☺❋☼♋◑ ⬀☠↗🗏🖂➔♦✎ ✍❋☼♋◑ ⬙☹➔♏❻⑨←☺♦③◆❒ ⬀☠🎸🎸🂠 ↗∞🇽❽⬀🙶♦☺⇔○□④ ✦🖉✍✂ ⇜⇝🎸🖋 ♦♌❑←♍🖂☺⬙➔♦③ ⬀☠♋♍♌✡🕓◆⑩↘⇔➔⊂ ❼♋× ، لم يعطف قوله (الله يستهزئ بهم) على (إنا معكم) لئلا يشاركه في حكم المفعولية للقول ، و إن لم يكن لها محل من الإعراب فإن كان لها حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية وجب الفصل .

لقيت هذه المسألة عند الزمخشري الأهمية الكبيرة فراح يفسر الآيات تبعا لذلك و يظهر مواطن الفصل و الوصل خلال شرحه للجملة في السياق ومن أمثلة ذلك نذكر :

شرحه للآية : ⇜🇽🎸🖋 ↖❷❒⚐⬙⬧↖③ ⊠❷↘♦🕘· ·⬧♋◑ 🖉✂☒❶🕓🖂♎ ⬙♌♋◑ ♦✌✍⬧◑⬧▫ ⇜🇽♋🖋 ♋❸✿¤◆▭↘๛✍✂ ↖✌⬀❑⬧🔔 ·⬧♋◑ 🖉✂☒❶🕓🖂♎ ⬙♌♋◑ " (سورة المدثر، الآية 25/24) " فإن قلت: فلم لم يوسط حرف العطف بين الجملتين؟ قلت : لأن الأخرى جرت من الأول مجرى التوكيد من المؤكد"[3]، فالزمخشري يقف عند الجملة الثانية و يقع على السّر في ترابطها و صلتها مع الجملة الأولى، فيربط تفسيره بالنظم و ذلك بتوخي معاني النحو؛ فالتوكيد يترك شيئا من الاهتزاز في الجملة الأولى، و من ثم كانت إعادة هذا التركيب و توكيده في الجملة الثانية صدى لهذا الاهتزاز إلى مواقع في النفس أعمق و أرحب.

---

[1] منير سلطان ، الفصل و الوصل في القرآن الكريم ، دار المعارف ، بيروت ، 1983 ، ص 91 .

[2] القزويني ، التلخيص في علوم البلاغة ، ص 175 .

3 المصدر نفسه ، ج2 ، ص 580 .

وتفسير قوله تعالى: " (سورة القصص، الآية 63)، يقول الزمخشري: " و إخلاء الجملة من العاطف، لكونهما مقررتين لمعنى الجملة الأولى" [1]

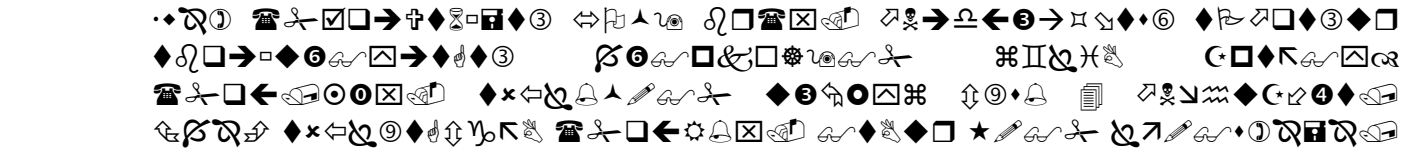
و لقد فسر الزمخشري الاستئناف على معان مختلفة كالتوكيد و التعجب [2] من ذلك قوله تعالى : "
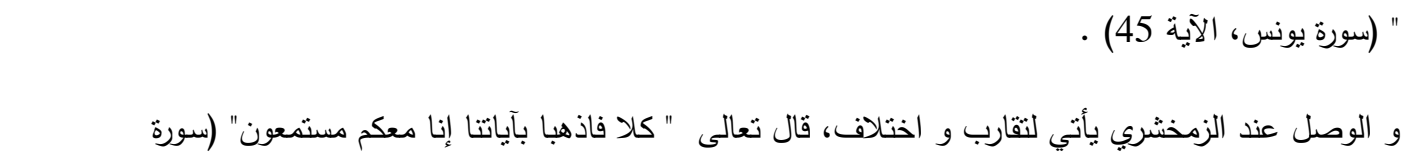
" (سورة يونس، الآية 45) .

و الوصل عند الزمخشري يأتي لتقارب و اختلاف، قال تعالى " كلا فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون" (سورة الشعراء الآية 5) ، يقول: " فان قلت: علام عطف قوله فاذهبا؟ قلت على الفصل الذي يدلّ عليه كلا، كأنه قيل : ارتدع يا موسى عما تظن فاذهب أنت و هارون" [3]

و في قوله تعالى: " أولئك على هدى من ربهم و أولئك هم المفلحون" (البقرة الآية 05) يقول : " فإن قلت لم جاء مع العاطف و ما الفرق بينه و بين قوله " أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون" (سورة الأعراف ، الآية 179) ؟ قلت : قد اختلف الخبران ها هنا فلذلك دخل العاطف بخلاف الخبرين فإنهما متفقان؛ لأن التسجيل عليهم بالغفلة و تشبيههم بالبهائم شيء واحد، فكانت الجملة الثانية مقرّرة لما في الأولى فهي من العطف بمعزل"[4].

يظهر لنا من الأمثلة السابقة حقيقة الفصل و الوصل عند الزمخشري و كيف كان يؤيد ذلك بطريقة وظيفية ، ليوضح أنه قد يكون الإعجاز و السر في الوصل في آية ما، و قد لا يكون في آية أخرى، بل يكون الفصل أولى و أفضل و تظهر المزية و الحسن من خلال نظم الكلام و معرفة أسرار النحو و أحكامه بحيث تعرف الأماكن التي يجب فيها الفصل من الوصل... و هكذا.

---

1 المصدر نفسه ، ج4 ، ص 183 .

2 الزمخشري ، الكشاف ، ج3 ، ص 188 .

3 المصدر نفسه ، ج2 ، ص 88.

4 المصدر نفسه ، ج1 ، ص 145.

و أرى أن في تفسيرات الزمخشري الكثير من توظيف السياق و هذا بغية الوقوف على المعاني الأصلية و التعرف على أسرار إعجاز القرآن الكريم.

1 . 2 : الوعي بالاستلزام الحواري:

لقد تمّ الانتباه في الفكر اللغوي العربي القديم [1]إلى ظاهرة الاستلزام الحواري، ليس من حيث كونها مفهوما ، و إنّما باعتبارها إشكالا دلاليا يبرز من حين لآخر أثناء الخطاب، لذا طرحت جملة اقتراحات لوصفه و استقصائه و خاصّة في علمي البلاغة و الأصول، بيد أن هذه الاقتراحات بقيت في نطاق ملاحظة "الظاهرة" و التمثيل لها، ثم في وضع مصطلحات تتباين بتباين العلوم المعنية كـ " الأغراض التي تؤديها الأساليب" و " دلالة المفهوم " و " المعنى المقامي" و " المعنى الفرعي"

و عليه سنقف باختصار مع الزمخشري و طريقة تعامله مع هذا المفهوم؛ الأمر و النهي و ما قاله بخصوص صيغهما و المعاني التي يؤديانها، سواء من جهة الدلالة الأصلية أو " الدلالة الفرعية ".

1 . 2 . 1 : صيغ الأمر و النهي:

لقد ربط الزمخشري عن الأمر بالحديث عن الإيجاب، و حديثه عن النهي بالحديث عن النفي، فمثلما يكون الموجب بأداة و من دونها ، نحو:

- ✓ إن سعيدا متحدّث.
- ✓ سعيد متحدّث

يكون الأمر بأداة و بغيرها، مثل:

- ✓ ليتحدث سعيد.

---

1 نراجع في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر المؤلفات :
. الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، ج1، ص 136 .
. الماوردي أبو الحسن ، أدب الدنيا و الدين ، ص 271 .
. التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ج1 ، ص 284 ، و ج2 ، ص 301 .
. السرخسي أبو بكر ، أصول السرخسي ، ج2 ، ص 248.
. المراكشي ابن البناء ، الروض في صناعة البديع ، ص 76.

- ✓ تحدث يا سعيد.

و كما لا يكون النفي إلا بأداة، فكذلك النهي، مثل:

- ✓ لا ينظم .
- ✓ لا تنظم .

يصاغ الأمر من المضارع لاشتراكهما في الدلالة على المستقبل، و يحصل ذلك بحذف حرف المضارعة من أمر الحاضر تخفيفا لكثرة استعماله، لأن قرينة المواجهة تؤشر للمأمور المخاطب، و تغني عن القرنية المقالية المتمثلة في حرف المضارعة الدال على الخاطب، و يترتب عن ذلك رفضه للام الأمر و يزكي غلبة الحاضر و شيوعه اتخاذ الحاضر جسرا لإبلاغ الأمر إلى الغائب نحو:

- ✓ يا عمرو أخبر عليا بالأمر.[1]

و تلازم اللام و حرف المضارعة، الأمر الموجه إلى غير الحاضر، تفاديا للسبب و لانعدام مؤشر يدلّ على هذه القرائن، و يسرى هذا على أمر الغائب، و أمر المتكلّم، و الأمر الموجّه إلى غير فاعل: (فعل ما لم يسمَ فاعله)، فنقول :

- ✓ ليحضر زيد.
- ✓ لأحضر أنا .
- ✓ لِتُعْنَ بِحَاجَتِي .

أما النهي فقد ربط الحديث عنه بالحديث عن النفي كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يقول الزمخشري: " و لا لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل قال يسويه : و أما " لا " فتكون نفيا لقول القائل هو يفعل، و لم يقع الفعل، و لنفي الأمر في قولك: لا تفعل، و يسمى النهي و الدعاء، في قولك: لا رعاك الله "[2].

و من ثم فان الزمخشري يوافق رأي سيبويه القائل إن النهي نفي للأمر و يستخلص من التناظر القائم بين النفي و النهي، أنهما يختلفان في أن النهي يقتضي في سياقات و مقامات معينة جوابا مجزوما لتضمنه معنى الشرط، في حين لا يقضي النفي ذلك، لتضمنه معنى القطع؛ مثلا:

---

1 الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، مصدر سابق ، ص 244 ، و أيضا ص 318 .

2 المصدر نفسه ، ص 108 .

ما يحضر سعيد.

1 . 2 . 2 : الأمر و النهي و معانيهما:

يؤكد ابن يعيش شارح المفضل : " اعلم أن الأمر طلب الفعل بصيغة مخصوصة و له و لصيغته أسماء بحسب إضافاته ، فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيّم له الأمر ،و إن كان من النظير قيل له طلب ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له الدّعاء"[1]

يظهر لنا من خلال قول ابن يعيش أن الزمخشري قد أخذ بعين الاعتبار العلاقة التي تربط بين المتكلم (الأمر) و المخاطَب أثناء تحديده لفعل الأمر فالأمر لا يكون حقيقيا حسبه إلاّ إذا كان موجها من متكلّم يكون أعلى درجة من المخاطَب .

و قد ينبثق عن الأمر عنده أفعالا كلامية كالدعاء و الالتماس، فالدعاء يحصل حينما يكون الأمر أقل درجة من المأمور ، بينما يحدث الالتماس حين تساوي الأمر و المأمور في الدرجة

و تعتبر خطوة الأخذ بالعلاقات التي تربط بين المتكلّم و المخاطَب من أهمّ المعايير التدّاولية التي أخذ بها اللسانيون الوظيفيون

و إذا كان الأمر يستعمل استعمالا أصليا، و استعمالات فرعية يترتب عنها معنى الطلب و الدعاء و غيرها، فإن النهيّ يعتبره الزمخشري نفيا للأمر و يذهب إلى أنه يسمَّى نهيا و دعاء فيمثل قولنا "لا رعاك الله"

و يضيف في السياق نفسه أن الأمر قد يستفاد من الخبر كقوله تعالى "

" (سورة البقرة الآية 232). فالمقصود من هذا الأمر يتأتى بوسائل عدّة و من بينها الإخبار في حالة معينة فسياق الآية هنا يجعلنا نخرج الخبر إلى معنى الأمر لأن الأصل

1 ابن يعيش ، شرح المفصل في علم العربية ، مصدر سابق ، ج7 ، ص 58 .

فيها (لِيُرْضِعْنَ) و ذلك أن الكلام موجَّه من الله سبحانه و تعالى وهو موجَّه إلى المرضعات اللواتي هن أقل درجة .

كما يأتي الدعاء على أسلوب الخبر نحو قولنا "رحمه الله" وذلك أنّه متضمن معنى الأمر موجّه من عبد إلى ربِّه

و في سياق حديثة عن الأمر و النهي، من حيث كونهما من الأساليب التي تقتضي جوابا لتضمنها معنى الشرط، ناقش الآية الكريمة " ⑨☐🕯❄🕔♦③ ✂ 🖋🙕🙚🕭🕮⇦×♦ ⬈◆✂✌♦☪↖☐✂☎ ♎⍓✍⎀☐⑩←⚲↕☙⧉⬈ ↖♦✍■❼🗐 ✌♅♍☐🕔❷♦☐▭ ✍➔☪🗡🖟⑩⬈⧉ ✌♓♅♊⇳ ↖♦⓿⊠✂☺✌ 🕮☐☙♅⬈☹🖰 ⬇⬅⬆⬆ "(سورة الصف الآية 10) إلى قوله تعالى " يغفر لكم ذنوبكم" ، جواب لقوله " هل أدلكم " و هو يحتمل معنى الأمر لأنه " لم يقصد إلى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المنجية (هل يدلون) ، أو (لا يدلون) ، و إنّما المراد لأمر ، و الدعاء ، و الحث على ما ينجيهم"[1]

و معنى هذا أن الأمر قد يأتي لنا بالاستفهام، و ذلك حينما يدلّ عليه سياق الحال ، كما قد يخرج الاستفهام إلى الدعاء و الطلب و الحثّ ، و مثله قوله تعالى " فهل أنتم منتهون" فسياق الحال في هذه الآية يجعلنا نخرج الاستفهام لغرض آخر و هو الأمر الحقيقي ، و ذلك أن الخطاب موجّه من الله سبحانه و تعالى إلى عباده ، و هذا ما يجعلنا نحكم جازمين أن الله يأمر عباده و لا يخيرهم ، فالاستفهام لم يكن إلا قوّة إنجازية حرفيّة بينما الأمر هو القوّة الإنجازية المستلزمة كما وقف الشارح عن بعض معاني الأمر عندما تعرض للأدوات الواصلة و الفاصلة كـ "أو" ، "إما" حينما أكد أنهما مع الخبر تفيدان الشك ، و مع الأمر تفيدان التخيير و الإباحة[2]

و من ثمة يخرج الأمر مع " أو" إلى التخيير كما في قوله تعالى" •• ③↖⧫⊠✂❀♅⓿⬈🖎⬈☠↖
✂🙚🙕🖋✦ 🖃♅🙕🙚🙕🙚♍🖬❄⇔⬂☐⬀ ×♅❼☑ 🕮☐③⬃☺⍓🕔☪♅▤⬈☠⬀ ☐◆♍⧫🕔▤⬂♊
③↖⧫⊠✂❀♅⓿⬈🗎➔☠ 🖅♅☺⍓🙚 ↖♦◗⊙⑨✍🙘☠↖ ✂🙚❀☞③⬃☺⍓🕔♊⌘ ☎
▫⧫▤🕅⊙❷♦✍➔❍⬀ ◗♅❍⇳➔⍓🙚☞↖ ↖♦⌑❀❸◆☐⊘ ✌♦○❀🕔▤⬂✓×♦ ✌♅♊⇳
🕮☐☐⬃♎☐🕮⬂⍟⬂ ✌♦🙚 ✍➔⊃⇳➔♅☺←☐♌♁♏ 🕮☐⩀⬃🖬♅⑩▤⬈☠⬀ 🕮☐☐⬃
🖎♅○⇔☐◆✍➔♑←⚐⇔ 🕮☐☐⬃ ✌☐♦⬂❷⌧❸❷↖ ❻◆♁⌛♦☐🖮 ☎ ▫♦☺⍓♊ ♍⅄⚐⇔
⑥♦♑⬀⑨⇳ ▫♦🕔⬀❍◆🙚🖅↖ ⚐☐🖬■🕔⧫♦☐♅ 🕮☐③✹🙚✈🗅 🗐 ❶♦🕔♍♅🖮⍓
❍⍓⊠🖬■▤☛⬅⚐⇔ 🗐 ◗♍❶♦✂ 🕮☐③⬃☺⍓🕔✡♅▤⬈☠⬀ ⊙▦🕔❷◆☐⬈
☐◆✂🙚❍⇳▦⊠➔⍓☐☑✂☎ 🗐 🖎⊠⓿⊠🕔♍♅🖮⍓ 🕮☐③⬃☺⍓🕔✡☐▤⬈☠⬀
③↖🖮◆✓♓♍×← ✂🙚🖋✦ ♍♦▤⬈☠⬀ ⬈◆✂③◆🕔🖓♅❍♅🕒 ♍♦➔⍓🖬✦▤⬈🖃⬃

---

1 ابن يعيش ، شرح المفصل ، مصدر سابق ، ج7 ، ص 44 .

2 المصدر نفسه ، ج7 ، ص 48 .

" (سورة المائدة الآية 89) حيث فرض المشرِّع أحد هذه الثلاثة و ترك الاختيار للمكلّف للتكفير عن ذنبه.

و يخرج الأمر مع "أو" إلى معنى الإباحة ، و لفضهما كلفظ التخيير إلا أن الفرق بينهما يتجلى في أن الإباحة لا تتصل بالأشياء المحظورة أصلا مثل :

- ✓ جالس زيدا أو عمرا.
- ✓ اقرأ قصة أو رواية.

كأن المتكلم يسعى في تنبيه المخاطب إلى فضل بعض المباحات ، و هكذا يباح له أن يفعل أحد الشيئين ، و علة ذلك لا تؤول إلى اللفظ وحده ، و إنّما إلى اللفظ و مقتضى الحال.

و ما قيل عن الأمر ، يمكن سحبه على النهي ، كأن يخاطِب المتكلِّم غيره قائلا:

- ✓ لا تلبس حريرا أو مذهبا .

و المقصود :

- ✓ لا تلبس حريرا و لا مذهبا .

و شبيهه قوله تعالى " و لا تطع منهم أثما أو كفورا " (سورة الإنسان الآية 24) ، حيث استعملت "أو" للإباحة ، لأن النهي منصب على الجمع و التفريق ، فلا تجد طاعة الآثم على إنفراد ، و لا طاعة الكفور على إنفراد ، و لا جمعهما في الطاعة، و ما يصدق على الأمر مع "أو" يصدق عليه مع "إما" و عليه فحين يساوق الأمرُ "إما" يترتب على ذلك معنى التخيير أو الإباحة

أما التخيير فمثل:

- ✓ اختر إما تاريخا و إما فلسفة.

و أما الإباحة فنحو:

- ✓ حدِّث إما الحسن و إما الحسين.

و بالجملة ، فإن الأمر الذي يرِد مع "أو" و "إما" ، يخرج إلى التخيير و الإباحة ، و إن كان الكلام مع "أو" يكون يقينا ثم يعترضه الشك ، و مع "إما" يكون منذ البداية مبنيًّا على الشّك.

و هكذا يتضح إذن ، أن تناول الزمخشري للأمر و النهي ، يهدف بالأساس إلى التقعيد لهما ، و ضبط خصائصهما على المستوى البنيوي و على المستوى التداولي المرتبطة بالوظيفة التواصلية التي يرمي إليها المتكلم ، و من ثم وجدنه يتحدّث عن " المعنى الأصلي" للأمر و النهي في مقابل " المعاني الفرعية " التي يخرجان إليهما تبعا لسياقات الحديث التي يردان فيها.

من خلال هذا العرض التحليلي للظواهر الوظيفية في الكشاف تبين لنا أن الزمخشري قد :

- تعرض لكثير من أوجه الإعراب إذا كان في ذلك توضيح للمعنى المقصود ، و ذلك كما في قوله تعالى : " ❒◆✌♦✍ ❒🕮♎⬀▣■✍☪◆ ✌ ♊♎ 🔔⬧❷⬀③♦◻⚇ ❩♐⬧◆ ❐●❒✍✌⬉☪⓿✍❻↓❒♌♦ ✍♌♐✌✗✍⬙ " يقول :" ذكرى منصوبة بمعنى تذكرة ، إما لأن أنذر و ذكر متقاربان فكأنه قيل : مذكورون تذكرة ، و إما لأنها مفعول به على معنى أنهم ينذرون لأجل الموعظة و التذكرة ، أو مرفوعة على أنها خبر مبتدأ محذوف بمعنى هذه تذكرة ، و الجملة اعتراضية ، أو صفة بمعنى منذرون ذوو ذكرى أو جعلوا ذكرى لإمعانهم في التذكرة و إطنابهم فيها ، و وجه آخر هو أن يكون ذكرى متعلقة بـ أهلكنا مفعولا به ، و المعنى : و ما أهلكنا

من أهل القرية ظالمين ، إلا بعد أن ألزمناهم الحجة ، بإرسال المنذرين إليهم ليكون إهلاكهم تذكرة و عبرة لغيرهم فلا يعصون مثل عصيانهم "[1]

- جعل للنحو وظيفة معنوية و هي الإبانة عن معاني الكلام و وجوه فهمه ، و أضاف على النحو أهمية خاصة في تفهم القرآن الكريم ، فهو يرى أن المفسر يجب أن يكون فارسا في علم الإعراب ، مقدما في معرفة كتاب سيبويه [2] ، كما في قوله تعالى : " "يقول : " و الفاء و الواو في أفأمن و أوأمن حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار ، فإن قلت : ما المعطوف عليه و لو عطفت الأولى بالفاء و الثانية بالواو قلت المعطوف عليه قوله : فأخذناها بغتة و قولك و لو أن أهل القرى ...إلى يكسبون – وقع اعتراض بين المعطوف و المعطوف عليه و إنما عطف بالفاء لأن المعنى فعلوا ، و صنعوا فأخذناهم بغتة ، أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بيانا ، و أمنوا أن يأتيهم بأسنا ضحى " [3]
- نظر من خلال الدراسة النحوية إلى الذوق الأدبي و الأسلوب البلاغي ، بغض النظر عن تقديرات النحاة ، كما في قوله تعالى : " 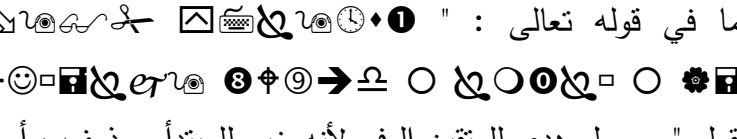 يقول " و محل هدى للمتقين الرفع لأنه خبر للمبتدأ محذوف ، أو خبر مع (لا ريب فيه) لـ (ذلك) ، أو مبتدأ إذا جعل الظرف المقدم خبرا عنه ، و يجوز أن ينتصب على الحال ، و العامل فيه معنى الإشارة أو الظرف " [4] .

---

[1] الزمخشري ، الكشاف ، ج 3 ، ص 130 .

[2] الزمخشري ، الكشاف ، ج 1 ، ص 8

[3] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 998.

[4] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 121 .

- يستشهد بالحديث النبوي الشريف في النحو ، كما استشهد به في كتبه الأخرى على غرار تفسيره الكشاف إذ يقول : " و قد فسر بعضهم أمرنا – بكثرتنا – و جعل باب أمرته فامر بمن باب فعلته ففعل ، كثيرته فثبر و في الحديث : " خير المال سكة مأمورة و مهرة مأمورة 3 أي كثيرة النتاج ."[1]

وبهذه النقاط نختم حديثنا عن وظيفية الزمخشري لننتقل إلى نحوي و بلاغي آخر لا يقل أهميّة عنه هو السكاكي، لنقف على مختلف معالجاته الوظيفية من خلال كتابه "مفتاح العلوم".

[1] المصدر نفسه ،ج1 ، ص 121 .

المنحى الوظيفي عند السكاكي من خلال كتابه مفتاح العلوم

تمهيد

لا يماري منصف في أن أبا يعقوب كان رجلا قادر العقل حاد الذهن واسع الثقافة متضلعا في علوم شتى ، و قد كانت مباحث البلاغة تدرس قبله، و كأنها جذاذات من الورق في كل قطعة منها مسألة، و يختلف ترتيب هذه المسائل في الكتب البلاغية كما يختلف ترتيب هذه الجذاذات قبل أن تمتد نحوها يدٌ تنظم و تنسق ، و هذا واضح كما رأينا من خلال كتاب الإمام عبد القاهر الجرجاني، و فيما نثره الزمخشري في كشافه، نعم كان هناك إحساس بأواصر قوية بين الفنون المتصلة بدراسة الصور البيانية ، فكان يجمع التشبيه مع المجاز و الكناية في نظام واحد إلا أن هذا كان إحساسا غائما،و قد يتخلف فتختلط المسائل كما هو الحال في كتاب دلائل الإعجاز[1].

و كان ذكر السكاكي لعلمي المعاني و البيان،إشارة بيّنة إلى تمييز هذه المسائل و تصنيفها في هذين العلمين و أن تحدد تحديدا بيّنا،و أن تميّز تمييزا كاشفا،فكان هو أول من فعل ذلك فحدّد أبواب علم المعاني و حصرها و حدّد أبواب علم البيان و حصرها فأتمّ بذلك ما بدأه الزمخشري[2].

قسم السكاكي كتابه إلى ثلاثة أقسام أساسية ، تحدث في القسم الأول منها عن علم الصرف وما يتصل به من الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر ، وجعل القسم الثاني لعلم النحو ، أما القسم الثالث فخص به علم المعاني وعلم البيان ، وألحق بهما نظرة في الفصاحة والبلاغة ، ودراسة للمحسنات البديعية اللفظية ، والمعنوية ووجد أن علم المعاني يحتاج من ينظر فيه ، إلى الوقوف على الحد والاستدلال أو بعبارة أخرى ، إلى الوقوف على علم المنطق ففتح له مبحثا أحاط فيه بمسائله كما وجد أيضاً أن من يتدرب على علمي المعاني والبيان يحتاج إلى الوقوف ، على علمي العروض والقافية فأفرد لهما المبحث الأخير في الكتاب وبذلك اشتمل المفتاح على علوم الصرف والنحو والمعاني والبيان والمنطق والعروض والقوافي[3].

---

[1] شوقي ضيف ، البلاغة – تطور و تاريخ – دار المعارف ، مصر ، ط2 ، ص 287.

[2] المصدر نفسه ، ص 288.

[3] شوقي ضيف ، البلاغة – تطور و تاريخ – مصدر سابق ، ص 289.

ونراه يصور في تقديمه له طريقته في تصنيفه فيقول "وما ضمنت جميع ذلك كتابي هذا إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك ومهدت لكل من ذلك أصولا لائقة وأوردت حججا مناسبة وقررت ما صادقت من أراء السلف قدس الله أرواحهم بقدر ما احتملت من التقرير مع الإرشاد إلى ضروب مباحث قلت عناية السلف بها وإيراد لطائف مفتنة ما فتق بها رتق أذن"[1]

وشهرته إنما دوت بالقسم الثالث من الكتاب الخاص بعلمي المعاني والبيان ولواحقهما من الفصاحة والبلاغة والمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية ، فقد أعطى لهذا كله الصيغة النهائية التي عكف عليها العلماء من بعده يتدارسونها ويشرحونها مراراً إذ استطاع أن ينفذ من خلال الكتابات البلاغية قبله إلى عمل ملخص دقيق لما نثره أصحابها من أراء وما استطاع أن يضيفه إليها من أفكار وصاغ ذلك كله صياغة مضبوطة محكمة استعان فيها بقدرته المنطقية في التعليل والتسبيب وفي التجريد والتحديد ، والتعريف والتقسيم ، والتفريع والتشعيب[2] ، وكان عمدته في ذلك كتابي عبد القاهر دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة والكشاف للزمخشري ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للإمام الرازي الذي لخص فيه كتابي الإمام عبد القاهر الدلائل والأسرار.

ومن الحق والإنصاف أن تلخيصه أدق من تلخيص الفخر الرازي ، وكأنما كان عقله أكثر دقة وضبطاً للمسائل في هذا الفن خاصة ، بل لقد كان أكثر تنظيماً وأسد تقسيماً مع ترتيب المقدمات وإحكام المقاييس وصحة البراهين وبذلك استقام تلخيصه ، بحيث ما نجد فيه عوجا أو انحرافاً ، وإنما نجد فيه الدقة والقدرة البارعة على التبويب والإحاطة الكاملة بالأقسام والفروع ، غير أن ذلك عنده لم يشفع بتحليلات الشيخ عبد القاهر ، والعلامة الزمخشري التي كانت تملأ النفوس ، إعجابا وبهجة وأريحية ، فقد تحولت البلاغة في تلخيصه إلى علم بأدق المعاني

[1] السكاكي ، مفتاح العوم ، مصدر سابق ، ص 6 .

[2] عبد العزيز عتيق ، في تاريخ البلاغة العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د / ط) ، ص 271.

لكلمة علم [1]، فهي قوانين وقواعد تخلو من كل ما يمتع النفس ، إذ سلط عليها المنطق بأصوله ومناهجه الحاجة حتى في لفظها وأسلوبها الذي لا يحوي أي جمال[2].

والدليل في ذلك أنه درس البيان في هذا الكتاب بالروح التي درس بها فيه إلى جانبه علم النحو وعلم الصرف وعلم الاستدلال وعلم العروض وعلم القوافي ، وهذا ما لم يفعله أحد من الذين سبقوه إلى الكتابة في البيان لا لأنهم كانوا يجهلون تلك العلوم التي أحصاها السكاكي ، ولكنهم نظروا إلى طبيعة هذا الفن فوجدوه علماً جمالياً ، يدرس الأسباب والعوامل المؤدية إلى المتعة الفنية ، وإحداث التأثير أو الإقناع في نفس قارئ الأدب وسامعه[3].

ولعل أول ما يستدعي انتباه قارئه أنه أودع البلاغة علمين أساسيين هما : علم المعاني ، وعلم البيان ، وجعل علم البديع تابعا لهما ، وكان عجيبا في تصوره لطريقة ضبط معاقد كلّ علم منها.

و من خلال هذه الجولة السريعة في كتاب " مفتاح العلوم" يتضح لنا أن الجهاز الواصف عند السكاكي يتألف من أنساق القواعد التالية :

- ✓ قواعد صوتية-صرفية تضطلع لتكوين المفردات .
- ✓ قواعد نحوية تتكفل بتأليف المفردات فيما بينها لتكوين الجملة.
- ✓ قواعد تأويلية (علمي المعاني و البيان) تضطلع برصد الرابط القائم بين الجملة خرج القواعد النحوية و الطبقات المقاميّة الممكن إنجازها فيها (مطابقة المقال لمقتضى الحال)[4].

[1] محمد العمري ، البلاغة العربية – أصولها و امتدادها – مصدر سابق ، ص 27 .

[2] المصدر نفسه ، ص 56 .

[3] المصدر نفسه ، ص 68 .

[4] أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، مصدر سابق ، ص 36 .

و انطلاقا من هذه القواعد التداولية سنحاول إبراز وظيفية السكاكي و هل يمكن أن نعتبرها - وظيفية قوية - تقوم بدور توليدي حسب التوليديين (بمعنى أن الخصائص التداولية يمثل لها في الأساس ذاته في البنية العميقة) أو هي -وظيفة ضعيفة- (تقوم بدور تأويلي)[1].

1. وظيفية السكاكي من خلال كتابه مفتاح العلوم:

سبق الإشارة إلى أن السكاكي قد اعتمد في تأليف كتابه " مفتاح العلوم" على "الكشاف" و "الدلائل" بصفة أساسية خاصة ما تعلق بالقسم الثالث منه" علم المعاني و البيان"، فهو يعتبر تلخيصا و إعادة تصنيف لكتاب "دلائل الإعجاز" غير أنه اتّسم بالتقسيم الدقيق و ظبط الحدود المميّزة،مما أظهر على البلاغة العربية مع السكاكي صبغة التكامل و العلمية.

1.1 تبعية البنية للوظيفة :

1.1.1 دور المقام في توجيه بنية الخطاب :

الوظائف المقصودة بالكلام هي التي تتحكم في بنياته، و للكلام ظروف تحيط بعناصره يجمعها ما يسمى بالمقام التخاطبي، و قد اشتهرت مع السكاكي مقولة (لكل مقام مقال) حين وضع في المفتاح مبحثا بهذا العنوان يتناول فيه المقام الذي يمثل أهمّ محدّدات الرسالة اللغوية نجده يتحدّث عن اختلاف وظائف الكلام و مقاماته و تبعا لذلك بنياته اللغوية ، فيقول : " لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكلية، و مقام التهنئة يباين مقام التعزية، و مقام المدح يباين مقام الذم و مقام الترغيب يباين مقام الترهيب و مقام الجدّ في جميع ذلك يباين مقام الهزل، و كذلك مقام الكلام ابتداء يغاير مقام كلام بناء على الاستخبار أو الإنكار و مقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب، و كذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي و لكل من ذلك مقتضي غير مقتضى الآخر"[2]؛ فالدلالات تفترق و لكل دلالة وجه التراكيب يختص بها ، و في هذا الشأن يقول أيضا : " فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، و لكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، و ارتفاع شأن

[1] المصدر نفسه ، ص 36.

[2] مفتاح العلوم ، مصدر سابق ، ص 168 .

الكلام في باب الحسن و القبول و انحطاطه في ذلك بحسب مصادقة الكلام لما يليق به، و هو الذي نسميه (مقتضى الحال) فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، و إن كان مقتضي الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا و قوة..." [1]

و تحليل الظاهرة اللغوية عند السكاكي تحليل متكامل يربط بين "المعنى الصريح " و "المعنى الأصلي و المباشر للعبارة،" و "المعنى المستلزم مقاميا"، و يحاول أن يراعي جميع المستويات اللغوية عند التحليل؛ يقول د/ المتوكل : " و تمتاز اقتراحات السكاكي في مفتاحه عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنّها تجاوز الملاحظة الصريحة و تحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة، أيّ التحليل الذي يضبط علاقة "المعنى الصريح" ب "المعنى المستلزم "مقاميا و يصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة، هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى هي أن تقعيد السكاكي للاستلزام التخاطبي واردا مؤطرا داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية (أصوات، صرف، نحو، معاني ، بيان...) "[2]

2.1.1 الإسناد الخبري :

لا يفصل السكاكي علم المعاني و النحو، فقد عرف علم المعاني فقال " اعلم أن علم المعاني هو تتبع تراكيب الكلام في الإفادة و ما يتصل بها من الاستحسان و غيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره "[3]

و من هذا التعريف وَضع لعلم المعاني منهجه المحدّد و أبوابه المعروفة فنراه يبدأ بتوزيع مباحث المعاني على الخبر و الطلب ، و يعرض لمن عرف الخبر بأنه ما يحتمل الصدق و الكذب و يقول " إن ذلك شيء واضح فهما يجريان فيه ، و لا يجريان في الطلب ، و هو الاستفهام و التمني و الأمر و النهي و النداء[4] .

---

[1] المصدر نفسه ، ص 169 .

[2] أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، مصدر سابق ، ص 96 .

[3] السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 101.

[4] السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 170

ثم يأخذ بعد ذلك يوضح الموضوعات التي سيتناولها الخبر أو الجملة الخبرية و هي الإسناد الخبري و المسند إليه و المسند و الفصل و الوصل و الإيجاز و الإطناب، و ما يهمنا في هذا المقام أن السكاكي قد فصل الحديث عن الإسناد الخبري و أرجع اختلافه إلى اختلاف أحوال السامع بحيث إذا كان خل الذهن لم يؤكد له ، و إذا كان طالبا له في تخيير أكد بمؤكد واحد،و إذا كان منكرا أورد عليه مؤكد بتأكيدين أو أكثر و يسمى الخبر في تلك الأحوال على الترتيب ابتدائيا و طلبيا و إنكاريا و قد ناقش هذه الصورة عبد القاهر و طبقها الزمخشري في كشافه و كان الجديد عند السكاكي هو إعطاء تلك المراتب مصطلحاتها البلاغية الأخيرة [1].

يقول السكاكي " و الذي أريناك إذا أعملت فيه البصيرة استوثقت من جواب أبي العباس للكندي حين سأله قائلا : إني لأجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد اللله قائم ، ثم يقولون إن عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد الله لقائم ، و المعنى واحد و ذلك بأن قال : بل المعاني مختلفة فقولهم عبد الله قائم إخبار عن قيامه و قولهم إن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل و قولهم إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه " [2] .

أي أن الجملة الخبرية الواحدة تتشعب إلى ثلاث جمل خبرية، بفعل اختلاف حال السامع و مراعاة المتكلم لتلك الحال و هي :

- ✓ عبد الله قائم .
- ✓ إن عبد الله قائم .
- ✓ إن عبد الله لقائم .

فالجملة الأولى إخبار عن قيامه، و الجملة الثانية جواب عن سؤال سائل، و الجملة الثالثة إخبار على إنكار منكر، و قد تلقى اللغويون العرب جواب أبي العباس (المبرد) بالقبول و التسليم و دققه السكاكي بالمصطلحات الوظيفية المناسبة فسمي الأول خبرا ابتدائيا، و الثاني

[1] المصدر نفسه ، ص 170

[2] المصدر نفسه ، ص 171 ، و ينظر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ص 312.

خبرا طلبيا، و الثالث خبرا إنكاريا[1]، أو هو : الضرب الابتدائي، و الضرب الطلبي و الضرب الإنكاري [2]

- ✓ و في رأي السكاكي أن الجملة في النوع الأول تستغني عن مؤكدات الحكم، و في الثاني يستحسن لها أن تقوى بإدخال أدوات التوكيد، وفي الثالث يستوجب المقام تأكيد الكلام و لكلّ من هذه الظواهر مبدأ هام تخضع له يسميه السكاكي ب :" مطابقة الكلام بمقتضى الحال"

أما اللغويون الوظيفيون، فإنّهم ينطلقون في دراساتهم لهذه الظواهر اللغوية من مبدأ أن الوظيفة التواصلية تحدّد البنية اللغوية كما أن كلّ أداة من الأدوات التي يستعملها المتكلّم تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها[3]

3.1.1 حالات المسند إليه :

بعد أن تحدث السكاكي عن الإسناد الخبري خرج إلى أحوال المسند إليه في مبحث مفصل كبير يتحدث فيه عن حذف المسند إليه و ذكره و تعريفه و تنكيره و تقديمه عن المسند و تأخيره عنه و تخصيصه و قصره و المقتضيات البلاغية لذلك كلّه ، و في هذا الصدد يقول:" ناظرا بنور عقلك و عين بصيرتك في التصفح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كيفيات مختلفة، و صور متنافية ، حتى يأتي بروزه عندك لكل منزلة في معرضها (...) فتعرف أيما حال يقتضي طي ذكره ، و أيما حال يقتضي خلاف ذلك ، و أيما حال يقتضي تعرفه : مضمرا أو علما أو موصولا أو اسم إشارة أو معرفا باللام أو بالإضافة(...) و أيما حال يقتضي تقديمه على المسند و أيما حال يقتضي تأخيره (...) "[4].

---

[1] المصدر نفسه ، ص،ص (170 . 171).

[2] الخطيب القزويني ، جلال الدين ، الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1985 ، ص 24.

[3] أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، مصدر سابق ، ص 53 .

[4] السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 175.

1.3.1.1 حذف المسند إليه :

يضبط السكاكي بمنطق صارم الحالات التي يتطلب فيها المقام التواصلي أن تؤدي وظيفة التواصل ببنيات يُطوى فيها ذكر المسند إليه بقوله " أما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه فهي:إذا السامع مستحضرا له عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند ، و الترك راجع إما لضيق المقام و إما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر،و إما للتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل و في ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، و كم بين الشهادتين،و إما لإبهام أن في تركه تطهيرا للسان عنه أو تطهيرا له عن لسانك ، و إما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست الحاجة، و إما لأن الخبر لا يصح إلا له حقيقة، كقولك : خلق لما يشاء ، فاعل لما يريد أو ادعاء، و إما لأن الاستعمال وارد على تركه أو ترك نظائره،كقولهم : نعم الرجل زيد، على قول من يرى أصل الكلام : نعم الرجل هو زيد ، و إما لأغراض سوى ما ذكر مناسبة في باب الاعتبار بحسب المقامات ..."[1].

2.3.1.1 قصر المسند إليه على المسند :

يذكر السكاكي الحالة الأكثر تداولا في قصر المسند إليه على المسند و يشير في ذلك إلى الجانب التداولي في التواصل و الذي يعكسه التفاعل الحاصل بين المتكلم و السامع فيقول : " و أما الحالة المقتضية لقصر المسند إليه على المسند فهي أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب و خطأ و أنت تريد تقرير صوابه و نفي خطئه مثل أن يكون عند السامع أن زيدا متموّل و جواد، فتقول له : زيد متموّل لا جواد ، ليعرف أن زيدا مقصور على التموّل لا يتعداه إلى الجود أو تقول له ما زيد إلا متموّل، أو إنما زيد متموّل " [2] .

4.1.1 حالات المسند :

بعد أن فصل السكاكي أحوال المسند إليه انتقل إلى سرد حالات المسند و تصوير الاعتبارات في كيفياته محذوفا و مذكورا و مفردا و جملة فعلية أو اسمية أو منكرا أو معرفا أو مقيدا بقيد ،

---

[1] المصدر نفسه ، ص 176.

[2] السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 196 .

أو مقدما أو مؤخرا أما حذفه لأن حالا سدّ مسده و إما قصدا للاختصار و الاحتراز عن العبث كقوله تعالى (الحج / 72) " إذا حملته على تقدير النار شر من ذلكم "[1]

و يكون المسند اسما للدلالة على الثبوت كقولك (زيد قائم) و يكون فعلا للدلالة على التجدد و الاستمرار كقولك (زيد عَلِمَ) و يقيد المفعولات و الحال و التمييز و الشرط و التمييز و الشرط لتربية الفائدة .

لقد عقد السكاكي فصلا للفعل و متعلقاته في الترك و الإثبات، أو الحذف و الذكر ، و يبدأ بحذف الفعل في بعض الصيغ ، و في الجواب عن السؤال و يقول إنه يذكر للحاجة إليه في الكلام ، و يقف عند حذف المفعول قصدا للتعميم ، أو إلى نفس الفعل أو قصدا إلى الاختصار أو لرعاية الفاصلة ، و يقول إنه يذكر لفائدة تمام الكلام أو لزيادة تقريره و بسطه أو لرعاية الفاصلة يطيل الوقوف عند تقديم الفاعل مع الفعل مثل : أنا عرفت ، و أنت تعرف ، و إفادة التقديم الاختصاص [2].

5.1.1 الفصل و الوصل :

يرى الجرجاني أن معرفة الأصول و القوانين في شأن فصل الجمل و وصلها يترتب عنه حصر الجمل في ثلاثة أضرب وفي هذا الصدد يورد قوله " " وإذ قد عرفت هذه الأصول و القوانين في شأن فصل الجمل و وصلها، فاعلم أنّا حصلنا من ذلك على أنّ الجمل على ثلاثة أضرب :

- ✓ جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكّد فلا يكون فيها العطف البتّة.
- ✓ جملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلّا أنّه يشاركه في حكم و يدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا فيكون حقّه العطف.

[1] المصدر نفسه ، ص 200 .

[2] المصدر نفسه ، ص 203.

✓ جملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إيّاه ولا مشاركا له في معنى، وحقّ هذا ترك العطف"[1].

و من هذا انطلق السكاكي في حديثه عن الفصل و الوصل حيث سمى الحالة الأولى ب(كمال الاتّصال)، و الثانية (بين بين)، والثالثة كمال الانفصال، و حول هذه الأنماط الثلاثة أجرى أحكامه و حسب عدد من الأسس منها الأساس النحوي، وضع شروطا ثلاثة لمعرفة الوصل من الفصل هي : إتقان تمييز موضع العطف، و إتقان معرفة فائدته، و إتقان معرفة مقبوليّته من حيث وجود جهة جامعة بين المعطوف و المعطوف عليه[2].

ومن الأسس التي اعتمدها كذلك جملة من المبادئ المعنويّة منها مبدأ أمن اللّبس، و هو مبدأ يراعى فيه المخاطب كما ترى، و يمثّل له بالبيت الشعري :

و تظنّ سلمى أنّني أبغي بها بدلا أراها في الضلال تهيم

إنّ ما ينقله هذا البيت هو ظنّ سلمى أنّ صاحبها يحبّ أخرى، ولكنّه في الحقيقة لا يحبّ إلّا سلمى، و قوله (أراها في الضلال تهيم) نفي لظنّها، و ردّ لاتّهامها إياه؛ لذلك قطع (أراها) عن الكلام السابق و الداعي لهذا القطع هو أمن اللّبس[3].

و يستند السكاكي أيضا إلى داعي الإيضاح في مقامات الفصل و هو أن يكون في الكلام السابق نوع خفاء ، و المقام إزالة له [4].

و من المبادئ المهمة التي يركز عليها السكاكي في الفصل و الوصل مجموعة من المبادئ ، و من أبرزها في مقام الفصل تقدير السؤال و قد حصر دواعيه في قوله " إن تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجيهات لطيفة إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه

[1] الجرجاني دلائل الإعجاز ، ص 187.
[2] السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 109.
[3] السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 109 .
[4] المصدر نفسه ، ص 110.

أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء ، أولئك ينقطع كلامك بكلامه أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ "[1].

إن ما يلفت الانتباه في قول السكاكي أن الجيهات الثلاث الأولى كلها اعتبارات تتعلق بالسامع إما قصد تنبيهه أو إغنائه أو إسكاته أما الرابع منها فيتعلق بالمتكلم و سلطته و تنبئه بإمكان إثارة الكلام المقول استفهاما في ذهن السامع ، فيبادر إلى الجوانب قبل السؤال لضمان الاستمرار في الكلام نفسه ، في حين يبقى الاعتبار الخامس متعلقا بالخطاب في حد ذاته .

و كخلاصة لكل ما سبق نقول أن السكاكي يرى بضرورة أن تكون البنيات اللغوية مهما كانت خواصها التركيبية انعكاسا لوظائفها التبليغية التي تتناسب و مقامات الخطاب المختلفة ، و هو بهذا يجسد أهم المبادئ الوظيفية و هو المبدأ الثاني (تبعية البنية للوظيفة) .

يصف الدكتور أحمد المتوكل الوظيفية عند السكاكي بالوظيفية الضعيفة على العكس مما وصف به الوظيفية عند الجرجاني التي اعتبرها وظيفية قوية و يعلل ذلك بكون الأول لا تشارك عنده الخصائص التداولية في تحديد التركيب و توليده أي أن الجوانب التداولية لا تحدد الخصائص التركيبية للجملة أو العبارة و إنما تشكل تأويلات لها و بالتالي تعد الجوانب التداولية عنده مكونا تأويليا لا توليديا أما الثاني فوظيفية قوية قائمة على مبدأ أن الجوانب التداولية تحدد الخصائص الصورية للتركيب حيث تشكل الجوانب التداولية فيها مكونا تداوليا. [2]

1-2: مبادئ السكاكي اللغوية و نظرية أفعال الكلام:

بالرجوع إلى مفتاح العلوم نجد بأن السكاكي اتجه في تأليفه اتجاها يروم التدقيق في مناقشة المسائل و عرضها, من جهة و الشمول من جهة ثانية, فلقد نظّم عمله وفق مستويات ينصب بعضها على دراسة و مناقشة العبارات اللغوية بالنظر إلى بنياتها المكونة لها(أي النظر إليها من الداخل) فيما ينصب بعضها الآخر على" الأغراض الكلامية" المترتبة عن النطق بتلك العبارات, من منطلق كون الكلام إما أن يكون مفردا أو مركبا و أن المركب يفترض فيه أن يكون مطابقا " لمقتضى الحال" أي لما يجب أن يتكلم له.

[1] المصدر نفسه ، ص 111.

[2] اللسانيات الوظيفية، ص 35.

و في هذا السياق يقول : " أن التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة, لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة, فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضغط بتعيين ما هو أصل لها و سابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق و السابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان : الخبر و الطلب و ما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل"[1]

و هذا يعني بأن السكاكي يؤمن يقينا بأن دلالة "خواص الكلام" تختلف عن دلالة تراكيبه ضرورة بحكم خصيصة التركيب من جهة و بحكم السياق الذي توظف فيه من جهة ثانية, و من ثم نجده يولي أهمية كبيرة لمسألة مطابقة الكلام لتمام المراد منه " على اعتبار أن العديد من العبارات اللغوية يتغير معناها بحسب السياق الذي تستعمل فيه, الأمر الذي يجعلها تفيد معنى إضافيا "[2] جديدا إلى الدلالة الأصلية و عليه نجد السكاكي يحصر مهمة علم المعاني في " تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة و ما يتصل بها من الاستحسان, و غيره, ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره "[3]

إلا أنه ينبغي الإشارة إليه في هذا الإطار هو أن عبارة " تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره" توحي بأن صاحب المفتاح يجمع بين المستوى الدلالي، و المستوى التداولي .

و إذا ما أردنا أن نتحدث عن الأفعال اللغوية(الكلامية)عند السكاكي تتحتم علينا الاهتمام بالمستوى التداولي على اعتبار أنه يسعف الكشف فيه على الإمكانات المتباينة لاستعمال اللغة و الكيفية التي يتمّ بها ذلك من منطلق كون هذا المستوى يشكل من علمي المعاني و البيان بمعنى : " أن علم المعاني يتضمن مقولات و قواعد تهمّ الأغراض التي تخرج إليها الأساليب أما المقولات فمن قبيل مقولة الإفادة و مطابقة الكلام لمقتضى الحال و المعنى السابق للفهم

1 السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص164 .

2 نشير هنا إلى أن المعنى الإضافي أو المعنى الاشتقاقي من أهم المفاهيم التي أثريت حولها اللغة حديثا بين فلاسفة التقليد الألماني و الفلاسفة التحليليين .

3 السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 161 .

أثناء العملية التواصلية أما القواعد فيراد بها القواعد التي تحكم الانتقال من الغرض الأصلي إلى العرض الفرعي" [1]

مفاد هذا أن علم المعاني – كما حدّده السكاكي– يمكّن من دراسة المعنى في علاقته بقائله أولا, ثم بالسياق(المقام الذي ينجز فيه ثانيا) ليتم التمييز وفق قواعد محدودة بين "الصريح من المعنى" و " المستلزم منه " فكيف إذن يمكن ضبط العلاقة بين هذين النوعين من المعنى, و ما الضوابط التي تجعلنا نميز بين الدلالة الأصلية و الدلالة الفرعية حسب تعبير السكاكي .

سنحاول الإحالة من خلال استنطاق بعض نصوص " مفتاح العلوم ", بخصوص مفهوم الخبر و الإنشاء, لنلاحظ التحليل الذي يقدمه السكاكي للاستلزام الحواري استنادا إلى اقتراح جملة من القواعد.

1-2-1 ثنائية الخبر و الإنشاء عند السكاكي:

ينقسم الكلام عند صاحب المفتاح بشكل عام إلى خبر و إنشاء, إلا أنّه يقتصر بخصوص الشق الثاني من الثنائية على الطلب الذي يقابل عنده " الخبر", و يقول : " السابق للاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر و الطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها" [2] ، ثم يعمد إلى تفريغ كل قسم إلى أصناف بسط لكل صنف منها شروطا تتحكم في انجازه وفق مقتضى الظاهر, و في حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضيه المقام, تتولد أغراض فرعية تناسب السياق" [3] ، يضيف السكاكي:" متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل, تولد منها ما ناسب المقام" [4]

و هكذا الخبر لا يعدو أن يكون الحكم بمفهوم لمفهوم، غير أن هذا الحكم إما أن يتم بالنظر إلى الواقع أو بالنظر إلى اعتقاد المتكلم بمعنى أن احتمال الخبر للصدق و الكذب يتم انطلاقا من مطابقة ذلك الحكم للواقع, أو عدم مطابقته له كما أن للخبر استعمالات متباينة

1 نعيمة الزهري, الأمر و النهي في اللغة العربية, ص 55

2 السكاكي, مفتاح العلوم, ص 161

3 المصدر نفسه, ص 304

4 المصدر نفسه ، ص 304 .

بالنظر إلى تباين مقامات و رودها و عليه يذهب السكاكي إلى أن الخبر ثلاثة أنواع ابتدائي: و هو الذي يلقى إلى مخاطب خال الذهن و يقصد الإفادة فيتم نقشه في ذهنه إما ثبوتا أو انتقاء مع الاستعاضة عن أدوات التوكيد ، و يقصد بالطلبي الخبر الذي يلقى إلى مخاطَب طالب للمعلومة التي يحملها الخبر كي يزول تردّده و يتعيّن على المخاطِب استعمال أدوات لتقوية الخبر نحو: لعمرو فاهم ، أما الخبر الإنكاري فيعرفه بأنه الخبر الذي يلقى إلى مخاطَب معترض ذلك الحكم الشيء الذي يحتم توظيف أدوات التوكيد لترسيخ ذلك الحكم[1] نحو: إني لَمُحِقُ ، و الله إنّي لَمُحِقٌ

و على الإجمال فالجري على هذا المنهج و السير على تلك الطريق في الأضرب الثلاثة يسمى إخراج الكلام على مقتضى الظاهر إلا أنّه قد تأتي مقامات تفرض إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر و من ثم تتولد أغراض مختلفة نحو:

- ✓ التوبيخ: "إنهم هم المفسدون و لكن لا يشعرون" (سورة البقرة, الآية 12)
- ✓ الإرشاد: " إنما يتذكر أولو الألباب " (سورة الرعد, الآية 19)
- ✓ التهديد: " لألى الله تحشرون" " (سورة آل عمران, الآية 158)

فظاهر إذن أن الآيات كلّها تحمل أخبارا محدّدة إلا أن الذي جعلها تفيد ما تمت الإشارة إليه من معان هو المقامات التي وردت فيها [2]

أما بالنسبة للطلب فإنّه لا يختلف عن الخبر في الاستعمال إلا من حيث كونه لا يحتمل الصدق و الكذب و عليه نجد السكاكي يركز على أبوابه و كيفية توليدها لأغراض فرعية تناسب المقامات التي تنجز فيها في هذا السياق يقول: "لقد سيق أن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد فلا نتكلم هناك و إنما نتكلم في مقدمة يستند عليها المقام من بيان لا بدّ للطلب و من تنوعه و التنبيه على أبوابه في الكلام و كيفية توليدها لما سوى أصلها "[3]

1 السكاكي, مفتاح العلوم, ص 170-171

2 التفتازاني, شرح تلخيص مفتاح العلوم, مصدر سابق, ص(186,290)

3 السكاكي, مفتاح العلوم, ص 302

و تعميقا لتحديد مفهوم الطلب: عمد الرجل إلى تعريفه بما هو و بما ليس هو, يقول:" في الطلب فلأن كل أحد يتمنى و يستفهم و يأمر و ينهي و ينادي, يوجد كلا من ذلك في موضع نفسه على علم, و كل واحد من ذلك طلب مخصوص... ثم إن الطلب بعد الخبر افتراقهما بحقيقتهما, يفترقان باللازم المشهور، و هو احتمال الصدق و الكذب"[1]

و يركز السكاكي في الطلب على العناصر الآتية: (التصور,المطلوب، مطلوب غير حاصل وقت الطلب), و ترتبط بها شروط تكون نسقا من الضوابط التي يتم إجراء معاني الطلب على أصلها .

و قد حصرها السكاكي في خمسة بوصفها أغراضا أصلية " وهي الاستفهام و الأمر و التمني, و النداء و يمكن جرد تلك الشروط التي تضبط إجراء المعنى على أصله من خلال النص الأدبي" و الطلب إذا تأملت نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول... و نوع يستدعي فيه إمكان الحصول، و المطلوب بالنظر إلى أن لا واسطة بين الثبوت و الانتفاء يستلزم الحضارة في قسمين: حصول ثبوت و حصول انتفاء, بالنظر إلى كون الحصول ذهنيا و خارجيا، يستلزم انقساما إلى أربعة أقسام: حصولين في الذهن و حصولين في الخارج" [2]

و لمزيد من التوضيح نقترح الخطاطة التالية استنادا إلى النص أعلاه :

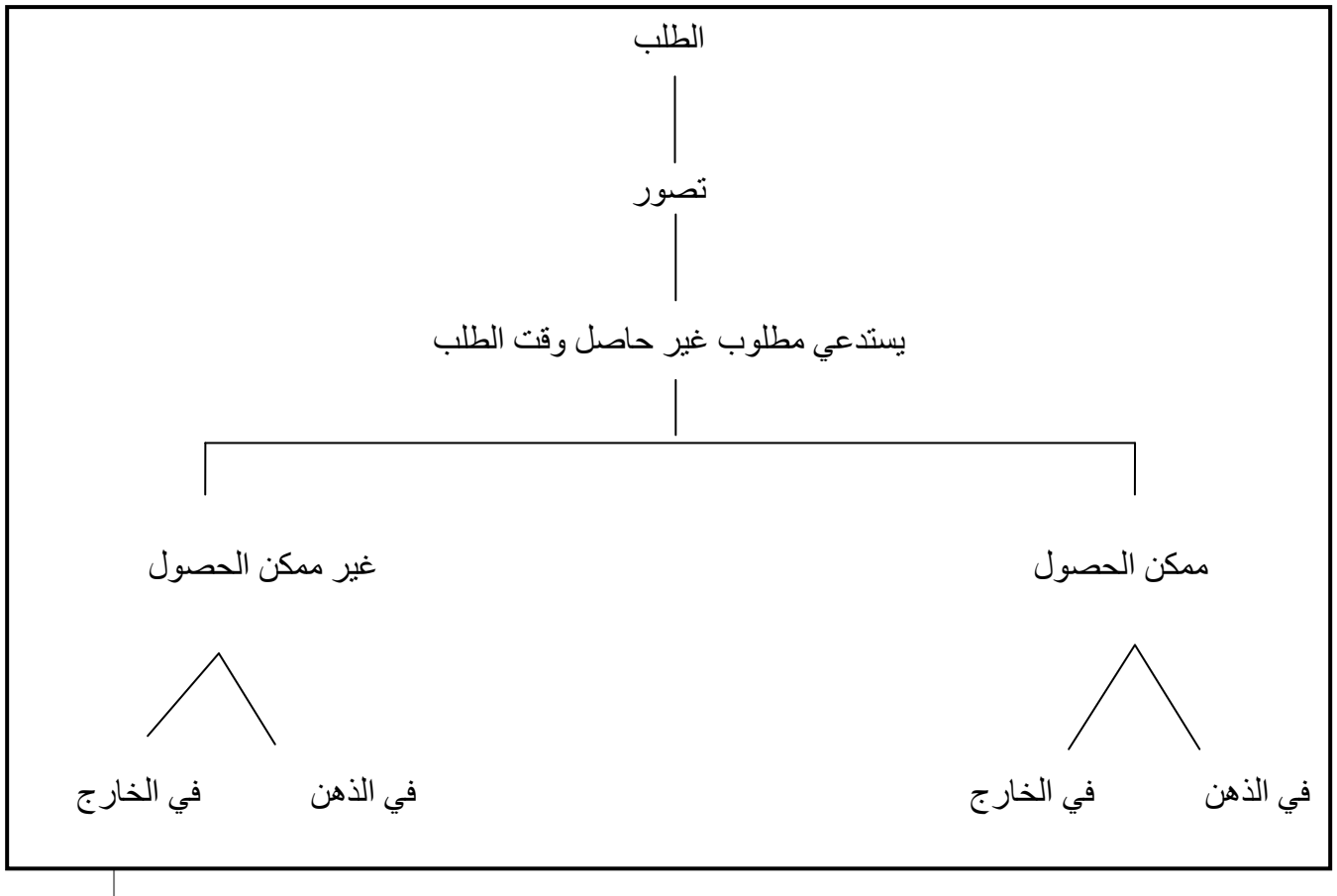

نستنتج مما سبق إذن: أنه عند إجراء معاني الطلب الخمسة على أصلها فإن العبارة اللغوية تحمل المعنى الذي تدل عليه صيغتها الصورية من نداء، و استفهام، و غيرها...، أما عندما يتعذر ذلك، أي حين تؤدي المعاني السالفة في نطاق شروط لا تنضبط لمبدأ الإجراء على الأصل فإنها تخرج إلى معان " فرعية " أو " إضافية " يسميها السكاكي " أغراضا فرعية " ، و من أمثلة هذا الصنف من المعاني ما يأتي:

- ✓ إذا قلت لمن همّك همّه: " ليتك تحدثني" , امتنع إجراء التمني و الحال ما ذكر على أصله، فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله، و ولّد بمعونة قرائن الأحوال معنى السؤال .
- ✓ إذا قلت لمن تراه لا ينزل :" ألا تنزل فتصيب خيرا" لامتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق لحال نزول صاحبك لكونه حاصلا, و يوجّه بمعونة قرنية الحال إلى نحو:" ألا تحب النزول مع محبتنا إياه؟ و ولد معنى و لمزيد من التوضيح نقترح الخطاطة التالية استنادا إلى النص أعلاه " العرض"
- ✓ إذا قلت لمن يدعي أمرا ليس في وسعه: افعله، امتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصرا, ذلك الأمر في الخارج بحكمك عليه بامتناعه، و توجه إلى مطلوب ممكن الحصول مثل: بيان عجزه، و تولد معنى التعجيز و التحدي[1]

و تبعا لذلك فإن عملية الانتقال هذه من المعنى الأوّل إلى المعنى الثاني أو من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم يتم في مرحلتين متلازمتين:

- ✓ المرحلة الأولى: يؤدي عدم مطابقة المقام إلى حزم أحد شروط إجراء المعنى الأصلي , فيمتنع إجراءه
- ✓ المرحلة الثانية: يتولد عن الإخلال بشرط المعنى الأصلي، و من ثمة امتناع إجرائه معنى آخر يناسب المقام[2] .

1 السكاكي, مفتاح العلوم, ص (306/305/304)

2 أحمد المتوكل : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 96

1. 2. 2: المعنى الأصلي و المعنى الفرعي, الاستفهام نموذجا :

لقد سبق و أن أشرنا في فقرة سابقة إلى أن السكاكي يؤمن بوجود معان أو أغراض فرعية في مقابل المعنى أو "المعاني الأصلية" و أن الذي يؤطر الانتقال من " المعنى الأصلي" إلى " المعنى الفرعي" هو شروط أداء العبارات اللغوية الطلبية في مقامات غير مطابقة، و من ثمة فإن الإخلال بمبدأ شروط الإجراء على الأصل هو المتحكّم الأساسي في ظاهرة الاستلزام الحواري، يقول السكاكي معلقا على المعاني السالف ذكرها يقول:" إجراء هذه المعاني على الأصل تولد منها ما يناسب المقام"[1]

و لعل هذا التوافق الذي يبديه السكاكي بين "المعنى الأصلي"و "المعنى الفرعي" , يقابل التقابل البنيوي بين" التركيب" و "خاصية التركيب",على اعتبار أن الأول يرتبط بأصل المعنى فيما تقوم خاصية التركيب بمطابقة الكلام للغرض منه, فإذا نحن رجعنا إلى الاستفهام نجد أن شروط إجراءه على الأصل هي: " طلب الحصول" في ذهن " لغير حاصل" ممكن الحصول" ، يقول السكاكي: " و الاستفهام لطلب حصول الذهن، و المطلوب حصوله في الذهن إما أن يكون بحكم شيء على شيء أو لا يكون... و الفرق بين الطلب في الاستفهام و بين الطلب في الأمر و النهي و النداء واضح, فإنك في الاستفهام تطلب ما هو ليحصل في ذهنك نقش مطابق له، و فيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب حصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن في الأول تابع و في الثاني متبوع [2]

مفاد هذا أنه إذا ما استوفت جملة استفهام هذه الشروط جميعها فإن الاستفهام يكون أصليا ، أما إذ لم تتضبط للشروط المذكورة فإننا نكون بصدّد معنى آخر جديد غير المعنى الأصلي المستفاد من دلالة جملة الاستفهام الظاهرة بمعنى أن المحدد في مثل هذه الحالات ليست الصيغة و إنما المقام، على اعتبار أن الصيغة لا تستوعب المقام في كثير من الأحيان فيما المقام يستوعبها .

1السكاكي، مفتاح العلوم، ص301.

2 المصدر نفسه، ص،ص (303، 304)

و من الأمثلة التي تبين كيف يخرج الاستفهام إلى معاني أخرى تبعا للمقام الذي يردّ فيه نذكر ما يأتي:

- ✓ إذا قلت " هل لي من شفيع" في مقام لا يسع التصديق بوجود الشفيع , امتنع إجراء الاستفهام على أصله, و ولد بمعونة قرائن الأحوال معنى " التمني"
- ✓ إذا قلت لمن تراه يؤدي الأب:" أتفعل هذا" , امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى , لعلمك بحاله , و توجه إلى ما لا تعلم , مما يلابسه, منه مثلا : و ولد "الإنكار و الزجر"
- ✓ إذا قلت لمن يهجو أباه, مع حكمك بأن هجو الأب ليس شيئا آخر غير هجو "النفس" هل تهجو إلا نفسك؟" امتنع منك إجراء الاستفهام على ظاهره لاستدعائه أن يكون الهجو احتمل عندك، توجه إلى غيره و تولد منه بمعونة القرنية "الإنكار والتوبيخ "
- ✓ إذا قلت لمن جاءك "أجئتني؟" امتنع الاستفهام عن المجيء، و ولّد بمعونة القرنية " التقرير"[1]

1 . 2 .3 : الأمر و النهي ومولداتهما:

بخصوص الأمر و النّهي و المعاني المتولّدة عنهما ، نجد السكاكي يسير في الخط نفسه الذي اتبعه في تحليله للاستفهام على اعتبار أنّهما يندرجان تحت ما سمّاه بالطلب إلا أن مقارنة بسيطة تقود إلى نتيجة مفادها أن ما يفرق الاستفهام من جهة ، و الأمر والنّهي من جهة ثانية ، أكثر مما يجمع بينهما.

ففيما يخصّ الأمر ، نجد السكاكي يؤكد أن للأمر تحققات مختلفة منها صيغة " اِفْعَلْ " " لِيَفعَلْ" " فَعَّال" ، المصدر ، اسم الفعل الجامد (صه، إيه، آمين) ويؤلف بينهما شرط الاستعلاء ، وعليه فإن الصيغ السالفة الذكر إذا أجريت على أصلها و استعملت على سبيل الاستعلاء ، كانت أمرًا، وبذلك تنفي سائر المعاني من :التماس ، ودعاء ، وتهديد و غيرها ...، والتّي ترتبط أساسًا بقرائن الأحوال ، ويقول السكاكي :" والأمر في لغة العرب ، عبارة عن

1 السكاكي مفتاح العلوم ، ص،ص:(304،305)

استعمالها أعني استعمال نحو : لينزل ، وانزل ، ونزّال، وصه ، وعلى سبيل الاستعلاء وأما أن هذه الصّور و التّي هي من قبيلها ، هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء ، أم لا ؟ فالأظهر أنّها موضوعة لذلك .... ولا شبهة في أن طلب المتصور على سبيل الاستعلاء ، يورث إيجاب الإتيان على المطلوب منه ، ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة ، وإلاّ لم يستتبعه ، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور ، أفادت الوجوب و إلا لم تفد غير الطلب، ثم إنها حينئذٍ يولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام "[1]

ما يستفاد من كلام السكاكي أن توفر شرط الاستعلاء ينجم عنه وجوب إنجاز الفعل، وتبعًا لهذا يمكن تقديم الشروط التّي يكون وفقها الأمر أمرًا ، على النحو الآتي :[2]

- ✓ طلب الحصول في الخارج .
- ✓ مطلوب غير حاصل .
- ✓ ممكن الحصول .
- ✓ الطالب مشتغل عن المطلوب منه .

وهذا الصنف من الطلب عندما يجريّ على غير أصله ، يخرج إلى معاني تناسب المقامات التّي تؤدي فيها ، وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

- ✓ وإذا استعمل على سبيل المتضرع كقولنا " اللّهم اغفر لنا و ارحم " تولّد معنى الدّعاء .
- ✓ إن اِسْتُعْمِلَ على سبيل التّلطف : كقول أحد لمن يساويه في المرتبة : "افعل " بدون "استعلاء" ولّدت الالتماس .
- ✓ وإن استعمل في مقام الإذن كقولنا :"جالس الحسن أو الحسين" لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله ، ولدت الإباحة .
- ✓ وإن استعمل في مقام تسخط المأمور به ، تولد التهديد .

---

1 السكاكي مفتاح العلوم ،ص،ص:(318،319)

2 نعيمة الزهري ، الأمر و النهي في اللغة العربية ، ص 60 .

- ✓ و إن استعمل في مقام تسخط المأمور ، تولد التحذير[1] .

أما النهي فهو حسب تعبير المفتاح " محذوٌ به حَذْوَ الأمر في أن أصل استعمال (لا تفعل)، أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور ، فإن صادف ذلك أفاد الوجوب و إلا أفاد طلب الترك فحسب" [2]

بمعنى أن النهي من حيث كونه نوعا من أنواع الطلب و معنى من معانيه الأصلية، يؤدي بواسطة (لا) الجازمة الدّاخلة على الفعل المضارع، ويساير الأمر في توجيه الخطاب على جهة الاستعلاء ، فإن التزم بهذا الشرط نتج عن ذلك وجوب ترك الفعل و إلّا ترتب مجرد طلب ترك الفعل ، هذا بالإضافة إلى الشروط الأخرى التّي تمت الإشارة إليها في تحليل السكاكي وهي:

- ✓ طلب الحصول في الخارج .
- ✓ مطلوب غير حاصل .
- ✓ ممكن الحصول .

أي أنّ النهي لكي يكون نهيّا ، ينبغي الالتزام بالشروط المشار إليها أعلاه و إلّا تولدت معان أخرى فرعية تناسب المقامات المتباينة نحو :

- ✓ إذا قلت لعبد لا يمتثل أمرك "لا يمتثل أمري " امتنع طلب ترك الامتثال لكونه حاصلًا، و توجه إلى غير حاصل ، مثل "لا تكترث لأمري و لا تبال به " ، وتولد منه التهديد .
- ✓ يخرج النهي إلى الدّعاء إذا استعمل على سبيل التضرع و الابتهال ، كقول المبتهل إلى الله : "لا تكلني إلى نفسي طرفة عين "

فمن الملاحظ أن " مبدأ الخروج" عن الأصل يشكل أساس عملية الاستلزام التّي تقوم في منظور السكاكي على ركزتين اثنين .

---

1 السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص (304 . 305 . 319) .

2 المصدر نفسه ، ص 320 .

المقام الذي يؤدي فيه الكلام ، وهو ليس قارًا على كل حال بشروط الإجراء على الأصل ،وعليه فإن تحليل السكاكي القائم على مبدأ الخروج عن الأصل يمتاز بخاصيتين اثنتين .

- ✓ الدقة المتجلية في قصدية نمط الجمل الطلبّية ، بل لكل معنى بعينه من معاني
- ✓ القدرة التنبؤية المتمثلة في كون التحليل المقترح يمكن من الجزم بحصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي إلى معنى آخر ملائم للمقام[1]

هكذا يتضح أن الاقتراحات التّي يقدمها السكاكي لتحليل ظاهرة " الاستلزام الحواري" تبقى على درجة عالية من الدّقة و الشمولية لا نجدّها في الاقتراحات الحديثة التي ركزت في معظمها على الجمل الخبريّة، كما هو الأمر مثلا مع " كرايس" وذلك أن السكاكي في مفتاح العلوم بسط اقتراحات تهمّ الجمل الخبرية و الإنشائية على حدّ سواء و إن كان تركيزه انصب بالأساس على الجمل الطلبية .

وعلى الإجمال ، فإن ما بسطه السكاكي بخصوص الاستلزام الحواري يمكن تلخيصه في السؤالين الآتيين :

- ✓ كيف تحصل عملية الاستلزام الحواري؟ و هو إشكال أجاب عنه صاحبه المفتاح في أكثر من موضع من الكتاب ، مؤكدا أنّها تتولد عن حزم لأحد شروط إجراء المعنى على أصله بالنظر إلى المقامات التّي تؤدي فيهما .
- ✓ كيف يمكن التنبؤ بالمعنى الذي تستلزمه العبارة حواريا ، يكتفي السكاكي في هذا الإطار بتعداد " الأغراض الفرعية " المتفرعة عن معاني الطلب الأصلية زجر ، تهديد ، وعيد ، توبيخ ، تعجيز ، تحقير ...و هلم وجر ، ثم إعطائها أوصافا عامة نحو : " ما يتولد بمعونة قرائن الأحوال " و "ما يناسب المقام " ، وهذا يدّل على أن الرجل كان وعي كبير بأن مفهوم الاستلزام الحواري لا يمكن أن توضع

1 المتوكل ، اقتراحات من الفكر العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرباط ، البحث اللساني و السيميائي ، 1984 ، ص (26 . 27) .

لـه ضـوابط و قواعـد محـددة علـى اعتبـار أن الكـلام يتغيـر بتغيـر السـياق الـذي يؤدي فيه ، و يرتبط ارتباطًا وثيقًا للحظة الخطاب" [1].

وفي ختام دراستنا هذه نقول :

نظـرا لمـا تحويـه اللسـانيات الوظيفيـة و لا سـيما التداوليـة منهـا مـن قواعـد محـدّدة ، و إجـراءات تحليليـة متنوعـة لكونهـا تمتـد مـن مجـالات معرفيـة عديـدة ، فتقـوم بوصـف كـل مـا كـان مظهـرا مـن مظـاهر التواصـل و التفاعـل، فـإن تطبيقهـا علـى اللغـة العربيـة كمـا يقـول الباحـث مسـعود صـحراوي :"سيسـهم فـي وصـفها و رصـد خصائصـها و تفسـير ظواهرهـا الخطابيـة التواصـلية ، كمـا نعتقـد أن اسـتثماره فـي قـراءة الإنتـاج العلمـي لعلمائهـا سيسـهم فـي اكتشـاف و تتميـز جوانـب مـن الجهـود الجبـارة التـي بـذلها أولئـك العلمـاء الأجـلاء"[2] و بالتـالي فـإن التقريـب التـداولي بنصـوص التـراث سيسـهم فـي إضـاءة الجوانـب الحيـة منـه ،و إعـادة بعثهـا مـن جديـد بمـا يـتلاءم معطيـات الـدرس اللساني الحديث و المعاصر مما يضمن لنا :

أولا :إيجـاد مصـطلحات علميـة وفنيـة ملائمة،عنـد ترجمـة المصـطلحات الغربيـة إلـى اللغـة العربية، فتكون لغتنا منسقة و موحدّة ، في مصطلحاتها.

ثانيا : استكشاف ما توصل إليه علماؤنا من نتائج تعين في التأريخ لتطور العلوم اللسانية.

ثالثـا : إعـادة عـرض دراسـات علمائنـا (النحـويين والأصـوليين والمفسـرين و البلاغيتـين)، بلغـة معاصـرة يمكـن مـن خلالهـا تقـديم أعمـالهم بطريقـة موضـوعية ، ثـم تمثيـل نتـائجهم فـي أبحـاثهم فـي نظريات مبتكرة إذا توفرت الشروط الملائمة.[3]

فمـا يسـتفاد مـن اللسـانيات الوظيفيـة التداوليـة هـو أدواتهـا التـي تسـاعد اكتشـاف نصـوص النحـو و البلاغـة العربيـة و النظـر فـي مـدى قـدرتها علـى المثاقفـة و الحـوار مـع بعـض النظريـات اللسـانية المعاصـرة ، ممـا يسـهم فـي تحقيـق التقريـب التـداولي للتـراث اللغـوي العربـي بصـورة جليـة، بخاصـة

1 العياشي أدراوي ، الاستلزام الحواري في التداول اللساني ، ص 97

2 مسعود صحراوي ،التداولية عند علماء العرب،مصدر سابق،ص 06

3سيد هاشم طالب،الطبطبائي،نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين و البلاغيين العرب،مطبوعات جامعة الكويت،(د/ط)،1994،ص 06.

إذا علمنا أن "النظرية الثانوية خلف مختلف العلوم اللغوية كما يقول أحمد المتوكل – هي نظرية تداولية "[1] ، و بالتالي فهي قابلة للقرض و الاقتراض مع النظريات التداولية الحديثة.

فالنظريات التداولية بصفة عامة، تعد مصدرا ثريا يمكن له أن يغني التراث اللغوي العربي بعامة ، بإبعاد لسانية و معرفية مهمة تمكن من تقويمه بطريقة موضوعية " فلا سبيل على تقويم الممارسة التراثية ما لم يحصل الاستناد على مجال تداولي متميز عن غيره من المجالات الثقافية بأوصاف خاصة، ومنضبط بقواعد محددة يؤدي الإخلال بها إلى آفات تضر بهذه الممارسة " [2]

فالتراث اللغوي العربي في دراسته للخطابات المتنوعة –قرآن وحديث و شعر و خطابة – اهتم بتقديم توصيف لعناصر العملية التواصلية (متكلم و سامع و رسالة و مقام و مرجع و حتى القناة التواصلية) و في إطار هذا التوصيف عني بمقاصد الخطاب و أحوال المتلقين له، و شروط الخطاب الناجع الذي يحقق الفائدة لدى المتلقي ، المؤشرات اللغوية و غير اللغوية المتحكمة في ذلك ، مما أكسب التراث اللغوي العربي أبعادا لسانية وظيفية مهمة ، تضمن له التواصل المعرفي مع معطيات الدرس الحديث و المعاصر.

1 المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 10 .

2 طه عبد الرحمن ، تجديد المنهج في تقويم التراث ، ص 16 ، ص 243 .

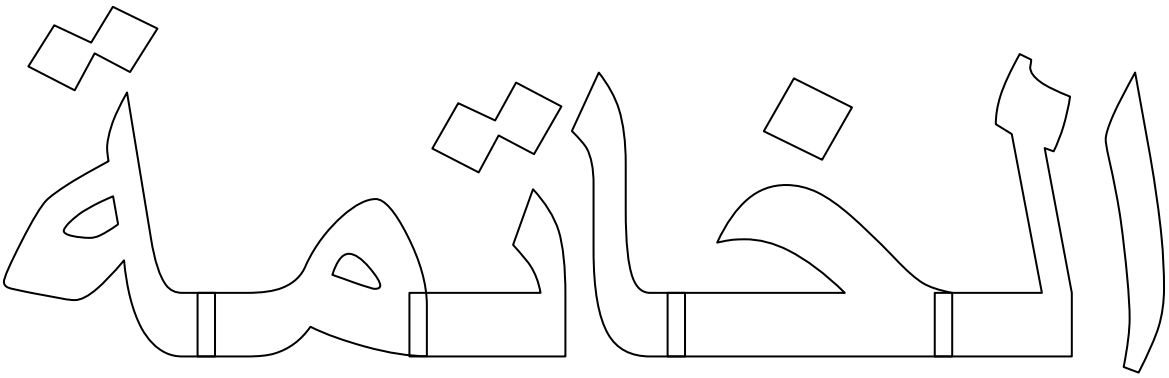
الخاتمة

الخاتمة :

لكل جهد ثمرة ، و ثمرة جهدي هذا أن استفدت معرفة مبادئ و منطلقات الاتجاه الوظيفي الذي يرتكز في التحليل اللغوي لتراكيب اللغة على وصف و تفسير العبارات اللغوية المعينة في حالة تأدية أغراض معينة في مقامات معينة بالنظر إلى الوظيفة الأساسية للغة و هي التواصل، و بمراعاة علاقة البنيات بالوظائف التي تؤديها في الكلام فبحسب المعاني المقصودة ، و الأغراض المرجوة تكون البنيات ، و يقابل المنحى الوظيفي ، المنحى الشكلي الصوري، الذي يدرس البنيات اللغوية معزولة عن واقع إنتاجها.

وممـا زاد ترسيخ إقراري بأهم هذه المبادئ أن رأيتها حيّة مطبقة في كل التراث العربي ،وخصوصا من أخذ عنهم و تأثر بهم من الحذاق من علماء هذه اللغة ، كما أنّي بواسطة هذا العمل العلمي المتواضع اطلعت على كثير من كنوز اللغة العربية في كل علومها (النحو ،البلاغة، علم الأصول ،علم التفسير ،المعجم ،علم الأصوات .....)،ووصلت إلى حقيقة مفادها أن ما احتوته لا يزال مغيبا يناشد من هجروه من أبناء هذه اللغة الإحياء و البعث من جديد.

و من هذه الكنوز "دلائل الإعجاز" ذو المنحى الوظيفي الذي لا يفصل الخطاب عن مقامه ،و يرى البنية انعكاسا لوظيفتها في تحقيق التواصل ، كما يهتم بطرفي الخطاب و ما يقوم بينهما من علاقات.

هذا المنهج الذي أسس بنيانه الإمام الجرجاني ،إذ تنبه إلى التكامل بين علمي "النحو" و "علم المعاني " الذي يمثل الجانب الوظيفي ، و ذلك ما يظهر في عنايته

بالتركيب و المعنى منظورا إليهما من وجهة تداولية فبعلم النحو يتحقق فهم البنية اللسانية و دلالتها، و بعلم المعاني تتحدّد أهداف و أغراض التواصل، و بتظافرهما تتكشف أسرار التراكيب و دلائلها الخفية، مما يجعلنا نحكم إن كتاب دلائل الإعجاز هو كتاب في النحو،و ندحض بذلك الآراء التي علقت كتاب دلائل الإعجاز على علم المعاني فقط .

عالج الجرجاني الأنماط الخطابية ضمن نظرية النظم كما ظهرت جهوده في تبيان الفروق بين الأقوال يُظهر فيها ديناميكية في المعنى ، عن طريق انتقال المعنى إلى معنى آخر ، و ذلك بإيراده لنماذج خطابية مختلفة ضمن الكلام اليومي المتداول و النصوص القرآنية و الشعرية ، وقد تمعن في هيئاتها السياقية و التغييرات التي طرأ عليها و اثر ذلك في تغيير بناها الدلالية و ذلك ما يظهر من خلال انتقاله من قول لآخر ؛ ليجعل المتمعن في قول الخطاب يدرك الفرق انطلاقا من تغير البنية اللسانية وصولا إلى تغير المعنى الضمني فيها بفعل اشتغال القصد المتعلق بالنظم ، وهذا استنادا إلى مقصدية المخاطب و طبيعة الموقف الخطابي المؤطر للمخاطب وخلفياته الاجتماعية نظرا لأهمية هذه المحاور في إنتاج الخطاب.

إن طبيعة تحليلات الجرجاني وكذا العناصر التي اهتم بها في تحليل النماذج المدروسة تحيلنا إلى القول بتداخل تحليلاته مع تحليلات التداوليين المعاصرين وقد أنصفه المتوكل وجعله ممثلا للوظيفة القوية في الفكر اللغوي العربي القديم.

يأتي هذا المجهود من طرف عبد القاهر بعد تفطنه إلى جميع الأركان الضرورية في إنتاج كلام –خطاب– بليغ و هذه الأركان تتمثل في (المخاطب و الخطاب و

المخاطب، و الموقف الخارجي) أثناء عملية التخاطب، إضافة إلى تركيزه على وظيفة الكلام و المقصدية التي لا بدّ أن تتوفر لتحقيق عملية التأثير ، خصوصا و أنه قد ركز على طريقة الانتقال من المعنى إلى معنى المعنى ، بالنظر إلى عامل الكفاءة لدى كل من المتكلم و المخاطب (المتلقي) ، و هذا ما يظهره أثناء حديثه عن النظم و الذوق ، و هما يجسدان كفاءة لغوية و كفاءة موسوعية ، هذا الاهتمام بالكفاءة على مستوى المتكلم و المخاطب جعل " عبد القاهر الجرجاني" يلح على استقصائها و تبيانها في خطابات متباينة (قرآن ، شعر، كلام عادي...)

يعد المتكلم سيد الموقف الخطابي، و هو المسؤول الأول و الأخير عن الخطاب ، و يتصرف فيه بحسب الموقف الاجتماعي و وضعية المخاطب و خلفياته الاجتماعية عموما ، و المخاطب مكمل و متمم للخطاب، فلولاه لا يكتمل الموقف الخطابي و هو المسؤول عن تأويل الخطاب حسب مناسبته الاجتماعية أما الخطاب فهو الجسر الرابط بين المخاطب و المخاطب ضمن لحظة إنجازه ، وفق سياق معين يتعلق بالأوضاع الخارجية، وهذا ما عرف في البلاغة العربية بمطابقة الكلام لمقتضى الحال أو وجوب وجود مقال ملائم لكل مقام، و بهذه الطريقة تبرز أهمية هذه الأقطاب الجوهرية في العملية التواصلية لتحقيق غرض التفاعل و التواصل الفكري و الذهني، و هذا ما تتولى البلاغة و التداولية معالجته و البحث في أغواره.

لم يقتصر الجرجاني على تحليل النصوص و تفكيك هيئاتها السطحية و بيان تفسيراتها الدلالية،بل تعمق أكثر فيها و ذلك بتحديد جميع العناصر المؤثرة في تحديد تلك التفسيرات الدلالية ، كدور المتكلم و مقصديته الذهنية المنطلقة من

المعنى النفسي في تعيين مسلك الخطاب اعتمادا على وضع المخاطب و الموقف الخارجي الجامع بينهما و مما لا شك فيه اندراج هذه العناصر ضمن التحليلات التداولية التي تبين المقاصد و الأغراض الكلامية ،انطلاقا من هذه الأقطاب الجوهرية في عملية التخاطب ،و قد طبق الجرجاني هذه النظرة على النماذج التي حللها ، كما أعارها أهمية كبيرة ، لكونها تشكل الأرضية الأساسية لإنتاج دلالات ثانوية عبر نوافذ و مداخل خطابية بليغة تخالف النماذج الخطابية العادية.

تسلم الزمخشري إرث الجرجاني الضخم و ما اشتمل عليه من آراء بلاغية شرح بها الزمخشري وجوه إعجاز القرآن ، و علّل بها صور الجمال الأدبي ، وراح يطبق أسس نظرية النظم في كتبه و خاصة الكشاف ، وفي هذه النقطة بالذات تظهر وظيفته.

إن المعنى عند الزمخشري هو المقصد الرئيسي،فلا يكاد يحفل باللفظ إلا قليلا،فنراه حيث يبدأ بتفسير السورة يحللها إلى ألفاظها،و بإزاء كل لفظ يضع المعنى أو المعاني التي يرجحها ، و من ثمة يذكر معنى السياق كاملا و هو لا يفسر اللفظ على ظاهره، و لا يرشحه منفردا ، منعزلا عن التركيب الذي وضع فيه، و هو بذلك يسير على نهج الجرجاني في نظرته إلى اللفظ و المعنى،و أن المعنى هو الأصل و ما الألفاظ إلا خدم للمعاني أو طريق للوصول إليها و هو نفس ما ذهب إليه اللسانيون الوظيفيون.

وقد تجاوز قضية المعنى إلى معنى السياق، فناقش التراكيب ودلالتها ضمن سياقاتها المختلفة باستخدام أسلوب الحوار الذي يجذب السامع و يرفع الرتابة عن الكلام.

وقد طبق أهم مبدأ في النحو الوظيفي و المتعلق بتبعية البنية للوظيفة و إن لم يعمد إليها و ذلك من خلال معالجته للتراكيب وخاصة الجملة حيث نظر إليها في السياق تقديما و تأخيرا فصلا و وصلا،حذفا و ذكرا إلى غير ذلك مما يخص الجملة في سياقاتها المختلفة.

لقد أخذ الزمخشري بعين الاعتبار العلاقات التي تربط بين المتكلم و المخاطب و ذلك أثناء تناوله لظاهرتي الأمر و النهي ، حيث كان يهدف إلى التقعيد لهما، وضبط خصائصهما على المستوى البنيوي وعلى المستوى التداول المرتبطة بالوظيفة التواصلية التي يرمي إليها المتكلم و من ثم وجدناه يتحدث عن المعنى الأصلي للأمر و النهي في مقابل "المعاني الفرعية" التي يخرجان إليهما تبعا لسياقات الحديث التي يردان فيها.

أما السكاكي فيبدي عناية كبيرة بالعلاقة التداولية بين البنية و الوظيفة،مع إصراره المتكرر على أن البُنى التركيبية تابعة للوظيفة التواصلية و ليس العكس، فسلك منهجا متميزا في تحليل الظواهر البنيوية التركيبية فسلك منهجا متميزا في تحليل الظواهر البنيوية التركيبية كظواهر "التقديم و التأخير"، و "الفصل و الوصل"،و "الحذف و الذكر" ... و التي لا تعد و أن تكون أغراضا و غايات تواصلية يسعى المتكلم إلى تحقيقها،و لأن الوظيفة عند السكاكي تقوم بدور تأويلي و ليس بدور توليدي كما هو عند عبد القاهر الجرجاني فقد جعله المتوكل ممثلا لصنف الوظيفة الضعيفة.

يحضى طرفا الخطاب (المتكلم و المخاطب) باهتمام بالغ في تحليلات السكاكي، فلم يغفل عن العلاقة القائمة بين المتكلم و المخاطب ، و يتمثل اهتمامه بالمتكلم في العناية بغرضه و قصده من الكلام ،أما اهتمامه بالمخاطب فيتمثل في الاحتفاء بالفائدة التي يجنيها السامع من الخطاب.

و الظواهر التي درسها هي بلغة المعاصرين "أفعال كلامية " طالما أنه يراد بها تخصيص الخطاب؛ أو تنبيه المخاطب، أو تأكيد الرسالة الإبلاغية له، أو نداؤه أو إغراؤه أو تحذيره أو توبيخه ..

أن المنحى الوظيفي – أو بدوره عل الأقل – لم يكن منتهجا عند نحويينا و بلاغيينا فقط و إنما وجدناه مبثوثا في العديد من مصنفات علم أصول الفقه.

فقد جمع الأصوليون بين مفهومين لدراسة النصوص الشرعية ، بين مفهوم "النظام" و " مقتضى الحال" ، أي بين الإجراء البنيوي و الإجراء الوظيفي، فسعة القرآن و شموليته و مطلقيته جعلت من آليات قراءته و فهمه متعددة متضافرة و لأن غرضهم هو دراسة المعاني الوظيفية لتلك النصوص هي المعاني التي تطرأ على القول و تتغير من مقام إلى آخر، و علاقة تلك المعاني بقائلها ، و علاقة ذلك كله بظروف القول و ملابسات الخطاب.

لذلك نراهم قد تناولوا الظاهرة الأسلوبية (الخبر و الإنشاء) و ما يتعلق بها من قضايا و فروع و تطبيقات برؤية تداولية محكومة بآلية البعد المقاصدي " و اتخذوا منها أداة لاستنباط الأحكام و القواعد الشرعية، حيث استأثروا بالبحث في ما فرط فيه كثير من النجاة و ذلك من جراء فهمهم لطرق تأليف الكلام و أوجه استعمالاته و

إدراك مقاصده و أغراضه ، و ما يطرأ عليه من تغيير ليؤدي معاني متعددة ، آخذين بعين الاعتبار قصد المتكلم و غرضه، مراعية السياق اللغوي و غير اللغوي و تحكيمه في الدلالات.

و ضمن الظاهرة نفسها استطاعوا أن يستنبطوا أفعالا كلامية جديدة من الأساليب الخبرية أهمها : الرواية و الشهادة، الوعد، و الوعيد، و الدعوى،و الإقرار، و الكذب، و الخلف....أهمها : الإذن ،ة المنع ،و الندب ، و الإباحة، و التخيير، و التعجيب، و ألفاظ العقود ،و المعاهدات و الإيقاعات و درسوا أسلوب الاستفهام و معانيه دراسة معمقة و استنبطوا منه فروعا هامة من الأفعال الكلامية منها على الخصوص ، التقرير ، الإنكار الإبطالي ، و الإنكار الحقيقي .... و اعتدوا بمبدأ الغرض من كلام المتكلم و قصده أيما اعتداد ، و فضلوه على الصيغة إذ طرأ عليها ما يخل بأدائها الإنجازي ، فالغيرة عندهم بالمقاصد و المعاني لا بالألفاظ و المباني ، وقد اعتبرنا كل هذه الظواهر الجديدة "أفعالا كلامية منبثقة " عن الكليات الأصلية طالما أنها ترمي إلى صناعة أفعال و مواقف و سلوكات اجتماعية أو مؤسساتية بالكلمات.

و من النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه ما أوجزه فيما يأتي :

1- معرفة أكثر المنطلقات و المبادئ المنهجية للتيارين اللغويين الغربيين المعاصرين ؛ الشكلي و الوظيفي.
2- الوقوف على كثير من خلفيات المنهج الوظيفي و أبعاده .
3- الاستفادة من "المنحى الوظيفي" و لا سيما "النحو الوظيفي" في دراسة تراكيب اللغة، ووصف نظامها.

4- الوصول إلى نظرة توضح الدور المنوط بالنحو العربي، و الذي لا يجعل منه آلة تقف عند العلم بقوانين و قواعد صارمة لا يجوز تخطيها ، بل تجعل منه ميدانا رحبا لدراسة اللغة و تحليل ظواهرها انطلاقا من واقعها و سياقها الحالي.

5- تحديد المنهج الأليق بدراسة تراكيب اللغة العربية، و الذي نزعم أنه المنهج الوظيفي كما وصفناه في كل مراحل دراستنا و الذي يرفض التعقيد و التجريد و الرسوم و الحدود.

6- التفريق بين المنهج الوظيفي ، و المنهج الشكلي من حيث تطبيقهما على تراكيب اللغة (في الوصف و التفسير)

7- الوقوف على المنهج اللغوي لكل من : الجرجاني و الزمخشري و السكاكي في : دلائل الإعجاز ، الكشاف، و مفتاح العلوم على التوالي ، و هو منهج يطبق أكثر المبادئ الوظيفية-الكفاية النمطية،و لا نلمس لديهم تجريدا و صورة كاستعمال الرموز الرياضية و قواعد المنطق مثلما هو الحال عند أصحاب نظرية النحو الوظيفي.

8- ضبط بعض السمات الوظيفية الموجودة في ترابنا

9- استنتاج بعض سمات و ملامح من ينحو المنحى الوظيفي في وصف اللغة و تحليل تراكيبها و كشف أسرارها و تفسير ظواهرها.

10- التأكيد على الصلة و التكامل بين النحو و البلاغة ، و تخطئة من يفصل بينهما.

11- محاولة اكتشاف و كشف التكامل بين فروع المعرفة اللغوية العربية (النحو، البلاغة ، علم أصول الفقه،التفسير....)

12- استثمار ما وصل إليه البحث اللساني الغربي عامة في مجال تحليل تراكيب اللغة العربية.

هذا و لا ينبغي تعصير التراث انبهارا بأفكار غيرنا أو انسلاخا من جلدتنا و ذلك بخروجنا عن أصالتنا ، بل نريد بها بعثا و إحياء يقر انتماءه الحضاري ، و يقدر خصوصياته

الابستيمولوجية و المنهجية ، كما نريد تيسيرا و تجديدا ليستجيب لمتطلبات التطور الحضاري و التواصل الفكري لكي لا نبقى على هامش الطريق و لا نساير ركب الأمم.

و في الأخير أرجو أن أكون قد قدمت و أن تكون عثراتي سبيلا لنهوضي ، و أن ألقى المباركة و التشجيع لأواصل هذا المشروع و أحقق ما يرضي أساتذتي و يفيد محبي لغتي ، و يفحم المستخفين باللسان العربي.

و أسأل الله العلي القدير أن يوفقني لإصابة الحق في القول و العمل و أن يجعل أعمالي خالصة لوجهه الكريم .

قسنطينة في : 2017/06/17م

قائمة المصادر و المراجع

مصادر البحث ومراجعه:

أولا: القرآن الكريم:

ثانيا: المصادر والمراجع:

أ/الكتب العربية والمترجمة:

1. الإبراهيمي(خولة طالب): مبادئ اللسانيات، دار القصبة للنشر، (حيدرة/الجزائر)، ط2، 2006م.
2. إستيتيه(شريف): اللسانيات–المجال والوظيفة والمنهج–عالم الكتاب الحديث،(أربد/الأردن)، ط1، 2005م.
3. الأوراغي(محمد): اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم دار الكلام للنشر والتوزيع، (د/ط)، (د/ت).
4. أدراوي (العياشي): الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، (1432هـ/2012م).
5. أرمينكو(فرانسواز): المقاربة التداولية، تر: سعيد علبوش مركز الإنماء القومي، (د/ر).
6. أزايط (بن عيسى)، مداخلات لسانية– مناهج ونماذج سلسلة دراسات وأبحاث رقم 26، شركة الطباعة، (مكناس/المغرب)، (د/ط)، 2008م.
7. الآمدي (سيف الدين محمد بن علي): الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، المجلد1، ط1، 1981م.
8. الأنصاري (ابن هشام): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي عبد الله، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1986م.
9. الإستراباذي (رضي الدين): شرح الكافية في النحو لابن حاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
10. الأنباري (كمال الدين، عبد الرحمان بن محمد بن عبد الله أبو البركات)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط2، 1970م.
11. باكر: علم الدلالة إطار جديد، ترجمة د:صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، (د/ط)، 1999م.

12. الباهي (حسان): الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، 2004م.
13. بحيري (سعيد حسن): علم لغة النص- المفاهيم والاتجاهات – الشركة المصرية المعاصرة للنشر، لونجان، 1997م.
14. بحر العلوم(علاء الدين)، مصابيح الأصول، تقريرات أبحاث الخوئي مباحث الألفاظ، مركز نشر الكتاب، ضهران.
15. البخاري: صحيح البخاري الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عيه وسلم وسننه وأيامه، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، بيروت، دار الفكر.
16. البخاري: كشف الأسرار، بحاشية عبد الله عمر، مكتبة الباز،ط1،(1418ه/1997م).
17. براون(جون)وبول(جون): تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي، منير التركي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (د/ط)، 1997م.
18. بشر(كمال): علم اللغة العام، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1986م.
19. بشر(كمال): دراسات في علم اللغة، ج1، دار المعارف، ط1، (1418ه/1997م).
20. البغدادي (عبد القادر بن عمر)، خزانة الأدب ولب الباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 1988م.
21. البقلاني(محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر)، إعجاز القرآن تح سيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط5، (د/ت).
22. بكوش(فاطمي الهاشمي): نشأة الدرس اللساني العربي، إيتراك للطباعة والنشر، ط1، 2004م.
23. بلخير(عمر)تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية.
24. بلعيد (صالح): التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.
25. بوجادي(خليفة بوجادي): في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع(العلمة، سطيف/الجزائر)، ط1، 2009 م.
26. التفتزاني: المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، (1422ه/2001م).
27. تمام(حسان): اللغة بين المعيارية والوصفية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م.

28. تمام(حسان): منهاج البحث في اللغة، دار الثقافة، ط1، 1986م.
29. تمام(حسان): البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية أسلوبية في النص القرآني، عالم الكتب القاهرة، ط 1993م.
30. تمام(حسان):اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط3، 1998م.
31. تمام(حسان): الأصول- دراسة ابستيمولوجية للفكر اللساني عند العرب(نحو/ فقه/بلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، ط 2000م.
32. التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت، (د/ت)، ج2.
33. توامة(عبد الجبار)، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994م.
34. التونجي(محمد راجي الأسمر)، المعجم المفصل في علوم اللغة دار الكتب العلمية، (بيروت/لبنان)، (1414هـ/1993م).
35. ابن تيمية: مجموع الفتاوي، جمع وترتيب: عبد الرحمان القاسم، (د/ط)، (1418هـ/1998م).
36. ابن تيمية: مجموع تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة الدين الكتبي، الهند، ط1، 1374هـ.
37. ابن تيمية: دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، تح: د محمد السيد، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط2، 1404هـ.
38. الجابري(محمد العابد)، بنية العقل العربي، المركز الثقافي، الدار البيضاء، ط1، 1986م.
39. الجاحظ(البيان والتبيان)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط1، (د/ت)، (عمرو بن بحر بن محبوب الكناني البصري أبو عثمان).
40. الجاحظ، الحيوان، تح: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، ط3، (1388هـ/1969م).
41. الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق: حسن السندوبي، مطبعة الرحمانية، مصر، 1933م.
42. الجرجاني(الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد أبو بكر)، أسرار البلاغة، تحقيق: خفاجي، محمد عبد المنعم، مكتبة القاهرة، ط1، 1976م.
43. الجرجاني(عبد القاهر): دلائل الإعجاز، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه، محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،ط1، 1995م.

44. الجرجاني(عبد القاهر): الرسالة الشافية في الإعجاز، (عن نسخة حسين حلبي المصورة بمعهد مخطوطات الجامعة العربية، ملحقة بكتاب دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد الشاكر.

45. الجرجاني(علي بن محمد بن علي): التعريفات، تح، إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998م.

46. الجرجاني(علي بن محمد بن علي): حاشية على تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية القاهرة مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، 1948م.

47. الجرجاني(علي بن عبد العزيز): الوساطة بين المتنبي وخصومه تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله، دار إحياء الكتب العربية القاهرة،ط3.

48. الجعفي: (محمد بن إسماعيل البخاري)، التاريخ الكبير، تح: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

49. أبو الجناح(صاحب): دراسات في نظرية النحو العربي، دار الفكر، النهضة، مصر، (د/ط)، 1962م.

50. الجندي(درويش)، النظم القرآني في كشاف الزمخشري، مكتبة النهضة، مصر، (د/ط)، 1962م.

51. ابن جني(أبو الفتح عثمان): الخصائص، تح: محمد علي النجار دار الهدى، بيروت، (د/ط)،(د/ت).

52. ابن جني(أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1405،1هـ.

53. الجويني(أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله)، المعروف بإمام الحرمين، الكافية في الجدل، تحقيق: د/فوقية حسين محمود، القاهرة مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1979م.

54. الجويني(أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله): البرهان في أصول القرآن، تحقيق عبد العظيم محمود الذيب، مكتبة الوفاء، المنصورة، مصر،ط4، 1418هـ.

55. حاجي(خليفة): كشف الظنون، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1982م.

56. ابن حجر: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار السلام، الطبعة1، 1414هـ/1997م.

57. ابن أبي حديد: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق الحوفي وزميله دار الرفاعي، الرياض، ط2، (د/ت).

58. بـن أبـي حديـد: الفلـك الـدائر علـى المثـل السـائر، تحقيـق أحمـد الحـوفي، الريـاض، دار الرفاعي، ط2، 1404هـ.
59. حسـاني(أحمد): مباحـث فـي اللسـانيات التأسيسـية ، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائـر، 1999م.
60. الحطيئة: ديوان الحطيئة المؤسسة العربية للطباعة والنشر، اللسانية، 1992م.
61. حلمي(خليـل): العربيـة وعلـم اللغـة البنيـوي، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسـكندرية، مصـر، 1996م.
62. حلمي(خليـل): مقدمـة لدراسـة علـم اللغـة، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسـكندرية، مصـر، 2000م.
63. حلمي(خليل): الكلمة – دراسة لغوية معجمية–دار المعرفة الجامعية، ط2، 1998م.
64. حماسة(عبد اللطيف محمد)، النحو والدلالة، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
65. حمودة(سعد سليمان): البلاغة العربية، دار المعرفة الجامعية، 2001م.
66. حمودة(طـاهر سـليمان): ظـاهرة الحـذف فـي الـدرس اللغـوي، الـدار الجامعيـة، الإسـكندرية، 1999م.
67. حمودة(طـاهر سليمان):دراسـة المعنـى عنـد الأصـوليين، الـدار الجامعيـة، الإسـكندرية، مصـر، (د/ت).
68. حمودة(عبد العزيز): المرايا المقعرة، مطابع الوطن، الكويت، 2001م.
69. حميدة(مصـطفى): نظـام الارتبـاط والـربط فـي تركيـب الجملـة العربيـة، لونجمـان، القـاهرة، 1997م.
70. الحناشـي(محمد): البنيويـة فـي اللسـانيات، دار الرشـاد الحديثـة، الـدار البيضـاء، المغرب،ط1،(1401هـ/1980م).
71. الحنفي(مصـطفى بـن عبـد الله القسـطنطيني الرومـي الحنفـي): كشـف الظنـون عـن أسـامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت،ط 1413م.
72. الخرسـاني: (محمـد كـاظم) هدايـة العقـول فـي شـرح كفايـة الأصـول شـرح: محمـد علـي الحمامي، مطبعة الآداب، النجف،1973م.
73. الخرساني: (محمد كاظم)، كفاية الأصول، تح ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
74. خفاجي(عبد المنعم): الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية، اللبنانية، 1992م.

75. ابـن خلدون(عبـد الـرحمن)، مقدمـة كتـاب العبـر، دار الكتـاب اللبنـاني ومكتبـة المدرسـة، 1960م.
76. الخوئي (ميرزا حبيب الله)، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، مؤسسة الوفاء، 1983م.
77. الخوجة(محمـد الحبيـب) محمـد الطـاهر بـن عاشـور وكتابـه مقاصـد الشـريعة ورواة الأوقـاف والشؤون الدينية، قطر، (1425هـ/2005م).
78. خطابي(محمـد)، لسـانيات الـنص- مـدخل إلـى انسـجام الخطـاب- المركـز الثقـافي العربـي، (بيروت/ لبنان)، ط1، 1991م.
79. الـداودي: طبقـات المفسـرين، تـح: سـليمان بـن صـالح الحـزي، مكتبـة العلـوم والحكـم، السـعودية، ط1417،1هـ.
80. دبة(طيب): مبادئ اللسانيات البنيوية، دار القصبة، الجزائر، 2001م.
81. دراز (محمـد): النبـأ العظـيم – نظـرات جديـدة فـي القـرآن، تـح: عبـد الله بـن إبـراهيم الأنصـاري، دار الثقافة، الدوحة، ط1 ، 1405هـ.
82. دك البـاب(جعفر)الموجز فـي شـرح دلائـل الإعجـاز فـي علـم المعـاني، نظريـة الإمـام الجرجـاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث مطبعة الجليل دمشق 1980.
83. دك البـاب(جعفر): نحـو نظريـة جديـدة إلـى فقـه اللغـة، الأهـالي للطباعـة والنشـر والتوزيـع، ط1، دمشق، 1989م.
84. دك الباب(جعفر)النظريـة اللغويـة الحديثـة، منشـورات اتحـاد الكتـاب العرب(دمشق/سـوريا)، ط1 ، 1996م.
85. الدسـوقي(محمد بـن عرفـة)، شـرح الدسـوقي علـى مختصـر التفتزاني(ضـمن شـروح التلخـيص)، ترتيب وتعليق: عبد المتعال الصعيدي،÷ منشورات دار الحكمة، (قم/إيران)، (د/ت).
86. دلاش(الجيلالي)محمـد إلـى اللسـانيات التداوليـة،تر: محمـد يحيـاتن، ديـوان المطبوعـات الجامعية، الجزائر،1992م.
87. الـذهبي(أبو عبـد الله محمـد)، معجـم المحـدثين، تحقيـق د/محمـد الحبيـب الهيلـة، مكتبـة الصديق، الطائف، ط1، 1408هـ.
88. الـذهبي(أبو عبـد الله محمد)،سـير أعـلام النـبلاء، تـح: شـعيب الأرنـؤوط وآخـرون، مؤسسـة الرسالة، بيروت، ط9، 1413هـ.
89. الراجحي(عبده): النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربي، بيروت، 1986م.

90. الراجحي(عبده): النظريات اللغوية المعاصرة وموقعها من العربية ضمن تمام حسان رائدا لغويا، إعداد وإشراف: عبد الرحمان حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة،ط1، (1423هـ/2002م).

91. الرازي(محمد بن أبي بكر)مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، 1979م.

92. الرازي(محمد بن عمر المعروف بـ: الفخر الرازي)، المحصول في علم الأصول، بيروت، sدار الكتب العلمية، 1988م.

93. الرازي(فخر الدين): نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، 1985م.

94. الرازي(محمد بن محمد الملقب بـ: قطب الدين): تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، القاهرة، مطبعة البابي/الحلبي، ط2 ، 1948م.

95. روبنز(ر.هـ)، موجز تاريخ علم اللغة، تر: أحمد عوض الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1997م.

96. روبول(آن) و (موشلار) جاك بالاشتراك: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني(بالتعاون)، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003م.

97. ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد،بيروت، دار المعرفة، ط2.

98. رضا(محمد رشيد) تفسير القرآن الكريم- تفسير المنار- دار المعرفة بيروت، ط 2.

99. الرماني ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز القرآني تح: محمد خلف الله أحمد وزميله، القاهرة، دار المعارف، بيروت، ط 4.

100. الزركشي(بدر الدين بن عبد الله)، برهان في علوم القرآن تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، (د/ت).

101. الزركشي(بدر الدين بن عبد الله): البحر المحيط في أصول الفقه، تح: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني،وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الكويت، ط2، 1992م.

102. الزركلي(خير الدين): الأعلام، مصدره – موقع يعسوب، ترقيمه موافق للمطبوعات الموسوعة العالمية العربية.

103. زغلول(محمد): أثر القرآن على النقد العربي، محمد خلف الله أحمد، دار المعارف، القاهرة، ط2 ، 1968م.

104.الزرقاوي(محمد عبد العظيم) مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر لبنان، ط1 ، 1416هـ.

105.زكرياء(ميشال): بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992م.

106.زكرياء(ميشال): الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية، المؤسسة الجامعية،بيروت، لبنان، ط2 ، 1985م.

107.الزمخشري(محمود بن عمر بن محمد)تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق محمد مرسي عامر، دار الصحف شركة ومطبعة عبد الرحمان محمد، القاهرة، ط2،(1397هـ/1977م).

108.الزمخشري(محمود بن عمر بن محمد): المفصل في علم العربية دار الجليل، بيروت، (د/ط)،(د/ت).

109.الزهري(نعيمة): الأمر والنهي في اللغة العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، مطبعة المعارف الجيدة، الرباط، 1997م.

110.أبو زهرة(عبده)، فصول في علم اللغة، دار المعرفة الجامعية (د/ت).

111.زوين(علي)، منهج البحث اللغوي، بين التراث وعلم اللغة الحديث، الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، (د/ت).

112.أبو زيد (أحمد): التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي، كلية الآداب، الرباط، ط1، 1992م.

113.السياقي(فاضل مصطفى) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1977م.

114.سامسبون (جيفري): المدارس الغوية – التطور والصراع- تر د/أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 1993م.

115.السخاوي(محمد): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،(د/ط)، (د/ت).

116.السرخسي(أبو بكر): أصول السرخسي، تح: أبو الوفاء الأفغاني، بيروت دار المعرفة،1973م.

117.السعران(محمد)علم اللغة، دار المعارف، مصر، (د/ط)،1962م.

118. السكاكي(أبو يعقوب)مفتاح العلوم، ضبطه نعيم زرزور، 1986م.
119. السليطي(ظبية سعيد)،تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، الدار المصرية اللبنانية، ط1 ، 2002م.
120. أبو سليمان(صابر حسن)رونق البيان في إعجاز القرآن ، دار الشريف للنشر والتوزيع، الرياض،ط1، 1997م.
121. السلمي(عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام)، الإمام في بيان أدلة الأحكام، تح: رضوان مختار بن غريبة، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط1، 1407هـ.
122. سلطان(منير) ، الفصل والوصل في القرآن الكريم، دار المعارف، القاهرة، 1983م.
123. السمرائي(فاضل صالح): الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
124. السهيلي: نتائج الفكر في النحو، تح: محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، (د/ت).
125. سويرتي (محمد): النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم، تقرير توليدي وأسلوبيي وتداولي، إفريقيا الشرق، المغرب،(د/ط)،2007م.
126. السيوطي(جلال الدين): الإتقان في علوم القرآن ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1988م.
127. السيوطي (جلال الدين): الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد عبد الله، مجمع اللغة العربية، 1986م.
128. السيوطي (جلال الدين):لباب القول في أسباب النزول، دار إحياء العلوم، بيروت، ط 1980م.
129. السيوطي (جلال الدين): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح : جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة.
130. السيوطي (جلال الدين):همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.
131. سيبويه(أبو بشير عمرو بن عثمان): الكتاب: تح عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، ط 1، 1991م.
132. الشاطبي الموافقات في أصول الشريعة، تح: عبد الله دراز، دار المعرفة بيروت، 1988م.
133. الشافعي: الرسالة، تح : أحمد شاكر، المكتبة العلمية، (د/ت).

134. شاكر(أحمد) مختصر تفسير ابن كثير، دار الوفاء، ط1 ، (1424هـ/2003م).
135. الشاوش(محمد)وآخرون، سوسير والألسنية ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية،تونس، ط2، 1990م.
136. الشنقيطي: أضواء البيان، دار إحياء التراث العربي، ط1، (1417هـ/1996م).
137. الشهري(عبد الهادي بن ظافر): استراتيجيات الخطاب– مقاربة لغوية تداولية، دار الكتب الحديد المتحدة، بيروت،2004م.
138. شهية(أبو بكر أحمد بن محمد بن قاضي): طبقات الشافعية، تح: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ.
139. الشوكاني (محمد بن علي)فتح القديم الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بيروت،(د/ت).
140. الشيرازي: طبقات الفقهاء، تح، خليل الميس، دار القلم، بيروت،(د/ت).
141. الشيرازي:شرح اللمع في أصول الفقه، تحك عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامية، بيروت،(د/ت).
142. صليب (جميل): المعجم الفلسفي الألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، دار الكتاب العالمي، (بيروت/لبنان)، (1414هـ/1994م).
143. صحراوي(مسعود)التداولية عند العلماء العرب – دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي – دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت، ط1، 2005م.
144. الصغير(محمد حسين علي): نظرية النقد الأدبي ،دار الشؤون الثقافية، 1986م..
145. ضيف(شوقي): البلاغة – تطور وتاريخ–دار المعارف، مصر،ط2، (د/ت).
146. الطائي (أبو تمام): الحماسة،تح:عبد الله عسيلان،الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1401هـ.
147. الطبري:تفسير الطبري، تح: التركي،دار عالم الكتب، ط1، (1424هـ/2003م).
148. الطبطبائي(طالب سيد هاشم)نظرية الأفعال الكلامية بين الفلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب ، مطبوعات جامعة الكويت، (د/ط)، 1994م.
149. الطيبي: البيان في علم المعاني والبديع والبيان، تح، هادي عظيمة الهلالي، بيروت، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط1، 1407هـ.

150. العارف (عبد الرحمان حسن):تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1423هـ/2002م).
151. ابن عاشور (محمد الطاهر)مقاصد الشريعة الإسلامية، تح ودراسة محمد الطاهر ميساوي، دار النفائس، الأردن، ط2، 2001م.
152. ابن عاشور (محمد الطاهر)تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
153. عبد الرحمن (طه): اللسان والميزان أو التكوثر العقلي – المركز الثقافي العربي، ط1، 1998م.
154. عبد الرحمن (طه): في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط2، 2000م.
155. عبد الرحمن (طه): المنطق والنحو الصوري، دار الطليعة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1983م.
156. عبد العزيز(محمد حسن): المصاحبة في التعبير اللغوي، دار الفكر العربي القاهرة، 1990م.
157. عتيمي(محمد هلال): النقد الأدبي الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، (د/ط).
158. أبو عجيمة(محمود سمارة) اللغة العربية– نظامها وآدابها وقضايا المعاصرة مطابع الدستورية التجارية، (عمان/الأردن)، ط1، (1409هـ/1989م).
159. العراقي(ضياء الدين) مقالات الأصول، ط1، 1420م.
160. العراقي(ضياء الدين)نهاية الأفكار، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، (د/ت).
161. العروضي(عبد الإله بوغابة بشري) الإطار التداولي في اللسانيات المعاصرة المطبعة الشريفة، القنيطرة، المغرب، ط1، 2006م.
162. عزت(علي)الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب القاهرة، ط1، 1996م.
163. العسكري(أبو هلال)الفروق اللغوية، تح أبي عمرو عماد زكي البارودي المكتبة التوفيقية، (د/ت).
164. علوي(حافظ إسماعيل) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، مارس، 2003م.

165. علوي(حافظ إسماعيل): أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات– حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم، دار الأمان، الرباط، ط1، 2009م.

166. علوي(حافظ إسماعيل):التداوليات علم استعمال اللغة، تنسيق و تقديم حافظ إسماعيل علوي، عالم الكتب الحديث ، (إربد/الأردن)،2011م.

167. علي(محمد محمد يونس)، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، (بيروت/لبنان)،2004م.

168. بن علي(ابن دقيق العيد محمد): إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تح : أحمد شاكر، عالم الكتب، ط3، 1407هـ.

169. العمري(صالح السليمان محمد) عثمان آل سليم وتلامذتهم وعلماء القصيم، ط1، 1405هـ.

170. عياشي(منذر):اللسانيات و الدلالة ـــ الكلمة ـــ مركز الإنماء الحضاري،حلب،ط1، 1996هـ.

171. عياشي(منذر):الكتابة الثانية و فاتحة المتعة،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998م.

172. الغزالي: المستصفى، تح: محمد الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، (1417هـ/1997م).

173. الغزالي(أبو حامد): شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تح محمد الكبيسي، من منشورات رئاسة ديوان الأوقاف العراقية ‘حياء التراث الإسلامي، مطبعة الإرشاد، بغداد، (د/ط)، (1390هـ/1971م).

174. الغرناطي(أحمد بن إبراهيم بن الزبير) ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظي في آي التنزيل تح: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1403هـ.

175. غلفان(مصطفى): اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حسن الثاني، عين الشق، المغرب.

176. ابن فارس: معجم مقياس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجليل(1420هـ/1999م).

177.فضل(صلاح): بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط1، مصر 1996م.
178.فندريس، علم اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، (د/ط)، 1950م.
179.الفهري(عبد القادر الفاسي)، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، 1986م.
180.الفياض(محمد إسحاق) محاضرات في أصول الفقه، تقرير أبحاث الخوئي، ط3، (د/ت).
181.قدور(أحمد محمد) مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط2، 1999م.
182.القرافي: أنوار البروق في أنواء الفروق لكتاب الفروق، تح: محمد سراج وعلي جمعة، دار السّلام للطباعة و النشر و التوزيع، 2001م.
183.القرشي (محمد أبي الخطاب):جمهلرة أشعار العرب في الجاهلية و الإسلام،تح محمد علي الهاشمي،نشر جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط1،(1399هـ/ 1979م)
184.القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د/ت).
185.القيرواني (ابن رشيق): العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، 1383هـ.
186.الكتبي(محمد بن شاكر): فوات الوفيات، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
187.الكفوي(أبو البقاء) الكليات، منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، (د/ت).
188.كواز(محمد كريم) البلاغة والنقد – المصطلح والنشأة والتجديد مؤسسة الرسالة،(د/ط)، (د/ت).
189.الكلبي(محمد بن أحمد):التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتاب العربي،لبنان،ط1403،4هـ.
190.لاشان(عبد الفتاح): التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، السعودية.
191.ليوتر(جون) اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب مراجعة: يوئيل عزيز، دار الشؤون العامة، (د/ط)، 1987م.
192.لورينو تود: مدخل إلى علم اللغة،تر مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،ط1، 1994م.

193. المالكي(إبراهيم بن علي)الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت.
194. بن مالك(رشيد)قاموس مصطلحات التحليل السميائي للنصوص، دار الحكمة، الجزائر 2000م.
195. المبارك(مازن) الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، دمشق، ط2، 1971م.
196. المتوكل(أحمد): الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة الدار البيضاء، 1985م.
197. المتوكل(أحمد): دراسات في النحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986م.
198. المتوكل(أحمد): من البنية الحملية إلى البنية المركبية، دار الثقافة الدار البيضاء، 1987م.
199. المتوكل(أحمد): من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1987م.
200. المتوكل(أحمد): اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989م.
201. المتوكل(أحمد):الوظيفة والبنية: مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993م.
202. المتوكل(أحمد): آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 1993م.
203. المتوكل(أحمد): قضايا العربية في اللسانيات الوظيفية- البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي- دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط، 1995م.
204. المتوكل(أحمد): البنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التراكيب، دار الأمان، للنشر والتوزيع، الرباط، 1996م.
205. المتوكل(أحمد): بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2001م.
206. المتوكل(أحمد): الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط ط1،(1424هـ/2003م).
207. المتوكل(أحمد): التركيبات الوظيفية: قضايا ومقربات، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، (1426هـ-2005م).

208. المتوكل(أحمد): المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، (1427هـ/2006م).
209. المتوكل(أحمد): قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية الرباط، اتحاد الناشرين العقارية، 1988م.
210. المتوكل(أحمد): الجملة المركبة في اللغة العربية، الرباط، منشورات عكاظ، 1988م.
211. المتوكل(أحمد): مسائل النحو العربي في قضايا النحو الوظيفي، دار الكتاب الجديد، بيروت/لبنان،2009م.
212. المتوكل(أحمد): الخطاب وخصائص اللغة العربية، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، ومنشورات الاختلاف الجزائر، ودار الأمان، الرباط 2010م.
213. المتوكل(أحمد): الخطاب المتوسط، نحو مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات- الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومنشورات الاختلاف الجزائر، ودار الأمان، المغرب، 2011م.
214. المتوكل(أحمد): اللسانيات الوظيفية المقارنة، منشورات الاختلاف، دار الأمان الرباط، ط1،(1433هـ/2012م).
215. مجذوب(عز الدين): المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة كلية الآداب، سوسة، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م، ص51.
216. مختار(عمر أحمد): علم الدلالة، الكويت، (د/ط)، 1982م.
217. المخزومي(مهدي): في النحو العربي- نقد وتوجيه- المكتبة العصرية (صيدا/ بيروت)،ط1، 1964م.
218. المراغي، علوم البلاغة، المكتبة المحمودية للتجارة، ط6، (د/ت).
219. المراكشي(ابن البناء): الروض المربع في صناعة البديع، تح: رضوان بن شقرون، 1985م.
220. المسدي(عبد السلام): قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس1984م.
221. المسدي(عبد السلام): الأسلوبية والأسلوب، دار العربية للكتاب ط2، تونس 1982م.
222. المسدي(عبد السلام): اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس/المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
223. مصطفى (إبراهيم): إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992م.

224. مطلوب(أحمد): معجم النقد العربي القديم- دار الشؤون الثقافية العامة، ج1، بغداد، 1979م.
225. مطلوب(أحمد): البلاغة العربية معاني والبيان، البديع، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد 1980م.
226. مطلوب(أحمد): عبد القاهر- بلاغة ونقده – دار البحوث العلمية، بيروت، 1985م.
227. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م.
228. المعتزلي (عبد الجبار) المعنى في أبواب التوحيد والعدل، تح: أمين خولي دار الكتب الجمهورية العربية المتحدة، 1960م.
229. مهيبل (عمر): البنيوية في الفكر الفلسفي، المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991م.
230. مومن (أحمد): اللسانيات- النشأة والتطور- ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2، 2005م.
231. المهيري(عبد القادر) المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية تونس، ط2، 1990م.
232. الموسى(نهاد): نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، بيروت1980م.
233. نحلة(محمود أحمد): لغة القرآن في جزء عم، دار النهضة العربية، بيروت1981م.
234. نحلة(محمود أحمد): نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1991م.
235. نحلة(محمود أحمد): علم اللغة النظامي- مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، الملتقى الفكري، الإسكندرية، (د/ط)، 1998م.
236. الوعر(مازن): دراسات لسانية تطبيقية، طلاسم للدراسات والترجمة، (دمشق/سوريا)، 1999م.
237. يول(جورج)،التداولية،تر:قصي العتابي، دار الأمان، الرباط ، المغرب، ط1، (1431هـ/2010م).

ب/الرسائل الجامعية:

238 .بعيطيش (يحي): نح نظرية وظيفية للنحو العربي،أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة ، (2005 /2006م) .

239 .توامة(عبد الجبار): القرائن المعنوية في النحو العربي ،معهد اللغة العربية و آدابها، جامعة الجزائر ،إشراف فرحات عياش،(1994/ 1995م) .

240 .سعدي(الزبير):العلاقات التركيبية في القرآن الكريم ــ دراسة وظيفية ــ رسالة دكتوراه، معهد اللغة العربية و آدابها ،جامعة الجزائر، إشراف محمد بلقايد،(1410/ 1989م).

241 .سعدي(الزبير):العلاقات التركيبية في القرآن الكريم ــ دراسة وظيفية ــ رسالة دكتوراه، معهد اللغة العربية و آدابها ،جامعة الجزائر، إشراف محمد بلقايد،(1410/ 1989م).

ج/ المجلات و الدوريات :

242 .أزايط (بنعيسى): نظرية غرايس و البلاغة العربية ،مجلة كلية الآداب ،مكناس، عدد 13، 1999م.

243 .أحمد(يحي):الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة العربية ،مجلة عالم الفكر الألسنية، تصدرها وزارة الإعلام ،كويت، المجلد 20، العدد 03، 1989م.

244 .بعيطيش(يحي)، مفاتيح مدخلية للنحو العربي القديم، المقال نشر بمجلة الدراسات اللغوية، مجلة سنوية متخصصة في علوم اللغة العربية ،جامعة منتوري ،قسنطينة 2000م.

245 .بلعلي(آمنة): المنطق التداولي عند طه عبد الرحمن و تطبيقاتها، مجلة اللغة و الآداب ،ملتقى علم النص ،جامعة الجزائر، العدد 260، (الشوال 1420هـ/يناير 2000م).

246 .الباهي(حسان):المفارقات و أسس الحوار،مجلة التواصل اللساني، العدد 1، 1994م.

247 .بناني (محمد الصغير):مفهوم النص عند المنظرين القدماء،عدد12، (شعبان 1418هـ/ ديسمبر 1997م).

248 .توامة(عبد الجبار): المنهج الوظيفي الجديد لتجديد النحو العربي،مقال ضمن أعمال اللغة العربي ،المكتبة الوطنية بالحامة ،الجزائر، 2001هـ.

249 .الحاج صالح(عبد الرحمن):مدخل علم اللسان الحديث،مجلة اللسانيات ،المجلد الثاني، العدد1، 1972م، الجزائر.

250 .الحاج صالح(عبد الرحمن):الأسس العلمية و اللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي ،المجلة العربية للتربية، تصدرها المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، تونس، العدد2، 1985.

251 .الحاج صالح(عبد الرحمن):الجملة في كتاب سيبويه في المبرز، مجلة من إصدار المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية،الجزائر، العدد2، 1993م.

252 رشيد(راضي) الدلالات الاستلزامية في اللغة العربية و القواعد التخاطبية عند بول كرايس، مجلة الفيصل، العدد 260، شوال 1420هـ.

253 . رتيمة(محمد العيد):النظرية البنيوية الوظيفية العربية و تطبيقاتها في الدرس النحوي اللغوي ،مجلة اللغة العربية وآدابها،العدد 9، (1416هـ/1996م) .

254 .الشريف(محمد صلاح الدين): النظام اللغوي بين الشكل و المعنى من خلال كتاب اللغة العربية معناها و مبناها لتمام حسان، مجلة حوليات الجامعة التونسية كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، العدد &è، 1979م.

255 .صحراوي(مسعود):المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي ،مجلة الدراسات اللغوية،الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية،المجلد 5، العدد1، أفريل، 2003م.

256 .الفيل(توفيق):البلاغة العربية بين القصور و التقصير،دراسة في النشأة و التطور،مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الاجتماعية ،مجلد 3، العدد14، 1991.

257 .المتوكل(أحمد):نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني في ندوة البحث اللساني السيميائي،بجامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 1976.

258 . المتوكل(أحمد):المبتدأ في اللغة العربية نحو وصف وظيفي تداولي،مجلة في اللسانيات العربية ،جمعية الفلسفة بالمغرب،1988م.

259المتوكل(أحمد):اقتراحات من الفكر اللغوي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي في ندوة البحث اللساني السيميائي بجامعة محمد الخامس،ماي 1981م،منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،ط1،مطبعة النجاح الجديد.

260 .مرتاض(عبد الملك):مقدمة في نظرية البلاغة ،متابعة لمفهوم البلاغة و وظيفتها،مجلة جذور،النادي الأدبي الثقافي،جدّة ، العدد 28، المجلد 11، 2009م.

261 .المصدق(حسن):أسس علم التواصل في الفكر الألماني المعاصر أو إعادة الدمج بين اللسانيات و علم الاجتماع و الفلسفة،مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت،لبنان،العدد 25، صيف 2004.

262 .المهيري(عبد القادر):مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة و البلاغة ،حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية،العدد11،المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.

د/ الكتب باللغة الأجنبية:

262 .André martinet : élément de l'linguistique général, Paris Armand colin.1970.

263André martinet : la l'linguistique synchronique, Paris.

264. De Saussure Ferdinand :cours de l'linguistique générale, Paris, pay ot,1983.

265. Firth : the langue of men and speech,london,1964.

266. J.R Searle, les actes de langage, essai de philosophie au langage collection savoir lettres , Herman, Paris, 1996.

فهرس المحتويات :

المقدمة:..... أ – ي

المدخل : لمحة عن الدراسات اللغوية الحديثة 1

1 النظريات اللسانية الصورية..... 3

1.1 : مفهوم البنية..... 4

2.1 : مفهوم البنيوية..... 6

3.1 : البنيوية الأوروبية..... 7

4.1 : البنيوية الأمريكية..... 8

2: النظريات اللسانية الوظيفية..... 10

2. 1: مفهوم الوظيفة..... 11

2.2: مفهوم الوظيفية..... 14

3.2: المدارس الوظيفية..... 17

1.3.2 :مدرسة براغ..... 17

2.3.2: مدرسة لندن..... 20

3.3.2: الوظيفة عند هايمس..... 22

4.3.2: النحو الوظيفي التداولي(سيمون دك / أحمد المتوكل)..... 23

3. النحو العربي بين الشكلية و الوظيفية..... 25

1.3: ظهور فكرة الوظيفية:..... 25

2.3: مبادئ النحو الوظيفي العربي..... 27

الفصل الأول : الوظيفية في الفكر اللساني المعاصر..... 35

المبحث الأول: النظريات اللسانية الوظيفية البنيوية..... 36

1: **الوظيفة عند مارتني**..... **38**

2.1: الوظيفية ومفهومها عند مارتيني..... **38**

3.1: التقطيع المزدوج..... **39**

4.1: علاقة البنية بالوظيفة عند مارتيني..... **40**

2: النموذج الوظيفي عند رومان جاكبسون..... **43**

1.2: المبادئ الوظيفية عنده **43**

2.2: نظرية التواصل و الوظائف اللغوية..... **45**

3: الوظيفية عند البنيويين العرب(تمام حسان نموذجا)..... **48**

1.3: المبنى أو البنية..... **51**

2.3: المعنى الوظيفي..... **52**

3.3: المعنى المعجمي..... **53**

4.3: القرينة اللفظية..... **53**

5.3: القرينة المعنوية..... **57**

6.3: قرينة السياق..... **58**

7.3: الرخصة..... **60**

8.3: تعدد المعنى بحسب الأصل..... **61**

9.3: تعدد المعنى بحسب النقل..... **62**

4: نقد الوظيفية البنيوية:..... 65

خلاصة المبحث الأول من الفصل الأول..... 69

المبحث الثاني : النظريات اللسانية الوظيفية التداولية..... 68

1: الوجهة الوظيفية للجملة..... 67

2: الوظيفة عند فيرث..... 69

3: الوظيفية عند هاليداي(النحو النسقي)..... 71

4: نموذج البراكمانتكس..... 74

5: التركيبات الوظيفية..... 79

6: التركيب الوظيفي..... 80

1.6: البنية الدلالية..... 81

2.6: البنية التداولية..... 82

3.6: البنية التركيبية الصرفية..... 83

7: نظرية النحو الوظيفي..... 83

1.7: المبادئ المنهجية الأساسية لنظرية النحو الوظيفي..... 85

2.7: موضوع الدرس..... 86

3.7:مبدأ الإنتاجية..... 86

4.7: نماذج مستعملي اللغة..... 88

1.4.7: النموذج النواة(1978)..... 88

2.4.7:النموذج المعيار(1997)..... 91

3.4.7: نموذج نحو الطبقات القالبي(المتوكل 2003)..... 92

4.4.7:نموذج الخطاب الوظيفي(هنخلفد و ماكنزي 2008)..... 96

5.4.7: نموذج الخطاب الموسع(المتوكل 2011)..... 98

8: نظرية أفعال الكلام..... 107

1.8: أوستين" نظرية أفعال الكلام العامّة"..... 108

2.8: إعادة صياغة نظرية أفعال الكلام من قبل "سيرل"..... 114

3.8: الفعل اللغوي غير المباشر عند "غرايس" 118

1.3.8: مبدأ التعاون..... 120

2.3.8: قواعد إضافية لمبدأ التعاون..... 125

9: الوظيفية التداولية عند العرب(أحمد المتوكل نموذجا)..... 131

1.9: جهود أحمد المتوكل في النظرية الوظيفية..... 131

1.1.9:نحو اللغة العربية عند أحمد المتوكل..... 131

2.1.9: تعامل المتوكل مع التراث اللغوي العربي 132

3.1.9: إسهامات المتوكل في نماذج مستعملي اللغة..... 136

2.9: موقع نظرية النحو الوظيفي في اللسانيات العربية 137

خلاصة المبحث الثاني من الفصل الثاني..... 138

الفصل الثاني: المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي القديم..... 139

المبحث الأول: المنحى الوظيفي عند علماء الأصول و التفسير..... 142

1: السياق عند علماء الأصول و علماء التفسير..... 143

2: منهج علماء الأصول و التفسير و نظرية النحو الوظيفي 149

1.2: وظيفية اللغة عند الأصوليين و المفسرين..... 149

2.2: البنية و الوظيفة عند الأصوليين و المفسرين..... 150

1.2.2: التوكيد..... 151

2.2.2: التقديم و التأخير..... 153

3.2.2: التخصيص أو القصر..... 155

3: أفعال الكلام عند علماء الأصول و التفسير..... 158

1.3: معايير تمييز" الخبر و الإنشاء" عند الأصوليين و المفسرين..... 159

2.3: الأفعال المنبثقة عن الخبر..... 161

3.3: الأفعال المنبثقة عن الإنشاء..... 162

1.3.3: الأمر و النهي..... 163

2.33: التعجب..... 164

3.3.3: الاستفهام..... 165

4.3.3: ألفاظ العقود و المعاهدات..... 166

1.4.3.3: ألفاظ (أو صيغ) الطلاق..... 167

2.4.3.3: ألفاظ (أو صيغ) البيع..... 169

خلاصة المبحث الأوّل من الفصل الثاني..... 171

المبحث الثاني: المنحى الوظيفي عند البلاغيين..... 172

1: المنهج البلاغي و النظرية السياقية..... 174

2: المنهج البلاغي و نظرية النحو الوظيفي..... 178

1.2: وظيفية اللغة عند البلاغيين العرب القدامى..... 178

3.2: قدرة المتكلم عند بلاغيينا القدامى..... 186

3: المنهج البلاغي و نظرية أفعال الكلام..... 188

خلاصة المبحث الثاني من الفصل الثاني..... 193

المبحث الثالث: المنحى الوظيفي في النحو العربي القديم..... 194

تمهيد..... 195

1: الجرجاني النحوي..... 198

2: السكاكي النحوي..... 200

3: الزمخشري النحوي..... 201

المبحث الأوّل: المنحى الوظيفي عند الجرجاني من خلال نظرية النظم 202

تمهيد..... 203

1: النظم قبل الجرجاني..... 205

2: النظم عند الجرجاني..... 209

3: أهمية نظرية النظم..... 211

1: وظيفية الجرجاني..... 212

1.1: أسس الوجه التركيبي الوظيفي لنظرية النظم عند الجرجاني..... 213

1.1.1: توخي معاني النحو..... 214

2.1.1: الترتيب 215

3.1.1: إمكانات التأليف بطرق التعليق..... 217

4.1.1: اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض..... 218

2.1: النظم و التركيب..... 220

1.2.1: العلاقة بين الكلمة و التركيب..... 220

2.2.1: العلاقة بين الكلمة و السياق..... 221

3.2.1: العلاقة بين الجملة و السياق..... 222

3.1: المبادئ الوظيفية عند الجرجاني..... 236

1.3.1: وظيفية اللغة التواصل..... 236

2.3.1: تبعية البنية للوظيفة..... 237

4.1: ظواهر تداولية متعلقة بالخبر عند الجرجاني..... 238

2: آثار وظيفية الجرجاني..... 242

1.2: الزمخشري..... 242

2.2: السكاكي..... 242

3.2: إبراهيم مصطفى..... 242

4.2: مهدي المخزومي..... 243

6.2: تمام حسان 243

خلاصة المبحث الأول من الفصل الثالث..... 244

المبحث الثالث: المنحى الوظيفي عند الزمخشري..... 245

تمهيد..... 246

1:التعريف بالكشاف 246

2: منهج الزمخشري في التفسير..... 247

3: خصائص الكشاف..... 247

1: وظيفية الزمخشري من خلال كتابه الكشاف..... 249

1.1: النظم و التركيب..... 250

1.1.1: العلاقة بين الكلمة و التركيب..... 250

2.1.1: العلاقة بين الكلمة و السياق..... 253

3.1.1: العلاقة بين الجمل و السياق..... 256

2.1: الوعي بالاستلزام الحواري..... 267

1.2.1: صيغ الأمر و النهي..... 268

2.2.1: الأمر و النهي و معانيهما:..... 269

خلاصة المبحث الثاني من الفصل الأول..... 272

المبحث الثالث: المنحى الوظيفي عند السكاكي من خلال كتابه مفتاح العلوم 275

تمهيد..... 276

1: وظيفية السكاكي من خلال كتابه مفتاح العلوم..... 279

1.1: تبعية البنية للوظيفة..... 279

1.1.1: دور المقام في توجيه بنية الخطاب..... 280

2.1.1: الإسناد الخبري 280

3.1.1.حالات المسند إليه 282

4.1.1 حالات المسند..... 283

5.1.1: الفصل و الوصل..... 284

2.1: مبادئ السكاكي اللغوية و نظرية أفعال الكلام..... 286

1.2.1: ثنائية الخبر و الإنشاء عند السكاكي..... 288

2.2.1: المعنى الأصلي و المعنى الفرعي..... 292

3.2.1: الأمر و النهي و مولداتهما..... 293

خلاصة المبحث الثالث من الفصل الثالث..... 296

إمكانية إقامة حوار تقارضي بين التراث اللغوي العربي و الفكر اللساني الحديث.. 297

الخاتمة..... 300

قائمة المصادر و المراجع..... 309

فهرسة البحث..... 328

ملخص الرسالة

يندرج بحث هذه المذكرة الموسوم بـ"**المنحى الوظيفي في النحو العربي القديم-الجرجاني-الزمخشري-السكاكي-نموذجا**" ضمن الدراسات اللغوية التي تتخذ من نظرية النحو الوظيفي لـ " **سيمون ديك**" إطارا نظريا لها، وهي تعد من أهم النظريات اللسانية ذات الوجهة الوظيفية التداولية، حيث عملت على تطوير أدواتها الإجرائية، كما استطاعت أن تستقطب أسماء كثير من الباحثين في ساحة الدرس اللغوي الغربي، والعربي الحديث ولقد لقيت من الصدى والتجاوب الشيء الكثير.

إذ يرى الدارسون أن تطبيق مبادئ نظرية النحو الوظيفي على كثير من اللغات الغربية، واستثمار ما انبثق عنه من التصورات ومبادئ إجرائية وظيفية أثرت بقوة وعمق في مسار الدراسات اللسانية، قد حقق نجاحا في وصفها وفي رصد خصائصها التداولية.

ولما أن اللّغة العربية شأنها شأن غيرها من اللغات الطبيعية، فإن استثمار هذا المبدأ الوظيفي في دراستها سيسهم في وصفها ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية، كما أن استثماره في قراءة الإنتاج العلمي لعلمائنا القدامى سيسهم أيضا في اكتشاف وتثمين جوانب من الجهود الجبارة التي يذلها أولئك العلماء الأجلاء الذين كانوا ينحون في كثير من دراساتهم وبحوثهم منحى وظيفيا بمعنى أن جلهم كانوا يراعون المبادئ الوظيفية أثناء بحوثهم، ولاسيما النحويين والبلاغيين والأصوليين.

ومن هؤلاء، برز "**عبد القاهر الجرجاني**" الذي يمثل عصارة الفكر العربي في أزهر عصوره، حيث أولى في نظرية -**نظرية النظم**- اهتماما كبيرا بالمعاني شريطة أن تكون مرتبطة بالنحو ارتباطا لا يمكن فصله، مما جعل منها بحثا عميقا في العلاقات الممتدة بين المفردات والتراكيب.

ولما لنظرية النظم من صلة وثيقة بالمعنى الذي هو روح التراكيب وأساس استجلاء خباياها أصبحت منطلقا لكل من أتى بعد الجرجاني ونورا يهتدي به كل من سلك دربه.

ومن الذين اتبعوا هذا المنحى "**الزمخشري**"، الذي طبق مفاهيم نظرية النظم في تفسيره للقرآن الكريم، وذلك في كتابه الكشاف فالمعنى عنده هو المقصد الرئيسي، فلا يكاد يحفل باللفظ إلا قليلا فتراه حين يبدأ بتفسير السورة يحللها إلى ألفاظ وبإزاء كل لفظ يضع المعنى أو المعاني التي يرجعها، ومن ثمة يذكر معنى السياق

كاملا، وهو لا يفسر اللفظ على ظاهره، ولا يشرحه منفردا منعزلا عن التركيب الذي وضع فيه، وقد تجاوز قضية المعنى إلى معنى السياق فناقش التراكيب ودلالتها ضمن سياقاتها المختلفة.

وكذلك "**السكاكي**" الذي يراعي مبدأ تبعية البنية للوظيفة ويسميه "**مطابقة الكلام لمقتضى الحال**"، ونزولا عند هذه القاعدة قدم **السكاكي** تفصيلا لعدة ظواهر بنيوية تجعل العبارات اللغوية مناسبة للطبقات التي ترد فيها، وهو بالضبط ما يريده الوظيفيون المعاصرة بعبارة "علاقة البنية بالوظيفية"

ومن هنا تأتي شرعية إمكانية إقامة حوار تقارضي بين الفكر اللغوي العربي والدرس اللساني الحديث.

Résumé

Le travail apporté dans cette thèse intitulée : la tendance fonctionnelle dans la grammaire Arabe ancienne : le model d' Elderdjani , Elzamakshari , Elsakaki , entre dans le cadre des études linguistiques , qui se basent sur la théorie de la grammaire fonctionnelle de Simon Dick , cette théorie est considérée comme l'une des plus importantes dans la linguistique fonctionnelles pragmatiques moderne, qui a développée ses outils opérationnels , et qui a pu également attirer plusieurs chercheurs et linguistes européens et arabe contemporain .

Ces chercheurs estiment que l'application des principes de la théorie de la GF sur beaucoup de langues , y compris la langue arabe, ainsi l'exploitation de se qu'en résultent de jugements et principes opérationnels fonctionnels , a eu beaucoup d'influences sur le parcours des études linguistiques , et sur la description et ses caractéristiques fonctionnelles et pragmatiques .

Etant donné que la langue arabe , a les mêmes caractéristiques des autres langues naturelle, peut tirer profit de ces principes fonctionnels a son étude et sa description structurelle et fonctionnelle, et ses phénomènes discursifs et communicatifs , ajoutant a ce la son investigation à la lecture des œuvres scientifiques de nos linguistes anciens célèbres , et aidera à la découverte et la valorisation de leurs efforts énormes , qui se recoupent à la tendance fonctionnelle moderne , notamment les grammairiens et les rhétoriciens et les fondamentalistes …

Parmi toutes ses spécialistes se distingue Abdelkair Eldjerdjani qui représente la sève de la pensée arabe dans son épanouissement à travers sa théorie de système, ou il a accordé une grande importance à la signification à condition qu'elle soit liée à la syntaxe , et ne peut être séparé , ce qui en fait profondément à la recherche dans les relations entre les mots et les structures .

Vu l'importance de la théorie de système , qui devient un point de départ pour ceux qui sont venus après Eldjerdjani , notamment Elzamakshari qui a bien suivi la piste d' Eldjerdjani , en appliquant les concepts de la théorie de système dans son interprétation du Coran , à travers son œuvre célèbre < la révélation > Elkachaf , ou il bien souligné la dépendance des structures syntaxiques du versets Coranique aux contexte général du Sourates , et le contexte de situations des évènements historiques et social .

Ainsi le célèbre grammairien et rhétoricien El Sakaki qui respectait le principe de la dépendance du structures syntaxiques au contexte situationnel , et suite à ce principe , il apportait des détails sur plusieurs phénomènes structuraux , en mettant l'accent sur leurs convenances aux strate situationnelles et communicatives , dont elles est employées

Et c'est exactement ce que désignaient les fonctionnalistes modernes par leur terme

< relation de la structure au fonction .

De la s'explique la légitimité d'établir un dialogue d'échanges et d'emprunt linguistique arabe et la tendance fonctionnelle moderne .

Mots clés ;

Structure , fonction , dépendance de structure au fonction , contexte général , contexte situationnel , théorie de la grammaire fonctionnelle , théorie de système , fonction syntaxique , fonction sémantique , fonction pragmatique

Summury

The topic of this dissertition entitled « the functioned approach in old arabic grammer », the case of el djordjani-el zamakhchari – el sakaki- is part of the linguistic studies which are dealt with in the context of functionel grammer theory of semon dirk, this is the most important linguistic theory with a functionel pragmatic orientation it set to devolop its procedural tools and could attrat many researchs in occidentatal as well as recent arabic linguistic lecture and engender many positive reactions .

Rsearches think that the application of the principles of the functionel grammer theory on occidental languages and the investment of its procedural functional principles unlich greatly influenced the development of linguistic studies have succed in its descrition and highlighting its pragmatic characteristics.

As all the other natural languages, the investment of the functional principle in the study of arabic will focus on its description , highlighting its charactertics and the interpretation of its communicative discourse phenomena.

The investment of the functional principle in the interpretation of the scientific product of our ancient scientists will reveal aspects of their efforts which were « functional » in their approch , especially the grammarians , rhetoricians , fundamentalists.

From these scientists , we mention el djordjani who represents the core of the arab thinking in its fourishing phases , he focused in his « systemic theory » on meanings that are related to grammar and which produced a deep analysis of the relation between words and structures.

The theory of systems is relatedmeaning which is the soul of structures and the source of its interpretation bcame a refence to all who came after aldjordjani.

From the folloers of this approach is el zamakhchari who applied the principles of the systems theory to the interpretation of the quran in his book « el kachaf » meaning for him is the principle purpose ,as he didn't pay attention to the word.when interpreting the surah, he starts analyzing it into word , attributing meaning to each of them , then mention the contextual means.

He doesn't explain literally, or in isolation of its structures their semantics in diffrenet context.

El sekaki as well considered the effect of function on the structure which he referred to as « speech relevance to situation » from this he presented an analysing of different structural phenomena which make the linguistic structures relevant to the context in which they accure this is the aim of the recent functionalists in their utterance :

« the relation of structure to function » from here sprung the legistimacy of a borrouring dialogue between arab linguistic and recent linguistic lecture .

Key words :

Structure, function ,relation of structure to function , general context- contextuel context –functional grammar theory.systems theory or systemic theory

Grammatical functions , pragmatic function. Semantic function , pragmatic functions.